وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

الموضوع

النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية

من إعداد الطالب:
سفيان بن بلقاسم

تحت إشراف
الأستاذ/ الدكتور عبد الحميد زعباط

لجنة المناقشة مشكلة من:

الأستاذ/الدكتور الطيب ياسين.....رئيسا
الأستاذ/الدكتور عبد الحميد زعباط.....مقررا
الأستاذ/الدكتور سعدان شبايكي.....عضوا
الأستاذ/الدكتورنور الدين شنوفي.....عضوا
الأستاذ/الدكتور ابراهيم توهامي.....عضوا
الأستاذ/الدكتور أحمد زغدار.....عضوا

السنة الجامعية: 2010/2009

الإهداء

إلى روح الوالد العزيز رحمه الله الذي كان يحب العلم ويحثنا على طلبه.

إلى الوالدة الحنون التي ما فتئت تنظر إلى أبنائها بعين الرحمة والتطلع أطال الله عمرها.

إلى الزوجة الحبيبة التي تحملت معي طول هذه المدة متاعب هذا العمل.

إلى كل الأصدقاء والأحباب والزملاء.

أهدي هذا العمل

كلمة شكر وتقدير

أتوجه بالشكر أولا للأستاذ المشرف على هذه الأطروحة على ما قدمه من نصائح وإرشـــادات وعلى حثه لي طيلة مرحلة الإشراف لمواصلة هذا العمل إلى أن رأى النور.

كما أشكر كل الذين قدموا لي العون أوشجعوني على إتمام هذا العمل وأخص بالذكر المغفــور له الأستاذ محمد بوتين والأستاذ سعدان شبايكي والأستاذ أحمد زغدار والأستاذ حواس صلاح.

الفهرس

الإهداء	I
كلمة شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المصطلحات المستعملة	IX
مقدمة عامة	1
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
طرح الإشكالية	4
فرضيات البحث	5
منهج الدراسة	5
خطة العمل والتسلسل المنطقي	5
دراسات سابقة	7
الباب الأول- دراسة المقومات النظرية للأنظمة المحاسبية الحديثة ومحاور إصلاحها	10
الفصل الأول- تجليات تأثيرات العولمة وتطور الأسواق المالية على النظام المحاسبي الدولي	11
مقدمة الفصل	12
المبحث الأول- الأنظمة المحاسبية : الأصول والتطبيقات، المتطلبات والرهانات في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية	13
تمهيد	14
المطلب الأول- الأنظمة المحاسبية : أهدافها الإدارية، أصولها النظرية، تجلياتها التطبيقية	15
المطلب الثاني- الأنظمة المحاسبية : متطلبات الإفصاح ورهانات التوحيد	33
المبحث الثاني- الإطار المفاهيمي والقوائم المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة	52
تمهيد	53
المطلب الأول- الإطار المفاهيمي ومبادئ المحاسبة الدولية	54
المطلب الثاني- القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية	69
خاتمة الفصل	88
الفصل الثاني- محاور الإصلاح الكبرى للنظام المحاسبي في ظل المعايير الدولية	89
مقدمة الفصل	90
المبحث الأول- أولوية الإفصاح عن الجوهر الاقتصادي على ترجمة الشكل القانوني	91

تمهيد 92
المطلب الأول- المحاسبة في ظل تغيرات القيمة: من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة 94
المطلب الثاني- تطبيقات أخرى لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل 106

المبحث الثاني- فك ارتباط المحاسبة بالجباية 121

تمهيد 122
المطلب الأول- علاقة المحاسبة بالجباية: من التلازم والارتباط إلى الاستقلالية وفك الارتباط 124
المطلب الثاني- الضرائب المؤجلة 130
المطلب الثالث- آثار وتجليات فك ارتباط المحاسبة بالجباية 140
خاتمة الفصل 145

الباب الثاني- تحليل رهانات الأنظمة المحاسبية الحديثة وتأثيرات تبنيها في الجزائر 146

الفصل الأول- الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية 147

مقدمة الفصل 148
المبحث الأول- النظام المالي والمحاسبي كأداة للتحليل المالي ولإعلام الغير 149

تمهيد 150
المطلب الأول- تحليل وتشخيص وضعية وتطور التوازنات المالية العامة والأساسية 152
المطلب الثاني- تحليل وتشخيص وضعية المردودية ومستوى نجاعة الأعمال 160
المطلب الثالث- تحليل المردودية المالية : مكوناتها، تجزئتها، قياسها حسب السهم وعلاقتها بخلق القيمة السهمية 164

المبحث الثاني- الإفصاح المحاسبي عن العمليات المالية المعقدة: البيانات المالية للمجمعات، تقييم المنشآت، معالجة الأدوات المالية 178

تمهيد 179
المطلب الأول- تجميع الحسابات والإفصاح عن الوضعية المالية للمجمعات 180
المطلب الثاني- الطرق المحاسبية للتقييم المالي ودورها في متابعة قيمة المنشآت في الأسواق المالية 189
المطلب الثالث- تقديم ومعالجة الأدوات المالية في القوائم المالية 200
خاتمة الفصل 215

الفصل الثاني- واقع وآفاق إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر 216

مقدمة الفصل 217
المبحث الأول- المخطط الوطني للمحاسبة: مضامينه، محاولات إصلاحه، نقائصه 218

تمهيد 219
المطلب الأول- عرض لأهداف ومضامين المخطط الوطني للمحاسبة 220
المطلب الثاني- إثراءات المخطط الوطني للمحاسبة ومحاولات إصلاحه وتعديله 227
المطلب الثالث- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة 235

المبحث الثاني- النظام المحاسبي المالي : تقديمه، تطبيقه لأول مرة وإشكالات الانتقال إليه 242

تمهيد 243
المطلب الأول- تقديم النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 244
المطلب الثاني- مشكلة واعتبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة 251
المطلب الثالث- إشكالات ورهانات النظام المحاسبي المالي 258
خاتمة الفصل 266

خاتمة عامة 267
النتائج 269
التوصيات 272

المراجع 274
الملاحق 281

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصور الميزانية حسب المعيار المحاسبي الدولي 1	77
02	تصور حساب النتائج حسب المعيار المحاسبي الدولي 1	80
03	مقارنة جدول تدفقات الخزينة بحساب النتائج	81
04	طرق عرض جدول تدفقات الخزينة	84
05	جدول تغير الأموال الخاصة	86
06	الميزانية الاقتصادية	160
07	الميزانية المالية	161
08	علاقة طبيعة المراقبة بطريقة التجميع	184
09	التقييم عن طريق صافي المركز المالي المحاسبي	191
10	تصنيف الأدوات المالية حسب موقعها من الميزانية	203
11	تصنيف الأدوات المالية حسب طبيعتها ومتطلبات تقييمها	207

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف الميزانية من المنظور المالي	153
02	تحديد الاحتياجات الصافية لدورة الاستغلال	153
03	تحديد هامش أمان التمويل الدائم	154
04	أساس تصنيف الأدوات المالية وأثره على تسجيلها وتقييمها	204

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي 2007	282
02	حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي 2007	284
03	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) حسب النظام المحاسبي المالي 2007	285
04	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) حسب النظام المحاسبي المالي 2007	286
05	جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي 2007	287

قائمة المصطلحات المستعملة

ANCC	Actif Net Comptable Corrigé
CMP	Coût Moyen Pondéré
EVA	Economic Value Added
FASB	Financial Accounting Standard Board
FIFO	First In, First Out
GW	Goodwill
IAS	International Accounting Standard
IASB	International Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standard Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
IOSCO	International Organization of Securities Commission
LIFO	Last In, First Out
MVA	Market Value Added
SEC	Securities Exchange Commission

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

لم تصبح المحاسبة وسيلة لتوفير الأدلة والحكم على شرعية وقانونية العمليات التي تقوم بها منشآت الأعمال فحسب، من خلال ممارستها لأنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية، أو نظاما ضروريا فقط لتحديد وحساب مختلف الضرائب، بما فيها الضرائب على أرباح الشركات، في إطار ما يسمى بنظام الإخضاع الحقيقي، بل أمست في ظل تطور الأسواق المالية أداة لا مناص منها للوصول إلى الإفصاح الصادق والكامل عن أداء المنشآت ووضعيتها المالية بغرض تحقيق أهداف الإبلاغ المالي الذي تجتمع فيه شروط إعلام شفاف وقابل للفهم والاستغلال وموجه لكافة الجهات المستخدمة للبيانات المالية، وبصفة خاصة المستثمرون في أسواق رؤوس الأموال الذين يتحملون أكبر المخاطر، سواء كانوا مساهمين حاليين أو مساهمين محتملين في منشآت الأعمال، بما يمكنهم من اتخاذ القرار بشأن محافظ الأوراق المالية التي يملكونها أو يريدون الاستثمار فيها، وكذلك المسؤولون والمديرون في تلك المنشآت بالنظر إلى احتياجاتهم إلى المعلومات التي تساعدهم على رسم السياسات الإدارية الملائمة والرقابة على تنفيذها، ثم كل الأطراف الأخرى المستعملة للبيانات المالية من زبائن وموردين وبنوك ودولة وجمهور.

إن هيمنة تيار العولمة والتطورات التي تعرفها الأسواق المالية عبر العالم، وخاصة في الدول المتقدمة، وتزايد اندماج الدول النامية ضمن هذا التوجه العام بتبنيها لسياسات تحرير تجارتها الخارجية وانتهاجها لاقتصاد السوق في توجهاتها التنموية ينحو بالمحاسبة نحو الأهداف الإعلامية المرتبطة بالأسواق المالية وبسياقات الاستثمار والتوظيف والمخاطرة، مما يتطلب أن تكون البيانات المالية المنشورة ذات قدرة كبيرة على ترجمة واقع الأعمال وذات درجة عالية من الاعتمادية في مجالات التقدير والتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

إن ظاهرة العولمة أصبحت حقيقة جوهرية تحدد مستقبل الاقتصاد العالمي، ويعتبر تدويل رأس المال واكتساب الأسواق المالية للبعد العالمي عن طريق التشابك بينها وتزايد استقلالية الدورة المالية وهيمنة الاقتصاد ذو الطابع المالي على الاقتصاد الحقيقي هي الروافع الأساسية والمسارات الأهم التي تسمح بتحقيق وتعميم هذه الظاهرة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة التي أصبحت تحتاج لتمويلها إلى تجنيد الإدخارات على المستوى الدولي بغض النظرعن مصدر رأس المال وجنسيته، وهو ما يقضي بأن تتكيف وتتطور الأنظمة المحاسبية كمصدر أساسي للمعلومات الاقتصادية والإدارية بما يتماشى مع هذا السياق الجديد وما يترتب عنه من آثار ورهانات على مستويات الإعلام المالي ونشر البيانات المالية الكافية من حيث الحجم والملائمة من حيث الجودة لاحتياجات المتدخلين في أسواق رؤوس الأموال، وذلك بتوفر بعدين أساسيين فيها:

- التعبير عن المضامين الاقتصادية للعمليات التي تقوم بها المنشآت، بتوجيهها بالدرجة الأولى للمستثمرين في الأسواق المالية، بما يسمح لهم بفهم وتحليل واستغلال هذه المعلومات لاتخاذ قراراتهم في مجالات الاستثمار والتوظيف.
- القابلية العالية للمقارنة بين البيانات المالية للمنشآت بما يسمح بإجراء تحليلات مقارنة بين نتائجها ووضعياتها المالية وحركات أموالها.

هذا ما يقودنا في هذا العمل إلى الاهتمام بهذا الواقع الجديد وتأثيراته على أشكال الإفصاح المالي في النظام المحاسبي الدولي بطرح موضوعه من خلال العنوان العام، وهو "النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية".

أهداف الدراسة:

مما سبق نستطيع أن نقول أن هذه الدراسة تهدف على وجه الخصوص إلى تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة وتطور الأسواق المالية وتحديد أسس وقواعد ومضامين ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي ومجالات دلالته، ومن ثم التعرض لعواقبه على الجزائر ومستلزمات تطبيقه فيها والعوائق والمشاكل التي قد تنجر من ذلك ومتطلبات حلها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون نظام المحاسبة المالية نظاما للمعلومات يسمح بترجمة الواقع الاقتصادي لمنشآت الأعمال والإفصاح عن نتائجها المالية، ومن ثم لابد أن يتماشى مع تطور الأسواق وتغير الحاجة إلى المعلومات ويتكيف باستمرار مع تطور عالم الأعمال، وهو ما سيسمح لنا من خلال هذا العمل بـــِ:

- متابعة وتحليل تطور الفكر المحاسبي من خلال التحولات المهمة التي عرفها الاقتصاد العالمي، خاصة منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.
- تحديد آثار هذا التطور ونتائج هذه التحولات على الممارسة المحاسبية ودور المحاسبة المالية في الاقتصاد الحديث.

- تحديد تأثير هذه التوجهات الجديدة على الدول النامية، ومنها الجزائر على وجه الخصوص، ومحاولة دراسة واستخراج الرهانات والآثار الممكنة التي قد تنجم عن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الصادر في 2007 والمستوحى من معايير المحاسبة الدولية واستعدادها للشروع في تطبيقه ابتداء من 2010/01/01.

طرح الإشكالية:

إن كل الاعتبارات السابقة تجعل عملية التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي رهانا أساسيا وكبيرا لتحقيق فعالية الأسواق المالية عن طريق توفير بيانات مالية ذات درجة مرتفعة من الموثوقية والدلالة، وذلك من خلال تنميط طرق المعالجة والتقييم وتنسيق مضامين العرض والتقديم بما يسمح بالمقارنة بين نتائج الأعمال ووضعيات الذمة المالية للمنشآت التي تُتَداولُ أوراقها المالية في أسواق المال، ومن ثم غدت المرجعيات الوطنية أو المحلية في هذا السياق غير كافية ولا قادرة على تحقيق هذا الهدف بسبب التباين الموجود بينها في متطلبات الإفصاح عن العمليات والأحداث الاقتصادية في مجالات الأعمال، وهو ما يقودنا ضمن متطلبات هذا البحث إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي محددات النظام المحاسبي وأسسه النظرية وتجلياتها العملية في ظل متطلبات توحيد طرق المعالجة ومضامين الإفصاح على المستوى الدولي بما يؤدي إلى بيانات مالية ذات مستوى دلالة كبير في مجالات ترشيد اتخاذ القرار في اقتصاديات الضبط عن طريق السوق وذات قابلية للمقارنة بين نتائج أعمال المنشآت في سياقات العولمة وتطور الأسواق المالية؟

تنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مبادئ ومحددات النظام المحاسبي وخلفياتها النظرية في إطار متطلبات اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية؟
- ما هي محاور الإصلاح الرئيسية للنظام المحاسبي للوصول إلى مستوى الإفصاح المطلوب من حيث الصدق والشمول والشفافية والدلالة عن وضعيات الذمة المالية للمنشآت ونتائج أعمالها وحركات أموالها؟
- ما هي أهم استعمالات النظام المحاسبي المعبرة عن احتياجات المستثمرين ومتخذي القرار في الأسواق المالية؟ وما هي تجلياتها وآثارها على الأدوار المستقبلية للمحاسبة المالية؟
- ما هو موقع الجزائر من كل التحديات السابقة؟ وما هو واقع ما تم القيام به إلى حد الآن بهذا الصدد؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن هذه الأسئلة يمكن الاستناد إلى الفرضيات التالية:

- تستند المحاسبة المالية إلى خلفية نظرية وإطار مفاهيمي معلن أو ضمني يمكن من تحديد المفاهيم والمبادئ والمصطلحات وطرق الاعتراف بالعمليات وتقييمها وأشكال عرض البيانات ومضامينها.
- لا تلعب المحاسبة المالية دورها في سياق الاستثمار والتوظيف والمخاطرة إلا إذا تكيفت مع حركية الأسواق وعملت على التعبير عن المضامين الاقتصادية قبل ترجمة الأشكال القانونية للعقود والصفقات.
- فك ارتباط المحاسبة بالجباية يمكنها من تحقيق الاستقلالية والقدرة على الإبداع وبناء المعلومات وفق تصاميم اقتصادية ذات دلالة في مجالات اتخاذ القرار وإدارة المنشآت.
- تشكل احتياجات تحليل المعلومات واستغلالها في اتخاذ القرار ومقتضيات بناء التركيبات المالية عن طريق عمليات الاندماج وتشكيل المجمعات ومتطلبات تقييم منشآت الأعمال ومتابعة خلق القيمة السهمية فيها وعمليات معالجة الأدوات المالية ومنتجاتها الجديدة وكل ما يفرضه سياق العولمة والأسواق المالية من حقائق جديدة، المظاهر والتجليات التي تؤكد الضرورة الموضوعية لإصلاح المحاسبة المالية وتطويرها بشكل مستمر.
- إن إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، متجسدا في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، ضرورة موضوعية تفرضها، من جهة، نقائص هذا المخطط، ومن جهة أخرى، الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ نهاية الثمانينيات إلى اليوم وما أفرزته من واقع جديد.

منهج الدراسة:

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة منهجا تحليليا نقديا يقوم على تفكيك عناصر الإشكالية ومعالجتها، ثم محاولة إعادة تركيبها وصياغتها بما يسمح بالإجابة عن الأسئلة المطروحة، وذلك بالمزج الواعي بين التأصيل النظري وتجلياته التطبيقية، وعلى خلفية الأدوات والقواعد المحاسبية وطرق التحليل المالي ونماذج التقييم والإدارة المالية.

خطة العمل والتسلسل المنطقي للتحليل:

وقد نظمنا هذه الدراسة وتدرجنا في معالجة الإشكالية المطروحة وتحديد الروابط المنطقية بين أجزائها من خلال التعرض لمجموعة من الفصول والمباحث الأساسية مدرجة ضمن بابين أساسيين:

الباب الأول بعنوان دراسة المقومات النظرية للأنظمة المحاسبية الحديثة ومحاور إصلاحها يتكون من فصلين:
في الفصل الأول بعنوان "تجليات تأثيرات العولمة وتطور الأسواق المالية على النظام المحاسبي الدولي" سيتم تحليل الإطار العام الذي يؤسس لضرورة تطوير المحاسبة وتكييف مخرجاتها مع مستلزمات الواقع الاقتصادي، وسيتم التعرض لذلك في مبحثين أساسيين: المبحث الأول يحاول أن يؤسس للخلفيات النظرية وتطبيقاتها في مختلف الأنظمة المحاسبية حسب الدول وتحديد متطلبات الإفصاح ورهانات التوحيد في سياقات العولمة وتطور أسواق المال. أما المبحث الثاني فسيتعرض للإطار المفاهيمي بمبادئه وقواعده في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية التي تتماشى مع سياقات العولمة والأسواق المالية، ثم يستعرض أشكال ومضامين القوائم المالية ومتطلباتها وفقا لهذه المعايير.

بعد التأسيس المفاهيمي لاتجاهات تطور المحاسبة المالية التي سنتعرض لها في الفصل الأول، نستعرض في الفصل الثاني تحت عنوان "محاور الإصلاح الكبرى للنظام المحاسبي في ظل المعايير الدولية" الإشكاليات الكبرى ومواضع القطيعة بين المحاسبات المالية التقليدية والمحاسبة المالية الحديثة، وذلك من خلال مبحثين مهمين. المبحث الأول نحاول فيه تحليل محور أساسي من محاور الإصلاح في إطار تبني المعايير الدولية للمحاسبة وهو هيمنة الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني من خلال إشكالية تغيرات القيمة أولا وإعطاء بعض الأمثلة والتطبيقات للمعالجات المترتبة عن هذا المبدأ ثانيا، اخترنا منها التمويل الإيجاري وإيرادات الأنشطة العادية ونفقات البحث والتطوير والمخزونات. أما المبحث الثاني فسنتعرض فيه للإشكالية الثانية من إشكاليات الإصلاح وهي فك ارتباط المحاسبة بالجباية، بالتمييز أولا بين سياقات الارتباط وسياقات فك الارتباط، ثم بالتعرض ثانيا لمفهوم الضرائب المؤجلة الذي يؤسس للقواعد التقنية لفك الارتباط، وأخيرا بتحديد آثار هذا التحول من محاسبة وطيدة الصلة بالجباية إلى محاسبة مستقلة عنها في كيانها وقواعد معالجتها وأسس عرضها للبيانات المالية.

الباب الثاني بعنوان تحليل رهانات الأنظمة المحاسبية الحديثة وتأثيرات تبنيها في الجزائر يتكون من فصلين:
في الفصل الأول بعنوان "الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية" تقودنا الدراسة بعد تحليل محاور الإصلاح الكبرى للنظام المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، كما سنستعرضها في الفصل الثاني من الباب الأول، إلى معالجة بعض أهم استعمالات المحاسبة المالية في مجالات الإفصاح المرتبط بالأسواق المالية، وذلك من خلال مبحثين اثنين،

نحاول في المبحث الأول منهما أن نحدد دور النظام المحاسبي في مجال تحليل الوضعية المالية للمنشآت ومردوديتها ومكونات هذه المردودية وقطاعاتها وعلاقتها بالعمليات على الأسهم وبخلق القيمة السهمية، ثم نستعرض في المبحث الثاني بعض العمليات المعقدة التي تتطلب عناصر إفصاح خاصة ونحتاج فيها إلى تنميط النظام المحاسبي وتوحيد معالجاته وطرق عرضه حتى تتسنى القراءة الصحيحة وذات الدلالة للبيانات المالية، ويتعلق الأمر هنا بعمليات تجميع حسابات الكيانات الاقتصادية الحقيقية غير الموجودة قانونا، والمسماة المجمّعات، وعمليات تحديد قيمة المنشآت بالطرق المحاسبية في حالات الاندماج بينها أو إجراء صفقات تكون هي موضوع التبادل فيها وعمليات معالجة الأدوات المالية محاسبيا وعرضها ضمن القوائم المالية.

من خلال كل الفصول السابقة نكون قد استعرضنا متطلبات النظام المحاسبي في إطار العولمة وتطور الأسواق المالية ورهانات إصلاحه وجهود توحيده ومجالات استعمالاته على المستوى الدولي، ومن ثم سنتعرض في الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان "واقع وآفاق إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر" إلى حالة الجزائر من خلال مبحثين، نقوم في المبحث الأول منهما بتقييم المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 المطبق لحد الساعة وحصر محاولات الإثراء والإصلاح التي تعرض لها ومدى أهميتها واستجابتها لمتطلبات واقع الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات إلى اليوم، أما في المبحث الثاني فسنحدد مضامين وأسس النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 ونحاول فهم محددات اختيار الإصلاح الجذري للنظام المحاسبي الجزائري وإشكاليات تطبيقه لأول مرة ومتطلبات نجاح المرحلة الانتقالية والعراقيل التي قد تتم مواجهتها وكيفيات تخطيها.

دراسات سابقة:

نستعرض في هذه النقطة الأخيرة من المقدمة العامة بعض الدراسات السابقة التي تسنى لنا الإطلاع عليها والمرتبطة بشكل أو بآخر بموضوع أطروحتنا، وهي:

- دراسة مداني بن بلغيث بعنوان "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" والتي قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2004، وتتلخص هذه الدراسة في تحديد أهمية التوحيد الدولي في إصلاح الأنظمة المحاسبية وكيفية تفعيل ذلك في الجزائر بالتماشي مع حقائق الاقتصاد وضرورة تبني إستراتيجية عند إعتماد معايير المحاسبة الدولية لإنجاح هذه العملية وتحقيق أهدافها المسطرة. وقد توصل الباحث إلى توصيات نذكر أهمها فيما يلي:

- ضرورة إرساء إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية يحدد الاختيارات التي تم تبنيها في مجال التوحيد ويشكل إطارا مرجعيا لحل المشاكل الناشئة من تطور الواقع الاقتصادي.
- إتباع مسلك توحيدي فعال ورشيد يقوم على دراسة الموجود وتحديد احتياجات المعلومات بالنظر إلى مستوى التطور الاقتصادي للبلد.

- دراسة شعيب شنوف تحت عنوان "الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي" التي قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2007 والتي تتعرض لأهمية التوحيد المحاسبي والمشاكل التي تطرح بشأنه، وقد وصل الباحث إلى تقديم توصيات نذكر بعضها فيما يلي:

- عدم تماشي المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 مع احتياجات مستعملي البيانات المالية إلى المعلومات، مما يفرض اعتماد أساليب جديدة للإبلاغ المالي والإفصاح عن حقيقة العمليات الاقتصادية.
- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في مجال الإعلام المالي وإعداد القوائم المالية.

- دراسة الطالب بوركايب عبد الرحمان عدنان بعنوان "معايير المحاسبة الدولية وآفاق اعتمادها في الجزائر" ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2007، بحيث تتعرض هذه الدراسة لهيئات ومتطلبات ومعايير التوحيد الدولي، ثم تعرج على دراسة نقدية للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 واستعراض مشروع النظام المحاسبي المالي الذي اعتمد في سنة 2007 وتحديد آثاره ومزايا تطبيقه وعيوبه، وقد توصل الطالب إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وضع مجموعة عمل مشتركة بين المصف الوطني للخبراء المحاسبين وممثلي المؤسسات والمجلس الوطني للمحاسبة والمديرية العامة للضرائب لمعالجة أهم الصعوبات المتعلقة بمشروع النظام المحاسبي المالي.
- تطوير التبادلات بين الهيئات المحاسبية الوطنية والدولية للاستفادة من التجارب المختلفة.
- الشروع في برامج تكوين المكونين الذين سينشرون الرؤية المحاسبية الجديدة.
- إدراج معايير المحاسبة الدولية في برامج التعليم الجامعي والتكوين المهني.
- تعيين مجموعات تتكلف بمشروع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات.

وفي الأخير أعترف أن هذا العمل يمثل جهد المقّل، ولكن حاولت من خلاله أن أجتهد ما استطعت لأعالج هذا الموضوع الهام خاصة في الوقت الراهن، والذي لازالت الأبحاث والدراسات فيه في بلادنا في بداياتها، من خلال أسلوب عملت على أن يكون جديدا ومتميزا في طريقة الطرح والتحليل، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك، وإن كان ما ينقص هذا العمل هو الدراسة الميدانية الكمية، وشفيعي في ذلك أن لا مجال لمثل هذه الدراسات ما لم تشرع المنشآت الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي لسنة 2007.

الباب الأول

دراسة المقومات النظرية للأنظمة المحاسبية الحديثة ومحاور إصلاحها

الفصل الأول

تجليات تأثيرات العولمة وتطور الأسواق المالية على النظام المحاسبي الدولي

مقدمة الفصل :

إن الأنظمة المحاسبية تستند إلى خلفيات نظرية وفكرية وتتأسس على مبادئ ومفاهيم ومصطلحات وقواعد في التسجيل والتقييم وطرق للعرض والإفصاح وتقوم على أساس اختيارات تتماشى مع الأهداف التي توضع للنظام المحاسبي وتتساوق مع واقع المجتمع الذي قام بهذه الاختيارات. ويلاحظ بهذا الصدد تعدد المرجعيات المحاسبية واختلاف تطبيقاتها وممارساتها حسب البلدان بالنظر إلى اختياراتها السياسية والاقتصادية والقانونية ووفقا لواقعها الاجتماعي والثقافي.

ولكن الملاحظ أيضا أن ظاهرة العولمة وتدويل رأس المال عن طريق الأسواق المالية أفرزت واقعا جديدا يتمثل في الاتجاه نحو اعتماد محاسبة مالية تستهدف أساسا المستعملين المباشرين للبيانات المالية، وعلى رأسهم المستثمرون والمساهمون، ثم المديرون وكل الأطراف الأخرى التي تحتاج إلى المعلومات المالية، وهو ما يفرض على هذا النوع من المحاسبات أن تتماشى مع سياق التطور الاقتصادي وحركية الأسواق المالية وما يستحدث فيها من منتجات وتصميمات مالية وأشكال استثمار وتوظيف ومخاطرة.

وللاستجابة لظاهرة العولمة وللواقع الجديد المترتب عنها تعمل هيئات التوحيد الدولي على إصدار معايير محاسبية دولية تتم مراجعتها باستمرار لتلبية الحاجة إلى ضرورة اعتماد طرق متماثلة في المعالجة والعرض تسمح بمقارنة الوضعيات المالية وأداءات المنشآت وتمكن المحاسبة المالية من أن تصبح لغة مشتركة على المستوى الدولي. وتستند المعايير المحاسبية الدولية لإطار مفاهيمي يؤسس للخلفية النظرية والفكرية المعتمدة في المعايير الدولية ويحدد المفاهيم والمصطلحات وطرق المعالجة ويؤسس لقواعد عرض وتقديم التقارير المالية.

ولمعالجة الإشكالات السابقة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وهما :

المبحث الأول- الأنظمة المحاسبية: الأصول والتطبيقات، المتطلبات والرهانات في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية

المبحث الثاني- الإطار المفاهيمي والقوائم المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة

المبحث الأول- الأنظمة المحاسبية: الأصول والتطبيقات، المتطلبات والرهانات في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية

تمهيد:

إن تحليل واقع وتطور النظام المحاسبي على المستوى الدولي لابد أن يستند منهجيا إلى التأصيل الفكري والنظري أولا، ثم إلى متابعة وتحليل عناصر الممارسة العملية للمحاسبة في مختلف الدول والبلدان ثانيا، للتعامل بعد ذلك مع الواقع الحالي للمحاسبة المالية وآفاق تطورها المستقبلي.

إن المحاسبة المالية هي نظام معلومات يسمح بالإفصاح عن البيانات المالية وفقا لما يراد لهذا النظام أن يحققه من أهداف ويستجيب له من حاجات في المجالات الإدارية ومجالات اتخاذ القرار.

وتختلف البلدان والدول في مستوى تطور بناها الاقتصادية وأشكال تنظيم وتسيير وتمويل منشآتها، مما يجعل الحاجات إلى المعلومات مختلفة، ومن ثم يجعل الأنظمة المحاسبية متعددة وغير مستندة لنفس الأهداف والمناهج.

ولكن ظاهرة العولمة وتدويل رأس المال تؤسس لاتجاهات عامة نحو تحقيق التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وتأطير ذلك عن طريق إصدار معايير محاسبية دولية تسمح بتحقيق التناسق بين الأنظمة المحاسبية المختلفة.

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نستعرض الأسس النظرية لهذا التوجه والأهداف التي يعمل على تحقيقها والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمهد له وتبرره.

المطلب الأول- الأنظمة المحاسبية: أهدافها الإدارية، أصولها النظرية، تجلياتها التطبيقية:

أصبح اليوم لزاما على المنشآت والوحدات الاقتصادية التي تريد أن تتموقع على أسواقها وأن تجمع عناصر القدرة التنافسية والامتياز أن تتوفر على ثقافة تنظيمية قائمة على الاستجابة لحاجات الزبائن والعمل على البقاء والاستمرار في السوق وترسيخ صورة متميزة عنها في أذهان المستهلكين والجمهور، ومن ثم يتطلب منها ذلك ما يلي[1]:

- أن تكون ذات قدرة تنافسية، وذلك باستغلال عناصر الميزة التنافسية التي تتوفر عليها، بما يمكنها من وضع منتجات وخدمات في السوق بتكاليف أقل من المنافسة مع نفس مستوى الجودة.
- أن تكون في صف الشركات التي تحقق الامتياز، وذلك بالمحافظة على وضعها التنافسي الجيد عبر الزمن وبالقدرة على التطوير وإعادة التنظيم والتموقع الاستراتيجي وبترسيخ صورتها وتألقها في ذهن زبائنها الذين سيعرفونها بجودة منتجاتها وخدماتها وسيرسمون صورة لهم فيها.

وتعتبر المحاسبة مجموعة من أنظمة المعلومات التي توفر صورة عن أعمال المنشآت ونتائجها للإفصاح عن مركزها المالي لمختلف مستخدمي هذه المعلومات، كما أنها وسيلة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار، بما يسمح بتحقيق الأهداف التنافسية وأهداف الامتياز السابق ذكرها.

إن النظام المحاسبي هو نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار يعتمد على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسمح بمعالجة المعلومات وإعدادها ليستغلها المسؤولون في مختلف المنشآت في مجالات الإدارة الإستراتيجية وفي مجالات الإدارة التشغيلية لمختلف الوظائف والعمليات الضرورية في حياة المنشأة بما يحقق أهدافها الربحية والتطورية.

وقد تطور النظام المحاسبي من خلال مراحل متعددة، حيث انطلقت المحاسبة مالية تعنى بالتدفقات الخارجية وتقوم بحساب النتيجة المالية للأعمال وتحديد صافي المركز المالي الناشئ عنها، ثم اهتم النظام المحاسبي بمتابعة التدفقات الداخلية بتطور الصناعة وتقسيم العمل، فظهرت المحاسبة التي تعنى بحساب تكاليف المراحل والمنتجات والطلبيات، والتي تطورت بدورها بتطور مجالات الإدارة واتخاذ القرار لتصبح محاسبة إدارية تهدف إلى مراقبة التسيير الاستراتيجي والتشغيلي والمساعدة على اتخاذ القرار في وضعية المشكلات والمعضلات.

إن المحاسبة هي لغة الأعمال في العصر الحديث، إذ أنها تترجم الصفقات والأحداث الاقتصادية المرتبطة بمشاريع الأعمال المختلفة في لغة مشتركة يمكن توصيلها وفهمها من جانب العديد من الأطراف والجهات

[1] Norbert Guedj et collaborateurs, Le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l'entreprise, 1991, les éditions d'organisation, pages 33-34.

المستعملة لها، بما فيها الجمهور ومجموع الناس الذين يحتاجون إليها لإعداد تقاريرهم للضرائب أو لتوظيف مدخراتهم[1].

ويمكن تعريف المحاسبة كما عرفتها Christine collette و Jacques Richard [2]:

" المحاسبة هي مجموعة من نظم المعلومات الذاتية التي تتخذ كموضوع لقياس قيمة وسائل ونتائج وحدة ما".

ونستطيع شرح عناصر هذا التعريف كما يلي[3]:

- المحاسبة هي مجموعة من أنظمة المعلومات، لأنها تأخذ أشكالا متعددة بالنظر إلى الأهداف المختلفة لمسكها ولبياناتها المالية.
- المحاسبة تتكون من أنظمة معلومات ذاتية، وهو ما لا يعني أنها لا تقدم عرضا يترجم حقيقة الصفقات والأحداث بصفة صحيحة، بل يعني أنها تعد لصالح طرف محدد له حاجات محددة: حساب النتيجة (أية نتيجة؟)، حساب التكاليف، متابعة قيمة السهم...الخ.
- الهدف من أنظمة المعلومات المحاسبية هو قياس القيمة التي لا تملك مفهوما واحدا ولا يمكن النظر إليها من جهة واحدة، ومن ثم فإن تحديد مفهوم القيمة يتعلق بالطرف الذي له السلطة في إعداد البيانات المالية وفي السلطات المقابلة التي تواجهه.
- قياس قيمة الوسائل والنتائج، على أساس أن كل عمل إنساني له أهداف يتحرى الوصول إليها ويتطلب وسائل لتحقيقها، ومن ثم لا بد من تقييم العنصرين معا.
- وسائل ونتائج وحدة ما، وهو ما يشمل أعوانا مختلفين، قد يشكلون بنيات جزئية كالعائلة والمنشأة، التي قد تكون صغيرة أو كبيرة، عمومية أو خاصة، وقد يمثلون أيضا كيانات كلية، مثل الدولة.

كما عرف Leonard Robinson & James Davis المحاسبة أيضا "على أنها نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات"[4]، وعرفتها Fabienne GUERRA "على أنها أداة إحصائية تهدف إلى توفير معلومات مالية مهيكلة للمستخدمين، الخارجيين والداخليين بالنسبة للمنشأة، ليتمكنوا من استخراج العناصر المهمة لاتخاذ قرارات سليمة وممارسة مراقبة فعالة"[5]، وهو ما يضيف للمحاسبة بعدا وظيفيا يتجاوز المنظور الكلاسيكي المتعلق بإجراءات وأساليب تسجيل وتشغيل البيانات إلى تركيز الاهتمام على أهداف اتخاذ القرار، مما يجعلها مرتبطة بنظرية القياس ونظرية المعلومات في نفس الوقت ويزيد من أهمية عنصر الإفصاح الواجب توفيره في التقارير المحاسبية

[1] دكتور يوسف عوض العادلي و آخرون، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، 1986، منشورات ذات السلاسل، ص.21.

[2 ,3] Christine Collette, Jacques Richard, Les systèmes comptables français et anglo-saxons, normes IAS, 2002, 6ème édition, DUNOD, pages 3-4.

[4] محمد عطية مطر، حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الإطار الفكري وتطبيقاته العملية)، دار حنين-مكتبة الفلاح، ص 18.

[5] Fabienne Guerra, Comptabilité managériale, Le système d'information comptable Tome 1: Mise en place, 2003, de boeck, page 8.

ويكسبها بعدا سلوكيا يتجسد خاصة في المحاسبة الإدارية بالنظر إلى تعدد مستخدمي هذه المحاسبة وتعدد أغراضهم[1].

وقد وسع علم المحاسبة في الدول الرأسمالية القائمة على الأسواق المالية مجال اهتمامه منذ منتصف السبعينيات ليتجاوز مجرد الاهتمام بالمساهمين ومصالحهم لتمتد دراسته إلى تحليل الأثر الاجتماعي لأنشطة المنشآت على البيئة التي تعمل فيها، وبذلك نشأ بعد جديد للمحاسبة بظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الذي يفرض على المنشآت مراعاة المصلحة والرفاهية الاجتماعية لدى ممارسة نشاطها زيادة عن مصلحة الملاك[2].

تأسيسا على ما سبق، نستطيع تلخيص معالم تطور الدور الوظيفي للمحاسبة من خلال أربع مراحل أساسية[3]:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة تطور مهنة المحاسبة ودورها في القياس وتشغيل البيانات.
- المرحلة الثانية: الاهتمام بنظرية وفلسفة المحاسبة (التأسيس النظري الأكاديمي) بموازاة تطور المناحي المهنية.
- المرحلة الثالثة: ظهور الدور المعلوماتي للمحاسبة في مجالات الإدارة واتخاذ القرار زيادة على الدور الإجرائي التقليدي في التسجيل ومسك الدفاتر.
- المرحلة الرابعة: تأكيد وترسيخ الدور المعلوماتي للمحاسبة بتحويلها لنظام معلومات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار بالإضافة إلى الدور الجديد لهذا النظام المتجاوز لنطاق المنشأة ككيان اقتصادي إلى دورها الاجتماعي.

أولا- نظام المعلومات المحاسبي لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار:

إن القرارات لا يمكن أن تؤخذ بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط بها، ومن ثم فإن هناك علاقة عضوية بين القرار ومصادر المعلومات، وفي مقدمتها بالنسبة للمنشآت المعلومات المحاسبية. وتمثل المعلومات المالية البيانات التي يتم تشغيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبي، بحيث تمثل البيانات المادة الخام لأنظمة المعلومات بينما يعتبر منتجها النهائي هو المعلومات في حد ذاتها، إذ أنها تمثل تكييفا مقصودا وتوجيها ذكيا للبيانات[4].

إن نظام المعلومات هو النظام الوسيط الذي يشكل أداة الربط بين الأنظمة المادية التي تنجز مختلف العمليات والصفقات وبين أنظمة القيادة والإدارة والتحكم التي تقوم بالتخطيط والتصميم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرار، فلا يمكن إدارة الأنظمة المادية دون تشغيل نظام المعلومات الذي يسمح بتحديد العناصر التي تؤثر

[1، 2] محمد عطية مطر، حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[3] محمد عطية مطر، حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.
[4] كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مدخل تاريخي-منهج فلسفي (مقدمة في نظرية المحاسبة)، الطبعة الأولى، 1999، الزرقاء-الأردن، ص 250-251.

عليها من الخارج (البيئة) ومعرفة أنماط التشغيل الداخلي وحصر اختلالاتها وضبط مسارها بشكل دائم بما يحقق الأهداف المسطرة من إدارة وتشغيل هذه الأنظمة.

وتلعب المحاسبة الإدارية، فضلا عن المحاسبة المالية، دورا كبيرا ومتزايدا في هذا المجال عن طريق إعادة صياغتها لبنية المعلومات مع ما يتماشى مع احتياجات الإدارة واتخاذ القرار، ومن ثم تطورت أنظمة متابعة التكاليف والتحكم فيها وأنظمة التخطيط عن طريق الميزانيات التقديرية وأنماط الإدارة عن طريق لوحات القيادة، فضلا عن اتساع مجالات هذه المحاسبة من الاهتمام بالجوانب التشغيلية إلى التكفل بإنتاج المعلومات التي تعنى بها الإدارة الإستراتيجية.

وقد أدى تطور بنيات الأسواق التنافسية وتزايد درجة تعقيد المنتجات وعمليات التصنيع والتوزيع وتألية أنظمة العمل الداخلية نتيجة التطور التكنولوجي وارتفاع درجة تأثير الاختيارات الإستراتيجية في بيئات متقلبة وشديدة عدم التأكد مع إعادة هيكلة البنيات التنظيمية المرافقة لها على مستوى المنشآت إلى إعادة تصميم أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية بما يتناسب مع هذه التحولات[1] عن طريق الانتقال من محاسبة إدارية حسب المراكز المسؤولة إلى محاسبة حسب الأنشطة وسلسلة القيمة، ثم محاسبة للتحليل الإستراتيجي للتكاليف والقيم، مع العلم أن المحاسبة الإدارية الحديثة تجمع هذه الاهتمامات كلها في شكل متكامل بما يؤشر إلى تطورات كبيرة ستعرفها في العقود القادمة.

نشير أيضا بهذا الصدد إلى تطور بعض النماذج المحاسبية التشخيصية المستمدة من طرق الاقتصاد الكلي المعتمدة على الاجتماع حول مؤشر تلخيصي يمكن أن يحلَّل عن طريق دراسات تفصيلية ضمن طريقة استقرائية قد تكون مفيدة للمنشآت في تحليل عناصر التأثير على نتائجها المالية ومفيدة أيضا للدراسات الإحصائية والاستقصائية الكلية المهتمة بالفروع والقطاعات الاقتصادية. ونستطيع أن نذكر هنا على سبيل المثال طريقة الفائض، المشتقة من الأعمال الكلية التي تم انجازها في مجال دراسات الإنتاجية والنمو، والتي تحاول الإجابة عن سؤال مهم، وهو كيف تتطور الإنتاجية ومن هم المستفيدون منها؟[2] والملاحظ أن هذه الطريقة لا تهتم بالوضعية بل بالتطور، أي أنها تقوم على التحليل التفاضلي الذي يمكن بالمقارنة بين نتائج وضعيتين للمنشآت بتحليل كل إيرادات ونفقات جدول حسابات النتائج إلى مركبتين، وهما[3]:

- الأسعار التي تمثل تأثيرا ذا مصدر خارجي يبين أثر المحيط على النتائج والأعمال.
- الأحجام التي تمثل تغيراتها أثر العوامل الداخلية الناتجة عن تغييرات التوليفات الإنتاجية.

[1] Yves De Ronge, Comptabilité de gestion, 1ère édition, 1998, De Boeck Université, pages 59-69.

[2, 3] P. Mévellec, G. Rochery, Eléments fondamentaux de comptabilité, 1990, Vuibert, pages 473-475 et Alain Burlaud, Claude Simon, Comptabilité de gestion, 1993, Vuibert, pages 312-315.

.

ويؤدي هذا التحليل إلى حصر ودراسة المركبتين السابقتين ضمن حسابين هما حساب فائض الإنتاجية الكلية للموارد (آثار الأحجام) وحساب الفائض (آثار الأسعار)، مما يسمح في النهاية بتحديد مجموع الموارد التي يمكن للمنشأة توزيعها وتحديد المستفيدين من هذا التوزيع، وهو منظور مهم في تحديد السياسات والتفاوض بشأن أسعار الموارد[1].

ومن ثم فإن للمعلومات وأنظمة المعلومات دورا محوريا في صيرورة هذه العملية الإدارية المهمة. ويمكن حصر أغراض نظام المعلومات المحاسبي في ثلاثة محاور مهمة:

1- التخطيط الاستراتيجي والعملي.
2- الرقابة والضبط الداخلي.
3- المساعدة على اتخاذ القرار.

1- التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي:

إنَ التخطيط أهم وظائف الإدارة الحديثة لما يسمح به من ربط بين أهداف المنشآت والإمكانيات التي تتوفر عليها. ويختلف المدى الزمني للتخطيط باختلاف موضوعه ومداه، إذ تخطيط الإنتاج والأرباح يختلف عن تخطيط المشروعات والبرامج، كما أن التخطيط في الفترة القصيرة يختلف عن التخطيط في المدى الطويل[2].

إن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام للتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي يقوم أولا على تحديد الفرص والمخاطر وحصر الوسائل والإمكانيات التي تتمتع بها المنشأة وثانيا على ترجمة النتائج المتوقعة (الأهداف) في مخططات تتأسس على منهج التجسيد الهرمي المتعاضد والمتعاقب، بدءا بالمخططات الإستراتيجية ومرورا على مخططات الأعمال التشغيلية ووصولا إلى الميزانيات التقديرية والمخططات قصيرة الأجل، وهو ما يسمح بعد ذلك بالرقابة على تنفيذ تلك المخططات وتصحيح الاختلالات والانحرافات عن الأهداف ضمن عملية ديناميكية للإدارة عن طريق التخطيط والرقابة، ومن ثم تسمح عملية التخطيط في حد ذاتها "بالتفكير والتصور الصحيح للأهداف واختيار نماذج القرار"[3] وبتنظيم عملية التنفيذ والانجاز وتلافي التضاربات بين الأهداف أو إهمال العناصر الخارجية والداخلية التي قد تعيق المنشأة عن السير الصحيح نحو الغايات والأهداف التي رسمتها.

[1] P. Mévellec, G. Rochery, Op.cit, pages 312-315.

[2] عبد الحي مرعي، في محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، 1988، الدار الجامعية، ص 40-41.

[3] Charles T. Horngren, Comptabilité analytique de gestion, 1977, les éditions HRW Ltée, Montréal, page 5.

إن التخطيط الاستراتيجي يتمثل في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة تخدم الغايات والاختيارات الإستراتيجية وتسمح باستغلال الفرص الممكنة وتجنب المخاطر المترصدة، وذلك باستغلال نقاط القوة والحد من تأثير نقاط الضعف. ويمكن حصر مراحل التخطيط فيما يلي:

- التشخيص الإداري بالتحليل الخارجي للفرص والمخاطر من جهة والتحليل الداخلي لنقاط القوة والضعف من جهة أخرى.
- تحديد ورسم الإستراتيجية وضبط خياراتها الأساسية، وهو ما تقوم به أعلى الهيئات والمديريات في المنشآت.
- قيادة وتنفيذ الإستراتيجية عن طريق مختلف المستويات التشغيلية.
- وأخيرا مراقبة التسيير والتحكم في التنفيذ عن طريق التغذية العكسية بالمعلومات التي تسمح بحصر الاختلالات وضبط المسار.

من خلال ما سبق، يتضح أن عملية التخطيط تتداخل في دوائر متتابعة ضمن إجراء ينطلق من تحديد الإستراتيجية وصولا إلى اشتقاق المخططات التشغيلية والتنفيذية منها، ضمن آفاق زمنية تنتقل من الأجل الطويل إلى المتوسط ثم القصير عبر المراحل المختلفة لعملية التخطيط.

2- الرقابة والضبط الداخلي:

إن المحاسبة كنظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار تقيم بناءها النظري وجهازها المفاهيمي على عملية الضبط الداخلي عن طريق المعلومات التصحيحية، وينتج عن ذلك جهاز أدائي وتنفيذي يتمثل في مختلف وسائل وتقنيات الرقابة، مثل الرقابة عن طريق الميزانيات التقديرية والرقابة عن طريق لوحات القيادة ...الخ.

وتعتبر عملية الرقابة والضبط الداخلي هي مجال مراقبة التسيير، الذي يقوم بمواجهة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة بغرض حساب واستخراج الانحرافات، ثم تحليلها وتفسيرها ضمن جهاز تنظيمي يسمح بتحقيق حوار التسيير، الذي يؤدي إلى ضبط المسار عن طريق اتخاذ قرارات تصحيح الاختلالات ومتابعة تنفيذها وآثارها على الأداء.

إن نظام المعلومات المحاسبي بتشكيله للركيزة الأساسية لمراقبة التسيير يسمح في الحقيقة بالتحكم في إدارة المنشأة عن طريق بناء هيكل معلومات يترجم نتائجها وعناصر أدائها:

- بالنسبة لمحيطها وسوقها عن طريق تصنيف المعلومات على أساس محفظة الأنشطة الحالية والممكنة التي تمثل التموقع الراهن والمستقبلي في سوق الأعمال للمنشأة، مما يسمح بتصور وبناء عناصر

إعادة الهيكلة الإستراتيجية لغرض التعديل والتكيف المستمر مع متغيرات السوق والمنافسة، وهو ما يشكل عناصر ما يسمى باليقظة الإستراتيجية.

- بالنسبة لأدائها الداخلي عن طريق متابعة شروط الإنتاج والاستغلال الداخلية وتحديد مناطق الهدر والتبذير والتكاليف المحجوبة والخافية، ثم العمل على إلغائها لتحسين الإنتاجية والمردود الداخلي للأعمال.

ويسمح عرض المعلومات المحاسبية حسب هيكلة السوق والأعمال وحسب البنى الداخلية للإنتاج والاستغلال بحصر مناطق الاختلال في اختيارات الأنشطة والأعمال وفي تنظيم المنشأة الداخلي.

يفرض تنوع الحاجة إلى المعلومات لتحقيق الرقابة والضبط الداخلي باستمرار على النظام المحاسبي رهانات جديدة ليحقق خدماته للمنشآت وأصحاب الأعمال، وهو ما يتطلب طبيعة معلومات مختلفة عن مجرد كونها معلومات عامة عن الأداء وصافي المركز المالي، لتصبح نظاما لتحليل محافظ الأنشطة الحالية والممكنة للمنشآت وتحليل عناصر المنافسة والمساعدة على حصر مجالات التنويع وبناء استراتيجيات إعادة التركيز، فضلا عن تفكيك عناصر وشروط الإنتاج والاستغلال الداخلية واستخراج مكونات ومركبات المردودية.

إن أية منشأة لا تبحث عن المعلومات (الداخلية منها والخارجية) ولا تدرج ذلك في نظام معلوماتها المحاسبي هي مشروع يتخلى عن قدرته على التحكم في تسييره، وبالتالي يخاطر بعناصر بقائه ويهدد استمراره في السوق.

3- المساعدة على اتخاذ القرار:

إن الأفراد والهيئات والمنظمات تواجه في لحظة أو أخرى من الزمن ضرورة اتخاذ القرار على المستوى الشخصي أو على مستوى منشأة الأعمال أو على مستوى المجتمع[1]، وسواء تعلق الأمر بتوظيف مدخرات الأفراد أو اختيار تمويل المنشآت أو تحديد السياسة الاقتصادية والمالية أو غير ذلك، فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة ممكنة لحل مشكلة معينة وفقا لنماذج ومعايير تسمح بالقياس وتقييم مختلف الإمكانيات وتحديد أفضلها[2].

تمر عملية اتخاذ القرار نظريا عبر سبع مراحل أساسية[3]:

أ- تحديد ومقاربة المشكلة التي يراد حلها، وفي كثير من الأحيان يكون الطرح الجيد للمشكلة أصعب من إيجاد حل لها.

[1] دكتور يوسف عوض العادلي، مرجع سبق ذكره، ص22-23.
[2] دكتور يوسف عوض العادلي، مرجع سبق ذكره، ص22-23.
[3] Patrick Boisselier, Contrôle de gestion, collection expertise comptable, 3ème édition, 2005, Vuibert; page 81.

ب- تحديد أهداف النظام الكلي والأنظمة الفرعية التي طرحت في إطارها المشكلة أو المشاكل المراد حلها، وهي عادة ما تطرح في شكل تعظيم العائد أو تقليل التكلفة بالنسبة لمنشآت الأعمال.

ج- جمع المعلومات حول المشكلة المطروحة.

د- تصنيف وتفسير وتحليل وترتيب المعلومات المحصل عليها لحل المشكلة.

ه- حصر البدائل الممكنة والمتاحة، وهي بالنسبة لمنشآت الأعمال مختلف بدائل الاستثمار والتشغيل والتمويل.

و- تقييم كل بديل من البدائل الممكنة بالنظر إلى آثاره على الهدف المراد تحقيقه، ويتم ذلك باستعمال نماذج مفاضلة ومعايير أمثلية، وعادة ما تشكل النماذج المحاسبية الأنظمة القاعدية في اتخاذ القرار في منشآت الأعمال، ثم اختيار البديل الأفضل في ضوء الهدف المحدد مسبقا ونتائج تطبيق معايير المفاضلة، ويعتبر البديل الذي يعظم العائد أو يقلل التكلفة هو البديل الأفضل لمنشآت الأعمال.

ز- متابعة نتائج القرار المتخذ والتحقق من آثاره، للتأكد من أن ما تحقق فعلا يتطابق مع ما كان منتظرا عند اتخاذ القرار، مما يساعد على التصحيح وإعادة التوجيه.

ويرتبط مستوى العناية التي نوليها لمختلف أنواع القرارات ودرجة التخطيط لها بعنصرين أساسيين، وهما[1]:

- العائد المنتظر من عقلنة عملية اتخاذ القرار بالنظر إلى التكلفة التي سيتم تحملها للقيام بذلك.
- درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار، وهو ما يؤدي إلى اعتماد طرق ترجيحية تقوم على دراسة الاحتمالات أو تحديد الفرضيات والسيناريوهات لتدقيق التقديرات وضبط التنبؤات.

ويلاحظ أن المحاسبة تلعب دور توفير المعلومات في عملية اتخاذ القرار، ولكنها تسمح أيضا بنمذجة الوضعيات والتعبير عنها كميا واستعمال طرق القياس والتقييم التي تسمح بالمفاضلة والترجيح.

إن هذه التطورات الهامة تفرض على المنشآت تكييف أنظمة معلوماتها المحاسبية بما يمكنها من تجاوز النظرة التقليدية التي تجعل من المحاسبة مجرد نظام للتسجيل والتصنيف والتلخيص بما يحقق أهداف السلامة والشرعية للمعلومات وبما يمكن من الرقابة القانونية والجبائية عليها، بينما المنظور الحديث، ودون إهمال للوظيفة السابقة، يتجاوزها ليجعل من المحاسبة نظام للمعلومات لأغراض الإدارة والتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

ثانيا- المحاسبة بين التأسيس النظري والممارسة التطبيقية:

يتطلب فهم المرجعية المحاسبية وتحديد اتجاهاتها الحديثة تأصيلا نظريا يرجع بنا إلى مناهج وضع المحاسبات وطرق معالجتها وأشكال تصنيفها وإفصاحها عن المواضيع المستهدفة، كما يتطلب أيضا الرجوع

[1] دكتور يوسف عوض العادلي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

إلى الممارسات الميدانية للمحاسبة واختلافها حسب الأنظمة السياسية وأشكال الحكم وحسب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يسمح لنا فيما بعد بفهم مبررات الجهود التي تبذل في سبيل التناسق والتوحيد المحاسبيين وأهداف ذلك وآثاره على النظام المحاسبي كنظام للإعلام والإفصاح عن الأحداث والصفقات المالية، فضلا عن كونه في جانبه الإداري نظاما مساعدا على التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

لكي نعالج هذه النقطة التأصيلية ذات الطابع الفلسفي والأكاديمي سنتطرق لمحورين أساسيين وهما:

- المرجعيات النظرية للأنظمة المحاسبية.
- الأنظمة المحاسبية وعلاقتها بحكومات المنشآت.

1- المرجعية النظرية للأنظمة المحاسبية[1]:

إن العودة إلى مختلف الممارسات المحاسبية واعتماد منهجية المحاسبة المقارنة يمكننا من أن نلاحظ تعدد المحاسبات، ونجد حينئذ مصطلحات تسمح بالتمييز بين هذه الممارسات المختلفة للمحاسبة، مثل المحاسبة الانجلوسكسونية والمحاسبة القارية. ولفهم الاختلاف بين المحاسبات لا بد من الرجوع إلى الأسس النظرية لها.

إن النظرية المحاسبية ضرورية لتحديد النماذج المحاسبية وتحليل كيفيات عملها وفهم الاختلافات الموجودة بينها. و قد حدد مجموعة من الباحثين, منهم، B.Colasse، أن هناك ثلاثة أنواع من النظريات المحاسبية المستقلة ونظرية محاسبية تعمل على الجمع بين نظريتين من تلك النظريات، وهي:

- النظريات الوصفية.
- النظريات المعيارية.
- النظريات التفسيرية
- النظرية المعيارية الشرطية التي تعمل على الجمع بين النظريات المعيارية والنظريات التفسيرية.

ولكون النظريات الوصفية هي مجرد وصف للممارسات والقوانين المحاسبية، فإننا لن نتعرض لها في هذه النقطة، ونكتفي بالتعرض للنظريات المعيارية والنظريات التفسيرية التي تمثل حجر الزاوية في اختلاف الممارسات المحاسبية وتشكل الأساس لفهم التوجهات الحالية نحو التناسق والتوحيد.

أ- النظريات المعيارية:

تتميز النظريات المعيارية بميزتين أساسيتين:

[1] رجعنا في هذه النقطة إلى المؤلف القيم:
Christine Collette, Jacques Richard, Les systèmes comptables français et anglo-saxons, normes IAS, 6ème édition, 2002, DUNOD, page 31-38.

- تعتمد هذه النظريات منهجا إستنتاجيا لاستخراج مبادئ ومفاهيم محاسبة ما، انطلاقا من الأهداف التي ترتبط بها، ومن ثم فهي تختلف عن النظريات الوصفية التي تكتفي بالتعبير عن الممارسات الموجودة.
- ترجع هذه النظريات لسياق اقتصادي واجتماعي محدد تستخرج مبادئ المحاسبة وقواعدها من خلاله، ولا ترجع إلى تعدد السياقات الاقتصادية والاجتماعية.

فالمرجعيات المحاسبية التي ترجع إلى سياق تفترض فيه هيمنة الأسواق المالية ولعبها دورا حاسما في التمويل، وحيث يعتبر المستثمرون هم المستهدفون بالدرجة الأولى بالبيانات المالية، تضع مبادئ وقواعد تتماشى مع هذا السياق، دون تصور سياق مختلف قد تختلف معه قواعد ومبادئ المحاسبة، مثل السياقات التي يهيمن فيها التمويل البنكي.

ب - النظريات التفسيرية:

سنكتفي هنا بالتيار الغالب في النظريات التفسيرية، وهي النظريات الوضعية، التي ترجع إلى مؤلفين أمريكيين كرد فعل على النظريات المعيارية للمحاسبة، حيث يعتبرون أنه ليس من موضوع علم المحاسبة اقتراح ووضع معايير محاسبية، وإنما دوره هو وصف وتفسير السلوكات الفعلية والميدانية للفاعلين في الأنظمة المحاسبية.

وتتميز النظرية الوضعية في المحاسبة بما يلي:

- لا تهتم بالمشاكل المعيارية للمحاسبة، بحيث لا تجيب عن السؤال: ما هو صنف المحاسبة الملازم لنوع من الأهداف؟

- على العكس من ذلك، تهتم بسلوك الفاعلين الذي يلعبون دورا في مجال المحاسبة، ويتعلق الأمر هنا بالأساس بالمسيرين والمديرين، ثم بشكل ثانوي بالأطراف الفاعلة الأخرى، مثل المستثمرين، أصحاب الحقوق، الإدارة الجبائية، الأجراء...الخ.

- تصوغ مجموعة من الفرضيات حول سلوك الفاعلين تعتمد على نظرة محددة للمنشأة:

- المنشأة هي محل تشابك مجموعة من العقود المبرمة بين الأطراف المعنية فيها بغرض تقليص تضاربات المصالح.
- تعمل هذه الأطراف المختلفة (أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الحقوق، المديرون، العمال، الدولة...الخ) على تعظيم المداخيل التي تحصل عليها من المنشأة.

- في هذا السياق المتميز يعمل كل طرف من الأطراف السابقة على تعظيم مداخليه، ويعتبر التعارض الأساسي هو التعارض بين المديرين والمسيرين، الذين يتمتعون بالتحكم في المحاسبة، من جهة، وبين الأطراف الأخرى، خاصة أصحاب رؤوس الأموال، من جهة أخرى. وتعتبر هذه النظرية أن المديرين يعملون أو قد يعملون على تضليل الأطراف الأخرى، باعتماد بعض الطرق المحاسبية، وذلك لمحاولة زيادة الأرباح الحالية على حساب الأرباح المستقبلية.

بعد ذلك، تعمل هذه النظرية على التأكد من هذه الفرضيات باعتماد نماذج كمية قياسية، ومن ثم إعطاء إجابات عن هذه الأسئلة.

ج- مقارنة وتقييم النظريات المعيارية والتفسيرية:

إن المقارنة بين النظريات المعيارية والنظريات التفسيرية تبين ما يلي:

- النظريات الوضعية تفترض نوعا من المنشآت يلعب فيها المديرون الدور الأكبر، وحيث التفاهم بين الأطراف يتم بشكل تعاقدي، وهو ما يرجع بنا إلى نوع من الشركات ذات الإدارة الرأسمالية التي يكون فيها المساهمون، الذين يحوزون نظريا على السلطة فيها، كثر وبعيدون عن إدارة المنشأة، مما يجعلهم تحت طائلة المديرين.

وهو ما يرجع إلى نفس التحليل الخاص بالنظريات المعيارية، التي تعتبر أن هناك فاعلا واحدا يهيمن على المنشأة، كما في النظريات المعيارية التي تعتبر أن المستثمر أو المساهم هو صاحب الدور الأكبر والمهيمن بحكم ما يتخذه من مبادرة وما يتحمله من مخاطر.

ومن الواضح أن هذا التحليل الواحدي يغض الطرف عن تعدد الوضعيات الممكنة في مجال تصور حقيقة وتوزيع السلطات داخل منشأة ما.

- إن النظريات المعيارية والنظريات الوضعية، بحكم كونها ترجع إلى تحليل السلوك النظري لفاعل أساسي واحد في علاقته مع الأطراف الأخرى، تعتمد منهجا تبسيطيا تهمل فيه وضعيات الاتفاق في المصالح بين الأطراف في الواقع الميداني، كما تعتبر أن المعلومة المحاسبية التي تخدم وتفيد طرفا من الأطراف يمكن للأطراف الأخرى استعمالها والإفادة منها.

- تهتم هذه النظريات بنوع واحد من المحاسبة، وهو المحاسبة المالية التي تعتمد على مقاييس ومعايير صارمة في الدول الإنجلوسكسونية، وتهمل المحاسبات الأخرى، سواء منها تلك التي ترجع إلى تشريعات مثل المحاسبة الجبائية، أو تلك التي لا تخضع لمرجعية تشريعية أو معيارية، مثل المحاسبة الإدارية.

- إن النظريات المعيارية تعتمد على استنتاج مبادئ محاسبية ونماذج نظرية انطلاقا من إطار مرجعي مختار مسبقا، ولا تهتم بحقيقة الممارسات الميدانية للتأكد من صلاحية وصحة الإطار المرجعي، بينما النظريات الوضعية لا تعمل على تكوين نماذج محاسبية نظرية، بل تكتفي بافتراضات سلوكية للفاعلين (المديرون أساسا) وتعمل على التأكد من صحتها وصلاحيتها ميدانيا.

ونستطيع أن نقول في نهاية هذا التحليل المقارن أن كلا الاتجاهين غير كاف في التأسيس والتأصيل النظري، لأن فحص الممارسات الميدانية في مجال المحاسبة يكتسي أهمية كبيرة للحكم على صحة الفرضيات التي تم اعتمادها، مما يجعل النظرة المعيارية المحضة غير ذات مصداقية، كما أن الاكتفاء بتحليل الممارسات المحاسبية الميدانية دون تأسيس نماذج محاسبية نظرية لا يمكن من الحكم على الممارسات من حيث كونها ممارسات مجانبة للصواب ولا تخدم الأهداف المحاسبية الموضوعة وتؤدي إلى إنتاج معلومات مضللة.

د- النظرية الشرطية المعيارية:

إن نقائص النظريات المعيارية والنظريات التفسيرية في آن، سمحت لمنظري المحاسبة بالتفكير في منهج ثالث يجد أصوله في مدرسة المحاسبة الألمانية ما بين الحربين العالميتين ويقوم على تعدد المحاسبات بتعدد فرضيات وأهداف البيانات المالية، واستنتاج النماذج المحاسبية المعيارية ومواجهتها بواقع الممارسة الميدانية، ويمكن التعرض لذلك فيما يلي:

- **تعدد شروط وفرضيات المحاسبة:**

على عكس النظريات المعيارية والنظريات الوضعية، لا تعمل النظرية الشرطية المعيارية على تحديد نظام محاسبي واحد مهيمن، بل تندرج منهجيتها ضمن إطار تعددي للأهداف المحاسبية بتعدد الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تقف وراء هذه الأهداف، ومن ثم تعتبر أنه من الضرورة الانطلاق من عدة فرضيات قاعدية وليس من فرضية واحدة أساسية بالنظر إلى تعدد أنماط الحكم والأشكال التاريخية والاجتماعية للتطور.

- **استنتاج النماذج المعيارية:**

وهنا تستلهم هذه النظرية من النظريات المعيارية اعتمادها للمنهج الإستنتاجي لتشكيل مختلف فرضيات "حكومة المنشأة" الممكنة، مما يؤدي إلى تعدد النماذج المحاسبية المعيارية ومبادئها المرجعية.

- **مواجهة النماذج بالواقع والممارسة:**

ويتم هنا مقارنة النموذج المحاسبي النظري بما يكافئه في الواقع في ظل نظام "حكومة منشأة" معين، بما يمكن من إصدار حكم على قيمة هذا النظام وتفسير انحرافاته عن النموذج النظري، والوصول بذلك إلى إثراء

الخيارات المحاسبية بالنظر إلى المشاكل التي تواجهها المنشآت وأنماط إدارتها وبالنظر إلى مستخدمي بياناتها المالية.

2- الأنظمة المحاسبية وعلاقتها بحكومات المنشآت[1] :

إن الأنظمة المحاسبية متنوعة ومتعددة بالنظر إلى التطور التاريخي للمحاسبة وبالنظر إلى البلدان والأمكنة التي أنتجت هذه الأنظمة. وقد حاولت عدة دراسات ابتداء من الستينات تقديم تفسيرات لأسباب هذا التنوع والتعدد محاولة بذلك تصنيف الأنظمة المحاسبية.

ومع كثرة الأسباب التي قد تفسر هذا التعدد، يمكن أن نتعرض هنا إلى سببين جوهريين هما السبب الراجع إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والسبب المتعلق بأنماط حكم المنشآت. وسنعالج هذه النقطة من خلال محورين أساسيين هما:

- أصناف المحاسبات حسب الأنظمة الاقتصادية.
- أصناف المحاسبات حسب أنماط حكم المنشآت.

ولأن المحور الثاني هو العمود الفقري للتحليل الذي سنقوم به، خاصة مع توجه الأنظمة الاقتصادية إلى التكامل والتناسق بسقوط النظام الاقتصادي الاشتراكي، فإننا لن نتعرض للمحور الأول إلا بشكل مختصر.

أ- أصناف المحاسبات حسب الأنظمة الاقتصادية:

هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية التي وجدت في القرن العشرين، وهي: مجموعة الأنظمة الرأسمالية، النظام الاشتراكي السوفييتي سابقا، وأنظمة التسيير الذاتي، ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة أنظمة محاسبية، وهي: النظام المحاسبي الرأسمالي، النظام المحاسبي الاشتراكي، النظام المحاسبي للبلدان المعتمدة للتسيير الذاتي، وهي أنظمة تختلف في تقديمها للنتائج وفي مبادئ التقييم ومبادئ التنظيم، لكن من الملاحظ أن هذه الاختلافات المحاسبية قد تكون ضمن النظام الواحد، كما هو الشأن بالنسبة للمحاسبة الألمانية التي تختلف عن المحاسبة الأمريكية ضمن النظام المحاسبي الرأسمالي الذي يجمعهما.

ولتوضيح هذا الاختلاف سننطلق من المفهوم المحاسبي للنتيجة الذي يختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة العون الاقتصادي المسيطر والذي يملك السلطة في نظام اقتصادي معين. ومن الواضح أن النتيجة المحققة من منشأة ما خلال فترة معينة هي الفرق بين إيراداتها (مبيعاتها) ونفقاتها (استهلاكاتها من مواد وخدمات وغيرها)، فهل تحسب هذه النتيجة بنفس الطريقة مهما اختلفت الأنظمة المحاسبية؟

[1] Christine Collette, Jacques Richard, Les Systèmes, Op.cit, Pages : 10-29.

تتفق الأنظمة المحاسبية الثلاثة على أن استهلاكات المواد والخدمات والإهتلاكات هي أعباء يجب طرحها، ولكن فيما يتعلق بباقي الأعباء من نفقات مستخدمين وفوائد على القروض ودفعات ضرائب يختلف الأمر تماما.

بالنسبة للمحاسبة الأمريكية تعتبر النتيجة ما يرجع إلى مقدمي رؤوس الأموال وحدهم، وهذا في ظل سيطرة القطاع الخاص، ومن ثم لا بد أن تطرح من النتيجة نفقات المستخدمين والفوائد المدفوعة للبنوك والضرائب المدفوعة للدولة.

بالنسبة للمحاسبة السوفييتية سابقا، النتيجة هي ما يعود إلى الدولة، ومن ثم لابد من عدم طرح الفوائد المدفوعة للبنوك (العمومية كلها) ولا الضرائب المدفوعة للدولة، إذ أن هذه العناصر تمثل جزء من دخلها.

أما بالنسبة للمحاسبة التي تعتمد على نماذج التسيير الذاتي، فإن النتيجة هي التي تعود لعمال المنشأة ومستخدميها، ومن ثم تحسب النتيجة بطرح الفوائد والضرائب دون طرح نفقات المستخدمين التي لا تمثل نفقات وإنما ربحا.

وبهذا يمكن القول أن الأنظمة الاقتصادية التي كانت تقوم على التخطيط المركزي كانت تنظم محاسبتها بحيث تظهر النتيجة كدخل الدولة، وأن الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية كانت تنظم محاسبتها بحيث تظهر النتيجة كدخل أصحاب الأموال الخاصة.

لكن سقوط المعسكر الاشتراكي وتوجه جل الاقتصاديات إلى تبني النظام الرأسمالي، أو ما يسمى عادة اقتصاد السوق، ضمن اختياراتها السياسية والاقتصادية، يجعل هذا التمييز متجاوزا من الأحداث ويتعلق على الأقل في الأجل المنظور بالسرد التاريخي أكثر من ارتباطه بحقيقة صيرورة الاقتصاد العالمي وواقع أنماط الحكم في المنشآت، خاصة وأن التمايز بين الأنظمة المحاسبية يكون أيضا ضمن النظام الاقتصادي الواحد.

ب - أصناف المحاسبات حسب أنماط حكم المنشآت:

إن سقوط المعسكر الاشتراكي دفع كثيرا من الباحثين إلى الاهتمام بإظهار تعدد وتنوع الأنظمة الرأسمالية حسب البلدان، وأنها لا تمثل كلها نفس الخصائص والمميزات. وقد اعتمد في هذا التمييز على عنصر أساسي ومعيار محدد هو "نمط حكم المنشأة" أو "حكومة المنشأة ".

وقد تبين من خلال الملاحظة والتمييز بين أنماط حكم المنشآت، التي تقوم على طبيعة العلاقات ونموذج توزيع السلطات بين مختلف أطراف المنشأة، من أصحاب رؤوس الأموال والمديرين وأصحاب الحقوق والأجراء وهيئات المراقبة والدولة...الخ، أن الأنظمة المحاسبية تتعدد وتتنوع تبعا لذلك.

إن النظام المحاسبي هو نظام معلومات يشكل عنصرا من عناصر ممارسة السلطة، وبذلك فإن وجود عدة مفاهيم وأشكال لممارسة السلطة في المنشأة الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى مفاهيم وأشكال مختلفة في تصميم الأنظمة المحاسبية وفي تطبيقها.

وللوصول إلى تصنيف الأنظمة المحاسبية حسب أنماط حكم المنشأة، لابد أولا من الحديث عن أنماط الحكم هذه، ويمكن أن نقسمها على أساس علاقات السلطة ومحدداتها في المنشأة، وهنا يمكن الحديث عن نمطين أساسيين تتدرج فيهما أنماط فرعية، وهما: النمط الليبرالي والنمط الاجتماعي.

- **النمط الليبرالي:**

حسب هذه المقاربة تعتبر المنشأة كمحل تشابك مجموعة من العقود القائمة بين المالكين (المؤسسين) وبين الأطراف الأخرى الفاعلة فيها (أصحاب الحقوق والأجراء أساسا). وبما أن هذه الأطراف حرة في تنظيم العلاقات فيما بينها كما تريد وباحترام بعض الإجراءات القانونية العامة، فإن هذه المقاربة تعتبر ليبرالية، حيث يتمثل دور الدولة في ضمان احترام العقود تحت طائلة القضاء والتقاضي وضبط وضعيات الأزمة الخطيرة، كحالات الإفلاس.

ويتبين من الدراسة التاريخية، أن المقاربة السابقة فرضت نفسها في سياقات اقتصادية لم يجد فيها المقاولون الخواص معارضات كبيرة في ممارسة سلطتهم، ومن ثم يعتبر هذا النمط نمطا يتماشى مع وضعية يتمتع فيها مالكو المنشأة وممثلوهم من المسيرين بأكبر السلطات فيها، وتتمثل السلطة المقابلة، إن وجدت، في أصحاب الحقوق في الحالات الصعبة، مثل حالات الإفلاس، والمثال الأوضح لهذه المقاربة هو حكومات المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأنجلوسكسونية الأخرى.

ينقسم هذا النمط بدوره إلى نمطين فرعيين، وهما:

- **نمط المقاول:**

في هذا المنظور القديم نسبيا، تتجمع السلطة في يد عدد محدود من المقاولين، ومن ثم تلجأ المنشأة في حالات التوسع بالضرورة إلى الهيئات المالية التي تضمن التمويل التكميلي. وفي حالة قوة هؤلاء الممولين قد يفرضون في مقابل عدم تدخلهم في سير المنشأة المسؤولية غير المحدودة للمقاولين في حالة الإفلاس، أي الالتزام تجاه الدائنين بممتلكاتهم الخاصة، بالإضافة إلى الممتلكات التي استثمروها في المنشأة، وهو ما يتمثل في بعض المنشآت، خاصة تلك التي تنتمي إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تنتظم في شكل منشآت فردية أو شركات تضامن.

- **نمط المساهم:**

وقد ظهر هذا النمط مع ظهور ضرورة الحصول على كميات تمويل دائم كبيرة، ومن ثم ازداد عدد المالكين وتجاوز عدد المقاولين، وبذلك ظهرت شركات المساهمة، حيث حدث تغيير جوهري في الرأسمالية الليبرالية بظهور هذه الطبقة الجديدة من الرأسماليين الذين يتطلب جذبهم إعطاءهم نفس السلطات التي يتمتع بها المقاولون، وفي نفس الوقت تحديد مسؤوليتهم، في حالة الإفلاس، في حدود ما وضعوه في المنشأة.

- **النمط الاجتماعي:**

حسب هذه المقاربة تعتبر المنشأة هيئة تحدد قواعد سيرها الأساسية الدولة، مما يجعل طبيعة الحرية التي يتمتع بها أصحاب المنشأة (المقاولون) حرية تعاقدية محدودة ومضبوطة بمجموعة من القيود التشريعية التي يختلف تأثيرها حسب نمط الحكم المعتمد.

وقد تطور هذا المنظور في أوربا، خاصة في ألمانيا وفرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت منظمات أرباب العمل نفسها في صعوبات في مواجهة المنظمات العمالية التي ازدادت قوتها السياسية وتنظيمها النقابي، مما دفع أرباب العمل إلى قبول حلول وسطى وتقديم تنازلات لصالح العمال فيما يتعلق بحقهم في الإعلام حول حياة المنشأة وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات في بعض المجالات.

وقد لعبت الدولة في هذا السياق دور الوسيط المسهل لعملية التفاوض وإصدار وثائق قانونية تنظم ذلك، مثل قوانين الشركات وقوانين العمل، وهو ما أدى إلى نشوء المقاربة المؤسساتية للمنشأة، وقد تفرع عن هذا النمط بدوره نمطين فرعيين، وهما:

- **نمط التسيير المشترك:**

حسب هذا النمط من حكم المنشأة، فإن الصراع الأساسي هو الصراع بين المقاولين والأجراء، حيث لن يتم حله داخل المنشأة إلا بتصميم نظام للمشاركة في التسيير بين المالكين وممثلي الأجراء. وعموما يمكن القول أن هذا النمط تجاور تاريخيا مع نمط المقاول، وكان محصلة لمقاربة المقاول ومقاربة التسيير المشترك.

- **نمط ضبط الدولة:**

في هذا النمط من الحكم، لا يتم ضبط الصراعات بين المالكين والأجراء بنظام للتسيير المشترك، وإنما بإيجاد سلطات مقابلة، وأساسا على مستوى الدولة، فعلى مستوى المنشآت، لا يعتبر الأجراء جزءا من هيئات تسيير مشترك، ولكنهم يتمتعون بالحق في الإعلام والحق في التعبير المطلبي بواسطة هيئات متخصصة، مثل مجالس المنشآت، أما على المستوى الوطني، فإن سلطة الأجراء، المعبر عنها من خلال

النقابات الوطنية، يمكن أن تؤثر على سياسة الدولة، خاصة في مجالات توزيع الدخل الوطني والحماية الاجتماعية.

إن أنماط حكومات المنشأة السابقة تؤثر على أصناف المحاسبات المعتمدة في سياق معين، ويمكن أن نعيد تلخيص أهم الأصناف المرتبطة بالأنظمة الرأسمالية وما يترتب عنها من أدوار مناطة بالمحاسبة فيما يلي:

- **محاسبة المقاولة:** بما أنه في المنشآت ذات نمط المقاولة ترجع السلطة إلى المقاول، فإن المحاسبة تتجه نحو خدمة أهدافه من خلال معلومات وتقييم يتجه إلى تحديد المردودية، بحيث يمكن اعتبار هذه المحاسبة محاسبة غير رسمية تسمى محاسبة المقاولين.

وفي حالة وجود مقرضين أقوياء يمثلون سلطة مقابلة، يمكنهم أن يحصلوا من الدولة على تأسيس لمحاسبة رسمية تقيم عناصر الملكية على أساس السوق بغرض الحكم على قدرة المنشأة على تسديد ديونها.

فيما يتعلق بمحاسبة المقاولة تترك الحرية للمقاولين دون إلزامهم بمخططات محاسبية لا تستجيب لحاجتهم إلى المعلومات، وتعتبر النتيجة الناجمة عن الفرق بين المبيعات وتكلفتها هي أساس تقييم الأداء والمردودية.

- **محاسبة المساهم:** في المنشآت التي يتكون رأسمالها من مساهمات عدد كبير من المساهمين، يرجع الجزء الأساسي من السلطة إلى هؤلاء المساهمين، الذين لا يختلفون كثيرا في طبيعتهم عن المقرضين، بالنظر إلى أن مسؤوليتهم محدودة، عكس ما هو الحال في منشآت المقاولة، ومن ثم فإن المحاسبة التي تهم هؤلاء المساهمين هي المحاسبة التي تقيس العنصر الوحيد الذي يهمهم وهو المردودية وما يترتب عليها من توزيع أرباح.

ويكون من واجب المديرين في هذه الحالة نشر المعلومات عن النتائج على مستوى واسع حتى تستطيع المنشأة تحقيق أهدافها وجذب مساهمين آخرين إليها.

- **محاسبة التسيير المشترك (المحاسبة التعاونية):** في سياق التسيير المشترك، المحاسبة الديناميكية التي تحدثنا عنها في حالة المقاولة وشركات المساهمة، لا تنشر إلا في إطار محدود، مثل وضعها تحت تصرف الأجراء.

يمكن لأصحاب الحقوق، وأساسا البنوك، أن يفرضوا محاسبة رسمية ستاتيكية تحمي حقوقهم، ويمكن أن يدعمهم الأجراء في هذا المجال، بما يضمن المحافظة على المنشأة وعلى بقائها. ويمكن أن يكتسي وجود محاسبة رسمية في هذا الصدد أهمية خاصة بالنسبة للأجراء، عن طريق تصنيف النفقات حسب طبيعتها بما يمكن من إظهار مصاريف المستخدمين.

- **محاسبة ضبط الدولة**: في نمط حكم عن طريق ضبط الدولة يتحقق التوازن بتدخل الدولة نتيجة الضغوطات التي تمارسها الأطراف الاجتماعية.

ولتتكفل الدولة بمهام إعادة توزيع الثروات الوطنية تحتاج إلى أداة معلومات إحصائية ومحاسبية متطورة، ومن ثم ليس عجيبا أن تكتسي المحاسبة الرسمية، في هذا السياق، شكلا يخدم أهداف محاسبة وطنية بخصائص اقتصادية كلية، منها:

- تعريف الإيرادات بأنها مجموع الإنتاج الكلي (وليس الإنتاج المباع فقط).
- تقديم الأعباء بشكل يسمح بإظهار الإستهلاكات الوسيطية والقيمة المضافة.

وتعتمد هذه المحاسبة على مخطط محاسبي فعال يسمح بتجميع الحسابات على المستوى الوطني.

المطلب الثاني- الأنظمة المحاسبية: متطلبات الإفصاح ورهانات التوحيد:

إن أحد الشروط الأساسية لنجاعة نظام محاسبي ما، هي أن يحقق الأهداف التي صمم من أجلها، مع العلم أن هذه الأهداف ترتبط بالأطراف التي تستحوذ على السلطة داخل المنشآت وطبيعة التوازنات الحادثة من جراء توزيع هذه السلطة.

ومن هنا يطرح السؤال: هل يمكن تصور نظام محاسبي واحد صالح لكل مستخدمي البيانات المالية؟

إن هذا السؤال يطرح إشكالية ضخمة قد لا تكون الإجابة عنها واحدة ولا يقينية، لأننا أمام وضعية المراجحة بين متطلبات الإفصاح وما ينتج عنها من تحقق أهداف الملاءمة والدلالة والصلاحية وبين رهانات التوحيد وما تحققه من أهداف العولمة والقابلية للمقارنة.

ويمكن القول أنه حتى وإن كانت الإتجاهات السائدة اليوم هي تلك التي تعمل على التناسق والتوحيد في ظل العولمة وهيمنة الأسواق المالية وسيطرة أصحاب رؤوس الأموال، فإن الإحتياجات الأخرى للمعلومات لا يمكن إهمالها ولا غض الطرف عنها، خاصة عندما تؤدي حرية الأسواق وهيمنة أصحاب رؤوس الأموال على أنظمة المعلومات المحاسبية إلى اختلالات جوهرية تتجسد في مختلف الضجات التي أحدثتها كثير من الوضعيات الصعبة للمنشآت التي استدعت طرح السؤال عن مدى صلاحية أنظمة المعلومات المحاسبية المعدة من وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر المساهم والمالك لرأس المال، في الإفصاح والتنبؤ بمخاطر العمليات والصفقات التي تقوم بها المنشآت.

كما يلاحظ أيضا أن وضعيات الأزمات المالية تبين أن المعلومات المحاسبية لا بد أن لا تكون ذات وجهة واحدة، خاصة عندما يستدعي الأمر تدخل الدولة وضبطها لوضعيات السوق الجامحة، مما يؤكد أن نظام المعلومات المحاسبي لابد أن يكون وسيلة في يد الهيئات العمومية للتحسب للأزمات وطرح إجراءات معالجتها.

فضلا عن ذلك، فإن نظام المعلومات المحاسبي، حتى وإن اتجه للإفصاح بما يساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين في السوق المالية على اتخاذ القرار، فإن حاجات هؤلاء المستثمرين إلى المعلومات غير متماثلة بالنظر إلى تعدد الوضعيات وتعقيدها وطبيعة القرارات التي يراد اتخاذها.

لكي نعالج هذه الإشكالية ونحدد بعض عناصرها، سنبدأ أولا بالحديث عن معضلة التعارض بين ملاءمة المعلومة وبين مستوى دقتها، وما ينجر عن ذلك من ترجيح بين المزايا والتكاليف والعناصر التي تحكم ذلك، ثم نتعرض ثانيا إلى محددات نظام المعلومات المحاسبي ومتطلبات الإفصاح التي يستلزمها في ظل الأسواق المالية واتجاهات التوحيد المحاسبي التي تنبري لها المؤسسات والهيئات الدولية في هذا المجال.

أولا- الأنظمة المحاسبية بين دقة المعلومة وملاءمتها:

إن المعلومة هي كيان ديناميكي يسري عبر قنوات الاتصال في المنشآت لتزويد مختلف الأطراف المستخدمة لها بعناصر تفيدها في الحكم واتخاذ القرار، بما يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، لكن هذا الكيان لا يستجيب بالطبيعة وفي حالته الخام لاحتياجات الإدارة وأصحاب المشروع وأصحاب الحقوق والأجراء ومختلف المستعملين، مما يتطلب توفير واستغلال موارد بشرية ومادية واستعمال طرق إجرائية وتنظيمية لإنتاج وتخزين وتشغيل وتوصيل وإعداد المعلومة الملائمة في الوقت المناسب حسب الطرف المستعمل والهدف المنشود، وهو الدور الذي تقوم به أنظمة المعلومات في المنشأة، وعلى رأسها أنظمة المعلومات المحاسبية، وهذا يعني أن المعلومة يجب أن تكون هادفة، أي مفيدة ونافعة للمستعمل، ولكنها أيضا ذات تكلفة، مما يطرح السؤال: هل العائد المتوقع من المعلومة يبرر التكلفة المنفقة في سبيل الحصول عليها؟

إن درجة دقة وتفصيل المعلومات المحاسبية تتعلق بأهداف وحاجات الطرف المستعمل لها وتتعلق بمستوى المنفعة المحقق منها مقارنة بمستوى تكلفة هذه المعلومة، وهو ما يعني أن زيادة دقة المعلومة ومستوى معالجتها وتعقيدها يزيد من تكلفتها، ومن ثم فإن اتخاذ القرار بهذا الشأن يتعلق بتحديد معنى المعلومة الجيدة والملائمة حسب الحاجات المختلفة للمستعملين وحسب وضعيات اتخاذ القرار التي يواجهونها.

إن زيادة دقة المعلومة وتفصيلها لا يعني بحال من الأحوال أنها ملائمة ومفيدة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نكون قد تحملنا تكلفة عالية للوصول إليها من دون طائل، وبالتالي فإنه على المنشآت أن تحدد في ضوء دراسة "مزية / تكلفة" أنظمة المعلومات المحاسبية الملائمة لحاجاتها بالنظر إلى الأطراف التي تملك السلطة فيها وإلى حاجتهم للمعلومات. وبما أنه نظريا يمكننا أن نقول أن النظام المحاسبي الأمثل هو النظام الذي تكون فيه الفائدة المحصلة من زيادة دقة المعلومات مساوية لتكلفة الحصول على مستوى الدقة المحقق، فإن هذا الحساب ليس دائما سهل التطبيق في الواقع، ولكن عموما يجب أخذ ثلاثة عناصر بعين الاعتبار، وهي[1]:

- تكلفة جمع وقياس ومعالجة المعلومة.
- مستوى وطبيعة المنافسة (عن طريق الأسعار أو عن طريق تمييز المنتجات) التي على المنشأة مواجهتها في الأسواق التي تعمل فيها.
- تنوع محفظة المنتجات وقنوات التوزيع ودرجة تعقيد عملية التصنيع والتوزيع.

1- تكلفة جمع وقياس المعلومة ومعالجتها:

يتعلق الأمر بمحاولة حصر الموارد الإضافية، سواء كانت بشرية أو مادية أو تنظيمية، الضرورية لزيادة دقة المعلومات وقياسها ماليا، بعد أن نكون قد تساءلنا عن فائدة المعلومة الإضافية في الإدارة واتخاذ القرار

[1] Yves De Ronge, Op.cit, pages 59-64.

وضرورة إنتاجها وإعدادها. ومن الملاحظ أن أتمتة عملية التصنيع واللجوء إلى الآلات ذات التحكم الرقمي يسهل الحصول على معلومة بتكلفة ضعيفة، على أساس أن جهاز الكمبيوتر يحملها سواء تم استعمالها أم لا، كما أن تطور تكنولوجيا المعلومات يسمح بالحصول على المعلومات بالوقت الحقيقي ومن مختلف المصادر، حتى وإن لم تكن هذه المعلومة مصممة من المركز الذي يطلبها، ومن ثم فإن الوسائل التكنولوجية الحديثة قللت من تكاليف الوصول إلى المعلومات وجعلتها في بعض الأحيان معدومة تقريبا.

2- مستوى وطبيعة المنافسة:

إن مستوى وطبيعة المنافسة تؤثر على منفعة المعلومة ومزاياها، فكلما تخلت مختلف الاقتصاديات عن وضعيات الاحتكار التي تمنحها لبعض المنشآت بفتح الأسواق للمنافسة، أصبح تسيير الأعمال برسم استراتيجيات تنافسية أصعب وأعقد ويتطلب معلومات ذات طبيعة تفصيلية وأكثر دقة.

إن عمليات تجزئة السوق حسب قطاعات النشاط وحسب فئات الزبائن التي تفرض على منشآت تعمل في أسواق تنافسية، هي إحدى المظاهر التي يتجلى من خلالها تبرير التكاليف الإضافية لإعداد المعلومات ووضع الإستراتيجيات في مواجهة تراجع المردودية ومخاطر الاستبعاد من السوق، بحيث يصبح الإعلام القطاعي ضروريا واحتياجا أساسيا للقيام بالاختيارات الإستراتيجية وتوجيه عمليات إعادة الانتشار في السوق وترجمتها على المستوى التشغيلي وقصير الأجل.

3- تنوع وتعقيد المنتجات وعمليات التصنيع والتوزيع:

إن تنوع محفظة المنتجات والزبائن وتعقيد عملية الإنتاج والتوزيع يتطلب متابعة دقيقة للمعلومات من حيث مصادر النفقات والتكاليف وما يقابلها من إيرادات ومداخيل، مما يتطلب معلومات مفصلة ومتنوعة عن مختلف مجالات النشاط وعن مختلف عمليات التصنيع وعن قنوات التوزيع...الخ.

ويجب أن يتماشى النظام المحاسبي مع هذه الوضعيات والحالات ليصل إلى درجة من الإفصاح تسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن يجدوا ضالتهم ويوجهوا قراراتهم الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية.

ثانيا- أنظمة المعلومات المحاسبية: محدداتها، تطورات الإفصاح فيها واتجاهات توحيدها:

1- محددات أنظمة المعلومات المحاسبية:

إن للمحاسبة من الناحية الاجتماعية دورا خدميا، ولكي تحقق الأهداف المرجوة منها وتلعب دورها الفني والاجتماعي لا بد أن تتماشى في سياقها التطوري مع تغير حاجات المجتمع وتطور أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد تم ملاحظة تطور المحاسبة بانتقالها من مجرد نظام لتسجيل تحصيلات الإيرادات وتسديدات النفقات إلى نظام متكامل للتسجيل والتصنيف والتلخيص بظهور قاعدة القيد المزدوج واعتماد محاسبة الالتزام والاستحقاق بدل محاسبة الصندوق. لم يقف تطور المحاسبة عند هذا الحد، إذ اهتمت في مرحلة الثورة الصناعية وظهور "المانيفاكتوراه" وتطور أنماط الإدارة العلمية التايلورية القائمة على تقسيم العمل وعلى أولوية الإنتاج وأهداف الإنتاجية بما يسمى محاسبة التكاليف أو المحاسبة الصناعية التي تحولت فيما بعد إلى محاسبة تحليلية، ثم إلى نظام كامل للإدارة والمساعدة على اتخاذ القرار يدعى المحاسبة الإدارية.

إن تطور أسواق الأوراق المالية عبر العالم بظهور شركات المساهمة الحديثة طور من أشكال الإفصاح وأدى إلى ظهور التقارير الدورية وتطور المراجعة المالية ودخول المحاسبة ميدان الاستشارات الإدارية وتحولها في جانبها الإجرائي والتنظيمي إلى تكنولوجيا المعلومات والمعالجة الالكترونية[1].

هذه التطورات الكبيرة أحدثت فجوات في الأنظمة المحاسبية، التي تعتمد على معايير هي نتاج لتفاعلات معقدة تتضافر فيها الجوانب الاقتصادية والتاريخية والتنظيمية والاجتماعية، بما يخلق مزيجا محاسبيا خاصا في كل دولة يستبعد أن يتشابه مع الأنظمة المحاسبية في الدول الأخرى، مما يجعل مستخدمي البيانات المالية الذين تعودوا على قراءة القوائم المالية ضمن مرجعية خاصة غير قادرين على قراءتها بشكل صحيح إذا اختلفت هذه المرجعية، مما يتطلب إيجاد "لغة مشتركة" عن طريق وضع معايير دولية، خاصة وأن المستثمرين يواجهون في الوقت الحالي أسواقا شديدة الترابط ودولية النشاط وشركات عالمية تتجاوز الحدود القومية وإن كانت تعمل في سياقات محاسبية مختلفة[2].

إن الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية المحلية يرجع لعدة أسباب، ذكرنا بعضها في المطلب السابق، منها اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وتعدد حكومات المنشآت، ونضيف إليها في هذا المطلب عناصر أكثر تجسيدا نلخصها فيما يلي[3]:

أ- النظام القانوني:

إن القوانين تهدف إلى تنظيم المجتمعات وتحديد سلوكيات الأفراد في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الجماعة التي ينتمون إليها، وقد تم اعتماد نظامين أساسيين في المجتمع الذي هو مصدر المحاسبة الحديثة:

- النظام التشريعي القائم على التعليمات والقوانين المدنية، والذي يرجع في أصوله إلى القانون الروماني وفرنسا النابليونية، وهو ما يؤثر على المحاسبة ويجعلها قائمة على نظريات وإجراءات مضبوطة صادرة عن السلطات العمومية.

[1] فريدريك تشوي و آخرون، المحاسبة الدولية، تعريب: د.محمد عصام الدين زايد 2004، دار المريخ للنشر، ص55.
[2] المرجع السابق، ص56.
[3] المرجع السابق، ص 57-61.

- النظام غير التشريعي القائم على قانون الحالة والقانون العام اللذان يرجعان إلى متطلبات وحاجات الأفراد، ومن الملاحظ أن الدول التي تعتمد على هذا النوع من القوانين لا ترجع إلى تصميم مسبق يغطي كل الحالات في إطار قانوني واحد، بل يتم الرجوع إلى التجربة، وهو ما يرجع في أصوله إلى النظام القضائي البريطاني. وفي هذا السياق لا تتبع قواعد المحاسبة من القانون، وإنما تضعها هيئات مهنية خاصة، مما يكسبها الشرعية ويعطيها قدرة أكبر على التجدد والتكيف.

ب- مصادر التمويل:

يمكن أن نشرح هذه النقطة بالتمييز بين نوعين من تمويل الاقتصاد تعتمدها البلدان:

- النوع الأول هو التمويل عن طريق الأسواق المالية.
- النوع الثاني هو التمويل عن طريق الاستدانة.

تهدف المحاسبة في النوع الأول من الاقتصاديات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إلى الحكم على مدى كفاءة الإدارة في تسير الشركة وتحقيق المردودية، ومن ثم تصمم بما يمكن المستثمرين من معرفة التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة من جهة، وتحديد المخاطر المحتملة من جهة أخرى.

أما المحاسبة في النوع الثاني من الاقتصاديات القائمة على الإقراض، حيث تلعب فيه البنوك الدور الأساسي في التمويل، فهي نظام يركز من خلال مقاييس الحيطة والحذر على حماية المقرضين، ومن ثم يكون الإفصاح فيها محدودا، كما هو الحال في اليابان وألمانيا وسويسرا وفرنسا.

ج- الضرائب:

تكتسي المحاسبة في كثير من البلدان طابعا ضريبيا، مع درجة ارتباط، تزداد أو تنقص، مع النظام الجبائي، وعلى هذا الأساس تحدد الإيرادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار والنفقات القابلة للطرح بما يتماشى مع قواعد الجباية وتشريعاتها، بينما تنفصل المحاسبة تماما عن الجباية في بلدان أخرى، بحيث تخضع المحاسبة لأهداف ومتطلبات إعلام الأطراف صاحبة السلطة داخل المنشأة، وعلى رأسهم المستثمرون. يتم حساب الربح الخاضع للضريبة في هذه الحالة الأخيرة على أساس الربح المحاسبي معدلا بالعناصر الجبائية التي تمكن من إزالة الفروق مع القوانين الضريبية.

د- الروابط الاقتصادية والسياسية:

إن أحد العناصر التي تحدد النظام المحاسبي هو الروابط الاقتصادية والسياسية التي تجمع بين البلدان، فالكثير من الأنظمة المحاسبية في البلدان التي عانت من الاحتلال تمت وراثتها من النظام المحاسبي للبلد

المحتل سابقا، كما أن الأفكار والتطبيقات الفنية المحاسبية تنتقل من دولة إلى أخرى عن طريق التجارة وتكامل الاقتصاديات.

إن نمو التجارة الخارجية وتوسع حركات الأموال وزيادة حجم وتداخل الأسواق المالية العالمية وظهور التكتلات الجهوية، كالاتحاد الأوروبي مثلا، سمح بنقل الممارسات الفنية والقواعد المحاسبية ما بين البلدان وشكل محفزا كبيرا لاتجاهات التناسق والتوحيد المحاسبيين اللذين ينتشران عبر العالم.

هـ- التضخم:

من الملاحظ أن الدول تختلف فيما بينها في اعتماد التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية في تقييم أصولها وخصومها، بحيث أن سياق التضخم الجامح يحد من الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، لهذا لجأت كثير من الدول التي تتميز بسياقات عالية التضخم، كالمكسيك، إلى استخدام المستوى العام للأسعار في التقييم بشكل عادي، كما قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بإعداد قوائم مالية تأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار للإفصاح عن معدلات التضخم العالية غير المعتادة التي عرفتها هذه الاقتصاديات.

و- مستوى التطور الاقتصادي:

إن مستوى التطور الاقتصادي يؤدي إلى نشوء إشكاليات جديدة لا بد للمحاسبة أن تهتم بها، فالبنى التقليدية لا تهتم في محاسباتها بتعويضات المديرين على أساس الأسهم أو الأصول في شكل أوراق مالية نتيجة لعدم تطور أسواقها المالية، بينما محاسبات الاقتصاديات المصنعة تهتم بهذه القضايا وغيرها، مثل تحول الاقتصاديات الحديثة إلى اقتصاديات خدمات وتطور طرق تقييم القيم المعنوية والموارد البشرية.

ز- مستوى التعليم:

إن مدى فهم واستيعاب القوائم المالية يتعلق بمستوى التعليم، فلا فائدة من إعداد التقارير الفنية المعقدة عن انحرافات التكاليف أو الإفصاح عن مخاطر المشتقات المالية إذا لم يتمكن مستخدم القوائم المالية أن يفهم هذه المعلومات بكفاءة بالنظر إلى مستوى تعليمه وتكوينه.

ومن الملاحظ أن البنى الاقتصادية المتطورة التي تعتمد على الأسواق المالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا تعتمد على مستوى التعليم والتكوين بالنظر إلى تطور هذه المفاهيم الجديدة، بينما النظم الاقتصادية المعتمدة على البنوك وعلى الحكومة في الجزء الأكبر من تمويلها تتماشى قواعدها المحاسبية مع هذا السياق وتكتسي طابعا ضريبيا، مما يجعل مستوى قدرة هؤلاء المستعملين لفهم العوامل الجديدة والسياقات الحديثة للمنشآت والأسواق يتطلب استثمارا في التعليم والتكوين.

ح- الثقافة:

تحدد الثقافة القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع وتؤثر على القوانين والتنظيمات، ونستطيع أن نقابل بين مجموعة من الأبعاد المحلية أو الوطنية للثقافة، حددها بعض الدارسين[1]، تظهر الطابع الغالب على اتجاهات التنظيمات وأنظمة المعلومات لهذا البلد أو ذاك، وهي:

- مجتمعات تعتمد على الرقابة المهنية بكل ما يتطلبه ذلك من ثقة في الفرد ومرونة في القوانين وتكيف مع الاحتياجات، ومجتمعات تعتمد على الرقابة القانونية بكل ما يتطلبه ذلك من صرامة قانونية واتجاه نحو الثبات والمحافظة وقوة المجتمع مقارنة بالفرد.
- مجتمعات تعتمد على التفاؤل، بما يستدعيه ذلك من تركيز على الأداء والانجاز الفردي وبما يساعد عليه من تقليل من منهج التحفظ عند القياس، ومجتمعات تعتمد على الحيطة والحذر وما يستلزمه ذلك من عدم تأكد من المستقبل وتجنب للتفاؤل والمغامرة.
- مجتمعات تعتمد المرونة في القوانين والتنظيمات وتقوم على تفادي القوانين والنظم الجامدة ومواجهة حالات عدم التأكد بالاجتهاد الفردي وتراكم التجربة، ومجتمعات تعتمد التنميط والثبات في مواجهة الظروف، بما يؤدي إليه من بحث عن القيم المطلقة وتفضيل المواجهة الاجتماعية لحالات عدم التأكد وإيمان بالنظام والتنظيم وهيمنة القوانين.
- مجتمعات تعتمد الشفافية، بما تعنيه من عدم وضع قيود على سيولة وانتقال المعلومات، وهذا بغرض التركيز على العناصر التي تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ووضعية الفرد والبيئة، مما يجعلها أكثر انفتاحا على المعلومات السائدة في المجتمع، ومجتمعات أخرى تعتمد على السرية بوضع قيود على المعلومات ومنع وصولها إلى من يريد بدل الإفصاح عنها، وذلك بغرض الحفاظ على الأمن وتفضيل الجماعة ومواجهة المنافسة.

وقد نختلف مع الدراسة السابقة، على أساس أن المجتمعات لا تتميز بنسق ثقافي واحد في الزمان والمكان والإنسان، إلا أنها قد تعتمد في تحديد الاتجاهات العامة للمجتمعات الغربية، حيث هناك الدول الأنجلوسكسونية التي تقوم على الفرد والمبادرة الفردية وعدم تقييد الحريات إلا بشكل محدود، وهناك الدول الأوروبية الأخرى غير الأنجلوسكسونية التي ترجع إلى الضوابط الاجتماعية والقوانين الصارمة في ضبط السلوكات والاتجاهات، وهو ما أثر على تطور الأنظمة المحاسبية في كلا النموذجين، بحيث تصدر المحاسبة عن الهيئات المهنية وتتميز بالمرونة والتكيف مع الوضعيات المستحدثة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثلا، بينما تصدر المحاسبة عن السلطات العمومية وتتميز بالتنميط الشديد والمحافظة على المفاهيم والمعالجات في سياق اقتصادي يتميز بالضبط القانوني الصارم، كما هو الحال مثلا في فرنسا وألمانيا.

[1] يتعلق الأمر بدراسة Gray لوضع اطار يربط بين الثقافة و المحاسبة، نقلا عن فريدريك تشوي و آخرين، المرجع السابق الذكر، ص60-61.

من خلال المحددات السابقة يمكن تحديد مجموعة من المناهج لتطور المحاسبة في الدول الغربية الرأسمالية نذكرها فيما يلي[1]:

- **نموذج الاقتصاد الكلي:** يقوم هذا النموذج على فرض الارتباط الوثيق بين عالم الأعمال وبين السياسات الاقتصادية القومية، إذ أن منشآت الأعمال تسطر أهدافها الرسمية أو غير الرسمية ثم تسعى من خلال التنفيذ إلى تحقيق تلك الأهداف، كما أن الدولة تضع سياساتها الرسمية أو غير الرسمية وتعمل عن طريق مختلف المشاريع والهيئات العمومية على تحقيقها، وبما أن أهداف المنشأة أضيق من السياسة الاقتصادية القومية ويحاسبها عليها مجموعات من المستفيدين، فإن المحاسبة تشتق وتعمم ضمن نموذج الاقتصاد الكلي، وذلك اعتبارا من الفروض التالية:

  - المنشأة هي الوحدة الأساسية في الاقتصاد القومي.
  - تحقق أهداف المنشأة بالتناسق الكامل مع السياسات الاقتصادية القومية.
  - تتحقق المصلحة الوطنية إذا ارتبطت محاسبة المنشأة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

وتعتبر السويد أحد أمثلة إتباع هذا المنهج في نمو وتطور المحاسبة.

- **نموذج الاقتصاد الجزئي:** يقوم هذا المنهج لتطور المحاسبة على مبادئ الاقتصاد الجزئي، بحيث تعتبر المنشأة هي مركز النشاط الاقتصادي، تعتمد على تحقيق الأمثلية الاقتصادية لضمان بقائها واستمرارها، ومن ثم فإن المحاسبة كأحد فروع الاقتصاد تشتق مبادءها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي الجزئي.

ترتب على التوجه السابق أن المحاسبة يجب أن تعتمد على مبادئ أساسية فيما يخص المبالغ المستثمرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يتعلق بقاء المنشأة أو زوالها بالحفاظ أو استنفاذ رأس المال الحقيقي.
- يركز الاهتمام برأس المال الدائم المستثمر على أساس أنه محور نشاط المنشأة بما يولده من عائد على الاستثمار ولما يوفره من سيولة للنشاط.
- يتم الفصل بين رأس المال والنتيجة بما يسمح بالقيام بأعمال التقييم والرقابة.
- يعتمد هذا النموذج في القياس المحاسبي على تكلفة الإحلال.

وتعتبر هولندا أحد أمثلة إتباع هذا المنهج في تطور المحاسبة.

- **منهج المعرفة المستقل:** يعتمد هذا النموذج على محاسبة خلاقة تقوم على التقدير والحكم، بما يتماشى مع منهجية إدارة الأعمال، إذ يعتمد رجال الأعمال الناجحون على أساليب في التقدير والحكم

[1] المرجع السابق، ص62-64.

والتجربة والخطأ، بما يساعدهم على التكيف والتعامل بشكل صحيح مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال، ومن ثم على المحاسبة التي هي نظام خدمي للمنشآت أن تتبع نفس نموذج تطور بيئة الأعمال إذا أرادت أن تحقق مستوى الجودة المطلوب في تقديم خدماتها للمنشآت.

إن المحاسبة، حسب هذا النموذج، تشتق مفاهيمها وقواعدها من طبيعة الأعمال التي تولي اهتمامها بها، وهي مستقلة عن الاقتصاد وتشكل علما بذاته يتطور باستمرار ويقوم على المنهج التجريبي.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدولتان اللتان طورتا هذا المنهج واعتبرتا المحاسبة علما مستقلا بذاته يحقق مغزاه بتطوير الخدمات التي يقدمها لتتعامل مع حقائق تطور أعمال المنشآت.

- **منهج التنميط والتوحيد المحاسبي:** يعتمد هذا المنهج على تنميط المحاسبة واتخاذها أداة للرقابة الإدارية والتحكم في مختلف الأنشطة بواسطة المخططين الحكوميين والسلطات الضريبية والمديرين، مما يؤدي إلى توحيد متطلبات العرض والإفصاح.

ويتبع هذا المنهج في الدول التي تقوم على التخطيط الاقتصادي باستعمال المحاسبة في قياس الأداء وتوزيع الموارد وجباية الضرائب، وتعتبر فرنسا من الدول التي تتبع هذا المنهج في التنميط المحاسبي.

إن اختلاف تطور المناهج والنظم المحاسبية يجعل نجاعة الإفصاح الذي تتمتع به محدودا، بالنظر إلى قدرتها الإفصاحية الكبيرة في السياق الاقتصادي الذي نشأت وتطورت فيه، وفي مقابل ذلك محدودية قدرتها الإفصاحية في ظل سياقات اقتصادية مختلفة عن تلك التي أنشئت وطورت من أجلها، لهذا تقدم كثير من الدول تقارير مالية ثنائية، بإعداد تقارير للمستخدم المحلي وتقارير أخرى للمستخدم الدولي تتضمن عناصر إفصاح إضافية واعتماد طرق ومبادئ محاسبية مختلفة عن تلك المعتمدة محليا.

والملاحظ أن تكامل أسواق رأس المال في العالم كله وتزايد الحاجة إلى المقارنة الدولية يشكل أهم المؤثرات على تطور المحاسبة في المستقبل في مجالات الإفصاح والتوحيد، وهو ما سنتعرض له في النقاط التالية من هذا المطلب.

2- تطور متطلبات التقرير والإفصاح للبيانات المالية:

إن تطور الأسواق المالية الهائل وعولمة مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية جعل من أسواق رأس المال العالمية الممول الرئيسي والمتزايد للأنشطة الاقتصادية[1].

[1] المرجع السابق، ص189.

والملاحظ أن الفروقات بين متطلبات الإفصاح للأنظمة المحاسبية تتزايد كلما كان التفاعل مع سوق رأس المال العالمي وأسواق المنتجات العالمية ضعيفا، بحيث تتأثر هذه الأنظمة بالتنظيمات الحكومية التي تعمل على الحفاظ على مصداقية أسواقها الوطنية وإمداد مختلف المتدخلين بالمعلومات التي تتماشى مع أهداف الدول في المجال الاقتصادي[1]، لكن نمو البورصات والنجاحات التي يمكن أن تحققها ترتبط بوجود أسواق مالية عالية الجودة تضمن حماية المستثمر، مما يجعل متطلبات الإفصاح الناتجة عن ذلك أكثر دقة وتفصيلا يتم تحديد عناصرها ومراقبتها من واضعي النظم على المستوى الدولي ومن بورصات الأسهم[2].

إن الاتجاه للوصول إلى حماية أكبر للمستثمرين وتداخل الأسواق المالية على المستوى الدولي يتطلب تحقيق التناسق والتوحيد الضروريين لتجسيد قابلية المقارنة بين البيانات المالية وإمكانية استغلالها من مختلف الأطراف المهتمة، وعلى رأسهم أصحاب رؤوس الأموال الذين يتحملون أكبر مخاطر الاستثمار.

إن متطلبات الإفصاح في هذا السياق المالي العالمي تتجاوز مجرد الاهتمام بأقطاب الاقتصاد الحقيقي إلى أخذ معطيات تحول الاقتصاديات العالمية إلى العمليات ذات الطابع المالي المحض، التي اكتسبت آلياتها وميكانيزماتها الخاصة، بعين الاعتبار, خاصة في ظل تطور المنتجات المالية المشتقة.

أ- تأثير السياق الاقتصادي للعولمة وتكامل الأسواق المالية على عناصر الإفصاح المالي:

تطورت متطلبات إفصاح الأنظمة المحاسبية بتطور الأسواق المالية وتحولها إلى مصدر للتمويل العالمي. ومن الملاحظ أنه في سياق الأسواق الانجلوأمريكية حيث تنتشر الملكية بين عدد كبير من حملة الأسهم وتلعب أسواق رؤوس الأموال دورا كبيرا في التمويل تزايدت قيمة حملة الأسهم وتعاظم الإعلام المتوجه إلى المساهمين، ونشأت منظمات المستثمرين ولعبت دورا متناميا في تحديد خيارات الإفصاح المالي عن المعلومات المحاسبية بغرض حماية المستثمر وترجمة المسؤولية المحاسبية للشركات أمام الجمهور[3].

وفي المقابل، يلاحظ أنه في الدول التي تتركز فيها ملكية الأسهم بدرجة كبيرة بين البنوك والعائلات، كفرنسا وألمانيا واليابان، يتم إعلام هذه الأطراف على الخصوص بالمركز المالي وأداء أنشطة المنشأة، ومن ثم يكون الإفصاح العام في هذه الأسواق أقل تطورا ومتمايزا من حيث الأهمية في كم المعلومات المقدم للبنوك والعائلات مقارنة بالمعلومات المقدمة للجمهور[4].

إن الملاحظ أن التطورات الكبيرة التي يسجلها الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تزايد عدد الشركات التي تسجل أوراقها المالية في غير بورصاتها المحلية، لما يوفره تسجيل الأسهم في الأسواق الأجنبية من تسويق لصورة الشركات لدى مجتمعات الاستثمار المحلية وحصول على مزايا تنافسية في هذه الأسواق المقتحمة وإمكانية

[1] المرجع السابق، ص189.
[2] المرجع السابق، ص189.
[3] المرجع السابق، ص 190.
[4] المرجع السابق، ص 190.

ازدياد فرص التمويل المستقبلي فيها، فينتج عن ذلك ازدياد حجم التعامل في الأسهم غير المحلية بشكل كبير، ومن المنطقي أنه حينما تجعل الشركة أسهمها متاحة للمستثمرين المحليين تزيد بذلك من الطلب على منتجاتها وتروج لقبول أنشطتها محليا[1]. إن توزيع الملكية بهذا الشكل الواسع وزيادة حجم التعاملات في أسواق رأس المال يسهل عمليات شراء ومراقبة الشركات الأجنبية من خلال تبادل الأسهم[2].

هذه المعطيات كلها تتجه نحو تغليب الإفصاح لصالح المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال بما يمكن من رفع درجة حماية المستثمر في الأسواق المالية، وهو ما تتبناه وتعمل على الوصول إليه معظم البورصات بالتضافر مع التنظيمات المهنية والحكومية، بحيث تلزم الشركات المحلية وغير المحلية التي تريد دخول الأسواق العالمية بمتطلبات إفصاح كامل وشفاف عن أعمالها للتأكد من أن المستثمرين يحصلون على المعلومات الكافية التي تسمح لهم بتقييم الأداء السابق والقيام بالتوقعات المستقبلية[3].

إن متطلبات الإفصاح في هذا السياق الاقتصادي المعتمد على توسيع مساحة المساهمة والاستثمار وعلى تقوية تمويل الاقتصاديات عن طريق الأسواق المالية لا بد أن تولي الاهتمام للعناصر التالية[4]:

- توفير المعلومات الملائمة للمستثمر وفي الوقت المناسب.
- إفصاح كاف بما يمكن من مقارنة الشركات بعضها ببعض بحسب انتمائها القطاعي أو تواجدها في سوق محدد.
- إفصاح كامل يؤدي إلى اكتساب ثقة المستثمر بما يزيد من السيولة ويخفض تكلفة الصفقات ويرفع من مستوى جودة السوق.

ب- التحفيز على الإفصاح ومجالاته في سياق تطور الأسواق المالية:

إن أحد التعارضات التي يجب رفعها للوصول إلى مستوى إفصاح جيد أو مقبول في البيانات المالية، هو التعارض بين مصالح أصحاب المشروع ومصالح مديريه، بحيث يحتاج المستثمرون (المساهمون) إلى الحصول على معلومات محاسبية تمكن من اتخاذ القرارات التي تحمي استثماراتهم وتمكنهم من رفع العائد منها، في حين يعمل المديرون على تحسين صورة المشروع في الأجل القصير بما يمكن من الحكم على أدائهم الإداري إيجابا، ومن ثم يرفع من المكافآت التي يحصلون عليها.

إن إشكالية التعارض السابقة قد تجعل من التقرير المالي أداة غير كاملة لاتصال المديرين بالمستثمرين، بالنظر إلى أن المديرين هم من لهم السلطة العليا على المعلومات في منشآتهم وهم الذين يتوفرون على

[1] المرجع السابق، ص191-192.
[2] المرجع السابق، ص191-192.
[3] المرجع السابق، ص191-195.
[4] المرجع السابق، ص 191-195.

معلومات الأداء الحالي والمستقبلي للمشروع أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، مع العلم أن حوافزهم لا تتماشى مع مصالح حملة الأسهم[1].

لحل التعارض السابق وتحفيز المديرين على الإفصاح الاختياري الكامل عن البيانات المالية الحالية والمستقبلية لا يكفي الاعتماد على قواعد المحاسبة والمراجعة وربطها بمعايير دقيقة ومفصلة، بل يتحقق عن طريق آليات التعاقد، وكما هو معمول به في الدول التي تستند أنظمتها المحاسبية أول ما تستند إلى ضرورة حماية المستثمر، وذلك بربط مكافآت المديرين بقيمة الأسهم في الأجل الطويل مثلا[2].

إن تطور معطيات وسياقات الأسواق المالية يعطي محفزات أخرى للإفصاح الاختياري، نذكر منها[3]:

- انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة.
- تزايد اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بها، بما يرفع من مستوى السيولة التي يمكن أن تتحصل عليه ويخفض من تكلفة رأس المال لديها.

تلعب المراجعة أيضا دورا كبيرا في تحسين جودة الأسواق المالية عن طريق تحسين تنظيمات المحاسبة والإفصاح، وعن طريق تأكيدها على كون الإدارة تطبق السياسات المحاسبية الصحيحة وتقوم بالتقديرات المالية المنطقية وتتمتع بنظم للسجلات والرقابة لتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب[4].

كما أن تطور التنظيمات المحاسبية في حد ذاته يتجه نحو التقليل من إمكانية إجراء المديرين لمعاملات لا تكون في مصلحة أصحاب الأسهم، وذلك بإخضاعها لمبادئ وقواعد في التسجيل والتبويب والعرض تتماشى باستمرار مع متطلبات الإفصاح الكامل والصحيح ومع مستلزمات حصول حملة الأسهم على المعلومات في الوقت المناسب[5].
إن متطلبات الإفصاح التي يستلزمها نظام محاسبي في ظل تطور الأسواق المالية متعددة تتجاوز مجرد إعداد القوائم والتقارير المالية، ويمكن تلخيصها فيما يلي[6]:

- الإفصاح عن التقارير المالية، التي تتضمن القوائم المالية للمنشأة التي تقيس أداءها وصافي مركزها المالي وتسمح لقارئها بتقييم عناصر نجاعة المشروع وتأسيس التقديرات المستقبلية بشأنه.

- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لأسواق رأس المال عبر العالم، بما تعطيه من نظرة عن المنشأة في مستقبلها ومؤشرات تطورها وتنبؤات عن معطيات أعمالها (مبيعاتها،

[1] المرجع السابق، ص 190.
[2] المرجع السابق، ص 190.
[3] المرجع السابق، ص 190.
[4] المرجع السابق، ص 190-191.
[5] المرجع السابق، ص 190-191.
[6] المرجع السابق، ص200-211.

أرباحها، توزيعاتها...الخ). إن مخططات الأعمال التي تعدها المنشآت تتضمن معلومات هامة عن مستقبل المنشأة قائمة على فرضيات مؤسسة وتسمح بالتوقع بما يلي:

- الربح (أو الخسارة) وربحية (أو خسارة) السهم.
- الإنفاق الرأسمالي والمشاريع المراد تحقيقها، مع تحليل للعائد المنتظر منها والمخاطر التي تكتنفها.
- خطط الإدارة والعمليات الاقتصادية التي تريد القيام بها...الخ.

- الإفصاح القطاعي، وهو من المجالات التي يتزايد الاهتمام بها بالنظر إلى تزايد حاجات المستثمرين والمحللين الماليين ومنظمي المحاسبة وأسواق الأوراق المالية، ويتم الإفصاح القطاعي بتقديم بيانات مالية غير عامة ومحللة قطاعيا عن العمليات والنتائج المالية حسب مجالات النشاط الصناعية والجغرافية للشركة.

إن الإعلام القطاعي حسب المنتجات وحسب المناطق الجغرافية يسمح بعرض وتقديم الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم والأرباح بشكل يسمح بتحليل عوائد الأنشطة والموارد المخصصة لها بما يمكن من تحديد استراتيجيات المحفظة وعمليات إعادة الانتشار أو إعادة التمركز.

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالنظر إلى اختلافها دوليا، مما يتطلب تحديدها في مجالات متعددة، نذكر منها:

- تفصيل كيفية حساب ربحية السهم.
- تحديد كيفية معالجة نفقات البحث والتطوير.
- تحديد كيفية معالجة شهرة المحل.
- تحديد الطرق المحاسبية للأصول المعنوية.
- تحديد طرق الاهتلاك.
- تحديد طرق التقييم...الخ.

- الإفصاح عن التدفقات النقدية عن طريق إعداد قائمة التدفقات النقدية التي أصبحت تكتسي أهمية خاصة في الإعلام بشأن حركات وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة وسياساتها في مجال التحصيل والتسديد وأثر عملياتها الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية على خزينتها وقدرتها على الوفاء والبقاء.

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، عن طريق إدراج مقاييس غير مالية ضمن متطلبات الإعلام الشفاف والكامل، وهو ما يشكل مجال المحاسبة الاجتماعية التي تهتم بقياس وتوصيل المعلومات عن أثر المنشأة على رفاهية المستخدمين ورفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة والمحيط، وهو ما ينقل المسؤولية

من مجرد كونها تتعلق بالتحاسب بين أصحاب المشروع والأطراف الأخرى المتعاملة معه حول الأداء المالي إلى مسؤولية اجتماعية حول الأداء الاقتصادي لأمة بأسرها.

إن المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المنشآت تزداد في اقتصاديات تتجه نحو هيمنة المبادرة الخاصة والأسواق المالية، مما يتطلب التجاوب مع الكثير من المطالب الملحة للعاملين والعملاء والحكومات والأطراف الأخرى المهتمة.

ويعتبر الاهتمام بالبعد البشري أحد العناصر المهمة والمحددة لهذه المسؤولية الاجتماعية التي يتوجب الإفصاح عنها، وذلك بتحديد ظروف العمل ومدى تحقيق تكافؤ الفرص والاهتمام بالظروف الداخلية لعلاقات العمل وبرفاهية العاملين بكل ما ينجر عن ذلك من آثار مالية على التكاليف وإنتاجية العمل.

والملاحظ أن الحكومات تطالب في هذا المجال بمعلومات أكثر تفصيلا عن العاملين وتوزيعهم الجغرافي وتخصصاتهم، بما يمكنها من تحديد أثر المنشأة على التشغيل والعمالة وحصر عناصر الجذب للمستثمر المحلي والأجنبي، ومن ثم رسم السياسات وتوجيهها في مجال الاستثمار والتشغيل والعمالة.

- الإفصاح الخاص لمستخدمي القوائم المالية غير المحليين، وهو ما يتطلب الانتقال من نظام محاسبي إلى آخر عن طريق جداول انتقال تتضمن التعديلات الضرورية لتتوافق القوائم المالية مع مبادئ وقواعد المحاسبة غير المحلية، كما يعني ذلك أيضا إعداد القوائم بعملات أجنبية أو إعداد قوائم مالية إضافية غير مدرجة في النظام المحاسبي المحلي.

إن المعطيات السابقة تبين اندماج الأنظمة المحاسبية الحديثة في سياق بنيات اقتصادية تقوم على الأسواق المالية في إطار عناصر الإبلاغ المالي الضرورية لتحقيق الشفافية وتأسيس منهج المساءلة والمسؤولية الذي لابد أن تلتزم به القيادة الإدارية للشركات تجاه كل الأطراف التي تتعامل معها بتمكينهم من الحصول على معلومات عادلة وصادقة عن الوضع المالي لمنشآتهم والانجازات التي حققتها ونتائج الأعمال التي توصلت إليها والمخاطر التي تواجهها وعناصر أدائها للمسؤولية الاجتماعية المرتبطة بها ككيانات، بما يمكن في نهاية الأمر من تقييم العناصر العملية والإجرائية لأنظمة حاكميتها (حكومة المنشآت) وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 67-68 أيلول 2006، مقال لنعيم سابا خوري حول الشفافية والحاكمية في الشركات، ص 3-5.

3- اتجاهات التناسق والتوحيد المحاسبيين على المستوى الدولي:

إن تبني معايير محاسبية دولية يلتزم بها المهنيون على المستوى الدولي في إعداد القوائم المالية يفترض أن يوفر مجموعة من المزايا نحصرها في نقطتين أساسيتين[1]:

- المصداقية والقبول العام والقابلية للمقارنة، مما يكسب هذه المعلومات درجة عالية من الثقة وصلاحية لاتخاذ القرار وقدرة على التطور بما يتوافق مع التحولات في الواقع الاقتصادي.
- تصميم أنظمة معلومات متكاملة تتماشى مع تزايد تداخل أنشطة الشركات على المستوى الدولي.

إن الاتجاهات الحديثة للأنظمة المحاسبية الناتجة عن توسع نطاق ملكية الأسهم وتطور الأسواق المالية واكتسابها للطابع العالمي تسير نحو عمليات التناسق والتوحيد المحاسبيين على المستوى الدولي.

ويمكن تعريف التناسق بأنه "عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها"[2]، أما التوحيد فيعني اعتماد نفس المبادئ والقواعد والمصطلحات المحاسبية بما يسهل عملية الاتصال والإبلاغ المالي وبما يمكن من الحصول على عناصر الإفصاح الكامل لمستخدمي البيانات المالية، وهو ما يمكن من مقارنة القوائم المالية واعتمادها كأساس لاتخاذ القرار.

وقد كانت أولى محاولات التناسق المحاسبي سابقة لنشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1973، و ذلك للاستجابة لمتطلبات الإفصاح للشركات دولية النشاط التي كانت تنشط في غير أسواقها المحلية وتبحث عن مصادر للتمويل عبر العالم، مما طرح أمامها مشكلة الفروق القومية في الأنظمة المحاسبية ودفعها إلى محاولات لإيجاد جسور تسمح للبيانات المالية أن تكون معبرة حسب السياقات الاقتصادية المختلفة بإعداد عدة تقارير مالية تنسجم كل منها مع متطلبات الإفصاح في هذا البلد أو ذاك وفي هذه الساحة المالية أو تلك[3].

وقد أثبتت مجموعة من الدراسات التي أجريت حول مشكلة تنوع واختلاف معايير المحاسبة المطبقة إلى أن التناسق والتوحيد على المستوى الدولي سيوفران للبيانات المالية عدة خصائص[4]:

- القبول العام والثقة الناتجان عن المصداقية والقابلية للمقارنة، مما سيشجع انسياب الاستثمارات وتدفق الأموال بين الأسواق المالية الدولية المختلفة بما يحسن كفاءتها ويقلص تكلفة الصفقات المالية التي ينفذها المتعاملون فيها.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، 2005، الدار الجامعية، ص 19-21.
[2] فريدريك تشوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص349.
[3] المرجع السابق، ص349.
[4] مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993، دراسة محمد مطر حول أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ص 318-320.

- تقليص الهوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة، وهو ما سيزيد من فاعلية الخدمات التي تقدمها المحاسبة ويؤدي إلى الحد من فروقات القياس المحاسبي التي تظهر بها البيانات المالية، مما لا يوفر أمام المنشآت فرصا متكافئة لتقييم أسهمها بالقيم العادلة، وإن كان السؤال هو هل هذه الفرص ستكون متكافئة في ظل قيمة عادلة تخضع لمنظور إبداعي قد يتشوه بالعناصر الذاتية.
- توفير الجهد والتكلفة اللازمين لإعداد مجموعتين من القوائم المالية، المجموعة الأولى وفقا للمعايير المحلية والمجموعة الثانية وفقا للمعايير الدولية في حالة كون المنشآت ملزمة بها لتنشط على المستوى الدولي.
- تصميم نظم معلومات متكاملة للمجمعات تتسق في طرق إعدادها وتشغيلها على مستوى الفروع والشركة الأم، وهو ما يتلاءم مع أغراض المتابعة والتخطيط وتقييم الأداء التي يحتاجها في هذه الحالة المستوى المركزي للقرار لتصور وتنفيذ إستراتيجية المجمع ككل.
- في رأي بعض الباحثين يسهل الاتساق والتوحيد على المستوى الدولي إلى حد كبير عمل مصلحة الضرائب، سواء في الدول التي تنشط فيها الشركات المتعددة الجنسية أو في الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.
- تحسين مستوى ونوعية المعايير في الدول النامية بالرجوع إلى المصدر الدولي الذي سيوفر إطارا ثريا في معالجة المشكلات المحاسبية، وإن كان ذلك يطرح إشكالية مدى حاجة هذه الدول لهذا النوع من المحاسبة وآثاره على عنصر ملاءمة الإفصاح لحاجاتها الاقتصادية والتنموية الخاصة والمختلفة عنها في الدول المتقدمة.

لكن هذه الخصائص التي يوفرها التناسق والتوحيد المحاسبيين الدوليين يقابلها معوقات مهمة تقف في وجه هذا الهدف، ولعل أهمها الفروقات الثقافية والحضارية بين الأمم واختلافات الظروف الاقتصادية ومستويات النمو التي تعرفها والاختيارات التنموية التي تنتهجها[1].

يمكن أن نسجل بهذا الصدد الاختلاف الحاد والكبير بين المدافعين عن اتجاهات التناسق والتوحيد المحاسبيين وبين مخالفيهم وناقدي هذا الاتجاه عبر العالم، بحيث يورد أصحاب كل إتجاه حججهم وأدلتهم التي يحاولون عن طريقها الدفاع عن قضيتهم، فالمدافعون عن التناسق والتوحيد يتحدثون عن المزايا والمنافع التي تنجم عن ذلك، أما المخالفون فيوردون مخاطر ومطبات الاعتماد على طرق ومبادئ وقواعد واحدة في ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية وسياقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن أن نستعرض ابتداء المزايا التي يعددها تيار التناسق والتوحيد المحاسبيين، ثم نعرج على المخاطر والحدود التي تواجه هذا الاتجاه.

[1] مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993، دراسة محمد مطر حول أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ص 320-322.

إن للتناسق والتوحيد المحاسبيين عدة مزايا، نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- إمكانية المقارنة بين البيانات المالية على المستوى الدولي، مما يزيل من وضعيات سوء الفهم ويقضي على أحد أهم العراقيل أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- الربح في الوقت وفي المال، بالنظر إلى المجهودات التي تبذل حاليا للتنسيق والتوحيد بين البيانات المالية المتغايرة والمعدة وفق مرجعيات محاسبية مختلفة.
- رفع مستوى المعايير المحاسبية باستمرار بما يجعلها دولية وتتماشى مع السياقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المختلفة.

أما الناقدون لاتجاهات التناسق والتوحيد فيعتبرون أن هذا العمل هو جهد من غير طائل كون المحاسبة والأنظمة المحاسبية تتعدد بتعدد المواقف والظروف والبيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث يعتبر ذلك من مزاياها وخصائصها، وأنه لا يمكن تعميم معايير واحدة على خلفيات وبيئات مختلفة تماما، وهو ما يمس من الناحية السياسية بالسيادة القومية ويعتبر تكتيكا تقوم به منشآت محاسبية دولية لتوسيع أسواقها وفرض نموذج محاسبي واحد على الدول المختلفة[2].

كما يمكن أن نقول أيضا أن التناسق والتوحيد المحاسبيين الدوليين يعنيان بالدرجة الأولى الشركات الكبرى والبيئات التي يهيمن فيها التمويل عن طريق الأسواق المالية، فكيف يكون الشأن بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستفرض عليها تكلفة التناسق والتوحيد دون عائد ينتظر من ذلك، خاصة وأن كثيرا من الدول النامية، بل وبعض الدول المتقدمة، لا تتميز بأسواق مالية ذات نفس مستوى حركية الأسواق المالية للدول التي يقوم مصدر تمويل مشاريعها الأساسي عليها.

لكن الملاحظ أن الاتجاه الغالب في بداية القرن الواحد والعشرين هو ذلك الذي يذهب نحو التناسق والتوحيد المحاسبيين الدوليين، وهذا بالنظر إلى تزايد عدد الدول التي اعتمدت معايير المحاسبة الدولية وقبلت بأهداف التناسق والتوحيد ووجدت لذلك مزايا اقتصادية ساعدتها على ولوج أسواق أجنبية ودخول ساحات مالية عالمية.

إن هذا التبني الاختياري لمعايير المحاسبة الدولية هو أحد آثار العولمة وتجلياتها ويعبر عن اتجاه نحو هيمنة التمويل عن طريق الأسواق المالية العالمية ونحو توسع مساحة الاستثمار بتجنيد الادخارات على المستوى الدولي وتزايد عدد حملة الأسهم بغض النظر عن بلدهم وجنسيتهم.

إن الدول التي لم تتبن معايير المحاسبة الدولية تضطر شركاتها الكبرى التي تتعامل على المستوى الدولي إلى إعداد تقارير مالية متعددة تتماشى مع متطلبات كل بلد وكل سوق مالية، وهو ما يؤدي إلى العمل على

[1] فريدريك تشوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص351-352.
[2] المرجع السابق، ص 351-352.

التوفيق بين القوائم المالية بالانتقال عن طريق مجموعة من التعديلات من المرجعية المحلية إلى مرجعية الدولة التي ستعرض فيها القوائم المالية[1].

وتلعب كثير من الهيئات الدولية العامة دورا كبيرا في الترويج لمعايير المحاسبة الدولية بغرض التناسق والتوحيد، نذكر منها:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سابقا).
- الاتحاد الأوروبي EU.
- المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية IOSCO.
- لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC.
- الاتحاد الدولي للمحاسبيين IFAC.
- مجموعة العمل من الخبراء العاملين في الحكومات والتابعين للأمم المتحدة والخاصة بمعايير المحاسبة والتقارير الدولية ISAR.
- مجموعة العمل للمعايير المحاسبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية IOECD.

إن التناسق والتوحيد المحاسبيين الدوليين يجذبان مزيدا من البلدان مع مرور الوقت تحت تأثير التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وتحت وطأة تطور الأسواق المالية ولأهداف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المزايا التي تترتب عن قوائم مالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية في مجالات الإفصاح الكامل الذي يسمح بتحقيق المقارنات بين المنشآت على المستوى الدولي وبما يمكن من حماية المستثمر الذي فقد بهذا المعنى جنسيته ومحليته ليصبح مستثمرا عالميا يقوده تحقيق العائد أينما كان ووجد.

إن التناسق والتوحيد الدوليين يمكنان أيضا من أن تصبح المحاسبة نظاما يتطور باستمرار مع معطيات الاقتصاد وواقع تطور الأسواق المالية، وذلك بإعادة النظر المستمرة في المعايير المحاسبية الدولية الذي يقوم به مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يتماشى مع هذه التحولات[2].

لكن هذه الاتجاهات لا بد أن لا تنسينا أهداف المحاسبة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتوفيرها للمعلومات التي تشكل أساس للإحصائيات على المستوى الكلي بما يساعد الدول على التخطيط وتوجيه السياسات الاقتصادية، وكذلك فيما يخص اعتبارها أساسا لحساب الضريبة وللتصريحات الضريبية، وهو ما يتطلب تحديد طرق

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 354.

[2] انظر التحيينات المختلفة التي قامت بها IASB ويمكن أن يراجع بهذا الصدد مثلا التعديلات إلى 2005 من خلال:
"Bulletin comptable et financier, mai 2004, spécial "IFRS 2005", Panorama des évolutions des IFRS norme par norme applicables aux 1ers comptes 2005, éditions Francis Lefebvre".
انظر أيضا المواقع الالكترونية التالية:
www. iasb.org
www.focusifrs.com

الانتقال من المحاسبة المالية المعدة حسب المعايير الدولية الموجهة للمستثمر إلى أشكال الإبلاغ الأخرى المتوجهة إلى الأطراف المستخدمة للمحاسبة لأغراض أخرى.

إن النتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال كل ما تم التعرض له في هذا الفصل هي أن الأنظمة المحاسبية تتوجه نحو التناسق والتوحيد ضمن معايير محاسبية دولية تسمح بالإفصاح والإبلاغ في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن اتجاهات هذا التطور بتحديد إطاره المفاهيمي والقوائم المالية الناتجة عنه، وذلك ما سنقوم به في المبحث الثاني من هذا الفصل، ثم سنتحدث في الفصل الثاني عن محاوره الكبرى التي تمثل خصائصه الأساسية المميزة له وتشكل أيضا الفيصل وعناصر القطيعة مع كثير من الأنظمة المحاسبية الوطنية.

المبحث الثاني- الإطار المفاهيمي والقوائم المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة

تمهيد:

لقد رأينا في المبحث السابق أن التوجه الحديث للمحاسبة المالية في ظل تطور ظاهرة العولمة وتدويل رأس المال هو نحو محاسبة خلاقة تخدم أهداف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار وتقوم على توجهات إلى التوحيد على المستوى الدولي، ومن ثم لابد من التعرض إلى الأسس والمبادئ التي يقوم عليها تدويل المحاسبة لتصبح لغة مشتركة بين مختلف المتعاملين على مستوى العالم.

تستند المحاسبة الدولية إلى إطار مفاهيمي يمكنها من صياغة الخلفية الفكرية لعملية التوحيد المراد تحقيقها وتحديد المصطلحات والمفاهيم المتبناة في هذا الإطار، كما أنها تقوم على تحديد التقارير المالية التي يجب إعدادها والمضامين التي يجب الإفصاح عنها تأسيسا على متطلبات الحاجة إلى المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية، وبالتالي يمثل التعرض للإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية وأشكال ومضامين الإفصاح عن البيانات المالية داخل التقارير المالية المدخل الطبيعي لفهم وإدراك أبعاد ومتطلبات عملية التوحيد الدولي.

المطلب الأول- الإطار المفاهيمي ومبادئ المحاسبة الدولية:

إن المحاسبة ليست مجرد تقنية تعتمد على آليات وطرق في التسجيل والتصنيف والتلخيص وتقوم على معالجات مهنية لمختلف الصفقات والأحداث الاقتصادية ذات الأثر المالي التي تمس الوحدات المشتغلة في مختلف الأنشطة والأعمال، بل هي نظام معلومات لا بد أن تتوفر فيه شروط العرض والتقديم والإفصاح بما يسمح للبيانات المالية المنتجة من هذا النظام أن تكون صالحة للاستعمال في مجالات الدراسة والتحليل لأغراض المساعدة على قيادة وتوجيه السياسات الإستراتيجية والعملية والمالية للمنظمات واتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة بشأن الوضعيات التي تواجهها هذه الوحدات الاقتصادية.

ومن ثم فإن للمحاسبة مرجعية فلسفية ومفاهمية تحدد الغايات والأهداف المراد تحقيقها من تصميم المعلومة وإنتاجها وتعيَن الأطراف المستهدفة من بناء وعرض وتقديم تلك المعلومة وتحصر المبادئ العامة والخاصة التي يجب إحترامها والالتزام بها عند القيام بمختلف المعالجات الخاصة بالصفقات والأحداث التي تقوم بها الوحدات، سواء تعلق الأمر بالتسجيل أو بالتقييم أو بعناصر الإفصاح الكمية والكيفية التي يجب أن تتوفر عليها مخرجات النظام المحاسبي، وكل ذلك في إطار استعمال مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الخاصة وذات المعنى المحدد قصد توفير لغة مشتركة وموحدة بين مستعملي المعلومات المحاسبية.

وما تجدر ملاحظته هو أن المرجعية المفاهمية للمحاسبة ليست واحدة وثابتة عند مختلف المهنيين وفي مجموع البلدان، وإن كانت تلتقي عموما عند نقاط مشتركة كرستها الممارسة العملية للمهنة وصاغها التنظير المحاسبي وتدور كلها حول موضوع المحاسبة المرتبط بالعمليات الأساسية السابق ذكرها، ألا وهي التسجيل والتصنيف والتلخيص والعرض.

إن المرجعيات التصورية المختلفة للمحاسبة لم تكن تطرح إشكالات في ظل اقتصاد لم يصل إلى درجة كبيرة من العولمة والاندماج والتمفصل والتعاضد، بل كانت تشكل نوعا من الثراء في المرجعيات المحاسبية بما يتناسب مع الخصائص القطرية والمحلية ويتلاءم مع الاختيارات السياسية ومع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن عولمة الاقتصاد وتداخل البنى الاجتماعية والثقافية لمختلف البلدان وانهيار الحدود الفاصلة بينها، والتي لم تصبح إلا حدودا سياسية، أما من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي حدود وهمية واعتبارية، أدى إلى طرح مشكلة التوحيد على المستوى الدولي، وذلك بفعل تطورين أساسيين لهذه البنى العالمية، وهما:

ــ تطور الأسواق العالمية ونشوء الشركات الدولية النشاط التي تحقق تراكم رأس المال على المستوى العالمي وتزيد من درجة الارتباط بين البنى الاقتصادية على المستوى الدولي.
ــ تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما تسمح به من انتقال كم هائل من المعلومات عبر العالم بالوقت الحقيقي ويسمح بظهور عوالم افتراضية جديدة، كالتجارة الالكترونية والمؤسسات الافتراضية والخدمات عبر الانترنت و تعميم النظام الرقمي.

هذه التطورات كلها، تفرض على المحاسبة كنظام مهم من أنظمة المعلومات الاقتصادية والتجارية أن تتماشى مع الرهانات الكبيرة التي تفرضها هذه التطورات لكي تتساوق مع هذه الثورة الإعلامية والطفرة الحادثة في الأسواق المالية وتتكيف مع الديناميكية المتجددة التي تحدثها هذه الظواهر الجديدة.

إن التطور الكبير الذي عرفته الأسواق المالية في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن نقل مركز القرار الاقتصادي من الدورة الحقيقية للسلع والخدمات إلى الدورة المالية التي يسيطر عليها كبار الممولين عبر العالم والمجمعات المالية العالمية الضخمة، وهو ما أدى إلى ظهور احتياجات جديدة من المعلومات تفرض إيجاد طرق لمعالجة وعرض الظواهر المالية الجديدة كعمليات التركيب المالي والدمج والعمليات على المنتجات المالية...إلخ.

هذه الرهانات كلها وهذه التطورات الكبيرة أدت إلى إشكالات ضخمة في مجال مستوى صدقية المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وقدرتها على الإفصاح عن الوضعيات المالية للوحدات وملاءمتها لمواقف اتخاذ القرار التي يواجهها المستثمرون في ظل تعدد المرجعيات المفاهمية للمحاسبة وخضوعها لاعتبارات مختلفة تتعلق بالاختيارات السياسية والتاريخية وبالحاجات الضريبية والتشريعية وبالبنية الاجتماعية والثقافية لكل بلد من البلدان، مما يتطلب لتجاوز هذه الصعوبات والعراقيل الشروع والاتجاه نحو توحيد للأنظمة الإعلامية للمحاسبة في طرق تسجيلها وتقييمها وفي أشكال عرضها وإفصاحها عن المعلومات، وهو ما تكفلت به المعايير الدولية التي يسهر على إصدارها ومراجعتها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن ضرورة التوحيد المحاسبي وإصدار معايير محاسبية دولية تطبقها الوحدات التي تريد أن تصل إلى درجة الإفصاح المطلوب لتقتحم الأسواق الدولية ولتدخل البورصات العالمية وتستفيد من التمويل على مستوى واسع وتتمكن من بناء مختلف التركيبات المالية التي تسمح بالتوسع والتطور والانتشار أصبح سبيلا لا مفر منه لكل بلد يريد أن يندمج في الاقتصاد العالمي وأن يجد له مكانة على الساحة الدولية وفي عالم الغد.

يقوم التوحيد المحاسبي المطلوب على معايير محاسبية دولية، ولكن قبل ذلك يستند إلى إطار مفاهيمي يقوم على مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها تشكل مرجعية على المستوى الدولي تسمح بتوحيد طرق التسجيل والتقييم والمعالجة والعرض بما يسمح بالوصول إلى درجة الإفصاح المنشود وبإعداد قوائم مالية خضعت لنفس المرجعية وطبقت عليها نفس المعايير المحاسبية الدولية، مما يجعلها قابلة للمقارنة بين الوحدات المختلفة مهما اختلفت أنشطتها وتعددت بلدان توطين أعمالها.

ومن ثم يشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمبادئ التي يستند إليها الموضوع الأهم والمدخل الطبيعي لفهم فلسفة التوحيد وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته.

أولا- الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية:

يعتبر الإطار المفاهيمي مدخلا لإعداد وتقديم القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها المختلفة، وهو بذلك لا يشكل معيارا من معايير المحاسبة الدولية، بل يمثل مرجعية تساعد هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير محاسبة بلدانهم بما يتوافق مع المرجعية الدولية، كما تساعد معدي القوائم المالية ومراجعيها في تأويل المعلومات المتضمنة فيها، ومن ثم فإن الإطار المفاهيمي لا يتضمن القواعد المفصلة للتسجيل والتقييم وعرض المعلومات، بل الأسس والمقومات التي تقوم عليها.

إن الإطار المفاهيمي يمثل نظاما متناسقا من الأهداف والمبادئ الأساسية التي تسمح بتحديد النسق المحاسبي العام الذي تعد وفقه القوائم المالية ويتضمن تبعا لذلك ما يلي[1]:

- يحدد إلى من تتوجه القوائم المالية وأهم المستخدمين المستهدفين من خلالها.
- يحدد أهداف القوائم المالية.
- يحصر قائمة المبادئ المحاسبية المهمة التي يجب احترامها.
- يعطي التعاريف الأساسية.
- يحدد القواعد العامة للتسجيل المحاسبي.
- يحدد القواعد العامة للتقييم.
- يتعرض لمفهوم رأس المال والحفاظ على رأس المال.

ولأهمية المبادئ المحاسبية التي تستند إليها المحاسبة الدولية وتجلياتها في مختلف معاييرها وتفسيراتها التطبيقية، فإننا سنعالجها في نقطة مستقلة وإن كانت تمثل جزءا من الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية.

[1] Anne Le Manh, Catherine Maillet, Normes Comptables Internationales IAS, IFRS, FOUCHER, 2ème édition, 2006, page10.

1- مستخدمو القوائم المالية و حاجتهم إلى المعلومات:

إن مستخدمي القوائم المالية يتمثلون في أطراف متعددة وكثيرة من مستثمرين وموظفين ومقرضين وموردين وزبائن وحكومات ووكالات عمومية وجمهور، ولكن الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يجعل على رأس كل هؤلاء المستثمرين الحاليين والمرتقبين بوصفهم أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية وموظفي الأموال في الأسواق المالية والمعنيين إبتداءا باتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية المتعلقة بأعمال المشروعات التي يملكونها. ويمكن حصر حاجات هذه الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية في النقاط التالية[1]:

(أ) المستثمرون: يهتم المستثمرون ومقدمو رؤوس الأموال بالمشاريع التي يضعون فيها أموالهم بالنظر إلى العائد المحقق أو المتوقع تحقيقه من الاستثمار فيها مع مقابلة ذلك بمستوى المخاطرة المرتبطة بها، ومن ثم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم النجاعة الاقتصادية والمالية للوحدات وصافي مركزها المالي، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ بالاستثمار، كما أنهم يهتمون بتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

(ب) الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات التي تسمح لهم بمعرفة ربحية الوحدة وقدرتها على الاستمرار بما يحفظ مراكز عملهم، كما أنهم يهتمون بقدرتها على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم، خاصة ما يرتبط منها بالطاقة الربحية (الجزء المتغير) ومنافع التقاعد.

(ج) المقرضون: يهتم المقرضون بقدرة الوحدة عل الوفاء وعلى تسديد الديون في تواريخ الاستحقاق، كما أنهم قد يهتمون بمعرفة وضعية الوحدة الحالية وتقدير قدرتها المستقبلية بغرض اتخاذ قرار ممارسات الخيارات، كخيارات تحويل القروض إلى أسهم مثلا.

(د) الموردون والدائنون الآخرون: يهتمون بدورهم أيضا بقدرة الوحدة على دفع المبالغ المستحقة، وكذلك بقدرتها على الاستمرار في نشاطها إذا كانت العلاقات التي تربطهم بها تعاقدية وترتبط بالأجل الطويل.

(ه) العملاء والمدينون الآخرون: يهتم العملاء بقدرة الوحدة على الاستمرار في نشاطها بالنظر إلى حاجتهم إليها في مجال التموين وتسليم السلع المطلوبة منهم وتزداد هذه الأهمية إذا كان ارتباطهم بها طويل الأجل.

[1] Robert Obert, Pratique internationale de la comptabilité et de l'audit, 1994, DUNOD, 66.

(و) الحكومات والوكالات العمومية: تهتم الحكومات ومختلف مصالحها العمومية بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم نشاطات الوحدات بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية، فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.

(ز) الجمهور: قد يهتم الجمهور بالحصول على معلومات عن الوحدات بغرض التعامل معها أو القيام بخيارات توظيف المدخرات في حالات الطلب العلني للادخار مثلا.

ويمكن ملاحظة أن توفير قوائم مالية تستجيب لحاجات المستثمرين إلى المعلومات ينسحب إيجابا على الاستجابة لحاجات الأطراف الأخرى من مستخدمي المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، كما يجب أن لا ننسى مستخدما أساسيا للمعلومات المحاسبية وللقوائم المالية، وهو إدارة المنشأة في حد ذاتها، التي حتى وإن كانت هي المسؤولة أولا وآخرا عن إعداد وعرض القوائم المالية، فإنها تحتاج إلى المعلومات المتضمنة فيها لإعداد تقارير التسيير وللقيام بعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

2- أهداف القوائم المالية:

إن الأهداف التي يحددها الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية تدور حول ثلاثة محاور أساسية[1]:

(أ) **الوضعية المالية:** إن القوائم المالية تعكس أول ما تعكس وضعية الذمة المالية للوحدة عن طريق تحديد عناصر أصولها وممتلكاتها ومكونات بنيتها المالية ومستوى سيولتها وقدرتها على الوفاء، وهي المعلومات التي تقدمها الميزانية.

إن تقييم قدرة الوحدة على در السيولة، ومن ثم قدرتها على الدفع للموظفين والموردين وعلى تسديد أقساط القروض ومدفوعات الفوائد وتوزيعات الأرباح عنصر أساسي في تحليل وضعيتها المالية الحالية والتمكن من التنبؤ بحالتها المالية المستقبلية، وتحديد وضعية وتغيرات صافي مركزها المالي أو صافي ثروة مساهميها.

(ب) **النجاعة والأداء:** لا بد أن تفصح القوائم المالية عن نجاعة ومستوى أداء الوحدة، أي قياس قدرتها على توليد الأرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفر عليها، وهي المعلومات التي يقدمها حساب النتائج.

[1] انظر بهذا الصدد:
Befec, Price Waterhouse, IASC, Normes comptables internationales, 1995, édition Francis Lefebvre; page 94.

إن المعلومات التي يمكن الحصول عليها بقياس النجاعة والأداء تسمح بمعرفة وحصر تغير صافي المركز المالي الناشئ عن أداء الوحدة وأعمالها، كما تمكن من تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية المستقبلية وقدرة الوحدة على در تدفقات نقدية من استعمال هذه الموارد.

(ج) - **تغير الوضعية المالية:** لا بد أن تسمح القوائم المالية أيضا بقياس قدرة الوحدة على توليد السيولة وتدفقات الخزينة من خلال أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية، هذا من جهة، كما تسمح القوائم المالية، من جهة أخرى، بتحديد احتياجات الوحدة إلى الخزينة والسيولة بالنظر إلى أهمية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية وهو ما يوفره جدول تدفقات الخزينة.

إن دراسة تغيرات الوضعية المالية يسمح بحصر مواطن الاختلال في تسيير التوازن المالي للوحدة، وكذا إعداد التنبؤات المستقبلية عن حركات الخزينة.

3- تعريف العناصر الأساسية للقوائم المالية:

يعرف الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهي: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والنفقات.

يعرف الأصل بأنه "مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق للمشروع"[1].

يعرف الخصم بأنه "مديونية حالية على المشروع ناشئة عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجة للموارد تتجسد فيها منافع اقتصادية يُملّكها المشروع للخارج"[2].

الأموال الخاصة هي "حصة الملاك المتبقية في أصول المشروع بعد طرح كافة الالتزامات"[3].

أما الإيرادات فهي "الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات، مما ينشأ عنه زيادة في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية"[4].

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النص الكامل لكافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2005، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص42.
[2] المرجع السابق، ص 42.
[3] المرجع السابق, ص 42.
[4] المرجع السابق، ص46.

وتعرف النفقات بدورها بكونها "نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات، ينشأ عنها نقصان في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين في حق الملكية"[1].

يتعرض الإطار المفاهيمي بعد ذلك إلى تقديم تفصيلات عن هذه التعاريف والمفاهيم ومختلف العناصر الداخلة فيها.

4- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي:

يبين الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية الشروط الواجب توفرها لتقييد الأثر المالي لصفقة أو حدث ينشأ في حياة الوحدة. يرتبط هذا التقييد في القوائم المالية بالعناصر التي تم تعريفها سابقا كأصول أو خصوم أو أموال خاصة أو نفقات أو إيرادات:

أ- بالنسبة للأصول : "يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به سوف تتدفق على المشروع وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية"[2].

ب- بالنسبة للخصوم: "يتم الاعتراف بالخصم في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية"[3].

ح- بالنسبة للإيرادات : " يتم الاعتراف بالإيراد في جدول حسابات النتائج عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية"[4].

د- بالنسبة للنفقات : " يتم الاعتراف بالنفقات في جدول حسابات النتائج عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بموثوقية"[5].

من الواضح أن هذه التعاريف والشروط ليست مجرد استعمال لكلمات جديدة ومستحدثة، وإنما تمثل انقلابا حقيقيا في المفاهيم وسقوطا للمقاربة الشكلية والقانونية للعناصر المكونة للقوائم المالية.

[1] المرجع السابق, ص 46.
[2] المرجع السابق، ص49.
[3] المرجع السابق, ص 49.
[4] المرجع السابق، ص 49.
[5] المرجع السابق، ص 50.

5- القواعد العامة للتقييم :

إن تقييم عناصر القوائم المالية يتمثل في تحديد المبالغ النقدية التي ستظهر بها في هذه القوائم، وهو ما يدور حول مبدأين مهمين بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية، وهما : مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ القيمة العادلة.

ولتطبيق هذين المبدأين يتم الرجوع إلى أسس متعددة للتقييم ترجع إلى الطرق الأربع التالية[1]:

أ. التكلفة التاريخية : تقيم الأصول بالمبلغ النقدي الذي تم تسديده أو ما يكافئه بالقيمة العادلة للمقابل الذي مكن من الحصول عليها في تاريخ حيازتها، أما الخصوم فتقيم بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع دفعه لتسديد الخصم ضمن السياق العادي للاستغلال.

ب. التكلفة الجارية : تقيم الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي من المفترض تسديده للحصول على أصل مماثل في الوقت الحالي، أما الخصوم فتقيم بالمبلغ غير المقيم حاليا من النقد أو ما يكافئ النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

ج. قيمة التحقق : تقيم الأصول بمبلغ النقد أو ما يكافئ النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي مقابل التنازل عن الأصل، أما الخصوم فتقيم بمبالغ سدادها، أي المبالغ غير المقيمة حاليا للنقدية أو ما يكافئ النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الخصوم ضمن سياق النشاط العادي.

د. القيمة الحالية : تقيم الأصول بالمبلغ المقيم حاليا لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع درها من الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، أما الخصوم فتقيم بالمبلغ المقيم حاليا لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الخصوم ضمن سياق النشاط العادي.

ويبقى مبدأ التكلفة التاريخية هو أساس التقييم المرجعي بالنسبة لكثير من الأصول والخصوم، بينما مبدأ القيمة العادلة هو المبدأ المرخص به في حالة وجود عناصر محتملة خلال الدورة تؤدي بنا إلى إعادة النظر في قيمتها.

[1] المرجع السابق، ص 51.

6- مفهوم رأس المال والحفاظ على رأس المال :

يكتسي هذا المفهوم أهمية بالغة في تحديد صافي المركز المالي وفي تحديد مفهوم الربح. يميز الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية بين مفهومين لرأس المال ويبنى عليهما مفهوم الحفاظ على رأس المال، بحيث نستطيع تلخيص ذلك في النقاط التالية :

أ- المفهوم المادي لرأس المال : بموجب هذا المفهوم، تتمثل أولوية اهتمامات المستثمرين الحاليين والمرتقبين بالقدرة التشغيلية للوحدة، أي بطاقتها على إنتاج السلع والخدمات وبعتبة مردوديتها. وانطلاقا من هذا المفهوم تكون الوحدة قد حققت نتيجة موجبة، أي ربحا، إذا كانت قدرتها الإنتاجية والتشغيلية عند الإقفال أعلى منها عند الافتتاح بعد طرح توزيعات الأرباح على المساهمين[1].

ب- المفهوم المالي لرأس المال : حسب هذا المفهوم، يهتم المستثمرون الحاليون والمرتقبون، على وجه الأولوية، بالحفاظ على رأس المال الاسمي أو على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر، ومن ثم يكون رأس المال مرادفا لصافي المركز المالي للوحدة، وتعتبر الوحدة قد حققت نتيجة موجبة، أي ربحا، إذا كان صافي مركزها المالي عند الإقفال أعلى منه عند الافتتاح بعد طرح توزيعات الأرباح على المساهمين خلال الدورة[2]. ومن الملاحظ أنه عادة ما تعتمد المشاريع هذا المفهوم في إعداد بياناتها المالية وفي قياس عناصر ذمتها المالية.

ج- مفهوم الحفاظ على رأس المال : إن المفاهيم السابقة لرأس المال تحدد مفهوم الحفاظ على رأس المال، بحيث يؤدي المفهوم المادي لرأس المال إلى الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال، وبذلك يكون الربح هو الزيادة في رأس المال المادي خلال الدورة، أما تغيرات الأسعار التي تمس عناصر الأصول والخصوم فليست إلا تغييرات في تقييم الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للوحدة، في حين أن المفهوم المالي لرأس المال يؤدي إلى مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال، وبذلك يكون الربح هو الزيادة في رأس المال المالي الاسمي خلال الدورة أو القوة الشرائية لرأس المال المستثمر[3].

إن التحليل السابق يعمل على الربط بين رأس المال ومفهوم الربح ويحدد نقطة المرجعية لحساب هذا الأخير، مما يسمح بالتمييز بين عائد المشروع على رأس المال واسترداده لرأس المال[4] .

[1] المرجع السابق، ص51
[2] المرجع السابق, ص 51.
[3] المرجع السابق, ص 52.
[4] المرجع السابق, ص .52

يمكن اعتبار المشروع محافظا على رأسماله إذا كان مقدار رأس المال الافتتاحي مساويا لرأس المال الختامي، وكل ما يزيد على ذلك يعتبر عائدا على رأس المال ويمثل ربح الفترة المعنية[1].

يمكن تحديد الاختلاف بين المفهوم المادي للحفاظ على رأس المال والمفهوم المالي للحفاظ على رأس المال فيما يلي[2]:

- يعتبر المفهوم المادي للحفاظ على رأس المال كل التغيرات في الأسعار المتعلقة بأصول وخصوم الوحدة كتغيرات في قياس الطاقة التشغيلية المادية للمشروع وكتعديلات للحفاظ على رأس المال، ومن ثم فهي جزء من الأموال الخاصة ولا تدخل في حساب الأرباح، ويتمثل الربح في هذه الحالة في الزيادة الإضافية في هذه الطاقة التشغيلية خارج تغيرات الأسعار.
- أما المفهوم المالي للحفاظ على رأس المال على أساس القيم الاسمية، فيعتبر التغيرات في الأسعار المتعلقة بأصول وخصوم المشروع خلال الفترة أرباحا، تدخل ضمن المكاسب الناتجة عن حيازتها، وقد لا يتم الاعتراف بهذه الأرباح إلا عند التنازل عن الأصول وتسديد الخصوم، في حين أن المفهوم المادي للحفاظ على رأس المال على أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، فيعتبر الربح هو الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة، أي أنه لا يدرج في حساب الأرباح إلا ذلك الجزء من الزيادة في الأسعار الذي يتجاوز المستوى العام للأسعار.

ومن الواضح أن الاختلاف الجوهري بين المفهومين السابقين هو في كيفية معالجة التغييرات في أسعار أصول وخصوم المشروع، ولم تحدد معايير المحاسبة الدولية النموذج الذي يجب تبنيه، لأن ذلك مرتبط بالسياق العام للمشروع ولاقتصاد البلد، وحسب الحالات قد يكون تبني أحد المفهومين هو الأكثر موثوقية وملائمة.

ثانيا- مبادئ المحاسبة الدولية:

تقوم المحاسبة الدولية على مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تعتبر مرجعا لإعداد القوائم المالية، يعتمدها مصممو القوائم المالية في حل المعضلات التي قد تعترضهم ويعتمدها المراجعون الماليون في الحكم على شرعية وسلامة هذه القوائم، ويمكن اختصار العناصر الأساسية التي تدور حولها هذه الفرضيات والمبادئ فيما يلي:

[1] المرجع السابق, ص 52.
[2] المرجع السابق ، ص52-53

1- فرضيات المحاسبة الدولية:

هناك فرضيتان محاسبيتان أساسيتان حسب معايير المحاسبة الدولية، وهما محاسبة الالتزام واستمرارية النشاط.

أ- محاسبة الالتزام (أو الاستحقاق): محاسبة الالتزام تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات والنفقات التي نشأت خلال دورة محاسبية ما مهما كان تاريخ تحصيلها وتسديدها، مما يمكن من تسجيل الحقوق والديون[1].

إن هذه الفرضية تعني أن الاعتراف بآثار العمليات المالية وتقييدها في السجلات المحاسبية يتم عندما تحدث الصفقات والأحداث خلال الفترة المالية محل الاعتبار[2]، وهي محاسبة تختلف بصفة جوهرية عن محاسبة الصندوق التي تعتمد على التحصيلات والتسديدات ولا ترتبط بمفهوم الدورة ولا تحترم مبدأ استقلالية السنوات المالية.

ب-محاسبة في ظل استمرارية النشاط الاستغلالي: يعني ذلك أن القوائم المالية يتم إعدادها بافتراض أن المنشأة في وضعية استمرار نشاطها الاستغلالي وأنها ستواصل أعمالها في المستقبل المنظور[3]، وهو عكس مبدأ توقف النشاط إذا كان الأكثر احتمالا، لأنه يؤدي إلى التقييم بقيم التصفية، أي يؤدي إلى قوائم مالية مختلفة في مضمونها وطرق تقييمها عن القوائم المالية المعدة في الحالة العامة والعادية لاستمرار النشاط.

2- الخصائص والمزايا النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والبيانات المالية تحدد فائدة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، ويمكن تصنيف المبادئ التي تحدد الخصائص النوعية للمعلومات إلى ثلاث مجموعات[4]:

- الخصائص النوعية الأساسية وتتمثل في مبدأين أساسيين، وهما: الصورة الصادقة، وهيمنة الجوهر على الشكل.
- الخصائص النوعية المشتقة وهي التي تسمح بتحقيق أهداف الخصائص النوعية السابقة وتتمثل في عدة مبادئ: الأهمية النسبية، الحيطة والحذر، الحيادية، الاكتمال والشمول.

---

[1] Catherine-Maillet-Boudrier, Anne Le Manh, Les normes comptables internationales, 4ème édition, 2006, Foucher, page 22.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية الجزء الأول: عرض القوائم المالية، الدار الجامعية: 2003/2002، ص 77.

[3] Catherine-Maillet-Boudrier, Anne Le Manh, Op.cit, page 23.

[4] Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les règles françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD, page53.

- الخصائص النوعية القاعدية، وهي التي تسمح بتحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية والمشتقة وتتمثل في: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة.

أ- الخصائص النوعية الأساسية للبيانات المالية:

- الصورة الصادقة: لا بد أن تقدم البيانات المالية صورة صادقة عن واقع الصفقات والأحداث التي أثرت على الوحدة ماليا خلال فترة معينة بما يعكس بشكل كاف حقيقة العمليات المؤثرة على النجاعة والأداء الاقتصادي وعلى الوضعية المالية للوحدة[1].

ويعتبر تحقيق هذا الهدف صعبا بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بعرض وتقييم المعلومات من حيث عناصر عدم التأكد وطرق قياس الآثار والعواقب المترتبة عن ذلك، مما يجعل التعبير النوعي عن البيانات المالية بتفسيرها وتحديد عناصر عدم التأكد المرتبطة بها أو المخاطر التي قد تعيد النظر فيها أساسيا في إعطاء هذه الصورة الصادقة[2].

- هيمنة الجوهر على الشكل: يرتبط هذا المبدأ بضرورة تقديم الصفقات والأحداث الأخرى في القوائم المالية طبقا لمضمونها ومحتواها وحقيقتها الاقتصادية وعدم الاكتفاء بعرضها من حيث شكلها القانوني، وفي حالة تناقض(عدم تلاؤم)الحقيقة الاقتصادية للصفقة مع معالجتها القانونية بما لا يسمح بتحقيق مستوى الإفصاح المطلوب يتم تغليب العرض الاقتصادي الصادق على الشكل القانوني الظاهر[3].

ب- الخصائص النوعية المشتقة للبيانات المالية:

- الأهمية النسبية: تكون البيانات المالية معبرة وذات أهمية، إذا أدى إهمالها أو نسيانها أو عدم دقتها إلى التأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والمتخذة على أساس القوائم المالية. يسمح هذا المبدأ بعدم سرد المعلومات غير المعبرة التي تجعل قارئ القوائم المالية يضيع في متاهات وتفاصيل غير مجدية[4].

- الحيطة والحذر: لإعداد التقديرات في ظروف عدم التأكد يكون الحذر والاحتياط في الأحكام والتقديرات ضروريا، بحيث لا يتم تضخيم للأصول والإيرادات أو تقليل للخصوم والنفقات، ولا

[1] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

[4] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

يعني هذا المبدأ القيام بممارسات تقلل من قيمة الأصول وتزيد من قيمة الخصوم بغرض التغطية على الحقيقة لأهداف محددة كالتهرب من الضرائب مثلا[1].

- الحيادية: يتم اختيار المعلومات والبيانات المالية في القوائم المالية وتقديمها دون أية انتقائية أو أحكام مسبقة[2]، وهذا يعني خلو القوائم المالية من التحيز في عرض المعلومات بما يؤثر على صنع القرار وإصدار الأحكام للوصول إلى نتيجة محددة مسبقا[3].

- الاكتمال والشمول: لتكون المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية ذات درجة اعتمادية كافية، لا بد أن تكون كاملة وشاملة، بما يسمح به الترجيح بين مبدأ الأهمية النسبية وهاجس تكلفة المعلومة، إن نسيان أو إهمال معلومة ما قد يجعل القوائم المالية خاطئة ومضللة، أي غير ذات موثوقية وغير ملائمة بما فيه الكفاية لإعلام المستخدمين بشكل صحيح[4].

ج-الخصائص والمزايا القاعدية للبيانات المالية:

- القابلية للفهم: إن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية لا بد أن تكون مفهومة لكل مستعملي البيانات المالية[5]، وهذا إن كان لهم مستوى مقبول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية[6].

- الملاءمة أو الدلالة: وهو ما يعني أن المعلومة المحاسبية لا بد أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، بحيث تسمح لهم بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية[7]، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى أن تكون البيانات المالية مفيدة في تقييم الوضعية الحالية للوحدة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، بما يساعد على رسم صورة للفرص والمخاطر التي يواجهها المستثمرون الحاليون والمرتقبون وكل المستعملين الآخرين للقوائم المالية.

- الموثوقية: تكتسب المعلومات صفة الموثوقية والاعتمادية، إذا خلت من الأخطاء والتشوهات المعتبرة، بحيث تسمح بإعطاء صورة صادقة عن حقيقة العمليات التي قامت بها الوحدة[8].

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

[3] طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية،2006، ص89.

[4] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

[5] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

[6] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب، مرجع سبق ذكره، ص92.

[7] نفس المرجع السابق، ص 92

[8] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.

- قابلية المقارنة: إن هذا المبدأ يرجع الى مبدأ ثبات الطرق فيما يتعلق بالمقارنة الداخلية للقوائم المالية عبر مختلف الفترات، ولكنه يتجاوز ذلك إلى المقارنة الخارجية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يرتبط بأهداف التوحيد المحاسبي.

يفترض هذا المبدأ أن تقديم البيانات المالية يتم بطريقة متناسقة ومتميزة بالثبات والديمومة بحيث يمكن المقارنة بين دورة وأخرى وبين وحدة وأخرى، وهو ما يتطلب إعلام مستخدمي البيانات المالية والقوائم المحاسبية بكل التغييرات الحادثة في الطرق المحاسبية (إن تم ذلك) وقياس الآثار المترتبة على قراءتها و فهمها[1].

3- القيود الواجب احترامها في إعداد المعلومات المحاسبية:

يحدد الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية أربعة قيود يجب أخذها بعين الاعتبار عند العمل على تقديم بيانات مالية ملائمة وقابلة للاعتماد:

- التوقيت المناسب: وهو ما يعني ضرورة تقديم المعلومة حين الحاجة إليها وليس بعد ذلك[2]، وهو ما يتطلب المراجحة بين الميزة الناتجة عن توفير البيانات المالية بسرعة وفي الوقت المناسب وبين درجة الموثوقية والاعتمادية التي نتطلبها لتلك البيانات.

والحقيقة أن هذين الهدفين متناقضان، فإذا حاولنا تقليص آجال تقديم المعلومات نقص اكتمالها، مما يخل بدرجة موثوقيتها، والعكس صحيح إذا عملنا على زيادة اكتمال المعلومات للرفع من درجة موثوقيتها سنخلّ بدرجة السرعة الضرورية لاستعمالها في اتخاذ القرار.

إن المراجحة بين هذه الاعتبارات يتعلق بحاجات مستخدمي البيانات المالية، ويتعلق أيضا بنظام المحاسبة الإدارية ككل.

- المراجحة بين التكاليف والمزايا: وهو ما يعني أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومة أكبر من التكلفة التي يتم تحملها لتوفيرها. ولكن هذا المعيار اجتهادي يتعلق بمختلف فئات مستخدمي المعلومات والبيانات المالية، وهو ما يتطلب دراسة هذه الحالات حالة بحالة[3].

- التوازن في الخصائص النوعية: لكي يكون مستخدم البيانات المالية راضيا، لا بد للوحدة أن تقدمها بحيث يكون المزج بين المبادئ والخصائص السابقة أمثلا، إذ أن معلومات كثيرة مغرقة في

[1] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 11.
[2] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 12.

[3] المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 2005، مرجع سبق ذكره، ص41.

التفاصيل تحد من جودة مجموع المعلومات المتحصل عليها، كما أن معلومات ناقصة وفقيرة لا تشبع حاجات المستخدمين إلى المعرفة واتخاذ القرار[1].

- العرض العادل: وهو أن تظهر البيانات المالية بشكل صحيح وتعكس بعدالة حقيقة المركز المالي وأداء الوحدة، ويلاحظ أنه حتى وإن كان هذا الحكم من اختصاصات المراجعة، فإن تطبيق الاطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية ومعاييرها يفترض أن ينتج عنه الوصول إلى هذا الهدف.[2]

[1] Anne Le Manh, Catherine maillet, Op.cit, page 12.

[2] المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 2005، مرجع سبق ذكره، ص42.

المطلب الثاني- القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية:

إن كل الوحدات الإقتصادية التي تمارس نشاطا تجاريا مصرحا به ملزمة بمسك محاسبة تسجل فيها كل العمليات ذات الأثر المالي الحادثة خلال دورة مالية معينة ، وأن تعد تبعا لذلك سنويا مجموعة من القوائم المالية المتضمنة للمعلومات الأساسية والضرورية التي يحتاج إليها مستعملو هذه القوائم.

أولا- القواعد العامة والاعتبارات الأساسية في إعداد القوائم المالية:

تتضمن مجموعة القوائم المالية التي يجب إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ثلاثة مجالات أساسية يجب الإعلام بشأنها والإفصاح عنها، وهي:

- الوضعية المالية الصافية لثروة الوحدة.
- وضعية النجاعة الاقتصادية والمالية التي تميزها.
- تأثيرات الأنشطة الاستثمارية والاستغلالية والتمويلية على خزينة الوحدة وتوازنها المالي.

التعبير والإفصاح عن هذه المحاور الإعلامية الثلاثة يتجسد في مجموعة من القوائم المالية الختامية التي تفرضها المحاسبة الدولية، وهي:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يوضح القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة ويوفر معلومات إضافية عن القوائم المالية السابقة.

إن الوصول إلى إعداد هذه القوائم المالية يمر عبر مختلف عمليات التسجيل والتصنيف والتلخيص التي تتم داخل النظام المحاسبي باستغلال مختلف مصادر المعلومات الضرورية لذلك.

إن درجة التلخيص أو التفصيل التي يجب أن تميز القوائم المالية المعدة طبقا للمعايير الدولية تتعلق بمجموعة من الاعتبارات الأساسية التي سنذكرها فيما يلي:

- مضمون المعلومات الأدنى الضروري الذي تفرضه معايير المحاسبة الدولية.

- مبدأ الأهمية النسبية وكيفية ترجمته داخل الوحدة واستعماله في تحديد المعلومات الضرورية حسب مستخدمي القوائم المالية.
- الحاجة إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بمجالات اتخاذ القرار أو بطلبات مختلف الهيئات والأطراف المتعامل معها.

كل هذه العناصر تؤدي إلى قياس للمزايا التي تمنحها القوائم المالية لمستعمليها وإلى تحديد التكاليف التي يتم تحملها لإعداد ونشر واستعمال المعلومات المتضمنة فيها.

إن أحد المبادئ المحاسبية المهمة الذي تركز عليه المعايير المحاسبية الدولية هو مبدأ قابلية المقارنة، بحيث أن القوائم المالية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط والالتزامات ليتحقق هذا المبدأ، نذكرها فيما يلي:

- ضرورة تقديم قوائم مالية في نهاية كل دورة تتضمن فترتين: الفترة الجارية والفترة السابقة، وهذا بالنسبة لمجموع القوائم وليس لبعضها، وهو ما يسمح بالقيام بالمقارنات الزمنية و دراسة التطورات وتغيرات عناصر الذمة المالية للوحدة ومستوى نجاعتها.
- احترام مبدأ ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى، حتى تكون المقارنة بين مختلف الدورات المالية ذات معنى وذات مقروئية وتسمح لمستعملي القوائم المالية بفهم وحصر التطورات الحاصلة في ذمة الوحدة وفي مركبات نجاعتها ووضعيتها المالية، ومن ثم إذا اضطرت الوحدة لتغيير طرقها المحاسبية للوصول إلى إفصاح أكبر لا بد أن تقوم بالتعديلات الضرورية في الدورة السابقة وأن تشير بوضوح إلى ذلك في الملحق مع إعطاء كل التفسيرات اللازمة لفهم وتحديد أثر ذلك على قراءة القوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى تحقق قابلية المقارنة الداخلية للقوائم المالية.
- إعداد القوائم المالية باحترام كل معايير المحاسبة الدولية بدون استثناء، وهو ما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة الخارجية، أي مع القوائم المالية للوحدات الأخرى.
- أن تكون مدة الدورات المالية التي يتم المقارنة بينها متماثلة. وفي حالة العكس يجب إجراء التعديلات الضرورية لجعل المعلومات المتضمنة فيها قابلة للمقارنة.

ومن المبادئ المحاسبية شديدة الأهمية التي تحكم إعداد القوائم المالية أيضا، بالإضافة إلى مبدأ قابلية المقارنة المذكور سابقا، مبدأ أولوية أو هيمنة المضمون الاقتصادي للمعلومة على شكلها القانوني، وهو ما يتعارض مع كثير من المرجعيات المحاسبية الوطنية والمحلية، مثل المرجعية المحاسبية في الجزائر القائمة على المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، إذ تتميز هذه المرجعيات بإعطاء الأولوية للأشكال القانونية والاعتبارات الجبائية وتعتمد في تقييم الذمة المالية على القيم السكونية المتضمنة في المستندات الإثباتية دون أخذ تغيرات وحركية الأسواق والمحيط بعين الاعتبار، وهو ما ينتج عنه عدة

نتائج تحد من مستوى الإفصاح الذي تتميز به القوائم المالية وقابلية مقروئيتها من مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، نلخصها فيما يلي:

- قوائم مالية تكتسي طابعا قانونيا مفرطا، مما يجعل كثيرا من العمليات الإقتصادية ذات الأثر المالي غير مترجمة فيها بشكل كاف أو غائبة من مضامينها تماما، والمثال الأكثر وضوحا بهذا الصدد، هو مبدأ الملكية القانونية الذي إذا تم تطبيقه حرفيا يؤدي إلى ظهور أصول الوحدة المملوكة قانونا فقط في الميزانية، وعدم إظهار الأصول الأخرى المستخدمة لجلب المزايا والمنافع الاستغلالية، والتي تشكل جزءا من الممتلكات ذات الوظيفة الاستثمارية، لمجرد كونها غير مستحوذ عليها من الناحية القانونية، وهو ما يقلص من حقيقة ما تنفقه الوحدة على استثماراتها وحقيقة ما يترتب عن ذلك من التزامات مالية ويجعل المقارنة مع وحدات أخرى قامت باختيارات مختلفة من ناحية الاستحواذ القانوني مضللا.
- قوائم مالية شديدة الارتباط بالاعتبارات الجبائية، مما يجعل العناصر المدرجة فيها مرتبطة بأهداف حساب الضريبة وما يتبع ذلك من تصريحات ضريبية دورية، ولو كان ذلك على حساب المعالجة المفصحة عن الحقيقة الإقتصادية والتجارية والتقنية للعمليات، والمثال الأكثر وضوحا وبساطة في هذا الصدد هو مدد الإهتلاك الجبائي التي لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن مدد الإهتلاك الحقيقي المرتبطة بالاعتبارات التقنية والاقتصادية للاستثمار وبالوتائر الاستغلالية التي يخضع لها.
- قوائم مالية تعتمد تقييما سكونيا يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية ولا يأخذ بعين الاعتبار، إلا نادرا، حركية الأسواق وتغيرات البيئة الجذرية، كما في حالة الاقتصاديات شديدة التضخم، مما يحد من مستوى إفصاح القوائم المالية عن الحقائق الإقتصادية ويؤدي في بعض الحالات إلى تأويلات خاطئة ويتطلب في بعضها الأخر، كما في عمليات الهندسة المالية، أعمالا تعديلية ضخمة للانتقال بتلك المعلومات المحاسبية إلى مستوى الإفصاح المنشود.

إن العيوب والنقائص السابقة التي تحد من جودة الطابع الإعلامي للقوائم المالية هي التي تعمل المحاسبة الدولية على الحد من تأثيراتها عن طريق مختلف تجليات وتطبيقات مبدأ هيمنة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني في إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال:

- إضفاء الطابع الاقتصادي على القوائم المالية عن طريق تحليل مختلف العمليات من حيث مضمونها وحقيقتها والعمل على ترجمة ذلك من خلال مختلف المعالجات والتصنيفات المحاسبية التي تهدف إلى إعداد وتقديم المعلومات الضرورية لتحقيق الإفصاح الكافي للقوائم المالية.
- فك ارتباط المحاسبة بالجباية بشكل كامل ونهائي، بحيث أن القوائم المالية لا تتضمن إلا النتائج الجبائية وتأثيراتها على وضعية الأعمال، أما كل المعالجات ذات الطابع والهدف الجبائي للمعلومة

فهي مستعبدة من النظام المحاسبي المعد وفق للمعايير الدولية، لأن ذلك يشكل موضوعا للمحاسبة الجبائية، وليس مجالا من مجالات نظام مالي موجه لإعلام المستثمرين والبنوك والموردين والزبائن وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، ومن ثم تتخلص المحاسبة من هيمنة الجباية ومن إنتاج معلومات مفيدة في حساب الضريبة، ولكن مضللة في مجال الإفصاح عن حقيقة العمليات والمخاطر من الناحية التجارية والصناعية والاقتصادية.

- الانتقال من مجرد التقييم السكوني القائم على مبدأ التكلفة التاريخية الضروري ابتداء في تسجيل العمليات والعناصر المحاسبية، إلى تقييم يأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات البيئية وكل الحقائق الصناعية والتجارية في تحديد القيمة العادلة لمختلف أصول وخصوم وأعمال الوحدة، وهو ما يجعلها في حالة يقظة دائمة بالنسبة لتغيرات وضعية أعمالها وقيمة أصولها وديونها بحصر مختلف المخاطر والمزايا التنافسية التي تواجهها ضمن بيئة متحركة ومتقلبة باستمرار.

إن هذه القواعد العامة والاعتبارات الأساسية هي التي تحكم إعداد وتقديم القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وهو ما سنحاول دراسته بتفصيل أكبر في الفصل الموالي، ولكن قبل ذلك سنتعرض في النقطة الموالية من هذا المطلب إلى القوائم المالية الضرورية في المحاسبة الدولية ونحدد قواعد تقديمها وإعدادها.

ثانيا- القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية:

إن القوائم المالية هي مرحلة مهمة من مراحل الإعلام المالي، مما يتطلب توفير معلومات كافية ومؤشرات دقيقة عن عدة أوجه من أعمال المنشأة وأنشطتها ووضعيتها المالية ومظاهر نجاعتها.

إن توفير هذه المعلومات المتضمنة في القوائم المالية يرتبط بحاجات كثير من مستعملي هذه القوائم في التحليل المالي واتخاذ القرار، وعلى رأسهم المستثمرون الحاليون والممكنون، ثم الأطراف الأخرى من عمال وموردين وزبائن وبنوك وهيئات عمومية وجمهور.

إن مجموعة القوائم المالية الضرورية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما تم ذكره سابقا، تتمثل في أربعة جداول، كل واحد منها يترجم إحدى الوضعيات المالية الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى ملحق يبين الطرق المحاسبية المعتمدة ويعطي معلومات إضافية عن مضامين القوائم المالية الأربع السابقة، ألا وهي:

- الميزانية: وهي قائمة تعكس وضعية الذمة المالية للوحدة وصافي ثروتها.
- حساب النتائج: وهو قائمة تحلل مستويات النجاعة الاقتصادية والمالية للوحدة.

- جدول تدفقات الخزينة: وهو جدول يسمح بمتابعة التحصيلات والتسديدات الناتجة عن العمليات الإستثمارية والإستغلالية والتمويلية وأثر ذلك على وضعية الخزينة والتوازن المالي للوحدة.
- جدول تغير الأموال الخاصة: وهو جدول يسمح بمتابعة العمليات الدورية الخاصة بأصحاب الوحدة وبأموالهم الخاصة الناتجة عن القرارات المتخذة في مجالات التمويل أو الخاصة بفوائض أو خسائر القيمة الناتجة عن عمليات تمس مباشرة صافي مركزهم المالي.
- الملحق: وهو مستند يضم معلومات عن الطرق المحاسبية المعتمدة ومعلومات إضافية ضرورية لفهم القوائم المالية وحسن قراءتها وتفسيرها.

1- **الميزانية:**

إن الميزانية هي وثيقة مالية ختامية تقوم على أهداف تقديم وعرض صافي ذمة الوحدة، أي مالها من أصول وما عليها من ديون، بما يسمح بمعرفة صافي مركزها المالي، أي صافي الفوائد التي ترجع إلى أصحاب الوحدة ومساهميها، وهو ما يجعل هذه القائمة بامتياز أكثر القوائم أهمية بالنسبة للمستثمرين.

إن إعداد قائمة الميزانية يطرح مجموعة من الإشكالات والاختيارات التي يجب القيام بها وتؤثر على كيفية عرض وتقديم المعلومات في هذه القائمة المالية. سنحاول في مرحلة أولى حصر هذه الإشكالات والاختيارات، ثم نبين في مرحلة ثانية، ومن خلال ما ستتم معالجته في هذه النقطة، كيف أجابت عنها معايير المحاسبة الدولية:

- الإشكال الأول: ما هي المعلومات التي يجب إظهارها في الميزانية؟
- الإشكال الثاني: كيف سيتم تصنيف هذه المعلومات وعلى أي أساس؟
- الإشكال الثالث: كيف يتم تقييم عناصر الميزانية بدءاً واستمرارا؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنبين أولا ما هو المضمون الأدنى من المعلومات التي تفرض معايير المحاسبة الدولية إظهارها في الميزانية، وثانيا نحدد معايير تصنيف عناصر الميزانية إلى مجموعاتها الأساسية، ثم ثالثا وأخيرا نتحدث عن قواعد تقييم أصول وخصوم المؤسسة.

أ) الحد الأدنى الضروري من المعلومات الواجب إظهاره في الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

قبل الشروع في معالجة هذه النقطة، لا بد من تحديد المفاهيم أولا عن طريق تقديم التعاريف التي توردها معايير المحاسبة الدولية لمكونات الميزانية، وأساسا الأصول والخصوم والأموال الخاصة.

إن الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية ينص على أن تسجيل الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات يتم إذا تحقق شرطان أساسيان:

- احتمال أن مزية اقتصادية مستقبلية مرتبطة بها ترجع إلى الوحدة .
- تمتعها بتكلفة أو قيمة يمكن تحديدها بشكل مقبول ومعتمد.

ومن ثم يتم تقديم التعريفات التالية:

§ الأصل هو مورد تحت المراقبة:
- تتوقع الوحدة منه مزايا اقتصادية مستقبلية.
- يمكن تقييم تكلفته بشكل معتمد.

§ الخصم هو التزام حالي ناتج عن أحداث ماضية:
- يتوقع أن يؤدي إطفاؤه إلى خروج أموال.
- يمكن تقييم تكلفته بشكل معتمد.

وعلى هذا الأساس، تفرض معايير المحاسبة الدولية إظهار حد أدنى من المعلومات تكون الميزانية بدونها غير متوافقة مع هذه المعايير.

ففي جانبي الأصول والخصوم لا بد من إظهار ما يلي[1]:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات المادية.
- التثبيتات غير المنقولة للتوظيف (مباني التوظيف).
- التثبيتات المالية.
- المساهمات المسجلة وفقا لطريقة الوضع في حالة التكافؤ.
- الأصول البيولوجية.
- المخزونات.
- الزبائن والمدينون الآخرون.
- الخزينة وأشباه الخزينة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- المؤونات.
- الديون المالية المتضمنة لفوائد.
- أصول وخصوم الضرائب.

[1] Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion, Normes IAS/IFRS, Que faut-il faire? Comment s'y prendre? 2004, éditions d'Organisation, page 12.

- رأس المال المصدر والإحتياطات.
- حقوق الأقلية.

ويمكن أيضا أن يكون إظهار عناصر أخرى إضافية إجباريا بمقتضى بعض المعايير المحاسبية الدولية أو عندما يكون إظهارها ضروريا لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة.

ب) تصنيف عناصر الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

إن تصنيف عناصر الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية يخضع للزوج "جاري / غير جاري"، وهو معيار وظيفي يقوم على التمييز بين الأصول والخصوم وفقا لوجهتها، أي لانتمائها لإحدى الدورات المالية الثلاث، وهي: دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل، وهو ما يعرف عند المحللين الماليين بالميزانية الوظيفية، ولكنه متضمن أيضا لمعيار إضافي يتمثل في معيار السيولة، أي التمييز حسب درجة السيولة بين ما يتحقق أو يسدد في الأجل الطويل وبين ما يتحقق أو يسدد في الأجل القصير، وهو ما يعرف لدى المحللين الماليين بالميزانية حسب السيولة.

تطبيق هذين المعيارين يؤدي إلى التمييز في الأصول والخصوم بين :

- العناصر الجارية: وهي تلك العناصر التي:
  - تشكل جزءا من الدورة العادية للاستغلال

  أو
  - ستحقَّقُ أو تسدد خلال الإثني عشر شهراً القادمة أو يراد من خلال تملُّكها تحقيق أهداف الصفقات.
- العناصر غير الجارية: وهي تلك العناصر التي لا تحقق الشروط السابقة، أي أنها:
  - لا تدخل ضمن دورة الاستغلال العادية

  أو
  - لا يتم تحقيقها أو تسديدها إلا في آجال تتجاوز إثني عشر شهرا.

ومن ثم يمكن أن نقول أن الأصل الجاري هو أصل يحقق أحد الشروط التالية:

- تتوقع الوحدة تحقيقه أو بيعه أو استهلاكه ضمن الدورة العادية لاستغلالها.
- تتملك الوحدة هذا الأصل لغرض وحيد هو التفاوض بشأنه لأهداف الصفقة.
- تتوقع الوحدة أن يتحقق هذا الأصل خلال الإثني عشر شهرا اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية.

- يشكل عناصر خزينة أو أشباه خزينة.

كل ما عدا ذلك من أصول يعتبر أصلا غير جار.

أما الخصم الجاري فهو الخصم الذي يحقق الشروط التالية:

- تتوقع الوحدة تسديده ضمن الدورة العادية لاستغلالها.
- تحتفظ به الوحدة بغرض التفاوض بشأنه.
- يتوقع أن يتم تسديده خلال الإثني عشر شهرا التي تلي تاريخ إقفال الميزانية.

كل ما عدا ذلك من خصوم يعتبر خصما غير جار.

هذا التحليل والتصنيف الدقيق لعناصر الأصول والخصوم يعتبر الأموال الخاصة جزءا مستقلا عنهما، ينتج عن الفرق بينهما، بحيث تعرف الأموال الخاصة بأنها الفائدة المتبقية من أصول الوحدة بعد طرح خصومها منها.

وهو ما يبين بأن الثروة الصافية للوحدة هي النتيجة المباشرة لقيمة أصولها وخصومها، وهو ما يجعلها غير ثابتة ولا مستقرة بالنظر إلى الأرباح المحتجزة والاحتياطيات المقرر تشكيلها، وبالنظر أيضا إلى تغيرات تقييم الأصول والخصوم التي تؤدي إلى فوائض أو خسائر قيمة، وهو ما يعني ضرورة أخذ كل هذه العناصر بعين الاعتبار في الميزانية إذا أردنا أن نحدد صافي ما يملكه العون الاقتصادي من ثروة.

ج) تقييم عناصر الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية:

إن إشكالية التقييم في المحاسبة الدولية هي عنصر محوري وحاسم من عناصر التحول الذي يفرض على كل الدول التي تنتقل من محاسبة سكونية تقوم على مبدأ التكلفة التاريخية إلى محاسبة حركية خلاقة مثل المحاسبة الدولية، ولكنه في نفس الوقت هو أصعب عنصر يمكن تطبيقه أو وضعه قيد التنفيذ، لأنه يجعل من المحاسبة نظام معلومات متكامل ينظم ويسيَر ويزود بالمعلومات من كل مديريات ومصالح الوحدة، بحيث يتم التفاعل بين كل هذه المراكز التنظيمية بما يسمح بالحصول على إعلام بالوقت الحقيقي، وهو ما يجعل نظام المعلومات المحاسبي والمالي هدفا متحركا باستمرار يتابع ويتكيف ويترجم حركة الأسواق المختلفة وتقلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الهدف الصعب يتطلب انتقالا تدريجيا يتناسب مع مستوى تطور إمكانيات ومهارات وخبرة الوحدات وتوفرها على أجهزة المتابعة والرقابة وأدوات ووسائل اليقظة الإستراتيجية والعملية، وهو ما

يفسر الاحتفاظ في جانب كبير من المحاسبة الدولية بطرق المعالجة المحاسبية القائمة على مبدأ التكلفة التاريخية.

إن المعايير المحاسبية الدولية تعتمد على التقييم بمقتضى مبدأ التكلفة الأصلية كمعالجة مرجعية لعناصر القوائم المالية عند نشوئها ودخولها في الذمة المالية للوحدة، ثم ترى بعد ذلك تقييم بعض عناصر الأصول على أساس التكلفة المهتلكة، مثل التثبيتات العينية، وهو ما يعتبر استمرارا لتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في الزمن، مع إمكانية إدراج خسائر القيمة الناتجة عن أحداث تمكّن من إعادة النظر في القيمة الصافية للأصول، كما يمكن أيضا، وهي المعالجة المرخص بها، إعادة تقييم هذه العناصر دوريا .

أما بالنسبة لبعض عناصر الأصول الأخرى، فإنها تفرض تطبيق القيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن تبادل أصل أو تسديد خصم به بين أطراف متوفرة على معلومات كافية وعلى عناصر القبول والرضا وضمن شروط المنافسة العادية، وهو الأساس الذي يجب أن تقيم به مثلا القيم المنقولة للتوظيف وشهرة المحل وأصول الأنشطة المتخلى عنها.

إن أخذ العناصر السابقة بعين الاعتبار هو الذي يمكن من إعداد الميزانية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بالشكل المختصر التالي:

الجدول 1: تصور الميزانية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم1 (أنظر الملحق 1)

أصول غير جارية:	**أموال خاصة:**
تثبيتات معنوية	رأسمال مصدر
مباني التوظيف	احتياطات
تثبيتات عينية أخرى	نتيجة صافية للدورة
أصول بيولوجية	حقوق الأقلية
مساهمات في المنشآت الشريكة	**خصوم غير جارية:**
أصول مالية أخرى	مؤونات
ضرائب مؤجلة	قروض متضمنة فوائد لأكثر من سنة
	ضرائب مؤجلة.
	خصوم مالية أخرى
أصول جارية:	**خصوم جارية:**
مخزونات	مؤونات
زبائن ومدينون آخرون	قروض متضمنة فوائد لأقل من سنة
خزينة وأشباه خزينة	موردون ودائنون آخرون.

المصدر: Robert OBERT, Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les normes françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD, Page 84 بتصرف.

وما تجدر ملاحظته في الأخير أنه في داخل هذا التصنيف إلى ما هو جار وغير جار، يتم ضمن كل مجموعة تصنيف الأصول والخصوم حسب طبيعتها كما هو الشأن في المنظور التقليدي لتقديم وعرض معلومات الميزانية.

2- **حساب النتائج:**

إن حساب النتائج يقوم على مقابلة الإيرادات والنفقات الناتجة عن العمليات التي تقوم بها الوحدة خلال دورة معينة، وهو ما يسمح بتحديد نتيجة الدورة (ربحا أو خسارة) والتي ستظهر في الميزانية ضمن الأموال الخاصة. لا يقوم هذا الحساب على تواريخ التحصيلات والتسديدات، وإنما على تواريخ نشوء الإيرادات والنفقات، وهو ما يجعلنا ضمن محاسبة الالتزامات (أو الاستحقاق).

ويطرح جدول حسابات النتائج طبقا للمعايير الدولية مجموعة من الإشكالات ، مثلما هو الشأن بالنسبة للميزانية، تعمل هذه المعايير على إيجاد حلول لها تتلاءم مع إطارها المفاهيمي ومع أنواع المستخدمين للمعلومات المحاسبية المستهدفين بالقوائم المالية، خاصة منهم المستثمرون:

الإشكال الأول: ما هي المعلومات التي يجب إظهارها في حساب النتائج؟
الإشكال الثاني: كيف يتم تصنيف هذه المعلومات؟ وما هي التصنيفات الأكثر ملاءمة لحاجة المستعملين، ومنهم على الخصوص المستثمرون؟

إن حساب النتائج يقيس عناصر ومستوى نجاعة أداء الوحدة وهو ما يحدث أثرا على تغيرات الأموال الخاصة بين بداية ونهاية الفترة. ولتحديد هذه النجاعة وللإجابة عن الإشكالات السابقة تقترح علينا معايير المحاسبة الدولية محتوى لهذه القائمة وطرق تصنيف لعناصرها ومعالجات لتفاصيل بنودها متضمنة في عدد من المعايير المحاسبية الدولية المنشورة.

أ) الحد الأدنى الضروري من المعلومات الواجب إظهاره في جدول حسابات النتائج وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

قبل البدء في تقديم المضامين التي يجب أن تنعكس من خلال جدول حسابات النتائج سنقوم أولا بتحديد بعض المفاهيم والتعاريف الأساسية التي يقدمها لنا الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية:

§ الإيراد هو زيادة المزايا الاقتصادية الحادثة خلال الدورة في شكل مدخلات أو زيادات في الأصول أو تناقصات في الخصوم. إن من طبيعة الإيرادات أن تزيد مستوى الأموال الخاصة.

§ النفقة هي تناقص في المزايا الاقتصادية الحادثة خلال الدورة في شكل مخرجات وتناقصات في الأصول أو زيادة وظهور لخصوم. إن من طبيعة النفقات أن تنقص مستوى الأموال الخاصة.

§ النتيجة الصافية لدورة ما تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات الخاصة بتلك الدورة، وهو ما يمثل تغير الأموال الخاصة بين بداية الدورة ونهايتها خارج العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ هذه الأموال دون المرور على الإيرادات والنفقات (أي على حساب النتائج).

إن حساب النتائج يحترم مبدأ الدورية ويقوم على مبادئ استقلالية السنوات المالية ومقابلة المصاريف بالإيرادات، ولكي يلعب دوره الإعلامي ويتضمن عناصر الإفصاح الضرورية للتطابق مع المعايير الدولية، لا بد أن يتضمن المعلومات التالية[1]:

- إيرادات الأنشطة العادية.
- نتيجة العمليات.
- النفقات المالية (و الإيرادات المالية)
- نفقة الضريبة على النتيجة.
- النتيجة الصافية للدورة قبل التوزيع.
- حصة النتيجة الصافية الخاصة بالمؤسسات الشريكة والتي تتم معالجتها وفق طريقة الوضع في حالة التكافؤ.
- حقوق الأقلية.
- الأرباح والخسائر قبل الضريبة المتعلقة بأصول و بخصوم خاصة بأنشطة تم التخلي عنها.
- النتيجة الصافية حسب السهم لشركات المساهمة.

ب) تصنيف الإيرادات والنفقات في حساب النتائج حسب معايير المحاسبة الدولية:

يمكن للوحدة أن تقدم حساب النتائج بتصنيف الإيرادات والنفقات على أساس طبيعتها أو على أساس الوظيفة التي ترتبط بها، ومن ثم يمكن إعداد حساب النتائج وفق منظورين:

- حساب النتائج حسب الطبيعة وعادة يكون إلزاميا.
- حساب النتائج حسب الوظيفة وعادة ما يكون اختياريا.

[1] Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion, Normes IAS/IFRS, Que faut-il faire? Comment s'y prendre? 2004, éditions d'Organisation, page 14.

ويمكن تجسيد كيفية عرض حساب النتائج وفق المقاربتين فيما يلي:

الجدول 2: تصور حساب النتائج حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم1 (أنظر الملحق 2)

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
رقم الأعمال	إيرادات الأنشطة العادية
+ إنتاج مخزن	- تكلفة المبيعات
+ إنتاج مثبت (المؤسسة لحاجتها الخاصة)	= الهامش الإجمالي
- مواد ولوازم مستهلكة	+ إيرادات عمليات أخرى
- نفقات المستخدمين	- تكاليف تجارية
- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	- نفقات إدارية
- نفقات عمليات أخرى	- نفقات عمليات أخرى
+ إيرادات عمليات أخرى	
= نتيجة العمليات	= نتيجة العمليات
- نفقات مالية	- نفقات مالية
= النتيجة قبل الضريبة	= النتيجة قبل الضريبة
- الضريبة على النتيجة	- الضريبة على النتيجة
مجموع إيرادات الأنشطة العادية	مجموع إيرادات الأنشطة العادية
- مجموع نفقات الأنشطة العادية	ــ مجموع نفقات الأنشطة العادية
= النتيجة الصافية للأنشطة العادية	= النتيجة الصافية للأنشطة العادية
حصة النتيجة الخاصة بالمنشآت الشريكة والمنشآت في وضع تكافؤ	حصة النتيجة الخاصة بالمنشآت الشريكة والمنشآت في وضع تكافؤ
= النتيجة الصافية للمجمع	= النتيجة الصافية للمجمع
حصة الأقلية	حصة الأقلية

المصدر: Robert OBERT, Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les normes françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD, Page 77-78 بتصرف.

إن عرض المعلومات الضرورية في حساب النتائج ليكون موافقا لمعايير المحاسبة الدولية واختيار أحد التصنيفين السابقين (حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة) لا يمنع من القيام باختيارات خارج هذا المجال بعرض معلومات إضافية وتفصيلية أخرى أو تقديم هذا الجدول ضمن شكل معين يتلاءم مع طبيعة الممارسات المحاسبية المحلية والوطنية.

3- جدول تدفقات الخزينة:

إن مفهوم الخزينة مفهوم واسع يتجاوز مجرد كونه متعلقا بالأموال السائلة المتاحة فقط، ليتضمن أيضا أشباه الخزينة وهي من عناصر ما يسمى بالخزينة الكامنة أو الممكنة.

وانطلاقا مما سبق، يمكن أن نقول أن الخزينة تتضمن مركبتين أساسيتين:

Ø الخزينة- أصول وتشمل ما يلي:

- أموال الصندوق والودائع تحت الطلب.
- أشباه الخزينة وتتمثل في التوظيفات قصيرة الأجل وشديدة السيولة وسهلة التحويل إلى مبلغ نقدي محدد والمعرضة إلى خطر مهمل لخسارة القيمة.

Ø الخزينة- خصوم وتتمثل في المساهمات البنكية الجارية مثل المسحوبات على المكشوف وتسهيلات الخزينة والقروض الموسمية...الخ.

إن جدول تدفقات الخزينة يسمح بتحقيق أهداف إعلامية مهمة لصالح مستخدمي القوائم المالية يمكن إجمالها فيما يلي:

- يمنح نظرة ديناميكية عن أعمال الوحدة، بحيث يسمح بتفسير التغيرات في رصيد النقدية للوحدة خلال الدورة.
- يسمح بتحديد مناطق تكوين وتحويل السيولة، ومعرفة تأثير السياسات الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية على قدرة الوحدة المالية ووضعية توازنها المالي.
- يسمح بتقدير قدرة الوحدة على توليد السيولة وتأثيرات برامجها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية على تدفقات الخزينة وآجالها، مما يسمح بالتخطيط المالي.

ولتوضيح ما يقدمه جدول تدفقات الخزينة من خلال منظوره النقدي (عدم احترام منطق الدورة) يمكن مقارنته بحساب النتائج القائم على منظور مالي (احترام منطق الدورة)، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: مقارنة جدول تدفقات الخزينة بحساب النتائج

	جدول تدفقات الخزينة	جدول حسابات النتائج
دورة الاستغلال	إظهار التحصيلات والتسديدات على فواتير ومستندات الإيرادات والأعباء	تسجيل الفواتير والمستندات المتعلقة بالإيرادات والنفقات بما فيها ما هو غير محصل أو مسدد خلال الفترة (عند تحويل أهم المزايا والمخاطر المتعلقة بالملكية)
دورة الاستثمار	إظهار المبالغ المدفوعة عند الشراء والتنازل وتحصيلات الفوائد والأرباح الموزعة على المساهمات	تسجيل مخصصات الاهتلاكات ومخصصات خسائر القيمة على الأصول الثابتة وتسجيل فوائض أو خسائر القيمة عن التنازل (إيراد التنازل ناقصا القيمة الصافية المتنازل عنها) وحصص الفوائد والأرباح للتحصيل الموزعة على المساهمات

دورة التمويل	إظهار مدخلات الخزينة من رؤوس الأموال (القروض والحصة النقدية من رأس المال المدفوع) ومخرجات الخزينة من تسديدات للقروض وتوزيعات للأرباح	تسجيل الفوائد المستحقة

المصدر Grégory Heem, Lire les états financiers en IFRS, 2004, éditions d'organisation, page 194.

إن جدول تدفقات الخزينة هو قائمة مالية تعد خارج المحاسبة وتسمح بحصر حركات النقود خلال الدورة المعنية بمتابعة التحصيلات والتسديدات، وذلك من خلال تصنيف هذه الحركات تصنيفا ملائما ومن خلال طريقتين لحصرها وتحديدها.

أ) مضمون جدول تدفقات الخزينة وتصنيف حركاته:

يتم تصنيف تدفقات الخزينة وفقا لأنواع الدورات المالية المعروفة، وهي:

- دورة الاستغلال.
- دورة الاستثمار.
- دورة التمويل.

وعلى هذا يتم تقسيم الأنشطة المسئولة عن التحصيلات والتسديدات النقدية إلى ثلاثة أنواع:

- تدفقات الأنشطة العملية: وهي الأنشطة الأساسية المدرة لإيرادات الوحدة ونفقاتها، وهي تتميز بالتكرار وتشمل كل العمليات التي لا تشكل أنشطة استثمارية أو تمويلية، أي تلك الأنشطة التي يتم ممارستها ضمن موضوع مهنة الوحدة.

إن تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة العملية تشكل المصدر الأساسي والداخلي لتمويل الوحدة وتتضمن ما يلي:

- مداخيل الخزينة الناشئة من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- مداخيل الخزينة المتأتية من الأتاوات والأتعاب والعمولات.
- مداخيل الإيرادات العملية الأخرى.
- مصاريف النفقات من مشتريات ونفقات عملية أخرى.

وسنرى فيما بعد أن هذه التدفقات يمكن أن تحدد بطريقتين أساسيتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

- تدفقات أنشطة الاستثمار : وهي أنشطة حيازة والتنازل عن الأصول طويلة الأجل أو أي توظيف آخر غير مدرج في أشباه الخزينة.

تتضمن تدفقات أنشطة الاستثمار بشكل أساسي تدفقات العمليات التالية:

§ التدفقات المتعلقة بحيازة أو التنازل عن تثبيت مادي أو معنوي أو مالي للدورة.
§ مصاريف البحث والتطوير للفترة، إذا تم تثبيتها في الميزانية خلال الدورة.
§ الإقراضات المقدمة وتحصيلات الأموال المقرضة خلال الدورة.

- تدفقات أنشطة التمويل: وهي الأنشطة التي تؤدي إلى تغيرات في مبلغ وبنية الأموال الخاصة والقروض.

تتضمن تدفقات أنشطة التمويل العمليات التالية:

§ تحصيلات مصادر التمويل، مثل: المساهمات النقدية، إعانات الاستثمار، القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
§ تسديدات مصادر التمويل، مثل: توزيع الأرباح، تسديد القروض، إعادة شراء الأسهم الخاصة.

ب) طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة:

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة، فيما يتعلق بتدفقات الأنشطة العملية وفق طريقتين للعرض والتقديم: الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة.

الطريقة المباشرة:

تتمثل هذه الطريقة في عرض مباشر للتحصيلات والتسديدات الإجمالية للخزينة المرتبطة بمختلف العمليات الاستغلالية واستخراج التدفق الصافي بطرح المخرجات من المدخلات تتمثل التحصيلات في:

- تحصيلات الزبائن (كل الرسوم متضمنة)

وتتمثل التسديدات فيما يلي:

- تسديدات الموردين (كل الرسوم متضمنة).
- تسديدات لرواتب وأجور المستخدمين.
- تسديدات الضرائب.
- تسديدات الفوائد والمصاريف المالية.

الطريقة غير المباشرة:

تتمثل هذه الطريقة بتصحيح النتيجة الصافية بأخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

- آثار العمليات بدون تأثير على الخزينة، مثل مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والاسترجاعات على الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- الفروقات والتسويات المرتبطة بالضرائب المؤجلة.
- التغير في احتياجات رأس المال العامل للإستغلال.
- الإيرادات والنفقات المرتبطة بتدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الإستثمارالمالي والتمويل (يمكن وفق صيغة أخرى تصنيف الإيرادات على هذه العمليات ضمن تدفقات الاستثمار والمصاريف ضمن تدفقات التمويل) .

ينتج عن هاتين الطريقتين في العرض الشكلين التاليين لجدول تدفقات الخزينة:

الجدول 4: طرق عرض جدول تدفقات الخزينة (أنظر الملحق 3)

شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	**شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)**
تحصيلات الزبائن - تسديدات الموردين والمستخدمين وعلى النفقات الأخرى - تسديدات الفوائد. - تسديدات الضرائب على الأرباح	النتيجة الصافية للدورة + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات - إسترجاعات على الإهتلاكات والمؤونات ± تغيرات الضرائب المؤجلة ± تغير المخزونات ± تغير الزبائن والحقوق الأخرى ± تغير الموردين والديون الأخرى ± فائض أو خسارة القيمة للتنازل عن التثبيتات
= تدفق الخزينة للأنشطة العملية (أ)	= تدفق الخزينة للأنشطة العملية (أ)
- تسديدات على حيازة التثبيتات + تحصيلات على التنازل عن التثبيتات + فوائد محصلة على التوظيفات المالية + أرباح وحصص النتائج المحصلة	- تسديدات على حيازة التثبيتات + تحصيلات على التنازل عن التثبيتات + فوائد محصلة على التوظيفات المالية + أرباح وحصص النتائج المحصلة
= تدفق الخزينة للأنشطة الاستثمارية (ب)	= تدفق الخزينة للأنشطة الإستثمارية (ب)
+ تحصيل من رفع رأس المال النقدي + إصدار القروض - أرباح موزعة مدفوعة - تسديد القروض والديون المماثلة	+ تحصيل من رفع رأس المال النقدي + إصدار القروض - أرباح موزعة مدفوعة - تسديد القروض والديون المماثلة.
= تدفق الخزينة للأنشطة التمويلية (ج)	= تدفق الخزينة للأنشطة التمويلية (ج)

= تغير خزينة الفترة (أ) + (ب) + (ج)	تغير خزينة الفترة (أ) + (ب) + (ج)
+ الخزينة وأشباه الخزينة عند الافتتاح	+ الخزينة وأشباه الخزينة عند الإفتتاح
= الخزينة وأشباه الخزينة في نهاية الفترة	= الخزينة وأشباه الخزينة في نهاية الفترة

المصدر: Robert OBERT, Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les normes françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD, Page 90-91 بتصرف.

من الملاحظ أن هذه القائمة تسمح لنا بتفسير حركات الخزينة وربطها بمختلف السياسات التي تنتهجها الوحدة في مجالات الاستغلال والاستثمار والتمويل.

4- جدول تغير الأموال الخاصة:

إن النظرة التي تقدمها الميزانية عن الوضعية المالية ستاتيكية، لأنها تعطي أرصدة عند تاريخ إقفال، بما لا يسمح بتفسير التغيرات التي حدثت والفروقات بين أرصدة الافتتاح وأرصدة الإقفال، وهو الدور الذي يلعبه جدول تغير الأموال الخاصة الموجه بصفة أساسية للمساهمين عن طريق تحليل الحركات التي مست كل مكونات الأموال الخاصة وصافي المركز المالي للوحدة.

إن جدول تغير الأموال الخاصة يكتسي أهمية كبيرة في مجال تشخيص الإستراتيجية المالية للوحدة في مجال اختيارات البنية المالية وعمليات التركيب المالي التي لجأت إليها عن طريق الدمج أو الشراء أو تغيير محيط المراقبة والسيطرة على الوحدات الأخرى.

يتضمن جدول تغير الأموال الخاصة كل العناصر التي أثرت خلال الدورة على هذه الأموال، ويمكن حصر مصدر هذه التغيرات في العناصر التالية:

- النتيجة الصافية للدورة.
- عناصر الإيرادات والنفقات، الأرباح والخسائر، المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة.
- الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

كما يجب على الوحدة أن تقدم، بالإضافة إلى العناصر السابقة، سواء في جدول تغير الأموال الخاصة أو في قائمة منفصلة أو في الملحق المعلومات التالية:

- الصفقات على رأس المال مع أصحاب الوحدة، سواء تعلق الأمر برفع رأس المال أو تخفيضه أو توزيع الأرباح.
- رصيد النتائج غير الموزعة المتراكمة في بداية الدورة وفي نهايتها، وكذا تغيرات الفترة.

- مقاربة بين القيمة المحاسبية في بداية الفترة وفي نهايتها لكل عنصر من العناصر التالية: رأس المال، علاوات الإصدار والاحتياطيات، مع تحديد تغيرات الفترة.

من خلال هذه العناصر التي يقدمها جدول تغير الأموال الخاصة يستطيع مستخدمو القوائم المالية الحصول على معلومات تفيدهم في تقييم النجاعة الكلية للوحدة وتحديد التعديلات الرجعية (ذات الأثر الرجعي) التي مست الأموال الخاصة، وكذا أثار عمليات إعادة تقييم الأصول وفروقات التحويل. ونستطيع اختصار هذه العناصر كلها في الجدول التالي:

الجدول 5: جدول تغير الأموال الخاصة (أنظر الملحق 4)

	رأس المال	علاوات الإصدار	احتياطيات ونتائج	حقوق الأقلية
الرصيد في 12/31/ن-1				
• أثار تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء. • إعادة التقييم. • فروقات التحويل. • ارتفاع رأس المال. • أرباح موزعة. • النتيجة الصافية للدورة.				
الرصيد في 12/31/ن				

المصدر: Robert OBERT, Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les normes françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD, Page 96.

أخيرا يمكن ملاحظة أن جدول تغير الأموال الخاصة هو تفصيل لمكون من مكونات الميزانية يمثل الفائدة الإضافية الناتجة عن طرح الخصوم من الأصول (الأموال الخاصة)، ولكن يتم عرضه من منظور تغير الوضعية المالية خلال الدورة وتفسير أسبابها ومصادرها.

5- **الملحق**:

إن الملحق وثيقة مالية هامة تسمح بفهم كيفيات إعداد القوائم المالية السابقة الذكر وتحديد الطرق المحاسبية التي تم اعتمادها للقيام بذلك، ثم إعطاء تفاصيل ومعلومات تكميلية تسمح بالفهم الصحيح والدقيق والقراءة السليمة للميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

يتضمن الملحق على العموم المعلومات التالية:

- تقديم المعلومات عن القواعد المعتمدة في إعداد القوائم المالية والطرق المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها على الصفقات والأحداث الهامة التي تترجمها تلك القوائم.
- تقديم المعلومات التي تفرض المعايير المحاسبية الدولية تقديمها والتي لا تظهر في أي قائمة من القوائم المالية المقدمة.
- تقديم المعلومات التكميلية التي لا تفرضها المعايير المحاسبية الدولية ولا تظهر في القوائم المالية، ولكنها ضرورية للفهم الشامل والدقيق والسليم لعناصر هذه القوائم.

وتجدر الإشارة أنه يجب تبيين كل تغيير في عرض القوائم المالية أو تغيير في الطرق المحاسبية التي تم الإعتماد عليها، مع إظهار معلومات تسمح بتحقيق مبدأ قابلية المقارنة.

كما يتضمن الملحق معلومات أخرى أساسية نذكر منها ما يلي:

- تصريح أو حكم ضمني من إدارة الوحدة على أن القوائم المالية أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.
- معلومات عن الفرضيات المستقبلية المتوقعة وعن كل تقييم غير مؤكد قد يؤدي إلى تعديلات مهمة للمبالغ المسجلة في الأصول والخصوم خلال الدورة المقبلة وتحديد طبيعتها ومبلغها في آخر ميزانية تم إعدادها.
- مبلغ الأرباح الموزعة المقترح للدورة المعنية والأرباح الموزعة قيد التسديد المتعلقة بالتوزيعات السابقة التي لم يتم دفعها بعد، وكذا المبلغ حسب السهم الموافق.
- مبلغ الأرباح الموزعة ذات الأولوية التي تبقى قيد التحميل.
- كل المعلومات ذات الطبيعة العامة، إلا إذا كانت هذه المعلومات منشورة ومصرح بها في مكان آخر، مثل الشكل القانوني للوحدة، عنوانها، بلد النشاط، عنوان مقرها الإجتماعي، طبيعة العمليات التي تقوم بها وأنشطتها الأساسية، إسم الشركة الأم...إلخ.

خاتمة الفصل:

اتضح لنا من خلال ما تم التعرض له في هذا الفصل تعدد المرجعيات المحاسبية في خلفياتها النظرية وممارساتها العملية بالنظر إلى اختيارات البلدان الاقتصادية والسياسية والقانونية وتماشيا مع واقعها الاجتماعي والثقافي، وقد حددنا العناصر المفسرة لهذه الاختلافات وأهم النماذج المحاسبية التي يمكن حصرها بهذا الصدد.

وقد عالجنا أيضا تأثيرات ظاهرة العولمة وتدويل رأس المال عن طريق الأسواق المالية على التوجهات الجديدة للمحاسبة المالية بما يمكن من مساعدة المستثمرين والمستعملين الآخرين على ترشيد عملية اتخاذ القرارات بالنظر إلى ما تقدمه لهم المحاسبة من إفصاح كامل وملائم عن أداء المنشآت ووضعيتها المالية وحركات أموالها.

كما بيَنا أن المحاسبة الحديثة تستند إلى عملية توحيد على المستوى الدولي تقوم على تبني معايير تحدد أطرا موحدة للمعالجة والعرض وتتبني مرجعيتها على إطار مفاهيمي يحدد المصطلحات والمفاهيم والمبادئ وعلى إعداد مجموعة من التقارير المالية الخاضعة لحد أدنى من المعلومات التي يجب توفرها والقائمة على شروط عرض تتلاءم مع حاجات أصحاب رؤوس الأموال ومع متطلبات التحليل المقارن على مستوى الأسواق المالية.

إن كل ما سبق يدفعنا إلى التساؤل عن أهم معطيات الإصلاح الضرورية لتبني مفاهيم وقواعد معالجة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، وهو ما سنعمل على التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال تحديد المحاور الكبرى لإصلاح المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية من دون التعرض بالتفصيل لمجموع المعايير الصادرة بهذا الصدد، لأن ذلك يخرج بنا عن نطاق الأهداف المحددة لهذه الدراسة.

الفصل الثاني

محاور الإصلاح الكبرى للنظام المحاسبي في ظل المعايير الدولية

مقدمة الفصل :

إن أهم ما يميز المحاسبة الحديثة حسب المعايير الدولية هو كونها محاسبة اقتصادية خلاقة تقوم على الإفصاح عن البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار في بيئة استثمارية تعتمد على التمويل عن طريق الأسواق المالية، ومن ثم تعمل هذه المحاسبة، من جهة، على التعبير عن المضامين الاقتصادية للعمليات عن طريق عرض قوائم مالية غير سكونية، بل تتماشى مع حركية الأسواق بترجمتها لتغيرات القيمة التي تطرأ على الأصول والخصوم، كما أنها تعمل على التعبير عن الآثار الاقتصادية والمالية للعقود والصفقات على أداء المنشآت ومركزها المالي، ولا تكتفي بترجمة أشكالها وعواقبها القانونية فحسب، ومن جهة أخرى، تكتسب هذه المحاسبة كيانا خاصا بها ومستقلا عن الاعتبارات الجبائية والضريبية، بحيث أنها لا تأخذ من المعالجات الضريبية إلا ما يترتب عليها من آثار مالية على أداء المنشأة ووضعيتها المالية دون تبني هذه المعالجات التي تقوم على قواعد لحساب الضريبة لا تتلاءم مع طرق الإفصاح الضرورية لإعلام المستثمرين والأطراف الأخرى المستعملة للبيانات المالية.

ويمكن إدراج كل الإصلاحات الأخرى المرتبطة بالمعايير الدولية للمحاسبة ضمن المحورين السابقين اللذين يؤسسان لمحاسبة مالية ذات طابع اقتصادي ومتميزة بكيان مستقل يهدف إلى جعلها أداة مالية ونظاما معلوماتيا يزود متخذي القرار والمتدخلين في الأسواق المالية بالعناصر الملائمة من حيث طرق التسجيل والتقييم ونماذج العرض والإفصاح، مما يمكنهم من دراسة وتحليل مختلف وضعيات القرار التي يواجهونها ويسمح لهم بمتابعة تطور أداء المنشأة وصافي مركزها المالي وتحديد آثار مختلف السياسات المنتهجة على تغيرات الوضعية المالية.

ولمعالجة هذه المحاور والإشكاليات قمنا بهيكلة هذا الفصل في مبحثين، وهما:

المبحث الأول- أولوية الإفصاح عن الجوهر الاقتصادي على ترجمة الشكل القانوني
المبحث الثاني- فك ارتباط المحاسبة بالجباية

المبحث الأول- أولوية الإفصاح عن الجوهر الاقتصادي على ترجمة الشكل القانوني

تمهيد:

إن أحد المحاور الكبرى لإصلاح الأنظمة المحاسبية من حيث رفع مستوى إفصاح البيانات المالية المنبثقة منها وجعلها أكثر تعبيرا عن متطلبات حماية المستثمر الذي يتخذ القرارات في سياق اقتصادي يتميز بهيمنة طرق التمويل عن طريق الأسواق المالية هو تطبيق مبدأ أساسي وهام من مبادئ المحاسبة الدولية الحديثة في مجال المعالجة والعرض والتقديم، ألا وهو هيمنة الجوهر الاقتصادي للبيانات المالية على شكلها القانوني، وهو ما يتطلب عدم الوقوف عند القراءة القانونية للعقود والصفقات، وإنما محاولة تحديد آثارها المالية على الأداء وصافي المركز المالي، ثم الحرص على إبداء هذا الأثر في القوائم المالية، ولو كان ذلك على حساب ترجمة الشكل القانوني لها.

وقد يعتبر هذا المبدأ وتطبيقاته عناصر توجيه للمحاسبة لتخدم مصالح فئة محدودة من المستعملين على حساب المستعملين الآخرين أو أنه يصلح للإفصاح في وضعيات معينة وسياقات اقتصادية تهيمن فيها الأسواق المالية ولكنه لا يصلح لتحقيق أهداف الإبلاغ المالي في سياقات أخرى مختلفة.

لكن الملاحظ عمليا وعند ممارسة مهنة التحليل المالي والاستشارة أن الحاجة إلى ترجمة الحقيقة الاقتصادية للعمليات هي حاجة تهم كل المستخدمين بما فيهم أولئك الذين يبدو ظاهريا أن ما يتطلبونه من المحاسبة يختلف عما يطلبه المساهمون وأصحاب رؤوس الأموال، مثل الدولة والمصالح الجبائية، إذ أنه لو طرح عليهم السؤال التالي: هل يحتاجون إلى أن يعرفوا تأثيرات حقيقة الأسعار على الصفقات الاقتصادية مثلا ؟ لأجابوا بالإيجاب وبينوا أن ذلك يهمهم في مجالات توفير الإحصائيات أو تحديد حقيقة العمليات من الناحية الجبائية.

وتجدر الإشارة هنا أن عرض الجوهر الاقتصادي للعمليات في القوائم المالية حتى يتمكن المستثمرون من قراءتها قراءة صحيحة لا يعفي من الإبلاغ عن مضمونها القانوني في الملاحق والمعلومات الإضافية الشارحة للقوائم المالية، مما يعني أن هذا المبدأ لا يلغي ترجمة الشكل القانوني بما يتطلبه الإفصاح الكامل للبيانات المالية، ولكنه يحد من هيمنته بما يؤدي إلى تشويهات العرض والتقديم للقوائم المالية وإلى عدم قابليتها للمقارنة.

إن تطبيق مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل يتجسد في الحقيقة في كل معايير المحاسبة الدولية، معيارا معيارا، ولكن بما أن موضوعنا لا يتعلق بعرض كل هذه المعايير، وإنما يتعلق بعرض توجهات المحاسبة الحديثة في مجالات الإدارة واتخاذ القرار في سياقات تتميز بهيمنة الأسواق المالية، فإننا سنكتفي بعرض الأمثلة المعبرة عن كيفية تجسيد هذا المبدأ من خلال المعالجات التي تقترحها علينا معايير المحاسبة الدولية.

ولأن إشكالية القيمة والتقييم هي إحدى التجليات المهمة لهذا الإتجاه، فإننا سنعتبرها أول تطبيقات مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل، ثم سنعرض تطبيقات أخرى كتلك التي لا تجعل مبدأ الملكية القانونية محددا أساسيا في تسجيل العناصر في المحاسبة، كالتثبيتات التي تتم حيازتها بقروض إيجارية، وغيرها من العمليات والمعالجات التي تمثل تجليا من تجليات أولوية المضمون الإقتصادي على الشكل القانوني.

المطلب الأول- المحاسبة في ظل تغيرات القيمة:من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة:

إن أي نظام محاسبي يقوم، في ظل سياق تاريخي وإقتصادي وإجتماعي وثقافي معين، على مجموعة من المبادئ المتفق عليها تشكل جوهر ومرجعية ذلك النظام وتنبثق عنها قواعد التسجيل والتقييم والعرض التي تحكم صيغة وتقديم البيانات المالية.

ويرتبط النموذج المحاسبي المتبع ارتباطا وثيقا بمفهوم القيمة التي يتم الرجوع إليها، سواء كانت هذه القيمة تكلفة أو قيمة تبادلية أو قيمة منفعة.

وانطلاقا من إحدى المرجعيات السابقة للقيمة يتحدد نظام قياس النتيجة وثروة المنشأة المعترف به اجتماعيا والمطابق لاحتياجات مستعملي القوائم المالية، وهو ما يرجع بنا إلى إحدى أهم الإشكاليات الصعبة التي تطرحها المحاسبة الحديثة، وهي إشكالية القيمة، التي يكثر حولها النزاع والجدل بين مختلف المدارس المحاسبية، كما تشكل في الوقت ذاته تحديا ضخما وكبيرا في توجهاتها نحو تعديل القيمة المعتمدة على التكلفة التاريخية بالعناصر الإحتمالية التي تسمح بتقدير القيمة العادلة التي تتطلب نماذج عملية لتحديدها مجردة من الذاتية واختلافات التقدير.

إن إعادة النظر في النموذج المحاسبي التقليدي في قياس الأداء وتقييم الأصول والخصوم القائم على مبدأ التكلفة التاريخية واستبدال مبدأ القيمة العادلة به، يعتبر ثورة حقيقية في الذهنيات والممارسات المحاسبية عملت هيئات وضع المعايير الدولية للمحاسبة على إدراجه في المعالجات وأشكال العرض والإفصاح المالي، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ثم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB.

وهو ما يقودنا إلى طرح كثير من الأسئلة الصعبة، لعل أهمها هي المتعلقة بتحديد مفهوم القيمة العادلة والفائدة المنتظرة من استعمالها في تقدير وقياس الربح والأصول والخصوم، وهل يسمح ذلك بتقييم أفضل لأداء المنشأة ووضعيتها المالية والمخاطر التي تواجهها؟ وما هو المضمون الإعلامي الإبلاغي لهذا النموذج؟ وإلى أي صنف من المستعملين يتوجه؟ وهو ما يتطلب منا أولا تحديد المرجعية التقليدية للمحاسبة المعتمدة على قيمة التكلفة وشرح مستنداتها المفاهيمية ومبرراتها العملية.

أولا – المرجعية التقليدية للمحاسبة في التقييم: مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتمد هذا النموذج في التقييم على مفهوم القيمة الذي يرجع إلى التكلفة ويرتبط به مفهوم التحقيق ويطبق من خلال الممارسات العملية بشكل مختلف نوعا ما حسب البلدان وحسب سياقات الأنظمة المحاسبية المتعددة وحسب درجة اعترافها بمبدأ هيمنة الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، إذ أنه

كلما اضطرت الحاجة إلى إظهار الحقيقة الاقتصادية تعددت وزادت الاستثناءات التي يقبلها النظام المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية.

لكننا نستطيع أن نقول وبشكل عام أن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى منظور حذر وثابت (غير متحرك) في قياس النتيجة وتقييم الثروة.

ويعتبر الكثير من المدافعين عن هذا المبدأ أن له مزايا أكيدة تسمح له بالبقاء والاستمرار كأفضل مبدأ من حيث الموضوعية والموثوقية مقارنة بالطرق البديلة التي تخضع للذاتية والتقديرات والأحكام الشخصية، مما يمكنه من التقليل من تضارب المصالح داخل المنشأة ووضعها في مجال زمني طويل الأجل ، كما يقلص من مخاطر الاعتماد على معلومات تتميز بالاحتمالية وعدم التأكد.

عادة ما يتم ربط هذا المبدأ بمقاربتين للتسجيل والمعالجة، إحداهما تؤكده، وهي عدم تسجيل الأرباح والإيرادات إلا عند التحقق الفعلي للصفقات، والأخرى تشكل استثناءا له وتستخلص عناصرها من مبدأ الحيطة والحذر عن طريق تمكين المنشآت من الاعتراف بالخسائر المحتملة وتسجيل مخصصات تقتطع من النتيجة لمواجهتها.

ثانيا- تطور الطرق البديلة للتكلفة التاريخية:

إن التقييم عن طريق التكلفة التاريخية يعتبر مبدءا قويا ومحوريا في ظل اقتصاديات مستقرة وعالم أعمال غير تضخمي، أما إذا تميز السياق الاقتصادي بالتضخم فقد يتم اللجوء إلى طرق بديلة تقوم على مفهوم القيمة بدل التكلفة التاريخية وتعتمد التقييم على أساس القوة الشرائية بدل القيمة الاسمية.

ومن الملاحظ أن كثيرا من الأنظمة المحاسبية، حتى في غياب التضخم، تلجأ إلى الجمع بين مقاربة القيمة ومقاربة التكلفة التاريخية، وذلك باعتماد عدة نماذج للتقييم ترتبط بأهداف حيازة الأصل المتعلقة بالنية الكامنة وراء تملكه، وعموما هناك هدفين لحيازة الأصول:

- هدف الاستحواذ والمحافظة، وهو يرتبط بنية استعمال الأصل في الأجل الطويل.
- هدف الصفقة والمضاربة، وهو يرتبط بنية حيازة الأصل لإعادة بيعه بهدف تحقيق فوائض القيمة في الأجل القصير.

وينتج مما سبق عدة نماذج للتقييم على أساس القيمة نذكرها فيما يلي:

- النموذج القائم على قيمة الدخول، سواء كانت قيمة حيازة أو قيمة إحلال.
- النموذج القائم على قيمة الأصول المماثلة.

- النموذج القائم على قيمة الخروج، الذي يرجع إلى السعر الذي يمكن بيع أو تصفية أصل من الأصول به.
- النموذج القائم على قيمة الاستعمال، الذي يرجع إلى فائض قيمة المنشأة المرتبط بالأصل، والذي يتم قياسه على أساس القيمة الحالية لتدفقات خزينة الاستغلال.

إن هذه النماذج الأربعة تتطابق تماما مع طرق التقييم التي حددت في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية الذي تم التعرض إليه في الفصل السابق، وهي: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية أو تكلفة الإحلال، القيمة الصافية للتحقيق، القيمة الحالية.

والملاحظ أنه عادة ما يتم اعتماد هذه الطرق والتوليف بينها بما يتناسب مع واقع الاقتصاديات التضخمية وبما يضمن المحافظة على رأس المال المادي القائم على قياس قيمة فقد الاستحواذ dépossession التي تمثل تكلفة الفرصة التي سيتحملها المالك إذا تمت تخليته وإفقاده الاستحواذ على الأصل، وهو ما يرجع على حسب نية مديري المنشأة إلى:

- تكلفة الإحلال إذا كان الأصل الثابت ذا منفعة ومردودية تؤدي إلى الرغبة في الحفاظ على رأس المال المادي.
- التدفقات المستقبلية للخزينة المرتبطة بالأصل المنتفع به حاليا، أي إلى المبلغ الأدنى بين قيمة التنازل وقيمة التدفقات المرتبطة بالاستغلال.

ثالثا- نحو محاسبة بالقيم الحالية أو بقيم السوق: القيمة العادلة:

تستند مرجعية التكلفة التاريخية، كما رأينا، في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكن تقل موثوقيتها مع مرور الزمن، بحيث تتدنى شيئا فشيئا درجة ملاءمتها لاتخاذ القرار، بينما يعتبر منهج القيمة العادلة قياسا يتماشى مع حقيقة التطور الاقتصادي للقيمة، مما يرفع من خاصية قابلية البيانات المالية للمقارنة ويزود المستثمرين بالوعي الاستباقي الناتج عن نظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشآت عن طريق اعتماد الأسعار الجارية بشرط توافر السوق النشطة المنظمة[1]، أما في حالة عدم توافرها فقد يُعتمد على طرق للتقييم ترتفع أو تنخفض فيها درجة الذاتية، مما يجعل هذا المنهج في بعض الأحيان صعب التطبيق أو مضللا بتحوله إلى مطية للتلاعب بالبيانات المالية عن طريق إدارة النتائج بما يخدم مصالح بعض الأطراف على حساب أطراف الأخرى.

[1] محمد مطر، موسى السويطي، أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006، ص 8.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن تبادل أصل أو إطفاء خصم به بين أطراف متوفرة على معلومات كافية وجيدة وبرضاها التام في إطار الشروط العادية للمنافسة، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يشترى أو يباع به الأصل أو الخصم في عملية جارية بين أطراف ترغب بالبيع والشراء"[1]. وتعتبر الأسعار الجارية في الأسواق المالية النشطة أفضل دليل أو إثبات للقيم العادلة، مما يجعل الأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق التطبيق الأكثر وضوحا لهذا المفهوم، وبما أن أسعار السوق ليست متوفرة دائما، تقاس القيمة العادلة على أسس أقل موضوعية كالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة أو اللجوء إلى أساليب التقييم المعتمدة على التقييم الحالي للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصول والخصوم[2].

ومن ثم يعتمد هذا المنطق المالي للقيمة العادلة على كون القيمة مرتبطة بتدفقات الخزينة المتوقعة وبالخطر المحتمل، مما يجعل قيمة الأصول والخصوم مساوية لسعر السوق أو للقيمة الحالية لتلك التدفقات، كما أن النتيجة تقاس عن طريق حساب تغيرات الأصول والخصوم بإدراج وجمع أهداف الاستحواذ وأهداف الصفقة في نفس الوقت.

ويمكن تلخيص محددات ظهور وتطور استعمال القيمة العادلة فيما يلي:

- تعميم المنطق المالي للعمليات بازدياد وتطور نسبة الاقتصاد المرتبط بالعمليات المالية مقارنة بالاقتصاد الحقيقي، وهذا نتيجة لتزايد التمويل عن طريق أسواق رأس المال واتساع مساحة المساهمة المالية.
- تطور إطارات مفاهيمية للمحاسبة تتجه أساسا وبالدرجة الأولى للمستثمرين والمساهمين.
- الاستعمال المتزايد للأدوات المالية المعقدة منذ بداية التسعينيات وما كان يطرحه هذا الوضع من مشاكل في الإعتراف بها.
- رغبة لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC في الحد من السلطة التقديرية لمديري المنشآت في توجيه النتيجة.
- الآثار السلبية للتكلفة التاريخية في مجال عدم الإعلان المبكر عن الصعوبات التي تواجه المنشآت.
- الدور المتزايد لهيئات التوحيد المحاسبي الدولي مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بالتعاون مع هيئات الأوراق المالية الدولية مثل لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC والمنظمة الدولية للجان الأوراق المحلية IOSCO .

[1، 2] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 54-55، حزيران 2003، مقال أ.د.نعيم دهمش حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة، ص3.

لكن الملاحظ أن استعمال القيمة العادلة بقي يطرح دوما مشاكل كبيرة في تقييم كثير من الأصول غير الموجهة أصلا لغرض الصفقات، وإنما ينتفع بها لأهداف الاستحواذ والاحتفاظ بها في الأجل الطويل، مما يجعل من إظهار الفوائض أوالخسائرالمرتبطة بها في الأجل القصير مضللا وغير معبر عن قيمة منفعتها الإستعمالية، وهو ما دعا هيئات التوحيد المحاسبي الدولي، خاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى اعتماد منهجية متوازنة في مجال الجمع بين استعمالات التكلفة التاريخية واستعمالات القيمة العادلة، بحيث تم الإبقاء على القيمة التاريخية كمبدأ مرجعي للتقييم لكثير من الأصول، مثل التثبيتات المادية ومباني التوظيف وغيرها من الأصول المنتفع بها لأغراض الاستحواذ، بينما جعل من القيمة العادلة طريقة مرخصا بها في تقييم هذه الأصول في حالات وجود عناصر واضحة وأكيدة تدعو إلى إعادة النظر في قيمتها باستعمال وسيلتين، وهما: إعادة التقييم وخسائر القيمة للأصول. في مقابل ذلك تم فرض التقييم بالقيمة العادلة للأصول المنتفع بها لأغراض الصفقة وإظهار فوائض (أو خسائر) القيمة الناتجة عنها فورا في النتيجة، لأن هذه الأصول مملوكة أصلا في الأجل القصير.

يمكن أن نقول في هذا السياق، ومن خلال المعطيات السابقة، أننا أمام محاسبة نوايا وأحكام وتوقعات، مما يلغي الطابع السكوني والمستقر للبيانات المالية المفصح عنها ويفرض عليها حركية دائمة تتماشى مع البيئة الاقتصادية الحديثة.

ويمكن أن نلخص تجليات الثنائية تكلفة تاريخية / قيمة عادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية:

- يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية المعالجة المرجعية في تقييم الأصول المنتفع بها لأغراض الاستحواذ والمحافظة في الأجل الطويل، وذلك بعد دخولها أول مرة في ذمة المنشأة.

- تتجسد المعالجة المرخص بها بالنسبة للأصول السابقة في التقييم بالقيمة العادلة، وذلك من خلال أخذ عنصرين مهمين بعين الإعتبار، وهما:

§ انخفاض قيمة الأصول، وذلك بإجراء اختبارات انخفاض لقيمتها كلما توفر مؤشر خارجي أو داخلي يدعو إلى الظن بفقدها لجزء من القيمة مقارنة بالقيمة السوقية للتنازل أو بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل، ثم تطرح خسارة القيمة هذه إن وجدت (بعد طرح الإهتلاكات) من قيمة الأصل.

§ إعادة التقييم الدوري لقيمة الأصول بما يمكن من ملاحظة فوائض القيمة طويلة الأجل الناتجة عنها، أو بما يسمح بأخذ القوة الشرائية بعين الاعتبار وما يترتب عن ذلك من أهداف المحافظة على رأس المال.

- يطبق مبدأ القيمة العادلة إجباريا على الأصول المنتفع بها لأغراض الصفقة عن طريق ملاحظة كل فوائض (أو خسائر) القيمة قصيرة الأجل التي تحدث فيها وتسجيلها مباشرة في النتيجة، وأوضح مثال على ذلك هو القيم المنقولة للتوظيف.

رابعا- المعالجات الأساسية التي تترتب عن تطبيق القيمة العادلة:

سنحاول أن نختصر أهم المعالجات التي تقترحها معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة، وذلك من خلال الحديث عن خسائر القيمة ثم إعادة التقييم أولا، وبعد ذلك التطرق لكيفية تقييم الأصول والخصوم المالية، وذلك دون الدخول في كل المشاكل التقنية التي تطرحها هذه العمليات، لأن ذلك ليس من أهداف هذا العمل.

1- معالجة خسائر القيمة:

خسارة القيمة هي تقدير للنقص الذي يمكن أن تتعرض له أصول وموجودات المنشأة من جراء أحداث خارجية أو داخلية بما يجعل مبلغها القابل للاسترداد أقل من قيمتها المحاسبية الصافية، وقد نظم معالجتها المعيار المحاسبي رقم 36[1].

ويمكن تعريف القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما بأنها القيمة الأكبر من بين قيمته الإستعمالية من جهة وقيمته العادلة بعد خصم أعباء البيع منها، أي أنها تمثل المبلغ الأعلى والأقصى الذي يرجى الحصول عليه من الأصل:

- سواء باستعماله إلى نهاية فترة الاستعمال.
- أو بالتنازل عنه بعد طرح أعباء البيع.

وتمثل القيمة الإستعمالية أو قيمة المنفعة لأصل ما، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استعماله ومن بيعه بعد المدة المتوقعة لاستعماله.

ونلاحظ هنا أنه يجب تخفيض قيمة الأصل إذا وفقط إذا كانت قيمته القابلة للاسترداد أقل من قيمته المحاسبية الصافية. لا تحتاج المنشأة للقيام بذلك إلى حساب القيمة القابلة للاسترداد في نهاية كل دورة، بل يكفي أن تقوم باختبار انخفاض القيمة إن وجدت مؤشرات تدعو إلى الاعتقاد بفقد الأصول لقيمتها، وقد تكون هذه المؤشرات خارجية، مثل انخفاض قيمة الأصل في السوق أو حدوث تغييرات مهمة في المحيط التكنولوجي والتجاري والقانوني للمنشأة أو ارتفاع كبير في معدلات الفائدة أو تجاوز صافي

[1] يجب أن نلاحظ أن هذا المعيار لا ينطبق على الأصول والموجودات التي تنظمها معايير خاصة بها، مثل المخزونات (IAS2)، عقود الإنشاء (IAS11)، الضريبة المؤجلة(IAS12)، منافع الموظفين (IAS19)، بعض الأصول المالية (IAS39)، مباني التوظيف (IAS40)...إلخ.

المركز المالي لمنشأة مسعرة في البورصة لقيمة رسملتها المالية فيها، كما قد تكون هذه المؤشرات داخلية، مثل تعرض الأصول للعطب والتقادم أو حدوث تغيرات معتبرة في مستوى استعمالها الحالي أو المستقبلي أو تراجع مستوى نجاعتها الإقتصادية مقارنة بالتقديرات، ومن ثم إذا أدى اختبار الانخفاض إلى حساب قيمة قابلة للاسترداد للأصل أقل من قيمته المحاسبية تسجل خسارة القيمة وتطرح من قيمة الأصل كما تطرح منه الاهتلاكات[1].

بالنسبة للأصول المعنوية ذات مدة الاستعمال غير المحدود، مثل شهرة المحل أو الأصول غير الجاهزة بعد للاستعمال، مثل الأصول في طور التطوير، يعتبر القيام باختبار الانخفاض في هذه الحالة إجباريا. ولابد أن يتم آليا في نهاية كل سنة سواء وجدت مؤشرات انخفاض أو لا.

ومن الواضح أن تحديد القيمة القابلة للاسترداد يطرح كثيرا من المشاكل التقنية التي تجعل تطبيق مفهوم القيمة العادلة صعبا إلا في بعض البيئات المتطورة المتميزة بوجود أسواق فعالة وشفافة. من هذه الإشكاليات المطروحة عدم وجود أسواق لكل الأصول، مما يجعل معرفة القيمة السوقية غير متوفر، كما أن تحديد القيمة الإستعمالية يتطلب وجود تنظيم داخلي في المنشآت يمكنها من القيام بتقديرات للتدفقات النقدية الناتجة عن الأصل بشكل صحيح وموثوق، فضلا عن أن التقييم الحالي لهذه التدفقات يتطلب تحديد معدل للتقييم الحالي يمثل المكافأة التي كان سيطلبها مستثمر إذا قام بتوظيف من نفس المدة وذو نفس مستوى المخاطرة، وهو ما يتطلب تحديد المعدل دون مخاطرة الممثل لتكلفة النقود وإضافة علاوة خطر له ترتبط بعدم التأكد في التقديرات وبالخطر الخاص بالأصل في حد ذاته.

ولا يمكن التعرض لمشكلة انخفاض القيمة دون الحديث عن صعوبة إضافية تطرحها الأصول التي تشكل جزءا من كل متكامل بحيث أنها لا تولد تدفقات نقدية محددة يمكن تخصيصها لها وحدها، بل تساهم في عملية إنتاج السلع والخدمات مع غيرها من الأصول بما يمكن من الحصول على التدفقات النقدية من ذلك، والمثال الذي يمكن تقديمه لذلك هو المنجم الذي يستعمل سكة حديد فيجعلها غير قادرة على توليد تدفقات نقدية بصفة مستقلة وتصبح قيمة التنازل عنها بذلك مساوية لصفر وقيمتها الاستعمالية غير قابلة للتحديد بصفة مستقلة عن قيمة المنجم، والحل المقترح في هذه الحالة هو ربط هذا النوع من الأصول بأقرب مجموعة أصول تولد تدفقات نقدية مستقلة، وهو ما يعني في المثال السابق ربط سكة الحديد بالمنجم لتحديد القيمة الاستعمالية لكليهما[2] .

[1] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 40، 1999، مقال د.نظام حسين حول معيار المحاسبة الدولي 36 عن تدني القيم، ص 17-18.

[2] Hubert Tondeur, Application de l'IAS 36: Dépréciation des actifs, Revue Française Comptabilité, N° 353, Mars 2003, page 28.

لتنفيذ الحل المقترح بشأن الأصول غير المستقلة يتم استعمال مفهوم الوحدات المدرة للخزينة، التي يعرفها المعيار المحاسبي رقم 36 كما يلي:" الوحدة المدرة للخزينة هي أصغر مجموعة أصول قابلة للتحديد التي يؤدي استعمالها إلى توليد إيرادات وتدفقات نقدية بصفة مستقلة عن أصول أو مجموعات أصول أخرى"[1].

ترتبط استقلالية الوحدة المولدة للخزينة بوجود سوق فاعل للأنشطة الناشئة عنها وبيع منتجاتها للزبائن، دون أن يتعلق ذلك كلية بأصول أخرى. ومن الواضح أن تحديد الوحدات المدرة للخزينة يتعلق بالحكم والتقدير ويمكن من القيام بتقديرات للتدفقات النقدية لمجموعة الأصول التي صنفت كوحدة مدرة للخزينة، ومن ثم حساب القيمة الحالية لتلك التدفقات بما يسمح بقياس القيمة الإستعمالية للوحدة ككل، ثم توزيع القيمة المحسوبة على هذا الأساس بالتناسب مع قيمة كل أصل من مجموع قيمة الأصول المشكلة للوحدة المدرة للخزينة، وهو ما يتطلب تحكما كبيرا في أنشطة المنشأة وخبرة تقنية ومهنية عالية للتمكن من تنظيم المعلومات المالية والتقنية والتجارية حتى يتم تحديد وتشخيص الوحدات المدرة للخزينة ابتداء، ثم القيام بالتقديرات الضرورية التي تمكن من قياس قيمتها الإستعمالية وتوزيعها إنتهاءا.

2- إعـــــادة التقييـــــم:

إن إعادة تقييم التثبيتات التي تم تقييمها لدى حيازتها بتكلفتها الأصلية هي معالجة مرخص بها حسب معايير المحاسبة الدولية.

تتمثل عملية إعادة التقييم في قياس الأصل بالقيمة العادلة محل القيمة المحاسبية الصافية، ويمكن تحديد القيمة العادلة بالنسبة للأصول التي لها سوق فاعل عن طريق تقييم الخبرة الذي يعطيه خبراء التقييم لهذا الأصل انطلاقا من معرفتهم به وبقيمته السوقية، وهو الحال بالنسبة للأراضي والمباني، أما بالنسبة للأصول الخاصة التي لا تكون موضوع صفقات منتظمة في أسواق فاعلة، فإن قيمتها تتحدد على أساس تكلفة الإحلال أو على أساس مردودية الأصل انطلاقا من معطيات استعماله الحالي.

والملاحظ أن عملية إعادة التقييم حسب معايير المحاسبة الدولية تكتسي طابع الدورية، أي أنه لا يتم القيام بها في كل سنة، بل يتم إجراؤها بانتظام كاف لكي لا تبتعد القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة

1 انظر بهذا الصدد :

Hubert Tondeur, Détermination des unités génératrices de trésorerie selon la norme IAS 36, Revue Française Comptabilité, N° 355, Mai 2003, pages 27-32.

العادلة. وعموما إذا لم يكن الأصل متعرضا لتغيرات هامة في القيمة يمكن أن تتم عملية إعادة التقييم كل 3 إلى 5 سنوات حسب ما يقترحه مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يظهر فرق إعادة التقييم الناتج عن هذه العملية ضمن الأموال الخاصة للمنشأة، وفي مقابل ذلك يتم إهتلاك الأصل على أساس القيمة الجديدة.

3- تقييم الأصول والخصوم المالية:

إن تقييم الأصول المالية يرتبط بنوعها، حيث يمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

- أصول أو خصوم مالية مقيمة بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج.
- توظيفات محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.
- إقراضات وحقوق في مقابل قروض وديون.
- أصول مالية متاحة للبيع.

يتم تقييم الأصول والخصوم المالية عند الإعتراف بها في الميزانية لأول مرة بالتكلفة، وهي عبارة عن القيمة العادلة للبدل المعطى أو المستلم لإمتلاك الأصل المالي أو المستحق.

بعد الحيازة والاعتراف الأولي، يتم تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة، فيما عدا:

- الاقراضات والحقوق والقروض والديون التي أحدثتها المنشأة وغير الموجهة لأهداف الصفقة والمتاجرة.
- التثبيتات المالية المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.
- الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها بشكل موثوق.

يتم تقييم الأصناف السابقة بالتكلفة المهتلكة أو المطفأة مع إخضاعها لاختبار انخفاض القيمة. أما معظم المطلوبات المالية فتقيم بقيمتها الأصلية المسجلة إبتداءا ناقصا دفعات السداد واهتلاكات القرض.

كل الأصول والخصوم الأخرى، أي الموجودات المالية لأغراض الصفقة والأصول المالية المتاحة للبيع، فتقيم بعد الامتلاك بالقيمة العادلة.

تسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن الموجودات المالية لأغراض الصفقة والمتاجرة ضمن النتيجة، بينما تسجل التغيرات الحادثة في الأصول المالية الأخرى ضمن الأموال الخاصة.

4- تأثيرات فك ارتباط المحاسبة بالجباية على التقييم على أساس القيمة العادلة:

من الناحية الجبائية يلاحظ أن الطريقة المحاسبية المقبولة في التقييم هي طريقة التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول، مطروحا منها مجمع الاهتلاك بالنسبة للأصول الثابتة القابلة للاهتلاك جبائيا، أما خسائر القيمة فلا تقبل الطرح جبائيا إلا في الحالات التي يرخص فيها التشريع ذلك، وإلا فهي ممنوعة الحسم إلا إذا حدثت عند البيع الفعلي، كما أنه في حالة إعادة التقييم (حالة القيمة العادلة أكبر من القيمة المهتلكة) فإن نصيب الاهتلاك السنوي القابل للطرح ضريبيا لا يتضمن الحصة الناجمة عن إعادة التقييم، وهو ما يتطلب معالجة للنتيجة المحاسبية بإعادة دمج هذه العناصر في الوعاء الضريبي، أي النتيجة الضريبية[1].

خامسا- مزايا ونقائص نموذج القيمة العادلة:

إن نموذج القيمة العادلة يعتبر نقلة نوعية كبيرة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة، ينقلها من مجرد قواعد لحساب النتيجة إلى نظام لقياس خلق القيمة، ولإن كان هذا النموذج يتمتع بمزايا من حيث مستوى الإفصاح الذي يقدمه، ولكنه يعاني من عيوب في تطبيقه ويواجه انتقادات مبررة ووجيهة في بعض الأحيان من حيث تركيزه على عناصر مالية خارج الاقتصاد الحقيقي وما يمثل مهنة المنشآت وتميزه بنظرة قصيرة الأجل تلغي الأبعاد الإستراتيجية والتنموية للمنشآت.

وعلى أساس ما سبق، يمكن أن نلخص مزايا وعيوب نظام القيمة العادلة في النقاط أسفله.

1- مزايا نظام القيمة العادلة:

تتميز القيمة العادلة في مجالات الإفصاح ومساعدة مستخدمي القوائم المالية، وعلى الخصوص المستثمرين، بما يلي:

- تأخذ بعين الاعتبار اتجاهات السوق.
- تتطابق مع طرق التقييم التي يعتمدها المستثمرون في تقدير وتوقع التدفقات النقدية.
- في مجال قابلية القوائم المالية للمقارنة، تنزع كل مصداقية عن الممارسات الانتهازية للمديرين القائمة على التحكم وتوجيه النتيجة.

[1] محمد ذا النون عصفور، هيثم ممدوح العبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006.

- تضمن حياد المعلومات فيما يتعلق بقياس النجاعة والأداء، بالنظر إلى أخذها بعين الاعتبار لنية الانتفاع بالأصل (الاستحواذ أو المتاجرة).
- تضمن شمولية التسجيل بإظهار المنتجات المشتقة ذات التكلفة المعدومة.
- تسمح بحل النزاع والاختلاف الموجود بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الاقتصادية.
- تسمح، أخيرا، بتوفير إطار محاسبي يجعل قرارات المديرين تندرج في منطق خلق القيمة.

2- انتقادات موجهة لنظام القيمة العادلة :

يوجه كثير من الباحثين في مجالات المحاسبة عدة انتقادات للقيمة العادلة نلخصها فيما يلي:

- تقدم نظرة قصيرة الأجل تتناقض مع أهداف استمرارية النشاط طويلة الأجل.
- تؤدي إلى زيادة "عدم الإستقرارية " في القياسات المحاسبية، مما لا يمكن من التمييز بين التغيرات الظرفية والآنية والتغيرات الثقيلة والجذرية التي تؤثر هيكليا على المنشآت.
- ينقصها الحياد في تقييم الأدوات المالية غير المسعرة.
- لا تتلاءم مع حاجات البنوك إلى المعلومات، حيث لا تسمح بالإفصاح الذي يتماشى مع دور الوساطة الذي تقوم به، لهذا تعتبر الهيئات المالية المصرفية من أشد المعارضين للقيمة العادلة وتطرح تساؤلات عن ملائمة النتيجة المحسوبة على أساسها، بالنظر إلى أنها تعتبر أن الأصول والخصوم يمكن التنازل عنها في أية لحظة، ومن ثم لا نحتاج الانتظار إلى تاريخ تحقق العمليات لتقييمها بالتكلفة الحالية للصفقة، وهذا تحت فرضية أن المنشآت تعمل في سوق كفء يسمح بمتابعة أسعار الموجودات، مما يجعل النتيجة متضمنة لفوائض غير متحققة، وهو ما يتنافى مع متطلبات التسيير الحذر والاحتياطي الذي تتبناه البنوك.
- تؤدي، أخيرا، إلى تكلفة مرتفعة للحصول على المعلومات.

إن نجاح نماذج التقييم بالقيمة العادلة يتعلق بالاعتراف بحدودها وصعوبات تطبيقها عمليا وضرورة تكاملها مع منطق التكلفة التاريخية، إذ أن المحاسبة لا تهدف فقط لمعرفة قيمة الأصول والخصوم، وإنما تهدف إلى حساب النتيجة المهنية للمنشآت، وهو ما يوفره نموذج التكلفة التاريخية، بينما القيمة العادلة تسمح بحصر المخاطر التي تتعرض لها الأصول والخصوم، كما تسمح أيضا بتحديد نتائج الصفقات التي تتم على هامش تحقيق النتيجة المهنية على الرغم من تزايد مستواها وحجمها بالنظر إلى تطور الأسواق المالية وتزايد العمليات التي تخرج عن نطاق الاقتصاد الحقيقي، وهو ما يعتبر موازنة ضرورية وأساسية بين أهداف المحاسبة المرتبطة بحساب العائد على الأنشطة المهنية وبين تصحيح ذلك الحساب بأهدافها المرتبطة بالعوامل التي تحدد قيمة المنشأة وما تتمتع به من ثروة صافية ومساحة

مالية لمواجهة مخاطر السوق والمنافسة، فضلا عن أهدافها التوظيفية في الأجل القصير لأغراض المتاجرة والربح.

وقد انتبه واضعو معايير المحاسبة الدولية لهذه الحقيقة بأن جعلوا نموذج التكلفة التاريخية هو المرجع الأصلي للتقييم لكثير من الأصول المهنية، ثم رخصوا باستعمال نموذج القيمة العادلة للتمكن من تشخيص مخاطر خسائر القيمة التي تواجهها تلك الأصول ولإعادة التقييم بما يمكن من تحديد تكاليف الاستبدال وتحديد مستويات المحافظة على رأس المال المادي والمالي، بينما فرضوا تقييم الصفقات التوظيفية المتعلقة بأشباه الخزينة وأهداف المتاجرة بقيمتها العادلة وإظهار الفوائض (أو الخسائر) الناتجة عن ذلك مباشرة في النتيجة.

وفي الأخير يتجسد لنا من كل ما سبق أن أحد التجليات الكبيرة لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل هو مفهوم القيمة العادلة وكل تطبيقاتها في المحاسبة الدولية، والذي إن طرح صعوبات جمة في العمل به داخل المنشآت، فإنه لا ريب يرفع من مستوى الإفصاح الذي تتمتع به القوائم المالية.

المطلب الثاني- تطبيقات أخرى لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل:

سنستعرض في هذا المطلب بعض التطبيقات الأخرى لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل، على سبيل المثال لا الحصر، وإلاَ فإن المحاسبة المالية حسب المعايير الدولية هي تجسيد لهذا المبدأ في كل مضامينها ومعالجاتها.

أولا- التمويل الإيجاري للتثبيتات:

1- مفهوم وإشكالية عقود الإيجار[1]:

إن عقد الإيجار هو اتفاقية يقوم فيها مؤجر بالتنازل عن حقه في استعمال أصل لمدة محددة مقابل مجموعة من الدفعات. يتميز عقد الإيجار إذن بما يلي:

- المؤجر يحول إلى المستأجر حق استعمال الأصل.
- هذا الحق ممنوح لمدة محددة.
- في مقابل ذلك، يدفع المستأجر دفعات إيجار للمؤجر.

إن عقود الإيجار تمت معالجتها وفقا لمبادئ المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. تقوم هذه المعالجة على مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل الذي يسمح بالانتقال من المنظور القانوني للملكية إلى المنظور الاقتصادي لها، بحيث أنه إذا اعتبر عقد الإيجار ناقلا لجل المنافع والمخاطر المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى المستأجر يصبح الأصل محل الإيجار أصلا ثابتا لا بد أن يظهر في ميزانية المستأجر، حتى وإن لم يكن المالك القانوني له، وفي المقابل يجب إظهار الالتزام الناتج عن ذلك (الدين) ضمن خصوم ميزانية المستأجر للتعبير بذلك عن تعهده بدفع الأقساط الإيجارية على طول مدة العقد.

ويعتبر المعيار المحاسبي رقم 17 التمييز بين عقود الإيجار البسيطة وعقود الإيجار التمويلي جوهريا في هذا التحليل، إذ في حين لا تسمح عقود الإيجار البسيطة للمستأجر إلا أن يسجل الإيجار والمصاريف الإيجارية ضمن نفقات الدورة المعنية (بينما يظهر الأصل في هذه الحالة في ميزانية المؤجر)، فإن عقود الإيجار التمويلي تسمح للمستأجر أن يعتبر استئجار الأصل كعملية حيازة استثمار يظهر في أصول ميزانيته مقابل التزام تسديد يظهر في خصومها.

---

[1] انظر بهذا الصدد :

Eric Ducasse, Anne Jallet-Auguste, Stéphane Ouvrard, Christiane Part Dit Hauvet, Normes comptables internationales IAS/IFRS, 2005, de boeck université, pages 48- 63.

وفي مقابل ذلك، يعتبر المؤجر عملية تأجير الأصل في حالة الإيجار التمويلي كعملية تنازل أو بيع له تسجل ضمن الإيرادات (فيما يتعلق بالفائدة) في حساب النتائج، ولأن حاصل البيع غير مسدد كلية من المستأجر يظهر الحق المستحق في ميزانية المؤجر ويطفأ تدريجيا مع دفعات التسديد.

من خلال التحليل السابق يمكن تعريف عقد الإيجار التمويلي بأنه عقد يتم بمقتضاه تحويل أو انتقال جل المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر، سواء تم أولا تحويل الملكية القانونية في نهاية المطاف.

2- خصائص عقود الإيجار التمويلي:

تتميز عقود الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بما يلي:

- تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.
- وجود لخيار شراء للأصل يمنحه المؤجر للمستأجر في نهاية العقد بسعر مغر ومشجع بحيث يؤدي إلى ممارسة هذا الخيار.
- مدة عقد الإيجار تمتد لتشمل الجزء الأكبر من المدة الإستعمالية للأصل.
- التقييم الحالي لمبالغ أقساط ودفعات الإيجار الدنيا يكافئ تقريبا القيمة السوقية للأصل.
- خصوصيات الأصل المستأجر تجعل من المستأجر الوحيد القادر على استعماله.
- الخسائر الناتجة عن فسخ العقد تكون على حساب المستأجر.
- الإمكانية الممنوحة للمستأجر بتجديد عقد الإيجار لمدة إضافية بدفع إيجاري أقل بصورة معتبرة عن السعر العادي المعتمد في السوق.

كل عقود الإيجار التي لا تحقق واحدا من الشروط السابقة تدرج ضمن عمليات الإيجار البسيط.

3- التمييز بين الإيجار البسيط والإيجار التمويلي:

للتأكد من أن جل المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية أصل قد تم تحويلها إلى المستأجر بحيث يتم تصنيف الأصل موضوع العقد ضمن عقود الإيجار التمويلي يسرد المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 مجموعة من الشروط والمعايير يجب توفرها، والتي وإن لم تكن شاملة، يمكن اعتبارها توضيحية، نذكر منها:

- في نهاية مدة العقد، تنتقل الملكية آليا إلى المستأجر.

- في نهاية عقد الإيجار، يتمتع المستأجر بخيار شراء للأصل المستأجر بسعر مغر يحقق له امتيازا بحيث من المؤكد أن يمارس ويرفع الخيار في بداية العقد.
- المدة غير القابلة للفسخ من العقد تغطي الجزء الأكبر من المدة الاستعمالية للأصل.
- إذا كانت القيمة الحالية للدفعات الدنيا تكافئ الجزء الأكبر من قيمة الأصل المستأجر، يعتبر الأصل بذلك في حيازة المستأجر. ومن الملاحظ أن اختيار معدل التقييم الحالي ذو أثر مهم في تكييف العقد، خاصة وأن الدفعات الخاضعة للتحيين تمتد عادة على فترات طويلة.

ونشير هنا إلى عدة حالات:

- إذا ذكر معدل في عقد الإيجار فسيؤخذ بهذا المعدل التعاقدي في التقييم الحالي.
- في حالة العكس، أي عدم ذكر أي معدل في عقد الإيجار، يمكن في بعض الأحيان تحديد معدل ضمني، وذلك في حالة التحويل الآلي للملكية أو في حالة وجود خيار تفضيلي للشراء. في مثل هذه الوضعيات تمثل القيمة الحالية لمجموع الدفعات الواجب تسديدها من المستأجر تكلفة الحيازة، وبذلك يمكن تحديد المعدل الضمني للتقييم الحالي بمقارنة تكلفة الحيازة تلك بالقيمة العادلة للأصل في بداية العقد.
- في غياب معدل تعاقدي وعدم وجود تحويل آلي للملكية ولا خيار تفضيلي للشراء، يطبق المستأجر المعدل الذي كان من المحتمل أن يدفعه لهيئة مالية خارجية لو لجأ إلى الاستدانة لتمويل الأصل المستأجر، وفي هذه الحالة، إذا كان المستأجر يستفيد من تمويلات تفضيلية جدا بمعدلات منخفضة، فإن القيمة الحالية المحددة على هذا الأساس يمكن أن تتجاوز القيمة العادلة للأصل في بداية العقد، ومن ثم لابد من اعتماد المعدل الضمني المحدد على أساس الدفعات المؤكدة وعلى أساس القيمة العادلة للأصل المستأجر.

- إذا كان الأصل المستأجر أصلا خاصا بحيث لا يمكن أن يستعمله دون إجراء تغييرات كبيرة عليه إلا المستأجر، يمكن اعتباره المستعمل الوحيد الممكن للأصل طول المدة الاستعمالية له، إذ أن المؤجر في هذه الحالة سيحمل للمستأجر مجمل التمويل في الدفعات الإيجارية.

من الملاحظ أن هذه المعايير التي سمحت لنا بالتمييز بين الإيجار البسيط والإيجار التمويلي هي نفس ما يمثل خصائص عقود الإيجار التمويلية المذكورة آنفا.

4- تسجيل عقود الإيجار التمويلي في المحاسبة الدولية:

يتم التقييد المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفقا لقواعد المحاسبة الدولية وفق المراحل التالية:

أ- في محاسبة المستأجر:

في بداية عقد الإيجار، تسجل الحقوق (الأصل) والالتزامات (الدين الضمني) المترتبة عن الإيجار التمويلي كعملية حيازة استثمار يقيم بالقيمة الأضعف من بين:

- القيمة السوقية (القيمة العادلة) للأصل المستأجر.
- والقيمة الحالية للدفعات الدنيا للعقد.

تحسب القيمة الحالية للدفعات الدنيا باستعمال معدل الفائدة الضمني للعقد أو في حالة الانتفاء باستعمال معدل الاستدانة الحدي للمستأجر.

إن معدل الفائدة الضمني هو معدل التقييم الحالي، بحيث تكون، عند إمضاء (بداية) العقد، القيمة الحالية للإيجارات المدفوعة مضافا إليها القيمة المتبقية للأصل في نهاية العقد مساوية للقيمة العادلة للأصل المستأجر.

أما معدل الاستدانة الحدي فيمثل معدل الفائدة الذي كان المستأجر سيدفعه لاقتراض الأموال الضرورية لحيازة الأصل لمدة مكافئة لمدة عقد الإيجار.

تتكون دفعات الإيجار المدفوعة من المستأجر من مركبتين:

- تسديد الأموال المستثمرة من المؤجر في حيازة الأصل المستأجر (إهتلاك القرض الضمني).
- وأجرة هذه الأموال (الفوائد).

إن المركبة الثانية فقط هي التي تعتبر نفقة بالنسبة للمستأجر وتدخل ضمن المصاريف المالية في حساب النتائج، أما المركبة الأولى فتطرح من القرض الضمني المسجل في بداية العقد في ميزانية المستأجر.

وتجدر الملاحظة هنا أن الأصل المستأجر يهتلك وفق نفس طرق اهتلاك الأصول المماثلة ومن نفس الطبيعة. وإذا كان مؤكدا أن المستأجر سيصبح مالكا في نهاية عقد الإيجار التمويلي، فإن الأصل يهتلك على أساس المدة الإستعمالية، وإلا فإنه يهتلك على مدة عقد الإيجار التمويلي إذا كانت أقل من مدة الاستعمال.

ب-في محاسبة المؤجر:

إن المؤجر لا يستفيد من المنافع التي يمنحها الأصل لمستعمله ولا يتحمل المخاطر الناجمة عنه، وبذلك لا بد أن يعتبر مقرضا يعوض ويكافئ بالدفعات الإيجارية المدرجة في عقد الإيجار التمويلي.

في بداية العقد يقوم المؤجر بالاستثمار في حيازة أصل سيكون موضوع إيجار، ومن ثم تظهر قيمة الاستثمار المحقق التي تكافئ عموما القيمة السوقية في الحقوق، بحيث يظهر الجزء طويل الأجل ضمن الأصول الثابتة والجزء قصير الأجل ضمن الأصول المتداولة ويتم إطفاؤها مع دفعات التسديد لأصل القرض.

إن الدفعات الإيجارية التي يحصلها المؤجر من المستأجر تعتبر بالنسبة للجزء الذي يمثل إهتلاك القرض كتحصيل للحق وبالنسبة للجزء الذي يمثل الفائدة كإيراد مالي يظهر في حساب النتائج.

إن هذا التطبيق الواضح لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل في المعالجة المحاسبية التي تقترحها معايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالأصول المحصلة بإيجار تمويلي تطرح مجموعة من الأسئلة المعلقة التي لم يجب عنها المعيار المحاسبي رقم 17، نذكر منها:

- إن تحديد معايير تكييف عملية إيجارية بالإيجار التمويلي وليس بالإيجار البسيط لا يكفي للقيام بعملية التكييف، إذ تتضمن هذه المعايير معطيات حكمية ذاتية ناتجة عن عدم تدقيق هذه المعايير باستعمال كلمات مثل "جل"، "الجزء الأكبر"....إلخ، مما يستدعي عتبات تمكننا من التكييف، وهو ما قامت به معايير المحاسبة الأمريكية مثلا.
- إن تحديد هذه العتبات قد يؤدي بنا إلى عدم تكييف عملية إيجار بأنها إيجار تمويلي، لأننا اعتبرنا مثلا أن مدة عقد الإيجار لا تغطي الجزء الأكبر من المدة الإستعمالية (وليكن مستوى التغطية مثلا 50%)، ألا يؤدي بنا ذلك إلى اعتبار نصف قيمة الأصل المحصل بالإيجار أصلا ثابتا بالنسبة للمستأجر يترتب عليه إلتزام ضمن الديون والنصف الآخر مصروفا يسجل مباشرة في حساب النتائج؟
- لم يتعرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 لعمليات الإيجار الفرعي، عندما يتم تأجير أصل من المستأجر له من قبل.

على الرغم من كل هذه الأسئلة التي تبقى مطروحة وتتطلب إجابات تمكن من تحديد قواعد تنسيقية وتوحيدية أكثر دقة، فإن معالجة الأصول المحصلة بقرض إيجار تمويلي كما تقترحها المحاسبة الدولية هي معالجة اقتصادية ومالية مهمة ترجع إلى مضمون العملية لا إلى شكلها، وتنظر إلى الأصل

من حيث وظيفته الاستثمارية وإلى الإيجار من حيث وظيفته التمويلية، وهو ما سيعفي المحللين الماليين من التعديلات الضخمة التي يقومون بها على قوائم مالية معدة وفق المنظور القانوني للملكية وليس كما تقترحه معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا- إيرادات الأنشطة العادية:

إن معالجة الإيرادات حسب معايير المحاسبة الدولية تخضع لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل، بحيث يطرح المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 عدة إشكالات مرتبطة بما يسمى إيرادات الأنشطة العادية، منها على وجه الخصوص:

- متى يتم الاعتراف محاسبيا بالمبيعات والخدمات والإيرادات الأخرى؟ وبالتالي متى يتم إدراجها في النتيجة ؟
- كيف يتم قياس وتقييم الإيرادات؟

1- مفهوم ومكونات إيرادات الأنشطة العادية:

قد رأينا فيما سبق أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية عرف الإيرادات كمنافع ومزايا اقتصادية ظهرت خلال الدورة المعنية وأدت إلى زيادة الأموال الخاصة للمنشأة من غير إحضارات جديدة لمالكيها.

تشمل إيرادات الأنشطة العادية المبيعات والأتعاب والفوائد والأرباح الموزعة والإتاوات، وهي تختلف عن فوائض القيمة غير العادية الناشئة عن عمليات التنازل عن الاستثمارات أو عمليات إعادة التقييم.

2- قياس وتقييم إيرادات الأنشطة العادية:

يضع المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 مبدأ القيمة العادلة للمقابلات المحصل عليها أو قيد التحصيل كمؤشر لتقييم وقياس الإيرادات. ومن الواضح أن تحديد هذه القيمة يكون سهلا في حالة كون المقابل نقديا أو شبه نقدي، ولكن إذا كان المقابل هو سلعة أو خدمة أخرى، فإن التقييم يكون صعبا وأشد تعقيدا، ففي حالة المقايضة يتم تطبيق المبادئ التالية:

- لا يتم تسجيل أي إيراد إذا كانت السلع والخدمات المتبادلة هي من طبيعة وقيمة متماثلة.
- أما إذا كان التبادل بين سلع مختلفة، فإن الإيراد يتمثل في القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة مصححة بمبلغ النقود أو شبه النقود المحولة أو المدفوعة، وفي حالة عدم التمكن من تحديد قيمة

السلع والخدمات المستلمة بشكل موثوق يتم الاعتماد على قيمة السلع والخدمات المتنازل عنها كمرجع في التقييم.

في حالة البيع الآجل (تقديم قرض) لابد من اعتبار جزء من سعر البيع كأجرة للقرض الممنوح، ومن ثم تسجيله كإيراد مالي بعد تحديده على أساس إحدى الطريقتين التاليتين:

- § إما بالفرق مع سعر البيع الفوري (نقدا).
- § وإما بالتقييم الحالي لمجموع المداخيل المستقبلية بمعدل الفائدة الذي سينتج عن أصل مالي ذو مستوى مخاطرة مماثل لذلك الخاص بالمشتري.

هذه المعالجة للدفع الآجل قد تدفعنا إلى تطبيق هذه القاعدة على كل المبيعات على الحساب، ومن ثم سيمثل الخصم المالي في حالة الدفع الفوري التكلفة العادية للتمويل بالقرض ويتم تسجيله بذلك في الإيرادات المالية للبائع في حالة البيع المؤجل، ولكن الملاحظ أن قروض الزبائن هي معاملة جارية في كثير من الدول، التي تفضل تقييم المبيعات بالمبلغ المستحق عند حلول الأجل وتسجيل خصم تسريع الدفع في الأعباء المالية لدى البائع، ويعتبر هذا الحل مقبولا أيضا، لأن المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 لا يفرض التقييم الحالي إلا في الحالات التي يكون فيها الدفع المؤجل عبارة عن عملية تمويل حقيقية، أي حين يتجاوز القرض المقدم الشروط العادية للتسديد في مثل هذه الصفقات.

3- القواعد العامة لتسجيل الإيرادات:

يحدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، كما رأينا سابقا، شرطين أساسيين لابد من توفرهما لإمكانية تسجيل الإيرادات، وهما:

- احتمال حصول المنشأة على منافع اقتصادية من العملية.
- امكانية قياس مبلغ الصفقة بشكل موثوق.

ولكن هناك شروط أخرى يجب احترامها حسب طبيعة الإيراد المعني، وهو ما يحدد متى وفي أي ظروف يتم فيها الإعتراف بالإيرادات.

أ- تسجيل مبيعات البضائع والمنتجات:

بالإضافة إلى الشروط العامة السابقة الذكر الواجب توفرها لتسجيل الإيرادات، لابد من توفر شروط أخرى للاعتراف بمبيعات البضائع والمنتجات نذكرها فيما يلي:

- لابد أن يتم تحويل المخاطر والمنافع الأساسية المتعلقة بملكية السلع المتنازل عنها من البائع إلى المشتري.
- لابد أن لا تحتفظ المنشأة البائعة بالرقابة الفعلية على هذه السلع وأن لا تساهم في إدارتها.
- لابد أن تكون تكاليف العملية قابلة للقياس بشكل موثوق.

يترتب عن هذه الشروط أن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تتزامن مع تحويل حق الملكية أو التسليم، ولكن يمكن أن يتأجل هذا التحويل في الحالات التالية:

- بقاء البائع خاضعا لالتزام ناتج عن تنفيذ غير مرض وغير مشمول ببنود واشتراطات الضمان.
- الحصول على إيرادات مبيعات السلع متعلق ومشروط بإعادة بيعها من المشتري.
- حدوث تسليم السلع تحت اشتراط تركيبها الذي يمثل حصة مهمة من العقد غير المنجز كليا من البائع.
- تمتع المشتري بحق إلغاء عملية الشراء لسبب محدد في عقد البيع، مع كون البائع في حالة عدم تأكد بالنسبة لاحتمالات ارتجاع وعودة السلع.

في كل الحالات السابقة لا يمكن اعتبار الصفقة إيرادا، ومن ثم لا يمكن تسجيلها في المحاسبة. في المقابل تعتبر عملية البيع ناجزة والإيراد متحققا يتم تسجيله في المحاسبة إذا لم يحتفظ البائع إلا بقدر مهمل من المخاطر، كما في حالة الإحتفاظ بملكية السلع بهدف حماية البائع من خطر عدم التسديد.

كما يلاحظ أن كثيرا من شركات البيع بالمراسلة تعطي لزبائنها إمكانية إرجاع السلع في حالة عدم الرضا، وهو ما لا يشكل مانعا لتسجيل الإيراد عند إتمام عملية البيع إذا كان في مقدور البائع أن يقدر بشكل موثوق كمية السلع المتوقع رجوعها، ومن ثم يكفيه تكوين مؤونة بالمبلغ الموافق لها. أما بالنسبة للعقود التي تسمح للمشتري بالمطالبة بتعويض المبلغ المدفوع في حالة عدم الرضا، فيتم أيضا تسجيل الإيراد عند البيع، إذا كان بإمكان البائع تقدير حجم البضائع المتوقع رجوعها بالنظر إلى خبرته السابقة أو إلى اعتبارات أخرى يمكن الاعتماد عليها.

كما يجب الإشارة أيضا أن الإيرادات والأعباء المرتبطة بنفس العملية لابد أن تسجل في نفس الوقت تطبيقا لمبدأ ربط أو مقابلة الأعباء بالإيرادات، ومن ثم إذا لم يمكن تقييم أعباء عمليات البيع بشكل موثوق لا يتم تسجيل الإيرادات الموافقة لها ويكتفى بإظهار المبالغ المحصلة ضمن الديون، أما إذا تضمن سعر البيع تقديم خدمات مستقبلية، مثل أعمال الصيانة والإصلاح وتحديث المنتجات المسلمة بعد البيع...إلخ، فإن الإيراد المتعلق بهذه الخدمات لابد أن يتم توزيعه على مدة هذه الخدمات تطبيقا لمبدأ استقلالية السنوات المالية.

ب- تسجيل تقديم الخدمات:

إن تسجيل إيرادات الخدمات المقدمة يرتبط بموثوقية حساب نتيجة العمليات، وهو ما يرتبط بتحقق الشرطين الأساسيين العامين المرتبطين بتسجيل كل أنواع الإيرادات، وكذا بإمكانية تقدير حالة ومستوى تقدم الأعمال ودرجة إنجازها في تاريخ الميزانية من جهة، ومبلغ الأعباء المصروفة أو قيد الصرف لإتمام العمليات من جهة أخرى، وهي الطريقة المسماة بطريقة نسبة الإنجاز والتقدم في الأعمال التي أشار إليها وشرحها المعيار المحاسبي الدولي رقم 11.

ونشير هنا إلى أن مستوى الإنجاز يمكن أن يحدد بعدة طرق حسب طبيعة الصفقة وبالاعتماد على:

- فحص الأعمال والأشغال المنجزة.
- الخدمات المقدمة إلى تاريخ الميزانية، معبرا عنها كنسبة من مجموع الخدمات الواجب إنجازها.
- حصة التكاليف المصروفة أو المتحملة بالمقارنة بمجموع التكاليف المقدرة للعملية.

ويوضح المعيار المحاسبي رقم 18 أنه عندما تقدم الخدمات بعدد غير محدود من الأعمال والتقديمات، فإن الإيرادات تسجل حسب الطريقة الخطية على طول مدة الأشغال والعمليات، إلا إذا أثبتت الأحداث أن هناك طريقة أخرى تعكس بصورة أفضل مستوى الإنجاز والتقدم في الأعمال، أما إذا كنا في حالة حدث أو عمل خاص يعتبر أكثر أهمية من غيره في مجموع الأعمال، فإن تسجيل الإيرادات يؤجل إلى أن يتم تنفيذ هذا العمل المهم.

وأخيرا إذا لم يمكن تقدير نتيجة عملية تقديم خدمات بشكل موثوق، فإن الإيرادات لا يتم تسجيلها إلا بالتناسب مع مستوى التكاليف المصروفة، ومن ثم لا ينتج عن هذه الحالة أي ربح، أما إذا كان استرجاع التكاليف المصروفة غير محتمل، فلا يتم حينئذ تسجيل أي إيراد.

ج- تسجيل الفوائد والإتاوات والأرباح الموزعة:

تسجل هذه الإيرادات إذا توفرت فيها الشروط الأساسية العامة ووفقا للقواعد التالية:

- الفوائد تسجل بدلالة الزمن والوقت المنصرم من عقد القرض.
- الإتاوات تسجل بالتدرج مع الحصول عليها طبقا لمقتضيات الاتفاق المطبق.
- الأرباح الموزعة تسجل عندما يكون حق المساهم فيها قائما.

وتجدر الإشارة إلى أن علاوات التسديد التي تمثل الفرق بين المبلغ المسدد عند الاستحقاق والقيمة المحاسبية الابتدائية للأصل يتم تسجيلها باعتماد طريقة المعدل الفعلي وتوزيعها بذلك على مدة العقد، أما الفوائد المستحقة قبل حيازة التوظيفات المالية، وكذا الأرباح الموزعة المتعلقة بالأرباح السابقة لتاريخ الحصول على الأوراق المالية، فإنها لا تمثل إيرادا، بل لابد من اعتبارها عند التحصيل كتسديد جزئي لقيمة التوظيف.

ثالثا- نفقات البحث والتطوير:

عندما نتحدث عن نفقات البحث والتطوير، إنما نتعرض لإشكالية تندرج تحت عنوان أعم وأشمل، ألا وهي: التثبيتات المعنوية.

وترتبط أهمية هذا الموضوع في مجال الإفصاح عن المضمون الاقتصادي لأعمال وأنشطة المنشأة في كون كثير من الشركات تنفق مبالغ ضخمة لتكوين التثبيتات المعنوية كإنجاز البرمجيات ونفقات التكوين ونفقات البحث والتطوير...إلخ.

والمشكلة المطروحة هنا فيما يتعلق بمصاريف البحث والتطوير هي في تحديد أوان تفعيلها وكيفية تسجيلها وإظهارها في القوائم المالية.

وبهذا الصدد يطرح السؤال الجوهري التالي: هل تعتبر نفقات البحث والتطوير مصاريف جارية تطرح من نتيجة الدورة؟ أم أنها مصاريف تفعَل عن طريق تضمينها في تكلفة التثبيتات التي ساهمت في إنجازها، و من ثم تظهر على مستوى الميزانية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال والحلول المقترحة لهذه الإشكالية يمكن أن تكون متعددة وتتعلق باختيارات في المعالجة المحاسبية يتبناها هذا النظام أو ذاك، لأنه يعتبرها أكثر تلاؤما مع حاجاته إلى الإفصاح، ولكن ما سنستعرضه في الصفحات الموالية هو الحل الذي تقترحه علينا معايير المحاسبة الدولية طبقا لمعيارها رقم 38 المتعلق بالتثبيتات المعنوية.

1- مفهوم التثبيتات المعنوية وتحديد شروط تسجيلها:

التثبيتات المعنوية هي أصول غير نقدية قابلة للتحديد أو مشخصة من غير مضمون مادي، وهو ما يمكن من التمييز بين التثبيتات المعنوية وشهرة المحل (الغودويل) التي تتضمن أيضا عناصر معنوية يعطيها النشاط للمنشأة، كالخبرة والسمعة التجارية وما إلى ذلك، ولكنها عناصر غير مشخصة وغير قابلة للتحديد لأنها غير منفصلة عن المنشأة ككل.

ومن أمثلة التثبيتات المعنوية التي تمثل عناصر محددة: البرمجيات، البراءات، حقوق النسخ، قوائم الزبائن، حصص الاستيراد ... الخ.

ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 شرطين أساسيين لإظهار العناصر السابقة الذكر ضمن التثبيتات المعنوية:

- أن يُتوقع توليد العنصر المعني لمنافع اقتصادية مستقبلية محتملة للمنشأة.
- أن تكون تكلفته قابلة للقياس والتقييم بشكل موثوق ومعتمد.

2- معالجة نفقات البحث والتطوير:

يتوجب على المنشأة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 حين تشرع في انجاز تثبيت معنوي (برمجيات، براءات ...) أن تميز بين مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة البحث.
- مرحلة التطوير.

إن مرحلة البحث ترتبط بأعمال البحث والتفتيش المقررة والمخطط لها بغرض اكتساب معرفة علمية أو فنية جديدة، أما مرحلة التطوير فنقصد بها الترجمة العملية لنتائج البحث ووضع خطة للحصول على منتج جديد أو إجراء تحسينات هامة على السلع أو وسائل الإنتاج وذلك مباشرة قبل الإنتاج التجاري[1].

وينجر عما سبق أن مرحلة البحث ترتبط بفترة الانطلاق في انجاز وإنتاج التثبيت المعنوي، وهي مرحلة يكون فيها مستوى تقدم المشروع غير كاف لتفعيل هذه النفقات واعتبارها تثبيتا معنويا، كما لا يمكن في هذه الحالة أن تعتبر المنشأة تتمتع بإيراد تحت الرقابة كما هو تعريف التثبيت، إذ يستلزم ذلك توفر شرطين أساسيين:

- إمكانية الحصول على منافع ومزايا مستقبلية من استعمال هذا الأصل وتحمل المخاطر المرتبطة به.
- إمكانية قياس قيمة هذا الأصل بمستوى كاف من الدقة والانضباط.

[1] مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 81، كانون أول 1993، مقال بعنوان الأصول الدولية للمحاسبة، الأصل التاسع "المعالجة المحاسبية لتكاليف أعمال البحث والتطوير"، ص 12.

إن السبب المذكور آنفا يجعل نفقات البحث غير محققة لهذين الشرطين، مما يؤدي إلى عدم تحميلها لقيمة التثبيت المعنوي غير المشخص وغير القابل للتحديد بعد، وإنما تحمل هذه النفقات إجباريا ضمن المصاريف المتعلقة بالدورة وتطرح من النتيجة.

أما مرحلة التطوير فإنها تمثل المرحلة الأخيرة لمشروع انجاز التثبيت المعنوي، إذ تمكن من الوصول إلى نتائج مرحلة البحث وتنفيذها والوصول إلى تثبيت معنوي مشخص ومحدد بوضوح، مما يؤدي إلى تفعيل هذه النفقات في الميزانية واعتبارها جزءا من تكلفة التثبيت المعنوي، وذلك إذا تحققت الشروط التالية:

- الفاعلية التقنية للمشروع مضمونة.
- تمتع المنشأة بنية إتمام التثبيت المعنوي وقدرتها على ذلك، ومن ثم إمكانية قيامها باستعماله أو بيعه.
- تمتع المنشأة بالموارد الضرورية، التقنية والمالية وغيرها، لإتمام المشروع.
- إمكانية تقييم النفقات الموجهة لتطوير التثبيت المعنوي بشكل موثوق.

وأخيرا لا بد أن يكون في مقدور المنشأة أن تبين الكيفية التي سينتج بها التثبيت المعنوي المنافع الاقتصادية المستقبلية، وهذا بأن تبرهن على وجود سوق فاعل للإنتاج الصادر من هذا التثبيت أو وجود سوق له في حد ذاته أو منفعته إذا كان سيوجه للاستعمال الداخلي.

رابعا- المخزونـــــــــات:

إن معالجة المخزونات حسب معايير المحاسبة الدولية وطرق تقييمها طبقا لذلك تمثل، كما في النقاط السابقة، مظهر من مظاهر تطبيق مبدأ أولوية عرض المضمون الاقتصادي للعمليات على معالجة شكلها القانوني.

1- تحديد المخزونات وعناصر التكلفة الداخلة فيها:

إن المخزونات هي الأصول الموجهة للبيع في إطار النشاط العادي لمنشآت الأعمال أو مواد أولية ولوازم يجب استهلاكها في عملية إنتاج السلع وأداء الخدمات التي تقوم بها تلك المنشآت.

تقيم المخزونات عند دخولها ضمن أصول المنشأة بكلفة الحيازة، وذلك حسب كونها مشتراة أو منتجة، فبالنسبة للمشتريات يؤخذ بثمن الشراء وتضاف إليه المصاريف المتعلقة بالشراء، مثل مصاريف النقل والشحن وحقوق الجمارك والرسوم غير القابلة للاسترجاع... الخ، أما بالنسبة للإنتاج فهي تكاليف

التحويل المرتبطة مباشرة بالوحدات المنتجة، مثل المواد واللوازم المستهلكة واليد العاملة المباشرة والأعباء العامة للصنع، سواء كانت متغيرة أو ثابتة، مثل اليد العاملة غير المباشرة والاهتلاكات ونفقات تسيير وإدارة المصنع...الخ.

ويلاحظ هنا أن معايير المحاسبة الدولية تدعو إلى تحميل الأعباء الثابتة في المخزونات على أساس الطاقة الإنتاجية الطبيعية للمنشأة في حالة وجود طاقة عاطلة، ومن ثم فإن الجزء من هذه الأعباء غير المحمل للمخزونات يسجل ضمن أعباء الدورة.

يستبعد من تكلفة المخزونات بعض التكاليف التي لا يتم استهلاكها خلال الإنتاج والصنع، مثل مصاريف التوزيع والبيع أو بعض الأعباء العامة المرتبطة مثلا بنفقات المركز ومصالح الدعم الإدارية كالمصالح المحاسبية ومراقبة التسيير، وكذلك تستبعد الاستهلاكات غير الطبيعية وغير العادية كاستهلاكات المواد الأولية المبالغ فيها مثلا.

2- طرق تقييم المخزونات وتحديد قيمتها في تاريخ الجرد:

بما أنه لا يكون من السهل دوما تحديد التكلفة الحقيقية للمخزونات في نهاية الدورة، تسمح معايير المحاسبة الدولية وترخص في استعمال 3 طرق:

- طريقة التكاليف الحقيقية.
- طريقة التكاليف النمطية أو المعيارية.
- طريقة سعر البيع بالمفرَق.

أ- طريقة التكاليف الحقيقية:

وهي طريقة تعتمد على أخذ التكاليف التي تم صرفها فعلا في تقييم المخزون، وحينما تكون الكميات المخزنة منتجة أو مشتراة بتكاليف مختلفة، يقيم المخزون باستعمال طريقة الصادر أولا وارد أولا « FIFO » أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة « CMP » ، بينما لا ترخص معايير المحاسبة الدولية باستعمال طريقة الصادر أخيرا وارد أولا « LIFO ».

ب- طريقة التكاليف النمطية أو المعيارية:

يمكن استعمال هذه الطريقة لأغراض تتعلق بسرعة التقييم والقدرة على التقدير، إذا كانت النتيجة التي ستعطيها قريبة من النتيجة الحقيقية، والملاحظ أن التكاليف المعيارية تحدد على أساس المستويات

الطبيعية لاستعمال المواد واليد العاملة، وعموماً على أساس المستويات العادية للكفاءة والطاقة، مما يستدعي إعادة النظر فيها دوريًا بدلالة العوامل التي تحدد المستوى الطبيعي.

ج- طريقة سعر البيع بالمفرَق:

تستعمل هذه الطريقة عادة في الأنشطة التجارية للبيع والتوزيع بالمفرَق عندما يكون تحديد التكلفة الحقيقية مستحيلا، ومن ثم نحدد بالنسبة لكل مجموعة منتجات متجانسة نسبة هامش إجمالي أو خام يتم على أساسه حساب قيمة المخزون لكل مجموعة من المجموعات السابقة، وذلك بطرح الهامش الإجمالي (المحسوب مثلا على أساس معطيات السنة السابقة) من قيمة المبيعات لتلك المخزونات بالنظر إلى الأسعار المعتمدة في تصريفها.

أما قاعدة تقييم المخزونات عند تاريخ الجرد فهي التقييم "بأدنى القيمتين بين قيمة التكلفة والقيمة الصافية للتحقيق أو الاسترداد". وتعرف القيمة الصافية للتحقيق أو الاسترداد بأنها سعر البيع مخفضا بكل التكاليف الإضافية الضرورية للتمكن من تحقيق عملية البيع، أي بالنسبة للمنتجات والبضائع الجاهزة للبيع يتعلق الأمر بأخذ سعر السوق أو سعر العقد وطرح كل التكاليف المتبقية لتحقيق الصفقة أو لبيع السلعة في السوق.

إن القاعدة السابقة تعني تسجيل خسائر القيمة على المخزونات التي تمثل الفرق بين القيمة الصافية للتحقيق والتكلفة كلما كانت هذه القيمة أقل من التكلفة في المحاسبة وإظهار ميزانية تأخذ بعين الاعتبار تغيرات ومخاطر السوق.

في نهاية هذا المبحث نستطيع أن نقول أن كل معايير المحاسبة الدولية وكل تطبيقاتها هي محاولة لتجسيد مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل، وكل ما استعرضناه هو على سبيل المثال لا الحصر، إذ أن كل قاعدة وكل معيار في المحاسبة الدولية يتوجه من حيث أهدافه إلى تحقيق هذا المبدأ.

وربما يعتبر التطبيق الذي يفك الارتباط بين المحاسبة والجباية من التجليات الأكثر أهمية، مع القيمة العادلة، لتطبيق مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل، وهو ما يعتبر نقلة نوعية أخرى في مجالات وأهداف المحاسبة وواقع ممارستها، إذ يجعل منها نظام معلومات يسمح للمستثمرين والمستخدمين الآخرين باتخاذ القرارات القائمة على إعلام شفاف وإفصاح كامل ومناسب ويمكنها من التخلص من سيطرة الجباية واعتبارات التشريع الجبائي التي تدفعها إلى معالجات لا تستجيب لمتطلبات الحقيقة الاقتصادية، وإنما تعبر فقط عن قواعد جبائية واجبة التطبيق عند حساب الضرائب، مما يشوه المعلومات اقتصاديا ويفقدها مصداقيتها في مجال اتخاذ القرار، وخاصة في الأسواق المالية. إن استقلالية المحاسبة عن

الجباية في مبادئها وقواعدها ومعالجاتها يكسبها وجوداً حرًا طليقا ويطورها لتصبح نظام معلومات يستهدف المساعدة على اتخاذ القرارات.

ولأن هذا التطبيق مهم جدًا ويعتبر من أوجه القطيعة مع المحاسبات التقليدية ذات الصبغة القانونية والوطأة الجبائية، أفردنا له المبحث الموالي.

المبحث الثاني- فك ارتباط المحاسبة بالجباية

تمهيد:

إن إحدى الإشكاليات المحورية والأساسية التي تطرحها المحاسبة الحديثة هي إشكالية تحديد العلاقة بين الأنظمة المحاسبية والأنظمة الجبائية.

وقد رأينا في خاتمة المبحث السابق أن هذه الإشكالية ترجع في حقيقتها إلى غلبة أحد محددين أساسيين للنظام المحاسبي وهما:

- الطابع القانوني للمحاسبة وهيمنة التشريعات المختلفة عليها، مثل التشريع الضريبي وتشريع العمل، بحيث أنها تفصح عن المعطيات الشكلية والتعاقدية لهذه التشريعات، حتى وإن لم يحدد ذلك الآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عنها بشكل صحيح.

- الطابع الاقتصادي للمحاسبة، مما يعطي أولوية وهيمنة للجوهر على الشكل، بحيث يتم الإفصاح عن الحقائق الاقتصادية التي تساعد مختلف المستخدمين للبيانات المالية على اتخاذ القرار مهما اختلفت أشكالها القانونية وبغض النظر عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها التشريعات المختلفة.

إن اختيار أحد الاعتبارين أو المحددين السابقين في الإفصاح عن البيانات المالية يحدد الأهداف التي تُتوخى من وضع واستخدام الأنظمة المحاسبية المختلفة من جهة، ويرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد من البلدان من جهة أخرى، وهو ما يلاحظ عمليا، إذ أن البلدان التي اختارت ضبط السلوكيات الفردية والاجتماعية عن طريق القوانين والتشريعات أعطت للمحاسبة طابعا قانونيا وجعلتها خاضعة للتشريعات الضريبية وتشريعات العمل والتنظيمات القانونية الأخرى، بينما البلدان التي أعطت للأفراد حرية أكبر في المبادرة واعتمدت في ضبط السلوكات على عقلانيتهم ورشادتهم الاقتصادية، فانحصر بذلك تدخل الدولة والسلطات العمومية، بشكل محدود، في تنظيم العلاقات بينهم وارتبطت القوانين فيها بالمرونة والتكيف مع الاحتياجات، فقد اعتمدت نظاما محاسبيا ذو طابع مهني مرن يعتمد على استقلالية في الفهم وحل المشاكل ويتطور مع تطور الاحتياجات وتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية.

ويلاحظ أن المحاسبة الحديثة تتجه نحو تحقيق استقلاليتها عن التشريعات المختلفة، بما فيها وعلى وجه الخصوص التشريع الجبائي، وتتحول إلى نظام معلومات يسمح لمنشآت الأعمال، كما رأينا، بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

إن تحقيق استقلالية النظام المحاسبي عن الجباية لا يعتبر أمرا سهلا أو هيّن التطبيق، لأنه يشكل أولا قطيعة تامة مع المحاسبات المرتبطة بالأهداف الضريبية، ثم يفرض ثانيا قواعد جديدة وطرق معالجة مختلفة غير مستوحاة ولا متأثرة بقواعد حساب الضريبة، مما يطرح مشاكل نظرية وتقنية كبيرة ويؤثر على الأشكال التنظيمية لنظام المعلومات المحاسبي ويفرض وضع جسور تسمح باستغلال البيانات المالية، المعدة بشكل مستقل عن الجباية، في حساب الضريبة قبل تحصيلها، هذا الهدف الذي لا زال وسيبقى أحد اهتمامات الدول والسلطات العمومية فيها.

إنَّ هذا المبحث سيعمل على إبراز هذه الإشكاليات وطرق معالجتها دون أن ندعي أننا سنستوفي ضمن هذه الصفحات وبالنظر إلى أهداف هذا العمل كل ما تطرحه هذه القضية من اعتبارات نظرية ومشاكل تقنية وتطبيقية.

المطلب الأول- علاقة المحاسبة بالجباية: من التلازم والارتباط إلى الاستقلالية وفك الارتباط:

إن المحاسبة لعبت منذ ظهورها إلى اليوم دورا كبيرا في مجال الجباية والضريبة، إذ أنها شكلت ولا زالت تشكل الإطار القانوني والمصدر المعلوماتي لتحديد الأوعية الضريبية المختلفة، ومن ثم حساب الضرائب المستحقة.

إن الإخضاع الضريبي القائم على التصريح الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم مسك محاسبة تسجل يوما بيوم (أو على الأقل مرة في الشهر) كل العمليات ذات الأثر المالي التي تقوم بها المنشآت كما تفرضه كثير من القوانين التجارية لكثير من الدول التي تعتمد على المحاسبة في حساب الضريبة.

وعلى هذا الأساس شكلت قواعد الضريبة ومقتضيات التشريع الضريبي مصدرا للتأصيل المحاسبي لكثير من الدول والبلدان، خاصة تلك التي تصدر محاسبتها من السلطات العمومية وتوجه لأهداف التخطيط ورسم السياسة الاقتصادية للدولة من جهة، ثم لأهداف الجباية وتحديد الضريبة من جهة أخرى.

إن الواقع الاجتماعي والتاريخي لتطور كثير من المحاسبات في عدد من البلدان جعل منها محاسبات وطيدة الصلة بالجباية، بحيث قد يكون الارتباط في بعض الأحيان كاملا وتاما ، بحيث تصبح المحاسبة جبائية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وقد يكون الارتباط في أحيان أخرى جزئيا يزيد أو ينقص في درجته حسب البلدان وحسب سياقاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة لدول أخرى، خاصة الدول الأنجلوسكسونية، التي عملت بشكل مستمر على الفصل بين المحاسبة والجباية، أي بين المعلومات الموجهة لإدارة الضرائب والتي تعتمد في حساب الضريبة وبين المعلومات المعتمدة في النظام المحاسبي المستهدف لعرض وتقديم القوائم المالية لمختلف المستخدمين، وعلى رأسهم المستثمرون والمساهمون الذين يخاطرون برؤوس أموالهم بغرض خلق الثروة وتحقيق العوائد على الاستثمار.

يقودنا ما سبق إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة المحاسبية بالنظر إلى طبيعة العلاقة التي تربطها بالجباية، وهي:

- المحاسبات الجبائية، وهي المحاسبات المرتبطة ارتباطا تاما بالتشريع الجبائي في قواعد التسجيل والتقييم والعرض، إذ أنّها تتخذ أساسا لإعداد مختلف التصاريح الضريبية لتحديد أوعية مختلف

الضرائب والرسوم، مثل الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات.

فإذا أخذنا الضرائب على النتائج التي تطرح أكبر المشاكل فيما يتعلق بعلاقة المحاسبة بالجباية بالنظر إلى ارتباطها بتحديد الإيرادات والأعباء التي تؤخذ بعين الاعتبار جبائيا، ومن ثم بالقيم الجبائية لأصول وخصوم المنشآت، فإن المحاسبة الجبائية لا تدرج ضمن إيراداتها إلا تلك الإيرادات التي يمكن دمجها بمقتضى النظام الجبائي ولا تطرح من النفقات إلا تلك القابلة للطرح ضريبيا، مما يسمح بالوصول إلى النتيجة الخاضعة للضريبة، ومن ثم تحديد الضريبة المستحقة على الأرباح، وينتج عن ذلك أن كل الأصول والخصوم تقيم بقيمتها الجبائية، لأنها حددت على أساس القواعد الضريبية في تقييم الاستثمارات والمخزونات والحقوق والديون، وعلى أساس ما يسمح ضريبيا فيما يتعلق بسياسات الإهتلاكات والمؤونات.

- المحاسبات المختلطة، وهي محاسبات مع شدة ارتباطها بالاعتبارات الجبائية، بحيث تعبر في كثير من مبادئها وقواعدها وطرق معالجتها عن أهداف ضريبية، ولكنها لا تتطابق تماما مع القواعد الجبائية لوجود أهداف أخرى واضحة أو ضمنية لهذه المحاسبات، مثل أهداف وضع الحسابات الوطنية أو أهداف توفير المعلومات لمختلف الأطراف الأخرى المستخدمة للبيانات المالية التي تحتاج لمعرفة العائد على الاستثمار وقياس الأداء وتحديد الوضعية المالية لاتخاذ القرارات، مثل المساهمين والبنوك والموردين والزبائن...إلخ. والملاحظ أن أغلب الأنظمة المحاسبية المرتبطة بالجباية هي ذات هذه الطبيعة المختلطة، حتى أنه يمكن أن نقول أن تحديد نظام محاسبي جبائي محض ما هو إلا تصور نظري، بحيث أنه في التطبيق العملي يلاحظ أن ارتباط المحاسبة بالجباية ليس كليًّا، وإنما يختلف في درجته حسب الظروف الاقتصادية للبلدان والدول.

إن المحاسبات المختلطة تدرج كثيرا من القواعد الجبائية في تحديد الإيرادات والنفقات ضمن نظامها المحاسبي، مثل طرق إهتلاك التثبيتات وتكوين المؤونات...إلخ، بما يسمح بالوصول إلى نتيجة محاسبية ذات طابع ضريبي غالب، ولكنها لا تمثل تماما النتيجة الخاضعة للضريبة، وإنما تعتمد كأساس لتحديدها عن طريق إجراء تصحيحات بإدراج مجموعة من العناصر الإضافية (من خارج المحاسبة) إدماجا أو خصما لتحديد الوعاء الضريبي الذي على أساسه تحسب الضريبة على الأرباح.

والملاحظ أنّ كلا النوعين السابقيين من المحاسبات، سواءٌ المحاسبات الجبائية أو المحاسبات المختلطة، مرتبطة بالتشريع الضريبي وتعتمد عادة في الدول التي يقوم تمويل الاقتصاد ومنشآت الأعمال فيها على الاستدانة من الهيئات المالية، وإن لم يكن ذلك عامًّا بالنسبة لكل هذه البلدان،

ويعتبر المثال الألماني واضحا في هذا الإطار، إذ على الرغم من ارتباط المحاسبة الألمانية باقتصاد يقوم على الضبط عن طريق القانون وعلى غلبة التمويل عن طريق القرض، إلا أنها تأخذ بمبدأ استقلالية المحاسبة عن الجباية.

- المحاسبات المستقلة عن الجباية، بحيث يستقل النظام المحاسبي بمبادئه وقواعده وطرق معالجته وإفصاحه استقلالية تامة عن النظام الجبائي الذي تكون له قواعده وطرقه الخاصة.

إن المحاسبات المستقلة غير ذات الطابع الجبائي تخضع في طرق معالجتها وعرضها للبيانات المالية لأسس تمكن من تحديد أداء منشآت الأعمال والعائد المتحقق لها من الاستثمار، كما تحدد قيم الأصول والخصوم تبعا لذلك على أساس قيم تعويضها أو قيمها السوقية أو قيمها الإستعمالية، فضلا عن ذلك تعتمد على سياسات في الإهتلاك وتكوين المؤونات تتماشى مع حقائق الاستعمال وعناصر الخطر المتوقع، ممّا يجعل عناصر الإيرادات والنفقات المأخوذة في جدول حسابات النتائج مختلفة في كثير من الأحيان عن تلك التي يعترف بها جبائيا، كما أن قيم الأصول والخصوم الناجمة عن ذلك في الميزانية المحاسبية تختلف في العادة عن قيمها الضريبية، وتؤدي هذه الفروقات بدورها إلى اختلاف في عرض وتقديم الآثار الضريبية في هذا النوع من المحاسبة عنه في المحاسبات المرتبطة بالجباية.

إن المحاسبة على الأساس السابق لا تأخذ من الجباية إلا آثارها الاقتصادية والمالية على الأداء وعلى الوضعية المالية (أي على النتائج وعلى قيم الأصول والخصوم)، أي أن الضريبة بهذا المفهوم عبء من الأعباء الناشئة من الدورات المحاسبية المختلفة، ولابد لذلك أن توزع على هذه الدورات على أساس ارتباطها وتعلقها بها، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الضرائب المؤجلة التي تسمح بالتمييز بين الضريبة المستحقة (أي المحسوبة على أساس القواعد الجبائية) وبين الضريبة الجارية التي تشكل عبء الدورة (المحسوبة على أساس قواعد المحاسبة الخاضعة لمبدأ الدورية ومبدأ استقلالية السنوات المالية).

إن ما سبق، يجعلنا أمام إشكالية من أكثر الإشكاليات تعقيدا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتجسيدها من الناحية العملية والتطبيقية، إذ أنها تفترض إعادة تنظيم وهيكلة النظام الإعلامي للمحاسبة بما يتماشى مع عرض معلومات محايدة من الناحية الاقتصادية وغير مشوهة بالاعتبارات الجبائية، ولكن مع التمكن في نفس الوقت من استعمال هذه المعلومات خارج النظام المحاسبي للقيام بالتصاريح الضريبية المختلفة، ومن ثم دون تأثير على البيانات المالية للمحاسبة وطرق معالجتها وعرضها.

والملاحظ أن المحاسبة المستقلة عن الجباية تطورت في اقتصادات يغلب فيها التمويل عن طريق الأسواق المالية، مما يجعل أهداف الإبلاغ المالي الموجه للمستثمرين تأخذ حيز الاهتمام الأكبر، بحيث

تخضع المعلومات المحاسبية للمضامين والحقائق والجواهر الاقتصادية دون غيرها، بينما تحسب الضريبة ضمن نظام تصريح ضريبي مستقل خاضع للقواعد الجبائية دون أن يؤثر ذلك على كيفية تشكيل وصياغة البيانات المالية في المحاسبة، أي أنه قد يعتمد للاستجابة لاحتياجات حساب الضريبة على المعلومات المحاسبية دون تأثير أو إخلال بمستوى إفصاح البيانات المالية الصادرة من الأنظمة المحاسبية في مجال إعلام المستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه البيانات، إذ أن الجباية تستغل المعلومات المحاسبية لأهدافها دون أن تؤثر، كما قلنا، على صياغتها وعرضها، أي دون أن تشوهها أو تحد من قدرتها على أداء دورها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

وتجسد معايير المحاسبة الدولية نظاما محاسبيا يعتمد على فك الارتباط بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي ويمكن المحاسبة من صياغة كيان مستقل يخضع لاعتبارات الإفصاح الهادف إلى إعلام المستثمرين بالدرجة الأولى، بحيث يستوحي النظام المحاسبي طبقا لمعايير المحاسبة الدولية قواعده وطرق معالجته للمشاكل الجبائية من المحاسبة الأنجلوسكسونية التي استقلت عن الجباية منذ زمن طويل ومن طرق وقواعد الإفصاح في محاسبة التجميع والمجمعات.

وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 المتعلق بالضريبة على النتيجة قواعد تسجيل هذه الضريبة والإفصاح عنها، بحيث ينطبق هذا المعيار على كل الضرائب على الأرباح بالاعتماد على الإيرادات والنفقات المسجلة خلال الدورة.

وينتج عن هذا المعيار مفهوم الضرائب المؤجلة التي تقوم على الفروقات بين المقادير المحاسبية والمقادير الجبائية، وذلك من المنظور الأعم والأشمل، وهو منظور الميزانية، بحيث يتم تحميل الدورة بالعبء الضريبي المتعلق بها المرتبط بإيراداتها ونفقاتها الخاصة وبقيم أصولها وخصومها، ويسجل الفرق بين الضريبة المحددة على هذا الأساس وبين الضريبة المستحقة المحددة على أساس القواعد الجبائية في الضرائب المؤجلة "أصول" أو "خصوم" حسب كون الضريبة المستحقة أكبر من الضريبة الجارية في المحاسبة أو على العكس من ذلك، أي كونها أصغر منها.

والحقيقة أنه بالنسبة للأنظمة المحاسبية المرتبطة بالجباية المعدّة على أساس مرجعيات غير مرجعية معايير المحاسبة الدولية يتطلب الأمر، عند الرغبة في إعداد قوائم مالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، اعتماد عدة مقاربات لمعالجة الفوارق في إيرادات ونفقات جدول حسابات النتائج وأصول وخصوم الميزانية تقوم على:

- معالجة الفوارق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية.

- معالجة الفوارق بين النتيجة المحاسبية على أساس النظام المحاسبي الحالي وبين النتيجة المحاسبية المحسوبة حسب معايير المحاسبة الدولية عند عملية الانتقال من محاسبة حسب المرجعية المحلية إلى محاسبة حسب المرجعية الدولية.
- معالجة الفوارق بين القيم الظاهرة في الميزانية المحاسبية والقيم الظاهرة في الميزانية الجبائية، كالفوارق الناشئة من عملية إعادة التقييم في الحسابات المجمعة، والتي لم تظهر في الحسابات الفردية للشركات المعنية بالتجميع، مما يؤدي إلى نشوء وضعيات جبائية ضمنية وقيد الانتظار.

كل هذه المعالجات ستؤدي إلى الفصل بين الضريبة الجارية التي تمثل عبء الدورة، كما أسلفنا، والضريبة المؤجلة التي تمثل الحقوق أو الديون الضريبية للدورة المعنية على الدورات السابقة أو اللاحقة، والتي ستجري تسويتها تدريجيا في الزمن كلما وصل آوان تحميلها أو إلغائها.

وفي كثير من الدول التي طبقت معايير المحاسبة الدولية يعتبر تحديد الضرائب المؤجلة السابقة الناتجة عن الفروقات الزمنية بين القيم المحاسبية والقيم الضريبية إجباريا في الحسابات المجمعة للمنشآت المسعرة في البورصة، وغير إجباري بالنسبة للمنشآت التي لا تشكل مجمعات وغير المسعرة في البورصة، ولكن ينتظر أن تعمم هذه المعالجة بالتدريج مع تعميم استخدام معايير المحاسبة الدولية على منشآت الأعمال الأخرى، ما عدا المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يطرح التساؤل بشأن المنافع التي يجرها تقييم وتسجيل ومتابعة الضرائب المؤجلة فيها مقارنة بتكلفة وضع نظام معقد كهذا النظام.

والحقيقة أن تقييم وتسجيل ومتابعة الضرائب المؤجلة، وإن كان يؤدي إلى مستوى إفصاح أكمل وأفضل، يتطلب أكثر من مجرد التحكم التقني في القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، إذ يستلزم إعادة تنظيم المنشآت داخليا بما يمكنها من الحصول على نظام محاسبي يسجل ويتابع الضرائب المؤجلة، فضلا عن ضرورة توفر القدرة على التقدير والحكم بمدى ملاءمة إظهار هذه الضرائب المؤجلة أو عدم إظهارها في الحالات التي يجب تقييم إمكانية تسويتها مستقبلا أو عدم إمكان ذلك.

إن تحليل العناصر السابقة يتطلب التعرض لمظاهر الانفصال وفك الارتباط بين المحاسبة والجباية بتحديد مفهوم الضرائب المؤجلة والعناصر المنشئة لها وتحديد مصادرها، ثم التعرض لكيفية حسابها وتسجيلها، وهذا كله وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

لكن هذا لن يكون كافيا ما لم يتم التعرض أيضا لما يترتب عن عملية فك ارتباط المحاسبة بالجباية من آثار على النظام الجبائي وعلى المعالجات الجبائية المنبثقة من التشريعات الضريبية، وذلك بالإجابة على عدد من الأسئلة الهامة، من بينها:

- هل يتطلب فك ارتباط المحاسبة بالجباية إعادة النظر وإعادة صياغة الأنظمة الضريبية لتتوافق مع المعالجة المحاسبية التي تقوم على ترجمة المضامين الاقتصادية؟ وإذا كان هذا هو المطلوب، فما أثر ذلك على الموارد الجبائية من جهة، وعلى العبء الضريبي الذي تتحمله المنشآت من جهة أخرى؟

- أما إذا كان فك ارتباط المحاسبة بالجباية لا يتطلب إعادة النظر في الأنظمة الجبائية، فكيف نستطيع حساب الضريبة إذا كانت الأنظمة المحاسبية تخضع لقواعد مختلفة عن القواعد الجبائية؟ هل يتطلب ذلك إمساك محاسبة وفق مرجعيتين مزدوجتين: المرجعية المحاسبية ذات الهدف الاقتصادي والمالي والمرجعية الجبائية ذات الهدف الضريبي؟ أم أن الأمر لا يتطلب إلا تحديد قواعد وجسور للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية؟ ثم ألا يؤدي ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في التنظيم الداخلي لأنظمة المعلومات المحاسبية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما تبقى من صفحات هذا المبحث.

المطلب الثاني- الضرائب المؤجلة:

إن الضريبة على الأرباح تشكل عبئا مهمًّا من الأعباء التي تتحملها المنشآت وتخضع في حسابها إلى تحديد الإيرادات الواجب إدماجها والنفقات القابلة للطرح من الوعاء الضريبي طبقا للتشريعات والقواعد الجبائية المعمول بها في كل بلد من البلدان.

إن المحاسبة تسمح في كثير من الحالات بتحقيق هذا الغرض، ولكن ذلك يجعل منها محاسبة جبائية وثيقة الصلة بالأهداف الضريبية، حيث أنها تسمح بتحديد مختلف الأوعية التي تكون أساسا للإخضاع، لكن ارتباط المحاسبة بالجباية، كما رأينا، يجعل البيانات المالية بعيدة عن التعبير عن الحقيقة الاقتصادية للمنشآت وغير دقيقة في تحديد تأثير النشاط الاستغلالي على أدائها ووضعيتها المالية، ومن ثم غير ملائمة لوضع التقديرات المستقبلية واتخاذ القرارات الاقتصادية على أساسها.

ومن ذلك يتجلى الهدف من تقييم وتسجيل الضرائب المؤجلة، والذي يتمثل في فك هذا الارتباط ما بين المحاسبة والجباية، بحيث تخضع الأنظمة المحاسبية للقواعد التي تسمح بالحصول على معلومات إدارية صالحة وملائمة لاتخاذ القرار، وتكون علاقتها بالجباية هي مجرد تحديد الأثر (العبء) الضريبي السنوي على النتائج بإعادة توزيع الضرائب المستحقة محاسبيا بعدما تم قياسها، بشكل مستقل عن المحاسبة، على أساس قواعد ضريبة تختلف عن القواعد المحاسبية.

وهذا ما يؤدي إلى الفصل بين نتيجتين، النتيجة المحاسبية، ربحا كانت أو خسارة، التي تشكل نتيجة للدورة قبل طرح الضريبة على الأرباح، والربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الجبائية) التي تمثل النتيجة المحددة وفقا للقواعد الجبائية وعلى أساسها يتم حساب الضريبة المستحقة على الأرباح[1].

أولا- مفهوم الضريبة المؤجلة ومنشؤها:

الضريبة المؤجلة هي الضريبة التي تنشأ من الفروقات بين الاعتراف والتقييم المحاسبيين للعمليات المتعلقة بالأعباء والإيرادات والأصول والخصوم خلال الدورة محل الاهتمام وبين الاعتراف والتقييم الجبائي لها. ويقوم مفهوم الضريبة المؤجلة على التمييز بين الضريبة المستحقة خلال الدورة والضريبة الجارية المتعلقة بالدورة، أي تلك التي لا يتم حسابها وفقا للقواعد الجبائية، وإنما يتم تقديرها على أساس عمليات الفترة محل الاهتمام فقط.

[1] Bernard Raffournier, Les normes comptables internationales (IFRS / IAS), collection Gestion, série Politique Générale, Finance et Marketing, 2ème édition, 2005, ECONOMICA, page 107.

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الربح المحاسبي (أو الخسارة المحاسبية) بأنها نتيجة الدورة قبل طرح الضرائب على الأرباح، تحسب الضريبة المتعلقة بالدورة (أو الجارية) على أساس هذه النتيجة الإقتصادية التي لم تتأثر بالمعالجات الجبائية.

بينما الربح الخاضع (أو الخسارة الجبائية) هو نتيجة الدورة الخاضعة للضريبة المحددة وفقا للقواعد الجبائية التي تحسب على أساسها الضريبة المستحقة، التي تمثل مبلغ الضرائب على الأرباح الواجب الدفع بمقتضى الدورة محل الاهتمام.

إنّ الهدف من حساب وتحديد الضرائب المؤجلة هو تسجيل وملاحظة تأثير الضرائب على الأرباح الموافقة للعمليات المحاسبية المتعلقة بالدورة فقط على نتيجة نفس الدورة، أي أن عبء الضريبة على الأرباح المحمّل لدورة ما يمثل العبء الخاص بها دون تأثير للعمليات المتعلقة بالدورات السابقة أو اللاحقة على هذا المبلغ المحمّل، وهو ما يؤدي إلى الاستقلال التام للقانون المحاسبي عن النظام الجبائي، بحيث أن كل الفروقات في الضريبة على الأرباح الناتجة عن اختلاف المعالجات الجبائية عن القواعد المحاسبية تعدّل وتصحّح لكي تترجم النتيجة المحاسبية الحقيقة الاقتصادية للعمليات الحادثة خلال الفترة وحقيقة العبء الضريبي الناتج عنها عن طريق تحمُّل الدورة المحاسبية محل الاهتمام لمبلغ الضريبة الناتج عن عملياتها فقط، وذلك باستبعاد كل ما يتعلق بدورات أخرى في الضريبة المستحقة أو بإضافة كل ما تعلق بها وإن تم الاعتراف باستحقاقيته خلال دورات أخرى.

إن محاسبة الالتزام ومبدأ استقلالية السنوات المالية يتطلبان أن يكون عبء الضريبة المحمّل لدورة ما متناسبا مع العمليات المسجلة خلالها، بغضِّ النظر عن تاريخ أخذ هذه العمليات بعين الاعتبار جبائيا، ومن ثم فإن تحديد منشأ الضريبة المؤجلة، يعتمد على منظورين، أحدهما ضيق، وهو القائم على الفروقات الظاهرة في جدول حسابات النتائج، والآخر واسع يقوم على الفروقات الظاهرة في الميزانية.

أما منظور النتائج فهو منظور عملي، بحيث تحدد الضريبة المؤجلة على أساس الفروقات المؤقتة بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية حسب معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال الإيرادات والنفقات التي يؤخذ بها في الحالتين، ولكنه غير دقيق لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار كل مصادر نشوء الضريبة المؤجلة.

وأما منظور الميزانية فهو منظور أكثر دقةً وشمولا، بحيث يأخذ بعين الاعتبار في تحديد الضريبة المؤجلة كل الفروقات الزمنية في الحساب، سواءٌ تلك التي ينطوي عليها جدول حسابات النتائج أو تلك التي تظهر من خلال الميزانية. وفي كل الأحوال تعتبر الميزانية هي الأداة التي تسمح بحصر

الفروقات الزمنية جميعا، سواءٌ تلك التي أثرت على جدول حسابات النتائج، ومن ثم على الميزانية، أو تلك التي مرت مباشرة على الميزانية.

ثانيا- مصادر الضرائب المؤجلة:

إن القواعد الجبائية لحساب النتيجة تختلف في كثير من الأحيان عن القواعد المحاسبية كما أوضحنا ذلك من قبل، وهكذا يمكن لبعض النفقات أن تكون جبائيا غير قابلة للطرح خلال فترة تسجيلها بل بعد ذلك، وكذلك فإن بعض الإيرادات يمكن تسجيلها قبل أن تصبح خاضعة، وهو ما يؤدي إلى نشوء فروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية يطلق عليها الفروقات المؤقتة، بحيث يتم إطفاؤها وتصفيتها تدريجيا خلال الزمن.

إن محاسبة الالتزام أو الاستحقاق ومبدأ استقلالية السنوات المالية يفرضان أن تتحمل كل دورة العبء الضريبي الخاص بها المرتبط بنفقات وإيرادات تلك الدورة فقط، بغض النظر عن تاريخ دمج تلك الإيرادات أو طرح تلك النفقات جبائيا، وذلك ما يؤدي إلى نشوء ضرائب مؤجلة يجب إضافة رصيدها للضريبة المستحقة للحصول على عبء الضرائب الخاص بالدورة، بحيث يكون:

الضريبة الجارية (عبء الضرائب للدورة)=الضريبة المستحقة خلال الدورة ± التغير في الضرائب المؤجلة خلال الدورة

إنّ تقديم مفهوم الضرائب المؤجلة من خلال الفروقات المؤقتة يعتبر عمليًّا وسهل التطبيق عموماً، ولكنه غير كاف لحصر مفهومها، بما يؤدي إليه من تقليص لسعة هذا المفهوم واتساع المجالات التي ينطبق عليها، إذ أن تغيرات ثروة المنشأة خلال دورة ما لا تمر كلها عبر جدول حسابات النتائج، كما هو الحال مثلا عند إعادة تقييم التثبيتات المادية، حيث يسجل فرق إعادة التقييم مباشرة ضمن الأموال الخاصة، وكما هو الشأن أيضا لعمليات تصحيح أخطاء السنوات السابقة عندما تصحح انطلاقا من الأموال الخاصة، مما يستدعي اعتماد مقاربة أكثر شمولا ودقة، وهي المقاربة التي تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الزمنية التي تعتمد الميزانية كأساس لتحديد الضرائب المؤجلة.

من خلال هذه المقاربة الأخيرة لا تنشأ الضرائب المؤجلة من الاختلافات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية فحسب، بل تنشأ أيضا من الفروقات بين القيم المحاسبية للأصول والديون وقاعدتها الجبائية، التي تمثل المبلغ المعتبر ضريبيا للأصل أو الدين، وهو ما يشمل الفروق المؤقتة المذكورة سابقا ويضيف إليها الفروقات التي تظهر في الميزانية دون أن تمر على جدول حسابات النتائج.

وينتج عما سبق أن الفروقات الزمنية تكون خاضعة أو قابلة للطرح ضريبيا حسب تعلقها بأصل من الأصول أو دين من الديون وحسب كون القاعدة الجبائية أكبر أو أصغر من القيمة المحاسبية، وذلك بالاستناد إلى ما يلي:

- يكون الفرق الزمني خاضعاً إذا أدّى إلى تسديد الضريبة عند إطفائه.
- يكون الفرق الزمني قابلاً للطرح إذا أدّى إلى نقص في الضريبة المدفوعة عند إطفائه.

ومن أمثلة هذه الفروقات ما ينتج عما يلي:

- الفرق بين المدة الجبائية للإهتلاك والمدة الإستعمالية للأصل المهتلك.
- المؤونة المكونة لنقص قيمة ما أو لخطرما وغير القابلة للطرح ضريبيا.
- نفقات التطوير المسجلة كتثبيتات معنوية قابلة للإهتلاك في المحاسبة، بينما تعتبر جبائيا كنفقات يتم طرحها خلال الدورة التي حدثت فيها أو مصاريف إعدادية يتم إطفاؤها على أساس مدة جبائية...إلخ.

إنّ مصادر الضرائب المؤجلة والفروقات الزمنية الناتجة عنها يمكن أن تصنف بالتمييز بين ما هو فرق زمني يؤدي إلى تسجيل ضرائب مؤجلة وما هو فرق دائم لا تنتج عنه ضرائب مؤجلة. نستطيع أن نلخص ذلك فيما يلي:

1- الفروقات الزمنية الخاضعة[1]:

إنّ الفروقات الزمنية الخاضعة تتعلق بإمكان وجود فروقات زمنية بين سنوات الإخضاع الضريبي وسنوات الدمج المحاسبي تؤدي إلى حساب نتيجة ضريبية في سنة ن مثلا أقل من النتيجة المحاسبية، ثم ينعكس هذا الفرق في السنة الموالية ن+1، و هو فرق سيكون مصدراً لإخضاع ضريبي مستقبلي.

2- الفروقات الزمنية القابلة للطرح[2]:

في وضعية الفروقات الزمنية القابلة للطرح يؤدي الفرق الزمني بين سنوات الإخضاع وسنوات الدمج المحاسبي إلى نتيجة ضريبية في سنة ن مثلا أكبر من النتيجة المحاسبية، وهو ما ينتج عنه تخفيض (أو تقليص) للضريبة المستقبلية.

[1، 2] انظر بهذا الصدد :

- Anne Le Manh, Catherine Maillet, Op.cit, page 126.
- Christel Decock Good, franck Dosne, Comptabilité internationale: Les IAS/IFRS en pratique, 2005, Economica, page 113-115.

3- الفروقات الدائمة غير القابلة للطرح[1]:

وهي فروقات ناتجة عن بعض النفقات المحاسبية التي سيعاد دمجها نهائيا في حساب النتيجة الجبائية، كما هو الحال بالنسبة للرسم على وسائل النقل السياحية والنفقات الباذخة في بعض التشريعات الجبائية وكذلك إعادات الإدماج المتعلقة بالغرامات غير القابلة للطرح نهائيا. تعتبر هذه الفوارق دائمة، ومن ثمّ لا تؤدي إلى إحداث ضرائب مؤجلة.

4- الفروقات الدائمة غير الخاضعة[2]:

وهي فروقات تتعلق ببعض تخفيضات الضرائب وبعض الإيرادات، مثل الأرباح الموزعة على مستوى الفروع التي تتمتع بنظام شركة أم- فرع، وهي أرباح محصلة نهائيا من المنشأة، ومن ثم فان الشركة تحقق إيراداً ماليًّا ولكنه لن يكون بأي حال من الأحوال خاضعا.

إنّ الأمثلة التي يمكن أن نقدمها لتعداد الفروقات الزمنية المنتجة للضرائب المؤجلة متعددة وكثيرة ويصعب حصرها، و من ثم سنكتفي بالحديث عن حالتين: حالة الخسائر الجبائية القابلة للترحيل وحالة الضرائب المؤجلة على المساهمات، وذلك فيما يلي[3]:

- الخسائر الجبائية القابلة للترحيل:

إنّ الخسارة الجبائية المسجلة خلال دورة من الدورات المحاسبية تكون في بعض التشريعات الضريبية قابلة للطرح من الأرباح الخاضعة للسنوات اللاحقة، ويعبر عن ذلك بأن الخسارة في هذه الحالة قابلة للترحيل إلى الأمام، ومن ثم يصبح تحقيق خسارة كهذه مصدراً لنقص الضرائب المستقبلية، مما يؤدي الى ظهور ضرائب مؤجلة في الأصول.

في بعض البلدان يمكن طرح الخسارة الجبائية من الأرباح الضريبية للسنوات السابقة، ويعبر عن ذلك بأن الخسارة قابلة للترحيل إلى الوراء، ومن ثم يكون فائض الضرائب المدفوع في السنوات السابقة قابلاً للاسترداد فورا، بحيث أن العملية لا تؤثر على الضرائب المستقبلية، ومن خلال ذلك لا يتم تسجيل أية ضريبة مؤجلة.

[1, 2] Anne Le Manh, Catherine Maillet, Op.cit, page 126-127.

[3] Bernard Raffournier, Op.cit, Pages 110-112.

- الضرائب المؤجلة على المساهمات:

تظهر الضرائب المؤجلة على المساهمات في رأسمال الشركات الأخرى إذا اختلفت القاعدة الجبائية للمساهمة عن قيمتها المحاسبية المتمثلة عموماً في تكلفة حيازتها. يرتبط هذا الفرق أساساً بالأرباح غير الموزعة المتراكمة عند الشركة التي تشكل هذه المساهمات جزءاً من رأسمالها.

لا تخضع الأرباح غير الموزعة على المساهمات للضريبة لدى الشركة المساهمة إلاّ إذا تم توزيعها فعلاً أو إذا تم التنازل عن المساهمات، ومن ثمّ فإنّ مبدأ فك ارتباط المحاسبة بالجباية يفرض أخذ هذا الفرق الزمني بين القيمة المحاسبية للمساهمات وبين قاعدتها الجبائية بعين الاعتبار في تحديد الضرائب المؤجلة الناجمة عنه، إلا في حالتين، وهما:

- كون الشركة المساهمة قادرة على التحكم في التاريخ الذي ستنعكس فيه هذه الفروقات الزمينة، كما في حالة المساهمات في الفروع المنتمية لنفس المجمع.
- احتمال عدم انعكاس الفرق الزمني في مستقبل قريب ومنظور.

ثالثا- كيفية معالجة وعرض الضرائب المؤجلة والإشكالات المتعلقة بها:

تطرح عملية حساب وتسجيل الضرائب المؤجلة مجموعة من الاعتبارات التي تسمح بتصنيفها وتحديد كيفية ظهورها في جدول حسابات النتائج والميزانية والملحق، كما تطرح أيضا عدداً من الإشكالات المتعلقة بالتقييم والتقدير والحكم على مدى ملاءمة إظهارها أو عدم إظهارها في المحاسبة، وسنحاول أن نعالج هذه الاعتبارات والإشكالات من خلال ما يلي:

1- حساب وتسجيل الضرائب المؤجلة:

إنّ حساب وتسجيل الضريبة المستحقة في الحسابات السنوية لا يطرحان، في أغلب الحالات، صعوبات خاصة أو كبيرة، وعلى العكس من ذلك، فإن حساب وتسجيل الضرائب المؤجلة يخضعان لقواعد معقدة تختلف من مرجعية محاسبية إلى أخرى، أما في الدول التي ترتبط فيها المحاسبة بالجباية، فلا أثر للضرائب المؤجلة في الحسابات الاجتماعية إلاّ في بعض الحالات التي تكون فيها بعض المنشآت الكبيرة ملزمة بعرض قوائم مالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية من خلال عمليات تقوم بها على المستوى الدولي.

يتم ظهور وتسجيل الضرائب المؤجلة، كما رأينا، عندما يكون للأصل أو للخصم قاعدة جبائية مختلفة عن القيمة المحاسبية، ويدعى الفرق بينهما بالفرق الزمني، الذي لا بد أن يؤدي في سياق فك الارتباط، إلاّ في بعض الحالات الاستثنائية، إلى تسجيل ضريبة مؤجلة.

وبالرجوع إلى التحديد السابق لمصادر الضرائب المؤجلة يمكن التمييز بين نوعين[1]:

أ- ضرائب مؤجلة – خصوم: وهي ناتجة عن الفروقات الزمنية الخاضعة التي تؤدي إلى نشوء ضرائب مستقبلية تظهر ضمن الضرائب المؤجلة في الخصوم، أي ضمن الديون الجبائية التي توافق مبالغ الضرائب التي سيتم دفعها خلال الدورات المستقبلية القادمة، وإن كانت محاسبيا هي ديون متعلقة بالدورة، ويمكن أن نضرب بهذا الصدد عدّة أمثلة، منها:

- نفقات وأعباء التطوير التي يتم تفعيلها وإظهارها حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 ضمن التثبيتات، ولكن جبائيا يتم طرحها فوراً خلال السنة التي حدثت فيها أو تطفأ على أساس جبائي.
- التثبيتات التي تهتلك جبائيا بشكل أسرع من اهتلاكها المحاسبي.
- توزيعات النتائج المقررة عندما تكون محتملة وغير واقعة تحت رقابة المجمع (حالة الشركات في وضع تكافؤ أو الشركات المدمجة تناسبيا)، والتي ستؤدي إلى ضرائب غير قابلة للاسترجاع تنشأ عنها ضرائب مؤجلة في الخصوم.

ب- ضرائب مؤجلة – أصول: وهي ناتجة عن الفروقات الزمنية القابلة للطرح التي تؤدي إلى حساب ضرائب مؤجلة في الأصول، مع العلم أنّ هذا النوع من الضرائب المؤجلة يطرح إشكالات صعبة وحساسة تحتاج إلى مقدرة على التقدير والحكم كما سنرى. ويمكن أن نضرب لهذا النوع من الضرائب عدّة أمثلة، منها:

- تحويلات العجز والخسائر ضريبيا إلى الأمام، التي تؤدي إلى تسجيل ضرائب مؤجلة في الأصول كلّما كان من المحتمل أن يتم تحميل هذه الخسائر القابلة للترحيل في مستقبل قريب.
- مخصصات المؤونات للإحالات على التقاعد المستقبلية وتكوين النفقة الواجبة التسديد بهذا الصدد، والتي تظهر ضريبيا في العناصر المعاد إدماجها، لأن الأعباء التي تسمح بتغطيتها هذه المؤونات تطرح جبائيا في المستقبل، ممّا يجعل هذه الإدماجات مصدراً لأصول من الضرائب المؤجلة.
- إلغاء العمليات ما بين الفروع في حالة المجمعات بما يؤدي إلى ظهور فروقات زمنية، فحينما يتنازل فرع مثلا عن بضاعة لفرع آخر بتحقيق هامش ربحي، مع بقاء البضائع التي تم تبادلها

[1] Anne Le Manh, Catherine Maillet, Op.cit, page 127.

موجودة ضمن المخزونات في نهاية الدورة المعنية بهذا التنازل الداخلي، فإنه على الشركة التي اشترت داخليا أن تلاحظ لدى التجميع ضريبة مؤجلة في الأصول تمثل المبلغ الذي دفعه المجمع بشكل مسبق عن طريق الشركة التي باعت داخليا، ولكن التي سيتم استرجاعها عند تنازل الشركة المشترية عن البضاعة لزبون خارجي.

يتم تحديد مبلغ الضرائب المؤجلة عند إقفال الدورة بضرب الفروقات الزمنية والخسائر الضريبية القابلة للترحيل إلى الأمام في معدل الضريبة الجاري الذي تخضع له المنشأة.

2- بعض الإشكالات التي تطرحها الضرائب المؤجلة[1]:

تطرح الضرائب المؤجلة مجموعة من الإشكالات المتعلقة بطبيعتها التقديرية والتي تستند إلى غلبة احتمالات معينة قائمة على القدرة على النظر وإصدار الأحكام الصائبة، يمكن أن نتعرض بالذكر لأهم إشكالين يرتبطان بالضرائب المؤجلة، وذلك بمعالجة نقطتين أساسيتين، وهما: تقييم احتمالات التحصيل أو الاسترجاع وتحديد الضرائب المؤجلة في حالة تغيرات معدلات الإخضاع.

أ- تقييم احتمالات التحصيل (أو الاسترجاع):

إنّ الضرائب المؤجلة - خصوم لا تطرح عموماً إشكالات في تقديرها وتسجيلها، لهذا يتم إظهار كل هذه الضرائب في المحاسبة، تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، إلا فيما يتعلق بالضرائب المؤجلة الناشئة من شهرة المحل.

أما بالنسبة للضرائب المؤجلة - أصول، فالأمر أكثر تعقيداً وحساسية، لأنّ تطبيق مبدأ الحيطة والحذر يؤدي إلى إظهارها بالنظر إلى إمكانيات استفادة المنشأة مستقبلا من الاقتصاد في الضرائب المتوقع منها، أي أنّ حقيقة الأصل (الضرائب المؤجلة) ترجع إلى احتمالات تحميلها وتسويتها من الأرباح المستقبلية، ومن ثم لا تؤخذ الفروقات الزمنية القابلة للطرح والخسائر الجبائية القابلة للترحيل بعين الاعتبار إلاّ إذا كان استرجاعها محتملا.

إنّ المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 يؤكد أنّ الضرائب المؤجلة- أصول لا يمكن أن تسجل في المحاسبة إلا إذا كان من المحتمل أن تحقق المنشأة في المستقبل أرباحاً خاضعة كافية لامتصاص مبالغ

[1] Anne Le Manh, Catherine Maillet, Op.cit, page 128-129.

الضرائب المؤجلة المسجلة في الأصول، كما يجب مراجعة مبلغ هذه الضرائب بصفة مستمرة ، إذ كلّما تراجعت أو نقصت احتمالات الحصول على أرباح مستقبلية خاضعة وجب تدنيتها وفقا لذلك.

إنّ استرجاع الضرائب المؤجلة- أصول يكون محتملاً إذا وجدت عناصر إيجابية تزيد من احتمالات وتوقعات الأرباح، مثل وجود دفاتر طلبيات قاطعة ونهائية، والعكس صحيح أيضا، كما في حالة وجود خسائر متتابعة ومتراكمة في الفترات السابقة مثلا، ممّا يجعل احتمالات الربح المستقبلي ضعيفة، إلاّ إذا توفرت عناصر إثبات قويّة ومقنعة تسمح بتقدير ما يخالف ذلك.

ب-تقييم الضرائب المؤجلة في حالة التغييرات في معدل الإخضاع:

إنّ معدل أو معدلات الضريبة التي يجب اعتمادها في حساب الضريبة المؤجلة هي المعدلات الناتجة عن النصوص التشريعية قيد التطبيق في نهاية الدورة وتلك التي سيتم تطبيقها عندما يصبح الفرق المستقبلي محققا.

إذا كانت نصوص التشريع الضريبي قيد التطبيق لا تحدد كيفية تطور المعدل، فيحسن تطبيق المعدل الحالي في ختام الدورة مهما كانت احتمالات تطوره في الزمن. وعموما يعتبر التقييم الوحيد المسموح به هو طريقة الترحيل المتغير، وهو ما يتوافق مع مقاربة الميزانية، بحيث أنّ الإخضاعات المؤجلة السابقة التي لا تزال ظاهرة في الميزانية تصحح في نهاية كل دورة على أساس معدل الاخضاع المعتمد في تاريخ الإقفال. ونشير أيضا إلى أن تغيرات المعدل أو قواعد الاخضاع الضريبي التي يمكن أن تصيب عنصراً من العناصر المسجلة سابقاً في الأموال الخاصة تحمل ضمن الميزانية.

وأخيرا نلاحظ أنّ معايير المحاسبة الدولية، على خلاف بعض المرجعيات المحاسبية الدولية الأخرى، تمنع التقييم الحالي للضرائب المؤجلة مستندة في ذلك المنع إلى تكلفة وصعوبة تحديد أفق زمني موثوق لاستحقاق الضرائب المؤجلة بما يسمح بوضع تقديرات لتواريخ تسويتها وامتصاصها.

3- تقديم وعرض الضرائب المؤجلة في القوائم المالية والملحق[1]:

إنّ الضريبة على الأرباح من منظور الجوهر الاقتصادي هي عبء ونفقة تتحملها الدورة، لهذا يتم تحميل الضريبة الجارية ضمن الأعباء والنفقات التي تطرح من النتيجة الصافية للمنشأة، لهذا يتم إظهار الضريبة المستحقة في جدول حسابات النتائج مصححة بالتغير في الضرائب المؤجلة، بينما

[1] Anne Le Manh, Catherine Maillet, Op.cit, page 129.

تحمل الضرائب الناشئة عن صفقة أو حادثة مسجلة مباشرة في الأموال الخاصة، دون مرور على النفقات، على مستوى الميزانية.

أما في الميزانية، فإن الضرائب المؤجلة - خصوم و أصول تظهر بشكل مستقل ولا يمكن المقاصة بينهما (مبدأ عدم المقاصة) إلاّ إذا:

- كان بإمكان المنشأة المقاصة فعليًّا في المستقبل بين أصول وخصوم الضرائب المؤجلة.
- كانت أصول وخصوم الضرائب المؤجلة متعلقة بضرائب مرتبطة بنفس الإدارة الجبائية.

وأما في الملحق فلا بد من تقديم المكونات الأساسية للنفقة الضريبية أو الايراد الضريبي بشكل مستقل، كما يجب أيضا تقديم المكونات الأساسية للحركات التي مست الميزانية بشكل مستقل.

المطلب الثالث - آثار وتجليات فك ارتباط المحاسبة بالجباية:

إنّ فك ارتباط المحاسبة بالجباية في دول وسياقات اقتصادية ظهرت فيها المحاسبة وتطورت من خلال علاقة وطيدة وصلة وثيقة بالضريبة ليس أمراً هيّناً ولا سهل الفهم والقبول، بعدما تربى جيل من المحاسبين ومستعملي المحاسبة على أنّ الدور الأساسي والمحوري للنظام المحاسبي في منشآت الأعمال هو ذلك المرتبط بإعداد مختلف التصاريح الضريبية وتأدية مختلف الالتزامات تجاه إدارة الضرائب.

وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة لمنشآت الأعمال، فقد يكون بالأحرى أصح بالنسبة لإدارة جبائية تعودت أن تكون المحاسبة في خدمتها ومرتبطة بقواعدها وما ترخص به من معالجات في مجال سياسات اهتلاك التثبيتات وتكوين المؤونات وتوزيع المصاريف والنفقات وما إلى ذلك من ممارسات محاسبية عملية تجد تأسيسها النظري في التشريع الضريبي.

إن التحول والقطيعة التي تحدث بين هذه العادات المحاسبية التي ترسخت بحيث يعتقد أنّها عالمية ولا يمكن تصور طرق أخرى في المعالجة غيرها وبين المنظور الجديد لمعايير المحاسبية الدولية الذي يعتبر المعالجات الجبائية قيوداً تحد من استقلالية المحاسبة كعلم وفن يخدم عدداً أكبر من المستخدمين وتشويها للبيانات المالية بما يَحُدُّ من قدرتها على الإفصاح بما يتماشى مع مقتضيات اتخاذ القرار في بيئات يتزايد فيها دور الأسواق المالية ويمثل فيها أصحاب رؤوس الأموال محور الاهتمام في مجالات الابلاغ المالي، تشكل ثورة في المفاهيم والممارسات المحاسبية.

ويترتب على ما سبق أن إحدى الإشكاليات الضخمة والتحديات الكبرى التي يطرحها تبني معايير المحاسبة الدولية هي إشكالية فك الارتباط بين المحاسبة والجباية، بكل ما يستدعيه ذلك من مخاوف وتحفظات قد تدفع بالكثيرين إلى استبعاد تطبيق هذه المقاربة والعمل على المحافظة على الطابع الجبائي للمحاسبة تحت مبرر القدرة على مراقبة المنشآت بما يحد من التهرب الضريبي ويمكن من تجنيد الموارد الجبائية كمصدر أساسي في تمويل الأنشطة ذات المصلحة العامة، فضلا عن التساؤل، المشروع ربما، عن موقف إدارة الضرائب من إصلاح بهذا الحجم وآثاره الممكنة على الموارد الجبائية وعلى فعالية أداء إدارة الضرائب من جهة، ثم آثاره على منشآت الأعمال في حد ذاتها، من حيث العبء الضريبي الذي ستتحمله مقارنة بالعبء الضريبي الذي يقع عليها في ظل محاسبة جبائية من جهة أخرى.

والحقيقة أن الإشكالية المطروحة بهذه الصيغة هي إشكالية غير صحيحة وتفتقد إلى العناصر التي تصدر عن فهم دقيق وعميق للمعاني التي تحملها المقاربة القائمة على فك إرتباط المحاسبة بالجباية، إذ أنّنا عندما نطرح الإشكالية، كما هو الشأن في غالب الأحيان، بالطريقة السابقة يتوارد إلى أذهاننا أنّنا إذ نفك الارتباط بين المحاسبة والجباية، فإنّنا نفرض إعادة صياغة التشريعات والأنظمة الضريبية لكي تتماشى مع هذا المنطق المحاسبي الجديد القائم على مبادئ اقتصادية مستقلة عن المعالجات الضريبية التي قد تشوه مستوى إفصاح البيانات المالية.

إنّ النظرة السابقة غير صحيحة البتَّة وتنم عن عدم استيعاب لحقيقة معنى فصل المحاسبة عن الجباية وما يترتب عنه من آثار، وذلك للأسباب التالية:

- فك ارتباط المحاسبة بالجباية يعني أن تحتفظ كل واحدة منهما بكيانها المستقل وقواعدها الخاصة، فبينما ترجع الجباية لقواعد الإخضاع الضريبي ومحدداته المتضمنة في التشريع الضريبي بما يهدف إلى تحقيق الحياد والملاءمة وكل أهداف الضريبة المعروفة، تعتمد المحاسبة على قواعد إفصاح عن المضامين الاقتصادية بما يخدم أهداف مستخدمي البيانات المالية.
- فك ارتباط المحاسبة بالجباية لا يعني إعادة صياغة الأنظمة والتشريعات الضريبية، بل على العكس تماماً من ذلك، إذ يتضح من ملاحظة الفروقات الزمنية وتسجيل الضرائب المؤجلة أنّ عملية فك الارتباط هي اعتراف صريح بطبيعة الاختلاف بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية، وإلا فلا مدعاة لظهور هذه الفروقات بين قواعد الإخضاع الجبائي والقيم المحاسبية لو تطلب الأمر أن تتطابق المحاسبة مع الجباية أو العكس، ومن ثمّ يمكن أن نقول أنّ المحاسبة الدولية لا تمنع من تحديد الأوعية الضريبية على أساس جبائي، ولكن في مقابل ذلك تدعو وتلزم بضرورة استقلال المحاسبة بأهدافها الإبلاغية والإعلامية، ومن هنا فإنَّ إعادة صياغة التشريعات الجبائية إن حدثت فهي لأسباب ترتبط بترشيد هذا النظام من حيث فعاليته في جمع الموارد وتلافي التهرب الضريبي وليس لأسباب تتعلق بفك الارتباط السابق.
- إن التشريع الجبائي، كما هو أو معدَّلاً لمقتضيات أخرى غير مقتضيات فك الإرتباط، سيبقى ساري المفعول ومطبَّقاً وفق قواعده ومبادئه الخاصة التي ستكون مختلفة عن مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية، مما سيتطلب دوماً مسك محاسبة جبائية هدفها إعداد التصريحات الضريبية وتسديد مختلف الضرائب، ولكن هذه المحاسبة الخاصة لا علاقة لها بالنظام المحاسبي المالي الموجَّه لإعلام المستثمرين، إلاّ من حيث أنَّ هذا النظام سيدرج ضمن النفقات الأعباء الجبائية التي حدَّدتها المحاسبة الجبائية السابقة ويوزعها على مختلف الدورات المالية بما تقتضيه قواعده الخاصة به، ومن ثمّ فإنّه سيهتم بالآثار الضريبية على الأداء والوضعية المالية، وليس من دوره تحديد قواعد معالجة الضريبة وحسابها. في المقابل يمكن للإدارة الجبائية، التي تسهر على تطبيق

التشريع الضريبي المستقل، أن تستعمل البيانات المالية للنظام المحاسبي، إن دعتها الحاجة لذلك، لتحقيق أهدافها في الفهم والرقابة الجبائية، أي أنه لا مانع أن تتبادل المحاسبة والجباية الخدمات بينهما دون أن يستلزم ذلك عدم استقلاليتهما في القواعد والأهداف.

إنّ المعطيات والتحليلات السابقة تؤدي بنا إلى ضرورة تحديد شكل العلاقة بين المحاسبة والجباية في ظل فك الإرتباط بينهما، بحيث هناك إمكانيتين لتحديد هذه العلاقة:

- أولهما هي مسك محاسبتين: محاسبة اقتصادية موجهة للمستثمرين تتماشى مع منطق فك الارتباط ومحاسبة جبائية خاصة تقوم على قواعد الضريبة وتُستعمل في احتياجاتها فقط، والتي تتعلق بالقيام بمختلف التصريحات الضريبية وحساب مختلف الضرائب.
- ثانيهما هي مسك محاسبة اقتصادية موجهة للمستثمرين في ظل فك الارتباط بالجباية، ثم تحديد التعديلات الضرورية والمعالجات الإضافية الواجبة التي تمكن من تشكيل جسور الانتقال من النتيجة المحاسبية المحددة على الأساس الاقتصادي إلى النتيجة الضريبية التي تشكل قاعدة الإخضاع الضريبي.

والملاحظ أنَّ الأسلوب والصيغة الثانية هي المعتمدة عمليًّا، لأنّها الأقل تكلفة، ولأنَّ قاعدة المعلومات الإبتدائية لكلتا المرجعيتين واحدة وإن كانت قواعد المعالجة مختلفة.

إنّ الاختيار السابق يؤدي الى نتيجتين أساسيتين، وهما:

- إعادة التنظيم الداخلي لنظام المعلومات المحاسبي، بما يمكن من متابعة الضرائب المؤجلة وبما يمكن من القيام بعمليات الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية.
- تحديد قواعد وجسور هذا الانتقال بالتعاون والتشاور مع إدارة الضرائب بما يكفل تنظيم وتنميط هذه العملية في جداول مقاربة دقيقة ومفصّلة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية.

إنّ مديريات التشريع الضريبي ملزمة في سياق فك الإرتباط أن تشكل لجان عمل لتحديد الإجراءات الجبائية الجديدة التي تمكن من الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية بتحديد الإضافات والتخفيضات التي يجب إجراؤها، وكذا الإهتلاكات المرخصة، التي تسمح بالتصريح بالنتيجة الخاضعة على أساس القواعد الجبائية إذا تم الإنطلاق من النتيجة المحاسبية، وهو ما يتطلب أخذ مجموعة كبيرة من العمليات بعين الاعتبار، نذكر كأمثلة عليها:

- تحديد تكاليف التثبيتات بإدراج أعباء فك وحلّ هذه التثبيتات في المحاسبة الدولية، بينما لا يصح طرح هذه الأعباء ضريبيا.
- مُدَدُ الاهتلاك التي تعتمد على المدة الاستعمالية في المحاسبة تكون عادة أطول من مُدد الاهتلاك الجبائي.
- طرح القيمة المتبقية للتثبيت في المحاسبة الدولية إذا كانت مدة الاستعمال الفعلية المتوقعة أقل من المدة الاستعمالية الكلية الممكنة، وهو ما يجعل قاعدة الاهتلاك الضريبي تختلف عن قاعدة الاهتلاك المحاسبي.
- خسائر القيمة ومعالجتها المحاسبية التي قد لا يصرح بطرحها ضريبيا.
- تطبيق مبدأ التقييم بالقيمة العادلة، خاصّة بالنسبة لبعض الأصول المالية التي تمت حيازتها لأغراض الصفقة.
- قواعد تحويل الحقوق والديون إلى العملات الأجنبية في المحاسبة حسب المعايير الدولية وما تؤدي إليه من فروقات زمنية.
- قواعد التجميع وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وما ينتج عنها من ضرائب مؤجلة.
- قواعد تصحيح الأخطاء وتغيير التقديرات وما ينتج عنها من فروقات زمنية.
- سياسة المؤونات وما يترتب عنها من أخذ بعين الاعتبار لمخاطر في المحاسبة لا تتطابق مع ما يمكن طرحه جبائيا... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجهود وهذا العمل، الذي يجب القيام به، قد يسمح بتحديد مجالات تعديل وترشيد التشريع الجبائي، دون أن يكون ذلك ملزماً بالطبع، بما يسمح بأخذ بعض الأحداث الاقتصادية والمالية بعين الاعتبار ودون مساس بضرورة الحفاظ على ثبات الموارد الجبائية ودون أن يؤدي ذلك أيضا إلى إرتفاع مهم في مستوى العبء الجبائي الذي تتحمله المنشآت.

وقد يستفاد من ردود الأفعال الأولية للهيئات المخولة ضريبيا عند شروع بلد من البلدان في الاعتماد على محاسبة اقتصادية تفك أواصر الارتباط بينها وبين الجباية في عرض وإعداد القوائم المالية أنه على الرغم من التحفظات أو عدم الاكتراث الذي قد تبديه هذه الهيئات إبتداءً، فإنّها عموماً تنظر إلى المحاسبة ذات الطابع الاقتصادي إيجاباً لما يمكن أن تزودها به من معلومات ثرية وإضافية عن واقع المعاملات وحقيقة الأسعار بما يساعدها في مهام المراجعة والتحقيق والرقابة الجبائية.

يمكن أن نشير أيضا إلى أن كثيرا من الأنظمة المحاسبية المعتمدة على المعايير الدولية في كثير من الدول تطلب أو تلزم المنشآت على تقديم معلومات في الملحق تسمح بفهم عملية الإنتقال والمقاربة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية.

وأخيرا يمكن أن نقول أن هذا المحور من محاور الإصلاح للأنظمة المحاسبية، المرتبط بالعولمة وبتطور الأسواق المالية، يشكل نقلة نوعية تسمح باعتماد محاسبة اقتصادية مستقلة ذات طابع إبلاغي وإعلامي قوي وكامل وشفاف يعطي الأولوية للجوهر على الشكل، دون أن يمنع ذلك من تنظيم المعلومات وفق قواعد أخرى تخدم أهدافاً خاصة، كتلك المرتبطة بالجباية والضريبة.

خاتمة الفصل:

لقد استطعنا من خلال التحليل السابق حصر محورين أساسيين للقطيعة بين المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والمحاسبات التي يسيطر عليها البعد القانوني والطابع الجبائي، وقد رأينا أن الأهداف التي تخدمها المحاسبات التقليدية محدودة تتعلق بالقدرة على الرقابة على شرعية العمليات وبالتمكن من حساب وتحديد مختلف الضرائب، ولكن في مقابل ذلك تصبح المعلومات الناتجة عنها غير ملائمة ولا ذات دلالة في مجالات الإدارة واتخاذ القرار، لأنها مبتوتة الصلة بالواقع الاقتصادي ولا تعكس إلا وجها ضيقا من وجوهه، أي أنها تعكس وجود العقود وأشكالها وقواعد معالجتها ضريبيا، ولكن لا تحدد حقائقها الاقتصادية وآثارها المالية، مما لا يمكن من استعمالها في مجالات التقدير والتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

أما بالنسبة للمحاسبة المالية الحديثة على أساس المعايير الدولية، فإنها تتخلص من القيود السابقة وتطور كيانا خاصا بها ومستقلا عن القانون وعن التشريع الجبائي يهدف إلى ترجمة الحقيقة الاقتصادية للعمليات بمتابعة حركية الأسواق وترجمة الآثار المالية للصفقات واعتماد قواعد معالجة تتماشى مع الواقع التجاري والصناعي والإداري للمنشآت، ممّا يجعلها أكثر استجابة للاستعمالات المرتبطة بالتحليل الاقتصادي والمالي القائم على التقييم والتقدير والقابلية للمقارنة وأكثر تماشيا مع الحاجة إلى المعلومات في الأسواق المالية. وسنحاول في الفصل الموالي معالجة بعض استعمالات هذه المحاسبة الحديثة في سياقات اتخاذ القرار في الأسواق المالية.

الباب الثاني

تحليل رهانات الأنظمة المحاسبية الحديثة وتأثيرات تبنيها في الجزائر

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية

مقدمة الفصل :

إن كل التطورات التي يعرفها النظام المحاسبي الدولي والتي تعرضنا لها في الفصول والمباحث السابقة هي تطورات فرضتها ضرورة اضطلاع المحاسبة المالية بدور متزايد في إعلام المستثمرين بما يتوافق مع تطور الأسواق المالية وتصاعد درجة تعقيد العمليات التي تنشأ فيها وتركيب المنتجات المالية التي يتم تداولها أو التفاوض بشأنها في هذه الأسواق، والتي أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية وتجعل الاقتصاد العالمي تحت طائلة شبكة من المصالح والاستثمارات المترابطة، وهو ما يجعل لكل قرار يتخذ في ساحة مالية ما من هذا العالم أصداءا على كل الاقتصاد العالمي، كما أن أي اختلال يصيب القيم المالية في بورصة ما تتوسع آثاره لتصيب كل القيم المالية المتداولة في البورصات العالمية.

هذه المعطيات كلها تفرض على أنظمة المعلومات المحاسبية أن تلعب دورها في الإعلام الكامل والشفاف والملائم لحاجات الأطراف المعنية بما يحدث في الأسواق المالية من منشآت وهيئات ضبط ومستثمرين ودول ومواطنين بما يمكنهم من التقييم الصحيح لوضعية المنشآت والقيم المالية المتداولة وتوقع التطورات المستقبلية المحتملة لها، بحيث يتم اتخاذ القرارات على أساس متين يقارب متطلبات المردودية وعناصر الخطر، بما يقلل من احتمالات إجراء عمليات خاطئة ناجمة عن معلومات مغلوطة أو غير كافية. ومما يزيد هذا الدور الذي يجب أن يلعبه النظام المحاسبي أهمية وإلحاحا لتغطية كل عناصر الإفصاح الضرورية لترجمة الوضعية الاقتصادية للمنشآت وواقع الأسواق المالية هو تطور العمليات المالية المركبة والمعقدة في هذه الأسواق.

للتعامل مع هذه الحقائق الجديدة التي تواجهها الأنظمة المحاسبية والتحديات المترتبة عنها سنقوم في هذا الفصل بمعالجة بعض هذه الإشكاليات من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول- النظام المالي والمحاسبي كأداة للتحليل المالي ولإعلام الغير

المبحث الثاني- الإفصاح المحاسبي عن العمليات المالية المعقدة: للبيانات المالية للمجمعات، تقييم المنشآت، معالجة الأدوات المالية

المبحث الأول- النظام المالي والمحاسبي كأداة للتحليل المالي ولإعلام الغير

تمهيد:

إن القوائم المالية تعكس نجاعة وفعالية المنشأة ووضعيتها المالية، خاصة بالنسبة للمنشآت المسعرة في البورصة التي تعتبر فيها المعلومات الموجهة لمحضري رؤوس الأموال والدائنين إجبارية وذات أولوية من خلال المبدأ المهم بهذا الصدد وهو إعطاء الأولوية لإعلام المساهمين ومستثمري رؤوس الأموال، ولكن الحاجة إلى المعلومات ليست دائما متجانسة، فبينما يبحث الدائنون عن تحديد وتشخيص خطر توقف المنشأة عن الدفع بتحليل وضعيتها المالية وتوازناتها الأساسية المستخرجة من قوائمها المالية، فإن المساهمين مهتمون أساسا بالمردودية التي يتحصلون عليها من استثمارهم في نشاط وأصول المنشأة مقارنة بالمردودية المتوسطة التي يمنحها لهم السوق المالي، وهذا لا يعني أن الدراستين غير متكاملتين بالنسبة لهذه الأطراف، إذ مهما كانت الحاجة الخاصة إلى المعلومات حسب طبيعة مُمَوّل المنشأة (مساهمين أو دائنين)، ومهما كانت طبيعة الوضعية التي يراد تشخيصها (تحليل الخطر أو تحليل المردودية أو كلاهما معا)، فإنه يتم الرجوع إلى التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة) بما يسمح بإصدار حكم على الوضعية المالية للمنشأة يمكّن من تقييم الوضعية واتخاذ القرارات بشأنها، مع العلم أن ذلك يتم بالاعتماد على أدوات للتحليل، منها مثلا النسب المالية التي تستعمل معلومات محاسبية ومعلومات خارج المحاسبة وتلجأ إلى مقارنات في الزمن (دراسة التطور وتحليل وضعية المنشأة على عدة سنوات) أو مقارنات في المكان (التحليل المقارن بالمنافسين أو مع المتوسطات القطاعية للصناعة)، ومن ثم نجد أنفسنا أمام ضرورة إعداد عدة مؤشرات مالية لا يمكن عزلها أو فصلها عن الإعلام والاتصال الماليين الضروريين لتحقيق مستوى الإفصاح المطلوب، ويعتبر التقرير الإداري أحد طرق هذا التحليل وأحد وسائل الاتصال المالي مع مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة.

ونلاحظ هنا أن المحاسبة حسب المعايير الدولية اهتمت بتوفير المعلومات عن ثلاثة مجالات مهمة وأساسية من مجالات التحليل المالي، كما رأينا سابقا، وهذا بالرجوع إلى القوائم المالية التي تفرض إعدادها:

- § دراسة الوضعية المالية العامة للمنشأة التي توفرها لنا وتمكننا منها المعلومات المتضمنة في الميزانية.
- § دراسة نجاعة أعمال المنشأة وفعالية نتائج نشاطها التي يوفرها لنا ويمكننا منها حساب النتائج.
- § دراسة وضعية التوازن المالي وقدرة المنشأة على تسيير نشاطها وتدفقاتها النقدية التي يوفرها لنا ويمكننا منها جدول تدفقات الخزينة.

وضن هذا الإطار العام يمكن اللُّجوء إلى مختلف المؤشرات التفصيلية الضرورية لتوجيه هذا التحليل، كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليل النتيجة على السهم ودراسة وتحليل المردودية ووضعية المعلومات القطاعية.

وللتعرض لكل هذه النقاط ستتم دراسة هذا المبحث من خلال التعرض إلى الدور الإعلامي للنظام المحاسبي المعد حسب المعايير الدولية، وبخاصة لمحضري رؤوس الأموال من مساهمين ودائنين، وما تتضمنه المحاسبة من معايير موجهة في هذا الاتجاه تطبيقا لمبدأ أولوية إعلام المستثمر والمساهم بالدرجة الأولى وبالأصالة، ثم إعلام الأطراف الأخرى على وجه التبعية، إذ أنه إذا كانت القوائم المالية تتضمن كل المعلومات الكاملة التي تمكن من إعلام المستثمر والمساهم، فإنها ستمكن تبعا لذلك من توفير المعلومات الضرورية للأطراف الأخرى، وذلك من خلال المجالات الأساسية التي تغطيها، وهي:

- تحديد الوضعية المالية للمنشآت ومتابعة تطورها، وهو ما يمكن حسب منظور التحليل المالي من تشخيص وضعية وتطور التوازنات المالية العامة والأساسية.
- تحديد مستوى أداء المنشآت، وهو ما يمكن من تحليل وتشخيص وضعية وتطور المردودية ومستوى نجاعة الأعمال.
- تحليل المردودية المالية من خلال مختلف مستوياتها والعناصر المسؤولة عنها وتأثيراتها على أعمال المنشأة وعلى قيمة رسملتها في السوق المالي وقدرتها على خلق القيمة السهمية.

المطلب الأول- تحليل وتشخيص وضعية وتطور التوازنات المالية العامة والأساسية:

إن التحليل المالي الذي يقوم به دائن من الدائنين يتمثل في فحص ودراسة وتشخيص التوازنات المالية الأساسية، وهو ما يعطي فكرة أولية عن الخطر المالي الذي تمثله المنشأة، والذي يتمثل بالنسبة للدائنين في خطر التوقف عن الدفع والإفلاس، وهو ما يعني أن المنشأة قد تتوقف أعمالها بسبب وضعية خزينتها وعدم تقديرها الصحيح للاحتياجات النقدية الصافية الضرورية للتوازن المالي.

ويعتمد هذا التحليل في مرحلة أولى على مفهومين أساسيين، هما: احتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل، اللذين تسمح متابعتهما بإصدار حكم على الوضعية العامة للتوازن المالي للمنشأة ومدى ملاءمة سياساتها المالية، ومن خلال ذلك تحليل وتحديد العناصر المولدة لخطر التوقف عن الدفع، ثم يتم الانتقال في مرحلة ثانية لتشخيص أدق لعناصر التوازن المالي عن طريق دراسة تفصيلية لتدفقات الخزينة بما يمكن من حصر مصدر عدم التوازن إن وجد وتقدير العناصر التي ستحدد الاحتياجات الصافية للخزينة وتخطيط عناصر التوازن المالي الضروري لها، وسندرس هذا المطلب من خلال ثلاث نقاط:

- التشخيص العام للتوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن.
- التشخيص التفصيلي للتوازن المالي عن طريق جدول تدفقات الخزينة.
- دراسة وتحليل التوازنات المالية الأساسية وتشخيص خطر الإفلاس.

أولا- التشخيص العام للتوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن:

نعتمد على هذا التحليل للحكم بشكل عام وسريع على الوضعية المالية للمنشأة ونستعمل بهذا الصدد في المنظور التقليدي مؤشرين أساسيين مهمين هما: إحتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل.

1- احتياجات رأس المال العامل:

إن تحليل احتياجات رأس المال العامل يسمح بتحديد إحتياجات خزينة المنشأة في الأجل القصير بما يسمح بتمويل أنشطتها الجارية والدورية. وهنا يحسن التمييز بين نوعين من الموارد المالية: الموارد الدائمة (أموال خاصة وديون مالية طويلة ومتوسطة الأجل) والموارد المتداولة (ديون الاستغلال قصيرة الأجل) وفي مقابل ذلك يتم التمييز بين نوعين من الاحتياجات المالية: الاحتياجات المالية الدائمة (الأصول الثابتة أو غير الجارية) والاحتياجات المالية المتداولة (المخزونات وحقوق قصيرة الأجل).

ونلاحظ أن الميزانية حسب المعايير الدولية تستجيب لهذا المنظور في طريقة تصنيفها للموارد والاحتياجات كما رأينا ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول.

الشكل 1 : تصنيف الميزانية من المنظور المالي

المصدر: من تصور الطالب

ويلاحظ على العموم أنه في أغلب القطاعات التجارية والصناعية تكون الاحتياجات المتداولة (الجارية) أكثر أهمية من الموارد المتداولة (الجارية)، ممّا يولد فائضاً في الاحتياجات الضرورية لتسيير النشاط في الأجل القصير تشكل ضغطا على الخزينة، بحيث لن تتمكن المنشأة من تمويلها بموارد قصيرة الأجل ومن نفس الطبيعة، ومن ثم لا بد أن تخطط لمصدر آخر يمكن من التحكم في وضعية الخزينة وتجنب خطر التوقف عن الدفع الناتج عن الفروقات الزمنية بين لحظات التسديد ولحظات التحصيل بحيث أن الأولى تسبق الثانية. والجدير بالذكر أنه في بعض القطاعات كقطاع المساحات الكبرى والمنشآت الخدمية تنعكس الوضعية بحيث تكون الموارد الجارية أكبر من الاحتياجات الجارية، مما يؤدي إلى فائض في الموارد من أسفل الميزانية يتطلب الأمر التفكير في كيفية استخدامه وتوظيفه.

الشكل 2 : تحديد الاحتياجات الصافية لدورة الاستغلال

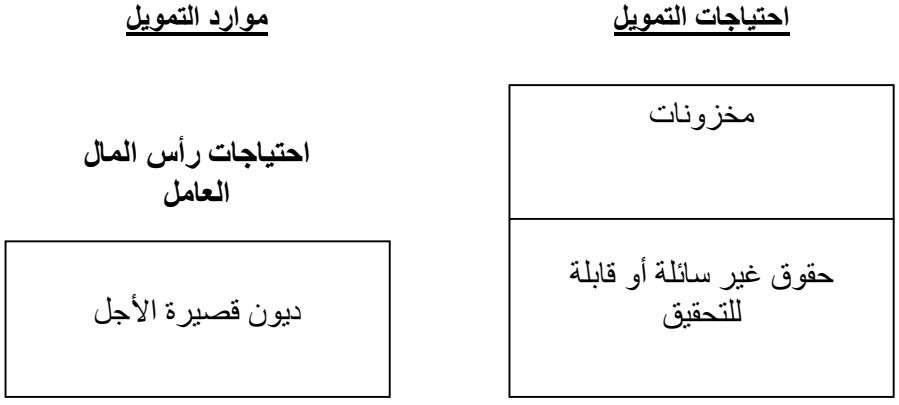

المصدر: من تصور الطالب

2- رأس المال العامل:

إن تحليل رأس المال العامل يسمح بتحديد مستوى تمويل الاحتياجات المالية الدائمة بموارد مالية من نفس الطبيعة. وعندما تكون هذه الموارد الدائمة أكبر من إحتياجات الاستثمار طويلة الأجل، فمعنى ذلك أن المنشأة تحتفظ بهامش أمان من التمويل الدائم المتوجه لدورة الاستغلال بما يمكن من مواجهة الفروقات الزمنية بين آجال التحصيل وآجال التسديد السابقة لها، وهو ما يدعى رأس المال العامل.

الشكل 3 : تحديد هامش أمان التمويل الدائم

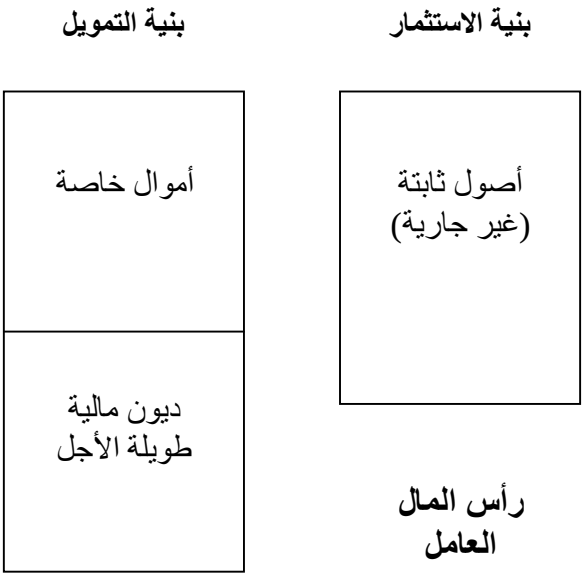

المصدر: من تصور الطالب

إن الفرق بين رأس المال العامل المحقق واحتياجات رأس المال العامل الناشئة من النشاط يعطينا وضعية خزينة المنشأة ويمكننا من تحديد كونها في حالة فائض أو عجز وتحليل وضعية توازنها المالي.

إن وضعية التوازن المالي العام للمنشأة تتحدد عن طريق دراسة وضعية دورة استغلالها وتحديد مجموع الاحتياجات التمويلية الناتجة عنها والموارد التمويلية من نفس الطبيعة التي مولتها والناشئة من ذات الدورة والجزء من الاحتياجات الصافية التي لم تمولها موارد دورة الاستغلال نتيجة الفروقات الزمنية التي تكلمنا عنها، إذ أن وصول آجال تسديد الديون قصيرة الأجل يسبق لحظة تحول رقم الأعمال إلى سيولة تمكن من مواجهة هذه التسديدات، ولن تتمكن المنشأة من تسديد هذه الديون وعدم الدخول في وضعية التوقف عن الدفع إلا إذ كانت تتمتع بموارد تمويلية دائمة وفائضة تسمح لها باحترام آجال التسديد بصفة مستمرة.

إن هذا التحليل التقليدي للتوازن المالي هو ما توفره هذه المؤشرات التي يمكن الوصول إليها انطلاقا من النظام المحاسبي المعد وفق المعايير الدولية دون الحاجة إلى كل الأعمال التمهيدية، أو على الأقل التقليل منها، الضرورية للانتقال من الميزانية المحاسبية، التي لا تستجيب لمتطلبات التحليل المالي كما هو الشأن مع المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، إلى الميزانية المالية التي تستجيب لهذا الاحتياج.

إن تحديد العناصر التي ساهمت في تحقيق أو عدم تحقيق التوازن المالي يصبح في هذه الحالة ممكنا عن طريق فحص التغيرات التي حدثت في إحتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل، وهو ما يؤدي إلى الحصول على العناصر التفسيرية التي تمكن من متابعة تطور السياسات المالية الاستثمارية والتمويلية وسياسة المخزونات والسياسة التجارية مع الزبائن وتطور ديون الموردين ومقارنة بنية ميزانية المنشأة محل الدراسة مع بنية ميزانيات المنشآت المنافسة في القطاع بما يسمح بالقيام بتحليل عام للوضعية المالية ولخطر الإفلاس.

ثانيا- التشخيص التفصيلي للتوازن المالي عن طريق جدول تدفقات الخزينة:

1- مضامين جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول تدفقات الخزينة يكمل المعلومات التي تم تقديمها في الميزانية وحساب النتائج بإظهار مصادر السيولة للدورة واستعمالاتها، وذلك من خلال تقسيم أعمال المنشأة عبر ثلاث وظائف ودورات مالية:

- وظيفة (دورة) النشاط العادي: وينتج عنها التدفقات المرتبطة بالعمليات التي تشكل مهنة المنشأة وتسمح بإنتاج منتجاتها وخدماتها وتحديد وضعها في السوق.

ويمكن تحديد هذه التدفقات، كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول، بطريقتين:

- الطريقة المباشرة: بحيث تحصر كل التحصيلات والتسديدات المتعلقة بالأنشطة التموينية والإنتاجية والبيعية وغيرها، مما يمكن من تحديد التدفق النقدي الصافي للأنشطة العادية.
- الطريقة غير المباشرة: وهي التي تنطلق في تحديد تدفقات الأنشطة العادية من النتيجة المحاسبية بإعادة دمج النفقات غير القابلة للتسديد فيها وطرح الإيرادات غير القابلة للتحصيل منها، أي تلك النفقات والإيرادات غير ذات الأثر على خزينة المنشأة، ومن ثم لابد من معالجة النتيجة بإلغاء أثر كل التسجيلات المحاسبية غير ذات الأثر النقدي، ويمكن إعطاء مثال على النفقات غير القابلة للتسديد بمخصصات الاهتلاكات وعمليات نقص قيم الأصول ومخصصات المؤونات، أما فيما يتعلق بالإيرادات غير القابلة للتحصيل فالمثال الأكثر ورودا بهذا الصدد هو الاسترجاعات على المؤونات، كما يجب أيضا حذف فوائض أو خسائر القيمة على التنازل عن الاستثمارات من النتيجة المحاسبية لأن هذه العمليات لا تتعلق بالأنشطة العادية.

هذه المعالجات الأولية تمكننا من الحصول على ما يسمى طاقة التمويل الذاتي، التي يمثل رصيدها الامكانية التي تتمتع بها الأنشطة الاستغلالية العادية للمنشأة في توليد السيولة بغض النظر عن سياساتها في مجال قروض الزبائن والموردين وعن شروط تسيير دورة استغلالها، ومن ثم يكون من الضروري بعد ذلك أن يتم تعديل هذا الرصيد، أي طاقة التمويل الذاتي، بالايرادات أو النفقات الأخرى غير المؤثرة على خزينة الدورة وهي تتمثل في المبيعات لأجل والمشتريات على الحساب والنفقات الأخرى غير المسددة، وهو ما يعتبر طرحا للتغير في احتياجات رأس المال العامل من طاقة التمويل الذاتي.

- وظيفة (دورة) النشاط الاستثماري: وتنتج عنها تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار الناشئة عن السيولة المخصصة لتجديد وتطوير الأنشطة، أي أنها تمثل الفرق بين:

- التدفقات النقدية الموجهة لإقتناء الأصول الثابتة المادية والمعنوية والمالية (صافية من الديون على التثبيتات)، بما فيها الأصول الثابتة التي أنتجتها المنشأة لحاجتها الخاصة، من جهة.
- والتدفقات النقدية الناشئة من التنازل عن الأصول الثابتة المادية والمعنوية والمالية، وكذا المداخيل على العمليات المالية كحصة المنشأة في الأرباح المدفوعة على المساهمات والفوائد المحصلة، من جهة أخرى.

- وظيفة (دورة) النشاط التمويلي: وتنتج عنها تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل والتي تسمح بتحديد مصادره، مثل رفع رأس المال وإصدار القروض، والتسديدات التابعة له، مثل الأرباح الموزعة المدفوعة، إعادة شراء الأسهم وتسديد القروض.

2- استعمالات جدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي:

إن تحقيق الربح أو تزايده ليس مؤشرا كافيا للحكم على وضعية الملاءة لمنشأة ما، فقد لوحظ أن المنشآت يمكن أن تتجه نحو الإفلاس مع تحقيقها للأرباح إذا لم تستطع درَ تدفقات نقدية كافية من عملياتها لسداد التزاماتها، بحيث أن هذه الوضعية لن تنعكس من جدول حسابات النتائج، بل من تحليل للتدفقات النقدية يبين نقصها أو قصورها، ومن ثم اتضح للمستثمرين والدائنين والمحللين أن النتيجة الصافية ليست المؤشر الوحيد لنجاح أعمال المنشآت، بل قدرتها أيضا على سداد الالتزامات الذي لا يتم من الدخل الصافي بل من رصيد النقدية، مما أدى إلى الاقتناع بضرورة المتابعة المالية والمحاسبية للخزينة وتطورها، وهو ما أسس لجدول تدفقات الخزينة ضمن القوائم المالية[1].

إنَّ التدفقات الناشئة عن الأنشطة العادية والاستثمارية والتمويلية هي التي ستمكن من تفسير الفرق بين خزينة نهاية الدورة للمنشأة وخزينة بدايتها، التي تمكن ملاحظتهما مباشرة في الميزانية. وتتمثل خزينة المنشأة في أصولها المتاحة واستخداماتها السائلة من أموال جاهزة (ودائع تحت الطلب) وأموال شبه جاهزة مثل التوظيفات المالية قصيرة الأجل وشديدة السيولة التي من السهل تحويلها إلى مبلغ معروف لا تتأثر قيمته بمخاطر معتبرة في السوق، من جهة، وفي خصومها المالية المستحقة في الأجل القصير المشكّلة لموارد ووسائل تمويل الخزينة كالسحب على المكشوف و تسهيلات الصندوق، من جهة أخرى.

إن جدول تدفقات الخزينة يستعمل في مجالات التحليل المالي استعمالات متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان (نظرة حالية مستقبلية)، 2006، الدار الجامعية، ص 174-175.

- يسمح بتحديد قدرة المنشأة على توليد الموارد الداخلية وتحديد قدرتها على الحصول على التمويل الخارجي.
- يسمح في حالة الاختلالات والصعوبات المالية بتحديد مصدرها، هل هو كامن في النشاط العادي أو ناشئ عن نشاطات النمو غير المتحكم فيها أو أن مصدره البنية التمويلية غير الملائمة، مما يمكن من تحديد ورسم سياسات معالجة الخلل والحد من الصعوبات المالية.
- يسمح بحصر العناصر التي تؤثر على الخزينة في حالة الحاجة إلى القيام بتقديرات لإعداد مخطط الخزينة المرتبط بمخططات الأعمال وبسياسات النمو والتطوير.

ثالثا- دراسة وتحليل التوازنات المالية الأساسية وتشخيص خطر الإفلاس[1]:

إن تحديد التوازنات المالية الأساسية هي مرحلة أولى في تقييم الوضعية المالية للمنشأة بمعرفة حجم ووتيرة احتياجاتها من السيولة (إحتياجات رأس المال العامل) وقدرتها على مواجهة هذه الاحتياجات في الأجل الطويل (رأس المال العامل).

إن تحليل عناصر رأس المال العامل يسمح بتقييم قدرة المنشأة على الوفاء، أي دراسة المساحة المالية التي تتمتع بها وقدرتها على الاستدانة ومستوى الخطر الذي يتحمله مقرضو الأموال، وهو ما يمكن القيام به عن طريق فحص الميزانية كمصدر مهم من مصادر المعلومات، إذ أنها تظهر الحصة النسبية لكل شكل من أشكال التمويل في مجموع الموارد المالية المتاحة للمنشأة، ومن ثم نستطيع معرفة مستوى لجوءها إلى الاستدانة لتمويل نموها وتطورها ومقتنياتها من التثبيتات. وفي هذا المجال يتم استعمال نسب تسمح بقياس مستوى التوازن بين الأموال الخاصة والمديونية الخارجية، أو ما يسمى بطاقة استدانة المنشأة:

$$\text{نسبة طاقة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{مجموع الخصوم}} \text{ أو } \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

والملاحظ أنه إذا استعملنا النسبة الثانية في قياس قدرة استدانة المنشأة ومدى توازن بنيتها المالية، فإن المعيار هو المحافظة على نسبة أقل من الواحد، أي أن الديون المالية الصافية لا بد أن تبقى أقل من الأموال الخاصة بالمنشأة.

إنّ المستثمرين يهتمون بصفة كبيرة ودقيقة بتطور مستوى الاستدانة وعلاقته بالأموال الخاصة، كما أنّ الأسواق المالية تعطي أهمية كبرى لما يسمى تنقيط المنشآت الذي تقوم به هيئات متخصصة ومستقلة، وهو ما يؤثر على الشروط التي يمكن الحصول عليها في حالة الاقتراض، إذ تقوم هذه الهيئات بتقييم خطر عدم تحصيل الدين للشركات المسعرة في البورصة، وذلك باللجوء إلى تحليل توازناتها المالية الأساسية. ومن الملاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة نسبة طاقة الاستدانة ارتفع تبعا لذلك مستوى الخطر المتعلق بإفلاس المنشآت

[1] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2006, PEARSON Education, pages 284-288.

وتوقفها عن الدفع، ومن ثم تزداد مخاطر عدم القدرة على تسديد الفوائد وأصل القرض، أو تسديد كل أصحاب الحقوق في حالة إعلان الإفلاس.

وعادة ما يتم استكمال التحليل السابق بحساب نسبة قدرة المنشأة على السداد، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة قدرة المنشأة على السداد} = \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{طاقة التمويل الذاتي}}$$

وهي نسبة تمكن من تحديد مستوى حجم المديونية مقارنة بقدرة المنشأة على توليد سيولات من أنشطتها العادية بغض النظر عن سياستها في مجال التخزين وبالنسبة لقروض الزبائن والموردين.

إن المقابلة بين التحليلين السابقين تمكننا من تحديد مدى توازن بنية المنشآت من حيث تركيبة مواردها في الميزانية، ومن ثم قدرتها على الاستدانة، وكذلك من حيث قدرتها على توليد موارد من الأنشطة العادية كافية لضمان قدرتها على تسديد ديونها، وهو ما يسمح بالحكم على توازن بنية موارد المنشأة ومصادر تمويلها، ومن ثم يمكن من تقييم مستوى خطر الإفلاس الذي يواجهه المتعاملون معها، ولكن هذا التحليل يرتبط بمستوى الإستراتيجية المالية ويسمح بالحكم على التوازن المالي في الأجل الطويل، ومن ثمَّ لا يمكن أن يكون التقييم متكاملا إلا إذا أضفنا المركّب الثاني للتوازنات المالية الأساسية، وهو التوازن المالي المرتبط بمشكلة السيولة في الأجل القصير عن طريق دراسة شروط الاستغلال والعناصر المتحكمة في إحتياجات رأس المال العامل.

إن تحليل عناصر إحتياجات رأس المال العامل يتوجه بالدرجة الأولى إلى مشاكل السيولة في الأجل القصير، إذ أنّ فحص الأصول والخصوم الجارية (المتداولة) يسمح بتحليل مستوى سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء في الأجل القصير، بحيث يتم تقييم مدى قدرتها على مواجهة كل الاستحقاقات لحظة بلحظة وهو المستوى الثاني لمعالجة خطر الإفلاس.

وهنا نستعمل مجموعة من النسب التي تسمح بقياس مستوى تغطية الأصول المتداولة للديون المستحقة في الأجل القصير:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{المخزونات + القيم القابلة للتحقيق + المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق + المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

والمعيار العام هو أن تكون هذه النسب أكبر من الواحد بمستوى كاف يسمح بتجنب مشاكل التوقف عن الدفع، وهو ما يرتبط بشروط الاستغلال المتعلقة بمدد التخزين ومدد قرض الزبائن وقرض الموردين التي تنشأ عنها بشكل أساسي احتياجات رأس المال العامل، ولهذا يستكمل هذا التحليل بحساب نسب الدوران المفيدة في تحديد شروط الاستغلال وكيفية تحسينها وما تتطلبه من موارد لتحقيق التوازن، نذكر منها:

نسبة مدة دوران المخزونات:

$$\text{مواد} = \frac{\text{مخزون المواد}}{\text{المشتريات المستهلكة}} \times 360$$

$$\text{بضائع} = \frac{\text{مخزون البضائع}}{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}} \times 360$$

$$\text{منتجات} = \frac{\text{مخزون المنتجات}}{\text{تكلفة الإنتاج المباع}} \times 360$$

نسب مدد دوران الحقوق والديون:

$$\text{نسبة دوران الحقوق} = \frac{\text{حقوق الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال (كل الرسوم متضمنة)}} \times 360$$

$$\text{نسبة دوران الديون} = \frac{\text{ديون الاستغلال}}{\text{المشتريات ونفقات الاستغلال (كل الرسوم متضمنة)}} \times 360$$

هذه النسب تعبر بعدد الأيام عن المدد المتوسطة للتخزين وقرض الزبائن وقرض الموردين، وهي تسمح بتحديد العناصر التي يمكن العمل عليها لتحسين شروط الاستغلال، كتحسين تسيير المخزون وتقليص مدد التخزين أو تقليص المدد الممنوحة للزبائن وتحسين تسيير سياسة التحصيل، كلما أمكن ذلك، أو التفاوض مع الموردين على مدد أطول لتسديد الديون واستغلال إمكانيات القرض الإضافية. ويعتبر العمل على هذا المستوى هو الأساس لضمان تسيير مالي ناجح، بينما العمل على مستوى توفير موارد دائمة (رأس مال عامل) تسمح بتغطية إحتياجات الاستغلال يأتي في الدرجة الثانية، لما يترتب عن تجنيد هذه الموارد من ارتفاع لتكلفة التمويل.

المطلب الثاني- تحليل وتشخيص وضعية المردودية ومستوى نجاعة الأعمال[1]:

إن محضري الأموال الخاصة يحتاجون إلى معرفة مردودية استثماراتهم المتمثلة في مجموع الوسائل التي تم وضعها تحت تصرف المنشأة لممارسة أنشطتها التجارية، وذلك بالنظر إلى مستوى المخاطرة التي يتحملونها من تلك الاستثمارات.

إنّ المؤشرات التي تسمح بالحكم على النجاعة الاقتصادية للمنشآت تصدر من القوائم المالية التي تسمح بقياس ومتابعة نتائج الأعمال، وهي حساب النتائج والميزانية.

أولا- معالجة واستغلال القوائم المالية:

إن تحليل القوائم المالية يستلزم إجراء بعض التعديلات عليها للتمكن من الحصول على مقاربة مالية للمنشأة، كما أن دراسة وتحليل المردودية الاقتصادية للأعمال يتطلب استخراج مركبتين أساسيتين من هذه القوائم المالية، وهما:

- النتيجة الاقتصادية الصافية من الضرائب التي تمَّ تحقيقها من ممارسة النشاط الاستغلالي العادي.
- الوسائل التي تم استخدامها لتحقيق هذه النتيجة ومصادر تمويلها.

يتطلب هذا التحليل التمييز بين العناصر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والعناصر المرتبطة بأنشطة التمويل، وذلك من خلال ميزانية اقتصادية يقدمها نظام المحاسبة المالية عن الوسائل المستخدمة، من جهة، ومصادر تمويلها، من جهة أخرى.

الجدول 6 : الميزانية الاقتصادية

أصول	خصوم
أصول ثابتة أصول متداولة: قيم استغلال قيم قابلة للتحقيق قيم محققة	أموال خاصة ديون مالية ديون غير مالية
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2006, PEARSON Education, page 288.

[1] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 284-288-292.

إن التعبير المالي عن هذه الميزانية الاقتصادية يكون بالتمييز بين العناصر المالية (الدورة المالية) والعناصر الاقتصادية (الدورة الحقيقية)، أما منظور الميزانية المالية فيقوم على القيام ببعض المقاصات بين عناصر الأصول والخصوم، بحيث أن الديون غير المالية تطرح من المبلغ الكلي للأصول الاقتصادية، فنحصل على ما يسمى الأصول الاقتصادية الصافية، كما أن الأصول المالية مثل القيم المنقولة للتوظيف (والاستثمارات المالية الأخرى) تطرح من مبلغ الديون المالية لنحصل على الديون المالية الصافية، إذ أنه يمكن استعمال الأصول المالية المتاحة للبيع والقيم المنقولة للتوظيف، التي من السهل التفاوض بشأنها مثلا، لتسديد جزء من قروض المنشأة وتخفيض مديونيتها. كما يجب أن نلاحظ في هذه الحالة أن احتياجات رأس العامل الصافية تتطابق في البنية المعيارية مع رأس المال العامل الضروري، مما يعني من الناحية النظرية تسييراً أمثلاً للسيولة يقوم على تعظيم المردودية وتحقيق الملاءة.

إن التحليل السابق يمكننا من تصور الميزانية المالية التالية :

الجدول 7 : الميزانية المالية

أصول	خصوم
أصول ثابتة صافية	أموال خاصة
احتياجات رأس المال العامل الصافية	ديون مالية صافية
الأصول الاقتصادية الصافية	**الخصوم المالية**

المصدر: Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2006, PEARSON Education, pages 289.

ولاستكمال هذا التحليل يتطلب الأمر أيضا القيام ببعض المعالجات والتعديلات في حساب النتائج، إذ أن هذه القائمة المالية، وعلى الرغم من تمييزها بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية قبل طرح الضريبة، فإنها لا تحدد نصيب الضريبة لكل منهما، ومن ثم يتطلب الأمر تحديد نتيجة العمليات بعد الضريبة والنتيجة المالية بعد الضريبة. وإذا افترضنا للتبسيط أن الدورة المالية تؤثر عن طريق الفوائد المرتبطة بالتمويل فحسب، فإن المنشأة إذا كانت تمول نشاطها بأموالها الخاصة فقط، فإنها لن تتحمل مصاريف الفوائد وبذلك لن تكون نتيجة أنشطتها العادية إلاّ نتيجة العمليات، ومن ثمَّ يمكن تحديد مستوى الضريبة النظري الذي ستتحمله هذه النتيجة وطرحه منها للحصول على النتيجة الصافية للأنشطة العادية، وهي في هذه الحالة مساوية للنتيجة الصافية للدورة، ولكن إذا كانت المنشأة تمول أنشطتها جزئيا بقروض فإنها ستتحمل مصاريف الفوائد، ومن ثمّ لا بد من تحديد النتيجة الصافية للعمليات، كما في الحالة السابقة، عن طريق حساب الضريبة النظرية التي يجب طرحها، ثم حساب النتيجة المالية، والتي تتمثل في هذه الحالة في مصاريف الفوائد بعد الضريبة، أي بعد أن يطرح منها الاقتصاد في الضريبة الناشئ عنها.

وبما أن نتيجة العمليات تحسب بعد أخذ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ومخصصات نقص القيمة الأخرى بعين الاعتبار، يمكن حساب ما يسمى بالفائض الاجمالي للاستغلال الذي يمثل النتيجة قبل طرح العناصر السابقة بهدف تحييد واستبعاد أثر سياسة الاستثمار والنمو والتطوير، وكذا سياسة الاحتياط للديون المحتملة الناتجة عن توقعات الخسائر والأعباء، على نتائج المنشأة.

يمكن هذا التحليل من قياس وحساب ما يسمى بالأرصدة الوسيطية للتسيير ودراسة كيفية تشكيل المردودية الاقتصادية خلال مختلف مراحل الانتاج والاستغلال ودراسة وتحليل مختلف عناصر النفقات والإيرادات وكيفية تطورها في الزمن ومقارنتها بالمنشآت المشابهة أو بالمتوسطات القطاعية بغرض إستخراج عناصر التحسين الممكنة للرفع من فعالية النشاط الاستغلالي للمنشأة، وعادة ما يتم تحديد معدل خلق الثروة من نشاط العمليات الاستغلالية المرتبطة بمهنة المنشأة مقارنة بالوسائل الاقتصادية الصافية المستثمرة في هذا النشاط، وهو ما يسمى بنسبة المردودية الاقتصادية، التي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للعمليات الاستغلالية}}{\text{الأصول الاقتصادية الصافية}}$$

ثانيا- العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية:

إنّ المردودية الاقتصادية هي المستوى الأول من مستويات نجاعة أعمال المنشأة، والمستوى الثاني هو مستوى المردودية المالية التي تهم المساهمين بالدرجة الأولى لأنها تقيس مستوى زيادة ثروتهم الصافية الناتجة من الأنشطة العادية للمنشأة التي استثمروا فيها بالنظر إلى الأموال الخاصة التي قاموا بإحضارها، مع العلم أن المردودية المالية مشروطة بتحقق المردودية الاقتصادية.

ومن الواضح أنه في حال عدم لجوء المنشأة إلى التمويل الخارجي، فإن المردودية المالية تكون مساوية للمردودية الاقتصادية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومن ثم فإن كل الثروة الناشئة من إستثمار الأصول الاقتصادية الصافية ترجع إلى المساهمين، ولكن إذا لجأ المساهمون إلى التمويل الخارجي (القروض)، فإن نتيجة الأنشطة العادية ستسمح جزئيا بدفع أجرة القروض للدائنين (الفواتير)، وهو ما يقلص من قيمة النتيجة الصافية في المطلق، لكن تعتبر هذه الوضعية ملائمة للمساهمين ما دامت مصاريف الفوائد (تكلفة القرض) أقل من فائض الثروة الناشئ من التمويل الخارجي، وتسمى هذه الوضعية بأثر الرافعة المالية ويحسب معدل المردودية المالية حينئذ كما يلي:

$$\text{م. م. م.} = \text{م. م. إ.} \ (\text{بعد الضرائب}) + \frac{\text{ديون مالية}}{\text{أموال خاصة}} \times (\text{م. م. إ.- ف})$$

م. م. م.: معدل المردودية المالية (معدل مردودية الأموال الخاصة)،
م. م. إ.: معدل المردودية الاقتصادية (بعد الضرائب)،
ف: تكلفة الديون (بعد الضرائب).

ومن الملاحظ أن سياسة الاستدانة لها حدودها، بحيث أنه كلما ازداد مستوى استدانة المنشأة ارتفع خطر الإفلاس، ومن ثم يزيد معدل الفائدة الذي يطلبه المقرضون إلى أن تصبح فيه تكلفة الاستدانة الهامشية مساوية للمردودية الاقتصادية للمنشأة، وحينئذ لا يكون من صالح المساهمين التمويل عن طريق القرض، هذا ما يسمى بأثر المطرقة.

يتضح لنا من التحليل السابق أن المردودية المالية مشروطة بالمردودية الاقتصادية، ومن ثم يصبح من المهم البحث عن مصادر وأسباب هذه المردودية، وذلك بتحليل مكوناتها وتحديد عناصرها وعلاقتها بالقيمة السهمية.

المطلب الثالث- تحليل المردودية المالية: مكوناتها، تجزئتها، قياسها حسب السهم وعلاقتها بخلق القيمة السهمية:

إن قراءة القوائم المالية يسمح باستكمال تحليل المردودية المالية السابق، بحيث تقترح علينا هذه القوائم مجموعة من المعلومات التي تسمح للمساهمين بتدقيق وتركيز دراستهم وتقييمهم للمردودية، ويتعلق الأمر بمجموعة من المعلومات الإضافية تتضمن ما يلي:

- التغيرات التي تمس الأموال الخاصة (جدول تغيرات الأموال الخاصة)،
- المعلومات القطاعية،
- معالجة الأنشطة المتخلى عنها،
- النتيجة حسب السهم،
- خلق القيمة السهمية.

أولا- جدول تغيرات الأموال الخاصة[1]:

إن جدول تغيرات الأموال الخاصة يعطي معلومات عن العناصر التي أثرت خلال الدورة على الثروة المتاحة للمساهمين في نهاية الفترة ، إذ أن حساب النتائج يقيس فقط الثروة المحققة فعليا من خلال دورة النشاط، أي النتيجة الصافية للفترة، ولكنه لا يدرج الإمكانيات الأخرى لخلق الثروة التي حققها المساهمون مثل فوائض القيمة الضمنية والمنتظرة التي تقاس عند إعادة تقييم الأصول، والإيرادات والنفقات التي لا تمر عن طريق النتيجة (تحمل مباشرة للأموال الخاصة)، وآثار تغيير التقديرات وتصحيح الأخطاء التي تحمل للاحتياطيات، كما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة يظهر معلومات أخرى مهمة بالنسبة للمساهمين، مثل تحديد الصفقات المتعلقة برأس المال ومعرفة التدفقات التي أثرت على الأموال الخاصة، كرفع رأس المال، توزيع الأرباح...الخ.

إن النتيجة الكلية للمنشأة لا تتعلق فقط بصافي ما حققته من ربح (أو خسارة) ناتج عن إيرادات ونفقات أنشطتها العادية، بل تتضمن أيضا ما ينجم عن التغيرات الناتجة عن المنافع والمخاطر التي تمس الأصول والخصوم، والتي تمثل إمكانيات حالية لتحقيق نتائج مستقبلية، مثل تقدير ارتفاعات القيمة التي تصيب الأصول الثابتة المادية والمعنوية والمالية مقارنة بالتكلفة المهتلكة وتغيرات هذا الرصيد زيادة ونقصا من دورة إلى أخرى، وهو ما يتضمنه فرق إعادة التقييم، وارتفاعات القيمة وانخفاضاتها التي تمس الأصول الثابتة المالية طويلة الأجل الجاهزة للبيع، وهو ما يتضمنه فرق التقييم، والتغيرات التي تتعلق بالتقديرات، كإعادة النظر في المدة الاستعمالية للأصول بالاعتماد على العناصر الجديدة الحادثة خلال الدورة، خارجية أو داخلية، بما يفرض مراجعة مخططات الاهتلاكات وإدماج الأثر على المخصصات السابقة ضمن

[1] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 292.

الاحتياطيات، فضلا عما يتطلبه عرض آثار سياسات التمويل على موارد المنشأة، وهي تتمثل أساسا في عمليات رفع (أو تخفيض رأس المال) وتأثيرها على الإحضارات التأسيسية وعلاوات رأس المال، وكذا سياسات توزيع الأرباح، تعاقدية كانت أو اختيارية، وآثارها على موارد المنشأة.

ثانيا- التحليل القطاعي للأنشطة[1]:

إن التحليل العام للمردودية الاقتصادية والمردودية المالية، خاصة للكيانات المالية التي تنتظم في شكل مجمَّعات، تعد غير كافية عندما تتعلق الأنشطة بعدة منتجات أو عدة مناطق جغرافية، لأن ملاءمة هذا التحليل ودقته وفائدته بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين مع المنشأة ترتبط بتقديم مؤشرات النجاعة الأساسية والعناصر المكونة لها حسب قطاعات الأنشطة وحسب القطاعات الجغرافية. ولأنه لا يمكن تقديم كل أجزاء النشاط التي تتكون منها المنشآت، فإنه لابد من إعتماد معايير في تحديد قطاعات النشاط الأساسية التي يجب أن تظهر ضمن متطلبات الاعلام القطاعي.

إنَّ التجزئة حسب قطاعات الأنشطة وحسب القطاعات الجغرافية لا تتعلق بتقديم عناصر النجاعة والمردودية الاقتصادية والمالية للمنشأة فحسب، بل إن توزيع الأصول والخصوم حسب القطاعات مهم جدا، لأنه يعطي نظرة مفيدة عن أهمية الاستثمارات والالتزامات المالية الموجهة لكل قطاع.

1- مفهوم قطاع النشاط:

يمكن تعريف قطاع النشاط بأنه جزء من المنشأة مُكلَّف بتقديم خدمة أو منتج أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات، وهو ما يبين صعوبة تحديد هذه القطاعات ومعرفة مجموعة المنتجات أو الخدمات التي يمكن أن تندرج في قطاع واحد. وهنا تطرح مشكلة المعيار أو المعايير التي يجب اعتمادها لتحديد قطاعات النشاط، بحيث تكون المنتجات أو الخدمات المدمجة في قطاع ما متمتعة بمستوى من التجانس من حيث مستوى الخطر وعوامل المردودية، ممّا يميزها عن غيرها من المنتجات أو الخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى.

إنّ المعايير التي يمكن إعتمادها في هذه التجزئة متعددة، بحيث قد تتم التجزئة حسب طبيعة الخدمات أو المنتجات أو حسب أصناف الزبائن أو حسب قنوات التوزيع.

إن اختيارات التجزئة لن تكون محايدة بالنسبة للمنشأة وتتطلب تفكيرا عميقا وتحليلا مفصلا لمهنها، ولكنها ذات فائدة كبيرة في مجال الإعلام والاتصال الماليين، إذ أن توفير معلومات عن تطور المردودية حسب مختلف قطاعات النشاط يمكن المتعاملين مع المنشأة من الحكم على مدى ملاءمة الاختيارات الإستراتيجية التي قامت بها.

[1] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 293-298.

2- مفهوم القطاع الجغرافي:

إن تقديم معلومات عن القطاع الجغرافي ترتبط بالاعتماد على معيار أساسي يقوم على مدى تجانس المحيط الاقتصادي، وكما هو الحال بالنسبة لقطاعات النشاط، يعتبر مستوى الخطر وعامل المردودية مهمين في هذا التحليل.

وبالفعل، فإن مختلف خدمات أو منتجات المنشأة المباعة لا بد أن يتم تجميعها حسب المناطق الجغرافية التي تمثل مستوى مخاطرة ومردودية خاص، ذلك أنه من صالح المستثمرين معرفة مختلف البيئات الاقتصادية التي يتم العمل فيها.

إن البيئات الاقتصادية تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى حسب الخصائص المحلية لكل مقاطعة، كما أن هذه البيئات تختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يسمح للقوائم المالية، عندما تأخذ بعين الإعتبار هذه التجزئة الجغرافية، بإظهار وتقديم الخطر الاقتصادي والخطر السياسي الذي تواجهه أعمال المنشأة.

إن المعلومات المعطاة عن القطاعات الجغرافية تسمح بالإحاطة بشكل أفضل باستراتيجية النمو والتطوير للمنشآت، بحيث أنها تمكن المستثمر من معرفة مختلف مستويات الخطر والمردودية بالنظر إلى اختيارات المنشأة في مجالات الوجود المكاني أو التوزيع الجغرافي لأعمالها.

3- كيف يتم تحديد القطاعات؟

إنّ تحديد القطاعات ممكن من الناحية النظرية، ولكنه يطرح مجموعة من الصعوبات من الناحية العملية، بحيث أن المنشآت الكبيرة تتمتع عادة بعدة أنشطة وتتدخل في عدة أماكن جغرافية، والسؤال المطروح بهذا الصدد هو في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تصنيف قطاعات المنتجات والخدمات، وما هي المعلومات التي تسمح بحصر المجموعات الجغرافية الواجب إظهارها.

وللقيام بذلك يكون مناسبا أن نميز بين نوعين من التجزئة: التجزئة الأولية والتجزئة الثانوية، بحيث تعتمد الأولى على التوزيع حسب الأنشطة وتعتمد الثانية على التوزيع حسب القطاعات الجغرافية. إن اختيار هذه الطريقة في التجزئة ذات أهمية كبرى، إذ أنها تجعل حجم المعلومات التي يجب إظهارها عن القطاعات الأولية أكبر بكثير من المعلومات التي يجب إظهارها عن القطاعات الثانوية.

إن المعلومات التي تسمح لنا التجزئة حسب القطاعات بالحصول عليها من خلال قوائم مالية محللة تحليلا إداريا استراتيجيا تمكننا من تجزئة رقم الأعمال والنتائج والاستثمارات والديون حسب هذه القطاعات، ونعتمد في هذا التحليل على ثلاث قواعد أساسية:

القاعدة الأولى: إذا حقق قطاع معين أغلبية رقم أعماله عن طريق مبيعات إلى زبائن خارجيين، يكون ضروريا إظهار المعلومات القطاعية.

القاعدة الثانية: يقدم قطاع ما إذا كان يمثل 10% على الأقل من مجموع الأصول أو النتائج أو الإيرادات. عمليًّا يكفي أن يتحقق أحد الشروط السابقة، بحيث يمكن لقطاع ما مثلا أن يشكل 10% من النتيجة الكلية للمنشأة، ولكنه لا يمثل إلا 5% من أصولها، وبما أنه يحقق شرطا من الشروط السابقة فإنه يؤخذ بعين الاعتبار في الإعلام القطاعي.

القاعدة الثالثة: مجموع القطاعات المقدمة لا بد أن يمثل على الأقل 75% من رقم الأعمال الكلي للمنشأة. إذا لم يبلغ مجموع القطاعات المقدمة 75% من رقم الأعمال، يكون ضروريا أن تقدم قطاعات إضافية بتجزئة أدق وأكثر تفصيلا.

4- إجراءات ومستلزمات التجزئة القطاعية واستعمالاتها في التحليل المالي:

إن إلزام المنشأة بالإعلام القطاعي يؤثر بشكل مباشر على التنظيم الداخلي لها ويتطلب تعديل أنظمة المعلومات فيها، كما تطرح في حالة المجمّعات والمنشآت المنظمة حسب الوحدات مشكلة الصفقات الداخلية، التي تتطلب معرفة وتحديد أسعار التنازل وأسعار التحويل المعتمدة في المجمع أو في المنشأة المتكونة من وحدات.

إن اعتبارات الشفافية في المعلومات المعروضة يتطلب الإشارة إلى كيفية تحديد أسعار التنازل والتحويل، كما يتطلب بالنسبة للأصول المشتركة بين عدة قطاعات تحديد وتفسير قواعد توزيعها، من حيث مستوى النشاط والتكاليف، عليها.

إن تطوير الإعلام القطاعي عملية جوهرية وأساسية بالنسبة للتحليل المالي، بحيث يسمح بتوضيح إستراتيجية المنشأة والانتقال من تحليل مالي كلي إجمالي إلى تحليل مالي تفصيلي حسب قطاعات النشاط وحسب القطاعات الجغرافية، وهو ما يجعل استراتيجية المنشأة في مجال النمو والتطور أكثر وضوحا وآثارها على المردودية المستقبلية أكثر جلاءً.

إن الإعلام القطاعي يسمح بإستخراج نقاط قوة ونقاط ضعف المنشأة، ومن ثم تحديد خطوط نجاح إستراتيجيتها، إذ يسمح بالانطلاق إلى تحليل لمحفظة الأنشطة وتحديد المزايا التنافسية التي تتمتع بها المنشأة وتعيين مصدرها ونوعها (التفوق التكنولوجي، قنوات التوزيع الفعالة، وضعية السيطرة في مجال معين ...إلخ)، وهو ما يمكن من إعطاء عناصر معلومات ذات أهمية قصوى تسمح برسم الإستراتيجية المستقبلية وتحويرها حسب مستجدات المحيط والسوق والمنافسة.

إن التحليل القطاعي يسمح أيضا بتقييم مدى ملاءمة البنيتين الاستثمارية والتمويلية للمنشأة، ومن ثمَّ عقلنة قرارات الاستثمار المستقبلية وترشيد استعمال الأموال بإعتماد بنيات التمويل الملائمة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل هو أقرب إلى نظام محاسبة إدارية تستخدم طرق تسجيل وعرض معلومات المحاسبة التحليلية، وهو ما يعني أن المنشآت التي تتميز بالتنوع القطاعي معنية بتطوير أنظمة محاسبة التكاليف وتحليل المعلومات.

ثالثا- التخلي عن الأنشطة والتحليل المالي:

إن أحد الإضافات في عناصر الإبلاغ المالي عن العمليات التي عنيت بها معايير المحاسبة الدولية هو ذلك الجانب المرتبط بالأصول المعمرة طويلة الأجل التي سيتم تركها أو التنازل عنها أو توزيعها على الملاك، والتي تتكون من الأصول والالتزامات (الديون)، وذلك عن طريق عزلها في الميزانية وعزل إيراداتها ونفقاتها في حساب النتائج بما يمكن من توقع الأثر الذي قد ينجر عن التخلي عنها، بحيث لا يستمر اهتلاكها بل تقيم بقيمتها العادلة[1]. ولابد أن نشير هنا أن الأصول العاطلة مؤقتا عن العمل والأصول التي تم التخطيط للتنازل عنها قبل انقضاء عمرها الإنتاجي غير معنية بهذا التصنيف، بل تعالج كأصول معمرة محتفظ بها ومستعملة تفحص لتحديد تدني القيمة الممكنة في حالة وجود مؤشرات على ذلك ومراجعة تقديرات الاهتلاك مع تغيرات شروط وظروف الاستعمال[2].

إن المنشآت ملزمة، في سياق محاسبة قائمة على المعايير الدولية، بتقديم معلومات عن الأنشطة التي تنوي التخلي عنها، وهو ما يسمح بإعطاء نظرة صحيحة عن وضعيتها الحالية والمستقبلية ويساعد المستثمر على تحديد آثار التخلي عن هذه الأنشطة على مردودية المنشأة ووضعيتها المالية[3].

قد تمثل الأنشطة المتخلى عنها قطاعا من قطاعات النشاط سيتم التنازل عنه أو تم الحصول عليه بغرض البيع، كأن يتعلق الأمر بخط نشاط أو إنتاج أو منطقة جغرافية هامة ومحددة يشكّل التنازل عنها معطى من مخطط واحد ومنظم، أو كأن يتعلق الأمر أيضا بشركة فرعية تم شراؤها لهدف واحد وهو إعادة البيع، وهو ما يعني ضرورة أن تكون العناصر المراد التنازل عنها "قسما من المنشأة" يتمتع بتدفقات نقدية قابلة للتمييز عن غيرها من تدفقات الشركة من الناحيتين العملياتية والمالية[4].

وتجدر الإشارة هنا أنه لابد من تحقق شرطين أساسيين لاعتبار أصل ثابت، أو نشاط مشكّل لمجموعة واحدة قابلة للتصرف وتحويل الملكية بمجموع أصولها وديونها، كعنصر متملك لأغراض البيع وتحصيل القيمة، وهما[5]:

---

[1]، [2] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 56-57، كانون أول 2003، مقال أ.د.نعيم دهمش حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة والتخلص منها، ص 27.

[3, 4, 5] Bernard Raffournier, Op.cit, pages 485-486.

- أن يكون ممكنا بيع الأصل الثابت أو مجموع النشاط القابل للتحويل فورا وعلى حالته الحاضرة.
- أن تكون عملية البيع "عالية الاحتمال"، وذلك بأن تكون المنشأة ملتزمة ببيع الأصل وبأن تشرع في البحث عن مشتر وبأن تطرحه للتنازل بسعر معقول مقارنة بقيمته العادلة وأخيرا بأن يُتوقع أن تتم عملية البيع خلال الإثنا عشر شهرا المقبلة.

ويمكن أن نترجم الشرطين السابقين في مجموعة من المعايير لابد أن يلبيها هذا الصنف من الأصول المكيفة كأصول معمرة محتفظ بها لأجل البيع، وهي[1]:

- إعطاء صلاحية للإدارة للالتزام بما خططت له من بيع للأصل المعمر.
- أن يكون الأصل جاهزا للبيع الفوري في شكله الحالي في ظل الشروط العادية لبيع هذا النوع من الأصول.
- أن يتوفر برنامج فعال للتوصل إلى المشتري.
- أن يكون البيع محتملا وأن يُتوقع أن تتم عملية البيع التام خلال سنة واحدة.
- أن تقوم المنشأة بتسويق فعال للأصل بسعر معقول مقارنة بقيمته العادلة الجارية.

تخضع الأصول الثابتة المملوكة لأغراض الصفقة ومجموع الأنشطة القابلة للتحويل للتقييم بأدنى القيمتين من قيمتهما المحاسبية والعادلة مطروحا منها تكاليف البيع. وبمجرد اعتبار الأصل أو النشاط مملوكا لأغراض الصفقة يتم التوقف عن اهتلاكه وتعدل قيمته المحاسبية حسب تطورات القيمة العادلة إلى أن يتم التنازل عنه أو إعادة النظر في كونه أصلا ثابتا مملوكا لأغراض الصفقة أو قطاع نشاط مصنفا ضمن الأنشطة المراد التخلي عنها لانتفاء أحد الشروط التي سمحت بتكييفه سابقا كذلك[2].

يتم تقديم الأصول الثابتة المملوكة لأغراض الصفقة بشكل مستقل عن الأصول الأخرى في الميزانية، وكذا مجوع الأصول والديون المرتبطة بمجموع الأنشطة القابلة للتحويل، كما أن خسائر وأرباح القيمة المتعلقة بها لابد أن تعزل في جدول حسابات النتائج[3]، كما يكون من المفيد أن تظهر التدفقات النقدية الناشئة خلال الدورة حسب نوعها ضمن جدول تدفقات الخزينة مع إعطاء وصف عن العملية المتخلى وقطاع النشاط الذي ترتبط به وتاريخ اعتبار هذه العملية كذلك والفترة التي ينتظر أن تتم إجراءات التخلي نهائيا[4].

وأخيرا نستطيع أن نقول أن متطلبات الإعلام المالي المرتبطة بالأنشطة التي يراد التخلي عنها، تماما كمتطلبات الإعلام القطاعي التي تعرضنا لها في النقطة السابقة، تشكل عنصرا مهما من عناصر الإفصاح

[1] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 56-57، كانون أول 2003، مقال أ.د.نعيم دهمش حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة والتخلص منها، ص 28.

[2, 3] Bernard Raffournier, Op.cit, pages 488-491.

[4] Alain Frydlender, Julien Pagezy, S'initier aux IFRS, 2004, éditions de la performance, éditions Francis Lefebvre, page 32.

الكامل والتفصيلي عن البيانات المالية التي يحتاج إليها المستثمرون والأطراف الأخرى ذات العلاقة لاتخاذ القرارات وتحديد آثار كل العمليات والصفقات على الوضعية المالية للمنشأة المعنية.

رابعا- النتيجة حسب السهم ومتطلبات متابعة قيمة ثروة المساهمين:

إنّ النتيجة حسب السهم تسمح للمساهمين بتحديد ومعرفة مبالغ الثروة الناجمة في المنشأة والممكن توزيعها بدلالة عدد الأسهم المملوكة. تتمثل النتيجة حسب السهم في نسبة يتشكل بسطها من النتيجة الصافية للدورة الخاصة بالمساهمين العاديين ويتشكل مقامها من المتوسط المرجح لعدد الأسهم في التداول خلال الفترة. والملاحظ أن النتيجة حسب السهم تتأثر بعوارض خفض القيمة الناتجة عن الحقوق التي يمكن ممارستها من الغير وتؤثر على حجم الأسهم، ممّا يؤدي إلى مفهوم النتيجة المخفضة حسب السهم، وهي التي تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الممكنة التي إن تم إدراجها تنخفض النتيجة حسب السهم، في حالة تنفيذها، مثل خيارات الاكتتاب والسندات القابلة للتحويل[1].

1- مشاكل تحديد النتيجة الصافية[2]:

إن النتيجة الصافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في نسبة النتيجة حسب السهم هي النتيجة العائدة إلى الأسهم العادية، مما يفرض تعديلها بما يجعلها توافق بشكل أفضل مستوى الثروة القابل التوزيع (إمكانا) على المساهمين العاديين، وهو ما يطرح بعض المشاكل التي يجب معالجتها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- يمكن للمنشآت أن تصدر أوراقاً مالية لا تمثل أسهماً عادية، بل أسهماً ممتازة، وهي الأسهم التي تكون لها الأولوية في توزيع الأرباح قبل الأسهم العادية، ولهذا لابد من تحديد حصة النتيجة الصافية الموجهة للأرباح الموزعة لأصحاب الأسهم الممتازة قصد استبعادها من حساب نسبة النتيجة حسب السهم.
- في حالة التخلي عن النشاط، يصبح من الضروري تقديم نتيجتين: نتيجة تأخذ بعين الإعتبار الحصة العائدة للأنشطة المستمرة ونتيجة تأخذ بعين الإعتبار مجمل أنشطة المنشأة. إن هذا التقديم المزدوج ذو أهمية كبيرة في التحليل المالي، بحيث أن المستثمر يهتم بمعرفة وزن الأنشطة المتخلى عنها في نتيجة المنشأة، مما يسمح له بمعرفة آفاق النتيجة المستقبلية للأعمال، والتي ستكون مختلفة تماما عما يتم تحقيقه حاليًّا.
- لا بد من أخذ حقوق الأقلية بعين الإعتبار، إذ أن المجمعات وفروعها ليست دائما مملوكة ومسيطر عليها بنسبة 100 %، والمنطق يتطلب حينئذ أن تُعتمد في النسبة السابقة الأرباح الخاصة بالمجمع فقط وتستبعد الأرباح العائدة لأصحاب حقوق الأقلية.

[1, 2] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 298.

2- مشاكل تحديد حجم الأسهم العادية[1]:

إن حجم الأسهم الذي يجب أخذه بعين الإعتبار لتحديد نسبة النتيجة حسب السهم يطرح أيضا بعض المشاكل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إصدارات الأسهم الجديدة لا بد من تسجيلها بالتناسب مع مدة وجودها في المنشأة خلال الدورة.
- لا بد من أن تؤخذ بعين الإعتبار الأوراق المالية المصدرة والتي سيتم تحويلها بشكل أكيد إلى أسهم عادية في نهاية العقد القائم مع المكتتب، مثل السندات التي سيتم تسديدها واستحقاقها في شكل أسهم. وبما أن هذه السندات عند اصدارها يعرف بشكل أكيد أنها ستتحول إلى أسهم، فإنها تدرج من تاريخ الإصدار، وليس من تاريخ التسديد، في حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة.
- إن الأسهم العادية التي يجب أخذها بعين الإعتبار في حساب النسبة هي الأسهم العادية المملوكة للشركة الأم.

3- تحديد النتيجة المخفضة حسب السهم:

إن المنشآت تستعمل عادة أوراقا مالية هجينة لتمويل أنشطتها، والمثال الواضح على ذلك هو الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، إذ أن الأولى تمثل أولوية في توزيع الأرباح دون حق تصويت في رأس المال والثانية قرضاً ماليا، ولكن كلاهما مصحوب بخيار التحويل إلى أسهم عادية تشكل الأموال الخاصة للملاك الفعليين للمنشأة[2]. إنّ ممارسة هذا الخيار سيُخفّض (أو يُعوِّم) الربح نتيجة لزيادة عدد الأسهم المتداولة[3]. إنّ هذا التعويم الممكن (إذا مارس المساهم الممتاز أو المقرض السندي خياره) لا بد أن يؤخذ بعين الإعتبار في النتيجة المخفضة (المعومة) حسب السهم، وهذا عن طريق عنصري رفع، وهما[4]:

- رفع النتيجة الصافية بمبلغ الأرباح الموزعة والفوائد المالية بعد الضرائب المسجلة خلال الدورة والتي تتعلق بالأسهم العادية المحتملة.
- إضافة الأسهم العادية المحتملة للأسهم العادية الفعلية، والتي ستنشأ إن تمت ممارسة خيار التحويل.

إن المستثمرين يهتمون بالدرجة الأولى بما ينجم من عائد على الأموال المستثمرة في المشاريع وما حققته أو يمكن أن تحققه من قيمة مضافة من توظيف واستثمار أموالهم فيها، في مقابل المخاطر التي يمكن أن تنجر عن ذلك، ومن ثم يبحث المساهم الحالي عن المفاضلة بين الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها في المنشأة أو التخلي عنها، أما المستثمر المرتقب فيحاول أن يفاضل بين قرار شراء أسهم المنشأة أو لا[5]، وقد نقارب هذه الوضعية من وضعيات اتخاذ القرار وفق الأساليب المحاسبية التي سبق التعرض لها في هذا المبحث أو وفق

[1] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 299.

[2, 3, 4] Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Op.cit, pages 300.

[5] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، 1990، الدار الجامعية، ص 69.

أساليب حديثة تحاول أن تضع جسورا بين المحاسبة والاقتصاد، ومن ثم فإنّ كل ما تم التعرض له إلى حد الآن يدخل ضمن النماذج المحاسبية التقليدية لخلق القيمة التي تعتبر حاليا غير كافية لوحدها لقياس زيادة الثروة المتاحة للمساهمين وتراكم رسملة القيمة السهمية، لهذا يتم اللجوء أيضا إلى إعداد القوائم المالية على أساس نماذج اقتصادية ومالية تسمح بمتابعة خلق القيمة السهمية دوريّاً لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمتدخلون في الأسواق المالية العالمية، وهو ما سنتعرض له في النقطة الموالية، استكمالا لهذا المبحث، بهدف الإلمام بالاتجاهات الحديثة للإعلام المالي والمحاسبي الموجه لسوق رؤوس الأموال.

خامسا- خلق القيمة السهمية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة[1] :

يتجه البحث في مجال الدراسات المحاسبية في العقود الأخيرة إلى الاهتمام بترميم حلقة الوصل التي طالما وهنت بين علم الاقتصاد من جهة والممارسات المهنية المحاسبية من جهة أخرى. وقد تنامى هذا الاتجاه بعد المعضلات الكبيرة التي واجهتها الأنظمة المحاسبية نتيجة ارتفاع حدة الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية المنشورة لما تتضمنه من تشوهات وتحريفات "مقصودة أو غير مقصودة" بما يجعل البيانات المالية التي تفصح عنها مضلّلة، بحيث تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة حسب أصحاب هذا الاتجاه.

وقد كانت أولى محاولات إكساب الممارسات المهنية المحاسبية للطابع الاقتصادي وتأسيسها على الخلفية التصورية لعلم الاقتصاد متقدمة جدا ومنذ خمسينيات القرن الماضي مع ظهور أسس نظرية المنشأة التي سعت إلى نقض الافتراضات التصورية لنظرية الشخصية المعنوية، إذ تعتبر نظرية المنشأة أن هدف إدارة الشركات لا يتمثل فقط في تعظيم ثروة أصحاب المنشأة، كما تعتقد نظرية الشخصية المعنوية، بل يجب أن يتجاوز ذلك للاهتمام بتحقيق شروط الاستمرار والنمو للشركات بما يحقق مصالح المتدخلين الآخرين المعنيين بحاضر ومستقبل المنشأة، وهو ما يعني من الناحية التطبيقية أن تقييم عناصر أداء المنشأة لابد أن يتجاوز مجرد قياس ربحها المحاسبي الصافي إلى الاستناد على مؤشرات اقتصادية أخرى تتعلق بخلق الثروة السهمية وتهم كل الأطراف الأخرى ذوي العلاقة من غير الملاك، وعلى رأس هذه المؤشرات مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يعتبر أكثر دلالة ودقة في قياس وتقييم الأداء من الربح المحاسبي الصافي المعتمد في النماذج التقليدية للمحاسبة المالية. ومع تصاعد الدعوة إلى اعتماد مؤشرات قياس خلق القيمة السهمية، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة على وجه الخصوص، في البيانات المالية المنشورة، خاصة في تسعينيات القرن الماضي، نظرا لما لهذا المؤشر من دلالة هامة بالنسبة لعدد من مستخدمي البيانات المالية، ومنهم المساهمون والمستثمرون والمقرضون وكل طرف يرى في هذه البيان ضرورة ومعطى أساسيا في استقصاء مدى قدرة المنشأة على النمو والاستمرارية والقدرة على تسديد الاستحقاقات، تقوم شركات المساهمة المسعرة

[1] تم الاعتماد في هذه النقطة بشكل أساسي على:

- دراسة محمد مطر بعنوان" القيمة الاقتصادية المضافة ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة، دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن" في إطار ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد خلال الفترة من 22 إلى 23 سبتمبر 2004.

- Richard Brealey, Stewart Myers, Franklin Allen, Principes de gestion financière, 8ème édition, 2006, Pearson Education, Pages 330- 333.

في البورصات العالمية بنشر القائمة المالية للقيمة الاقتصادية المضافة ضمن ملحق للقوائم المالية المنشورة على الأساس التقليدي، بحيث يتم توزيع هذه القيمة بتحديد حصة كل طرف من الأطراف المعنية بها والمقدمة لهم في شكل رواتب وفوائد وتوزيعات أرباح وضريبة على الأرباح...الخ.

1- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

انبثق عن الاهتمام بقياس ومتابعة مستوى خلق القيمة السهمية مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة المستند إلى مجموعة من الفروض التي أسست لها النظرية المحاسبية الحديثة، التي تعمل على تفسير تصرفات مجالس إدارات الشركات على أساس تعظيم المصالح الخاصة للمديرين على حساب مصالح أصحاب المنشأة، وهو ما يقوم على فرضية المكافأة التي مؤداها أنه في ظل ثبات العناصر والمتغيرات الأخرى، فإن مديري الشركات الذين تحدد مكافآتهم من خلال مؤشر الربح المحاسبي، عادة ما يلجئون في مجالات التقييم والعرض إلى طرق وإجراءات محاسبية تضخم الربح الظاهر في الدفاتر والقوائم المالية، ومن ثمّ تتقلص درجة اعتمادية ودلالة الربح المحاسبي المحسوب من خلال قائمة حساب النتائج في قياس أداء المنشآت، من جراء مخاطر التشويه والتضليل التي قد تؤدي إليها السياسات الإدارية التي يتعمد مديرو الشركة، المتحكمون في صياغة وبناء البيانات المالية، انتهاجها بما يغطي ويخفي عناصر الأداء التي لا تخدم مصالحهم، لذا قد يميلون إلى تضخيم الأرباح في الأجل القصير على حساب الأرباح طويلة الأجل التي تضمن النمو والاستمرارية، وذلك بالتأثير والتحكم في عدة معالجات محاسبية، مثل: اهتلاك التثبيتات وطرق تقييم المخزون السلعي ومعدلات الرسملة ... الخ، وهو ما يحد من القيمة الإعلامية للقوائم المالية المنشورة من حيث كونها المصدر الأساسي للبيانات المالية المساعدة للمتعاملين في أسواق المال على اتخاذ القرارات المختلفة.

يقوم نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، كمؤشر مالي لقياس الأداء على مفهوم الربح المتبقي بعد خصم علاوات مصادر التمويل، وذلك باعتبار أن للأموال مهما كان مصدرها تكلفة، ومن ثم تشكل القيمة المضافة التي يحققها أصحاب الشركة الربح الاقتصادي بعد طرح تكلفة رأس المال. إن هذا المفهوم يؤدي بنا إلى اعتبار أن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل صافي الربح بعد الضريبة الناشئ من العمليات التشغيلية مطروحا منه مبلغ الفوائد المدفوعة على مصادر التمويل، سواء كانت ديونا أو أموالا خاصة، أي أن رأس المال المستثمر يمثل مجموع الأموال الخاصة زائدا الديون التي تدفع عنها فوائد. وبناءاً عليه تحسب القيمة الاقتصادية المضافة بالطريقة التقليدية كما يلي:

$$\mathbf{EVA} = (r - c^{*}) \times \text{Capital}$$

أو $$\mathbf{EVA} = (r \times \text{capital}) - (c^{*} \times \text{capital})$$

أو $$\mathbf{EVA} = RNE - (c^{*} \times \text{capital})$$

وذلك حيث يمثل (r) معدل العائد المتوقع على الاستثمار،

وتمثل (c*) المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال،
في حين RNE يمثل صافي ربح التشغيل بعد الضريبة.
أما EVA فتمثل القيمة الاقتصادية المضافة.

من هنا نلاحظ اختلاف نموذج القيمة الاقتصادية المضافة عن المنظور التقليدي للربح المحاسبي الذي لا يدرج في تكلفة التمويل إلاّ ما يترتب من فوائد على رؤوس الأموال المقترضة، بينما تأخذ القيمة الاقتصادية المضافة بالمفهوم الأوسع بإضافة تكلفة الأموال الناتجة عن التمويل الداخلي للمساهمين، باعتبار أن تكلفة هذا التمويل تمثل معدل المردودية الأدنى الذي يرغب فيه المستثمرون الناتج عن تكلفة الفرصة البديلة بالنظر إلى فرص الاستثمار والتوظيف في السوق المالي.

2 – نموذج القيمة السوقية المضافة:

يشكل نموذج القيمة السوقية المضافة الوجه الآخر لقياس ومتابعة خلق القيمة السهمية في المنشآت، إذ أنه يعتبر تعبيرا اقتصاديا للقيمة السوقية لأسهم الشركة، بحيث تحسب القيمة السوقية المضافة من خلال حاصل الفرق بين القيمة السوقية للمنشأة وبين رأسمالها المستثمر المتكون من حقوق المساهمين والديون المالية، ومن ثم يمكن تجسيد هذا المفهوم من خلال الحساب التالي:

$$\mathbf{M..V.A.} = F.\ M.\ V. - I.\ C.$$

حيث: F.M.V. تمثل القيمة السوقية للشركة، I.C. يمثل رأس المال المستثمر، أما M.V.A. فهي القيمة السوقية المضافة.

إن مفهوم القيمة السوقية المضافة يرتبط بالعائد على الاستثمار، ذلك أن ارتفاعها يتحقق إذا تم استثمار الزيادة الحادثة في رأس المال المستثمر في مشروعات تخلق قيمه اقتصادية مضافة موجبة، أما إذا لم تختر المنشأة الفرص الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي، أي استخدمت رأسمالها المستثمر في مشاريع استثمارية أنتجت قيمة اقتصادية مضافة سالبة، فإن ذلك سيؤدي إلى قيمة سوقية مضافة سالبة أيضا، مما ينجر عنه تراجع القيمة السوقية للمنشأة.

وبناءاً على ما سبق يمكن اعتبار تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة الهدف الرئيسي المشترك للمستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، إذ يشكل العمل على زيادة هذه القيمة في المنشأة أساسا لرفع قيمتها السوقية المضافة، بحيث أن تحقيق المنشأة لقيمة اقتصادية مضافة موجبة خلال دورة معينة يتوقع أن ينعكس إيجابا على القيمة السوقية المضافة والعكس صحيح.

3- استعمالات وأهداف نماذج قياس خلق الثروة السهمية في مجالات الإعلام المالي واتخاذ القرار وشروط نجاحها:

تسمح نماذج قياس مستوى خلق القيمة السهمية، سواء تعلق الأمر بالقيمة الاقتصادية المضافة أو بالقيمة السوقية المضافة، بتحقيق مجموعة من أهداف الإعلام المالي تحقق عدة استخدامات لهذه النماذج في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية يمكن أن نذكر بعضها فيما يلي:

- تمكن نماذج قياس مستوى خلق الثروة السهمية من متابعة قدرة المنشأة على توليد الثروة بما يسمح لها بالاستمرار والنمو، ومن ثم خلق القيمة الاقتصادية على مستوى المجتمع، وتقييم مدى الاستخدام الفعال والكفء للموارد التي وضعت تحت تصرف فريق الإدارة، مما يؤدي إلى تحديد دقيق للدور الاقتصادي للشركات وللمسؤوليات الرئيسية الملقاة على عاتق إداراتها ومسيِّريها في مجال خلق وتعظيم القيمة، وتحديد مؤشرات اقتصادية ملائمة وذات دلالة في مجالات الإعلام المالي والاقتصادي.
- تساعد في التأسيس لمحاسبة المسؤولية وتقييم الأداء على كل المستويات وتوفر بيئة صالحة لعرض تقارير أداء على أسس اقتصادية تقوم على هيكلية سلسلة خلق القيمة انطلاقا من المستويات الإستراتيجية المعتمدة على مفاهيم ونماذج القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ثم مرورا بالمستويات الإدارية الوسطى ووصولا إلى المراكز التنفيذية بتحليل وتفكيك النتائج الاقتصادية للشركة.
- تسمح ببناء نماذج للتحليل الإستراتيجي والتخطيط الاقتصادي قائم على تحديد مجالات النشاط المدِّرة للقيمة ورسم السياسات ووضع التقديرات داخل كل مجال نشاط بما يسمح بترجمة القرارات الإستراتيجية من خلال تجسيد سلسلة القيمة عمليّاً وصولاً إلى إعداد الموازنات التخطيطية والبرامج العملية والتنفيذية.
- يمكّن اعتماد هذه النماذج في وضع نظم تقييم الأداء في المجمعات والشركات الحليفة والمنشآت الكبرى ذات الأقسام المتعددة، وهو ما يستتبع إمكانية الاستفادة منها في بناء أنظمة التحفيز على أساس معايير عقلانية وعادلة، بما فيها في مجالات تحديد الأجور والرواتب وحساب العلاوات والمكافآت في مركّبتها المتغيرة.
- تقوم نماذج قياس مستوى خلق القيمة السهمية على معلومات ذات طابع اقتصادي أكثر صلاحية في مجالات التخطيط والرقابة وأكثر دلالة في مجالات اتخاذ القرار بالنظر إلى النماذج المحاسبية التقليدية المحدودة في هذا المجال والمتماشية مع هيئات صغيرة نسبيا وممارسة لنشاطها في بيئات مستقرة وغير متأثرة بديناميكية البنى الاستثمارية والبنيات التمويلية المعتمدة على بناءات الهندسة المالية المعقدة للأسواق المالية الحديثة.

إن تحقيق نماذج قياس مستوى خلق القيمة السهمية لأهدافها يرتبط بتحقق مجموعة من الشروط الضرورية والظروف الملائمة، وعلى رأسها وجوب تبني الإدارة العليا في المنشأة، وعلى ضوء قناعة تامة، للمشروع الذي سيعمل على وضع هذا النظام ذي الأغراض الإعلامية وأهداف تقييم الأداء، مع وجوب العمل على عناصر الاتصال والإقناع والنشر لأغراض وأهداف المشروع على كل المستويات التنظيمية، بما فيها على مستوى المراكز التنفيذية، وتخطيط دورات لتكوين وتدريب المديرين والعاملين قصد إكسابهم المهارات اللازمة لتفعيل نماذج القياس والمتابعة لمستوى خلق القيمة السهمية، فضلا عن ضرورة ربط هذا النظام الجديد بأنظمة التحفيز المناسبة وحل المشكلات التقنية والتنظيمية، الممكن طرحها، لضمان فعالية عمليات القياس والمتابعة، مثل تطوير نماذج المحاسبة حسب الأنشطة أو من مدخل سلسلة القيمة وحل مشكلة أسعار التنازل الداخلي وأسعار التحويل ومشاكل تحميل الأعباء المشتركة والإضافية...الخ.

إن تزايد الحاجة إلى المعلومات الاقتصادية في ظل سياقات تتميز بتطور وديناميكية وعولمة الأسواق المالية يجعل أنظمة المحاسبات المالية والإدارية في مواجهة تحديات كبرى تستلزم تجاوز طرق الإفصاح التقليدية وإعادة النظر في دور ومضامين القوائم المالية المنشورة بما يتماشى مع التحولات التي تؤثر على البنى الاستثمارية والبنيات التمويلية وعلى هياكل الأسواق وأنماط التموقع فيها وتجزئتها وأشكال التكنولوجيا والبنى الإنتاجية والتنظيمية. ومن الواضح أن نماذج قياس مستوى خلق القيمة السهمية هي إحدى الإجابات المقدمة لمواجهة الانتقادات الموجهة للنماذج المحاسبية التقليدية ولاستيعاب التحولات الضخمة التي مست سياقات المال والأعمال السابق ذكرها، وهو ما يفسر الدعاوى المتصاعدة لنشر قائمة بالقيمة الاقتصادية المضافة تثري المعلومات التي يقدمها جدول حسابات النتائج وتشكل حاملا آخر للمعلومات المالية الموجهة للمساهمين ولغيرهم من الأطراف ذات العلاقة ورافعا من روافع ترشيد القرار، فضلا عن الاعتماد على القيمة السوقية المضافة في تحديد الأسعار السوقية لأسهم الشركات المدرجة في أسواق المال بالإضافة إلى المؤشرات المالية الأخرى المعتمدة تقليديا.

إنّ الدور الإعلامي الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية المعدة في سياق عولمة أسواق رؤوس الأموال تتطلب، فضلا عن ضرورة توفير معلومات تخضع لمتطلبات التحليل المالي الدقيق وتقدم عرضا تفصيليا للأداء وللوضعية المالية مصنَّفاً حسب القطاعات ومُمكّنا من قياس مستوى خلق القيمة السهمية، كما تمّ عرضه في هذا المبحث، تقديم بيانات مالية تفصح عن المظاهر المالية المعقدة وما يستتبع ذلك من حاجات خاصة إلى المعلومات، وعلى وجه الخصوص الإفصاح عن البيانات المالية للمجمعات واعتماد أساليب تقييم المنشآت التي يلجأ إليها في حالات الدمج والامتصاص والتفريع وكل الصفقات المالية، بيعا وشراء، التي يكون موضوع التبادل فيها هو الشركات والمنشآت في حد ذاتها، فضلاً عن عمليات الاستثمار والتوظيف التي ترتبط بالأدوات المالية وتشكل تجسيداً لاكتساب الاقتصاد العالمي للطابع المالي المستقل عن الدورة الحقيقية للسلع والخدمات. إن هذه الرهانات الجديدة التي يجب أن تعالجها الأنظمة المحاسبية الحديثة بما يسمح بالوصول إلى مستوى الإفصاح المنشود من قبل مستخدمي البيانات المالية هي التي ستكون موضوعنا

في المبحث التالي من هذا الفصل استكمالاً للحديث عن الدور الإعلامي الذي يجب أن تلعبه المحاسبة المالية في ظل عولمة أسواق رؤوس الأموال.

المبحث الثاني- الإفصاح المحاسبي عن العمليات المالية المعقدة: البيانات المالية للمجمعات، تقييم المنشآت، معالجة الأدوات المالية

تمهيد:

إن تطور الاقتصاديات الحديثة وظهور المنشآت الكبيرة عالمية النشاط والنمو الهائل للتمويل عن طريق الأسواق المالية وتنوع مظاهره وتعقد منتجاته وتزايد تركيبات البنيات المالية التي ترجع إلى عمليات هندسة مالية معقدة لأغراض تمويل عمليات النمو عن طريق الاندماج والتفريع والتجميع وتطوير منتجات مالية جديدة للاستثمار والتوظيف أدى إلى استقلال دورة المال بكيانها الخاص الذي تحكمه آليات تدخل واتخاذ قرار تقوم على متابعة توجهات القيم المالية، ومن ثم أمكن للمستثمرين والمضاربين تحقيق الأرباح برصد تطورات الأسواق المالية وتوقع توجهاتها المستقبلية. وقد استفاد من هذا الواقع الجديد لظهور وتطور الرأسمالية المالية واندرج في سياق آليات الاستثمار والتوظيف فيه الأفراد والهيئات والمنشآت، بحيث أصبحت هذه العمليات جزءا مهما من مكونات الاقتصاد الرأسمالي الحديث بالإضافة إلى عمليات الاستثمار والمضاربة المعروفة والكلاسيكية في قطاع السلع والخدمات، وهو ما أصبح يفرض على النظام المحاسبي تحديات ورهانات جديدة ليستوعب كل هذه التحولات الضخمة ويحتفظ بمكانته كمصدر أساسي للمعلومات المترجمة لواقع وحقيقة العمليات الاقتصادية والمالية للكيانات المختلفة التي أصبح ضمن أنشطتها الأساسية والعادية مكونين أساسيين وهما النشاط العملياتي الاستغلالي والنشاط المالي عن طريق التمويل بجلب رؤوس الأموال من الأسواق المالية وعن طريق استثمار وتوظيف فوائض الموارد في القيم المالية وفق أشكال بسيطة أو معقدة ومن خلال منتجات مالية متعددة بهدف تحقيق القيمة في المنشأة، مما يتطلب معالجة هذه العمليات وتحديد تأثيراتها على قيمة المنشآت المعنية بها، وهو ما تحاول المحاسبة المالية القيام به عن طريق الاهتمام بهذه الأنشطة وتحديد قواعد ومبادئ لتسجيلها وتقييمها والإفصاح عنها بشكل كامل وملائم يستجيب لمتطلبات اتخاذ القرار في الأسواق المالية. ولتوضيح هذه المجالات الجديدة للمحاسبة الحديثة كرسنا هذا المبحث لمحاولة عرض أهم تطبيقاتها المحاسبية، وهي:

- الإفصاح عن البيانات المالية للمجمعات
- التقييم المالي للمنشآت
- معالجة الأدوات المالية

المطلب الأول- تجميع الحسابات والإفصاح عن الوضعية المالية للمجمعات:

إن تطور الأسواق المالية وازدياد حجم الدورة المالية واكتسابها طابع الاستقلالية عن الدورة الحقيقية للسلع والبضائع، مكن من تطوير عمليات التمويل والمراقبة عن طريق المساهمة في رأس المال وعن طريق الشركات الحليفة وتكوين الفروع الاقتصادية بتأسيس شركات فرعية مكتسبة للشخصية القانونية ومنتمية إلى نفس المجمع الذي يصبح ظاهرة مالية بالفعل، وإن لم يتمتع بالشخصية القانونية كفروعه.

إن عمليات إعادة هيكلة المنشآت للتحكم في نشاطها وإعطاء الاستقلالية لمختلف المهن التي تمارسها عندما يصعب التحكم في كل أعمالها مركزيا، لكون أسواقها متمايزة وتكنولوجياتها مختلفة ومهاراتها متعددة ومجالات تدخلها الجغرافي واسعة، أدت إلى عمليات التفريع (تكوين الفروع) التي تستجيب للتمايز السابق مع إبقاء الفروع الناتجة عن ذلك تحت سيطرة رأس المال الذي كونها عن طريق الشركة الأم التي تسيطر على القرار فيها بما يمكنها من تحقيق المراقبة المالية لتلك الفروع، وإن منحت لها الاستقلالية الإدارية والتشغيلية في بعض الأحيان.

هذه التطورات الأساسية تفرض توفر معلومات عن الأداء والوضعية المالية للفروع، ولكن تفرض أيضا توفر المعلومات عن أداء ووضعية المجمع ككل، مما جعل محاسبة المجمعات والفروع وإجراءات التجميع التي تنجر عنها مجالا مهما ومعقدا من مجالات المحاسبة، وقد اهتمت معايير المحاسبة الدولية بتحديد قواعد محاسبية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعرض المعلومات والإفصاح عنها في وضعيات التجميع والحسابات المجمعة.

ونجد أنفسنا في هذا العمل ملزمين بالحديث عن هذا الجانب المهم، إذ يمثل اتجاها أساسيا من الاتجاهات التي فرضتها تطورات الأسواق المالية على النظام المحاسبي، بما يسمح بالإفصاح عن المعلومات المساعدة للمتدخلين في هذه الأسواق على اتخاذ القرار.

والهدف من هذا المطلب ليس الحديث التفصيلي عن عمليات التجميع وما ينجر عنها من مشاكل، وإنما الحديث عن أهم عمليات التوحيد التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية في هذا المجال وعن أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بهذا الصدد لكي تكون هذه المنشآت قادرة على أن تشرع في إدخال أسهمها وقيمها المالية إلى البورصات الدولية بما يسمح لها وللمستخدمين للبيانات المالية، وعلى رأسهم المستثمرون، بقياس قدرتها على خلق القيمة السهمية.

سنتعرض بهذا الصدد في مرحلة أولى لمفاهيم عامة حول التجميع ومحيط التجميع، ثم نحدد طرق التجميع الأساسية وأهم إجراءاته وفي الأخير نستعرض أهم عناصر الإفصاح التي يجب أن تقدمها القوائم المالية المجمعة.

أولا- مفاهيم عامة عن المجمعات والفروع ومحيط عملية التجميع:

التجميع هو إجراء محاسبي يسمح بالتسجيل والإفصاح عن وضعية مجموعة من الشركات المتحالفة التي تتمتع بعلاقات ارتباط ومصالح مشتركة فيما بينها، مع كون كل منها تتميز بالشخصية القانونية المستقلة، من خلال حسابات موحدة ووحيدة تعبر عن وضعية المجمع ككل. إن الهدف المتوخى من التجميع هو الحصول على صورة صادقة عن الوضعية المالية لمجموعة الشركات التي تخضع لهذه العملية مطابقة للوضعية التي كنا سنحصل عليها عن هذه الشركات لو كانت مندمجة في شركة واحدة.

1- المفاهيم العامة عن المجمعات والفروع :

تتعرض المعايير المحاسبية الدولية المرقمة 24، 27، 28، 31، وكذا معيار إعداد التقارير المالية رقم 3، لإشكالية تجميع الحسابات والعناصر التي يجب أن تنضبط عليها حتى تتوحد على أساس مرجع دولي واحد، بحيث أن أهم معيار من تلك المعايير في مجال التجميع هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الذي يتعرض للقوائم المالية المجمعة والفردية، بينما تتعرض المعايير الأخرى إلى المساهمات في المنشآت الشريكة (معيار محاسبي دولي رقم 28) والمعلومات المالية الخاصة بالمساهمات في المنشآت الخاضعة لمراقبة ثنائية (معيار محاسبي دولي رقم 31) والمعلومات الخاصة بالأطراف المرتبطة (معيار محاسبي دولي رقم 24) وتجمع المنشآت (معيار إعداد التقارير المالية رقم 3).

ينطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 على القوائم المالية المجمعة المعدة والمقدمة عن مجموعة من الوحدات القانونية (الشركات التابعة) الخاضعة لمراقبة وسيطرة شركة أم، ويتعرض على الخصوص لطريقة تسجيل مساهمات الفروع، كما يحدد أيضا كيفية إعداد الحسابات الفردية للشركات التي تملك مثل هذه الفروع.

ويعرف هذا المعيار المراقبة أو السيطرة بأنها سلطة توجيه وإدارة السياسات المالية والتشغيلية لوحدة ما، بغرض الحصول على مزايا من أنشطتها. كما يعرف الشركة الفرعية (أو التابعة) بأنها وحدة خاضعة لمراقبة وحدة أخرى تدعى الشركة الأم، أما الشركة الأم فهي وحدة تتمتع بالسيطرة على شركة فرعية أو عدة شركات فرعية.

يعرف هذا المعيار أيضا المجمع (أو المجموعة) بأنه الشركة الأم وكل شركاتها الفرعية منظورا إليها كوحدة واحدة، بحيث يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للتعبير عن نتائج وصافي المركز المالي لهذا الكيان الاقتصادي الموحد، وإن كان مشتملا على وحدات قانونية مستقلة ومتمايزة. أما حقوق الأقلية فتمثل النصيب الخاص بأصحاب المصالح الآخرين، الذين لا يمثلون الشركة الأم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من النتائج الصافية ومن صافي الأصول للشركة الفرعية أو الشركات الفرعية.

2- محيط التجميع:

عندما تملك شركة مساهمات في شركات أخرى، فإنها ملزمة بإعداد قوائم مالية مجمعة، كما رأينا، ومحيط التجميع يتضمن كل الشركات المجمعة، أي التي تدخل مساهماتها في عملية التجميع، وهو ما يشمل الشركة الأم والشركات التي تحت الرقابة، أي المسيطر عليها، والشركات الحليفة.

نتحدث عن شركة أم عندما نجد أنفسنا أمام إحدى الحالات الثلاث التالية:

- تملك فرعا أو عدة فروع (شركة تابعة أو عدة شركات تابعة).
- تمارس رقابة مشتركة مع شركة أخرى على شركة تابعة لهما .
- تملك مساهمات في شركات حليفة.

ونقصد بالفروع (أو الشركات التابعة) الوحدات التي تمارس عليها الشركة الأم (الشركة القابضة) رقابة وسيطرة عرفناها فيما سبق بأنها سلطة توجيه وقيادة السياسات المالية والتشغيلية لشركة ما بقصد الانتفاع بالمزايا الناتجة عن أنشطتها.

وتتحقق السيطرة في عدة حالات[1]:

- تملك أغلبية حقوق التصويت، بحيث عندما تتملك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر كل أو أغلب حقوق التصويت في الشركة التابعة تعتبر الرقابة رقابة سيطرة، إلا إذا ثبت بشكل واضح أن تملك هذه الحقوق لا يسمح بالسيطرة والمراقبة، ويتم تحديد تملك أو عدم تملك الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت في الشركات التابعة بحساب نسبة الرقابة.
- ممارسة السيطرة والرقابة مع عدم تملك حصة الأغلبية في حقوق التصويت، وذلك في حالات إمكانية ذلك على أساس الاتفاق مع أطراف أخرى أو بسبب النصوص التأسيسية أو اتفاقيات

[1] لتفصيل أكبر انظر :
"KPMG Audit, Collection comprendre et appliquer les normes IFRS "Consolidation", pages 7-10".

معينة أو نتيجة القدرة على تعيين وتنحية أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية المكافئة له.

ثانيا- طرق وإجراءات عملية التجميع:

التجميع ودمج حسابات الشركات التي تخضع لرقابة شركة مهيمنة هو ناتج عن الحاجة إلى معلومات مالية عن مجموع هذه الشركات التي تقع تحت سيطرة كيان واحد، وهو ما يستلزم اعتماد طرق للإفصاح تتضمن إجراءات تسمح بتقديم بيانات مالية عن نتائج وصافي المركز المالي وحركات الذمة المالية لفروع المجمع، ولكن أيضا للمجمع في حد ذاته. ولكون هذا العمل لا يستهدف استعراض التعقيدات التقنية لعملية التجميع وإنما تحديد متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية لهذه الكيانات المعقدة بما يسمح بالاستجابة للحاجة إلى توفير المعلومات للمستثمرين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، عن وضعية هذه الظواهر الموجودة فعلا، لا قانونا، في الأسواق المالية، لما ينجر عن ذلك من آثار على القرارات الإستراتيجية وطاقات التمويل وقدرات الاقتراض...الخ، فإننا سنحاول في هذه المعالجة أن نتعرض بصفة مركزة لطرق التجميع المعتمدة وسياقاتها المختلفة وللإجراءات الأساسية المترتبة عنها.

1- طرق التجميع وعلاقتها بوضعية ومستوى الرقابة[1]:

إن طرق التجميع هي الأشكال المعتمدة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمجمعات، بحيث يُتَمَكَّنُ من تزويد متخذي القرار في الأسواق المالية بالمعلومات الكافية عن الكيان الاقتصادي الفعلي ككل والذي لا يتمتع بالشخصية القانونية وإن كان يمثل حقيقة اقتصادية تتحدد من خلالها إستراتيجية المجمع وخطط تطويره وتمويله المستقبلية.

والتجميع من الناحية التقنية هو أن يُستبدل بمبلغ سندات المساهمة الذي يظهر في ميزانية شركة ما حصة الأموال الخاصة، المعدلة إذا استدعى الأمر ذلك، للشركة المصدرة لتلك السندات المملوكة للمنشأة المجمِّعة، بما فيها نصيب نتيجة الدورة المرتبط بهذه السندات.

[1] انظر بهذا الصدد ولتفاصيل أكثر:

- François Colinet, Simon Paoli, Pratique des comptes consolidés, 2008, 5 édition, DUNOD, pages 19-30.
- Jean-Michel Palou, Manuel de consolidation, Principes et pratiques, 4ème édition, 2006, Groupe Revue Fiduciaire, pages 63-85.

هذا الاستبدال يمكن من إظهار فرق للتجميع (فائض أو نقص قيمة) يتم إضافته أو طرحه من الأموال الخاصة المجمعة، وذلك بإجراء وإتباع عدة طرق حسب طبيعة وأهمية الارتباط والعلاقات بين الشركة المجمِّعة والشركات المجمَّعة، بحيث نذكر هنا على العموم منهجيتين أساسيتين:

- التجميع عن طريق دمج كل عنصر من الذمة المالية للشركات المجمَّعة في ميزانية الشركة المجمِّعة، وأيضا كل العناصر المكونة لنتيجة الشركات المجمَّعة في جدول حسابات نتائج الشركة المجمِّعة. ويتم التجميع عن طريق الدمج وفق طريقتين، الدمج الكلي أو الدمج النسبي، حسب كون حقوق الأقلية في الشركة المجمِّعة مأخوذة بعين الاعتبار أو لا في عملية التجميع.
- التجميع على أساس المبلغ المكافئ (الوضع في حالة التكافؤ) لحصة الأموال الخاصة والنتيجة الموافقة للسندات المملوكة للشركة المجمِّعة. ويمكن أن نلخص ذلك في الجدول التالي:

الجدول 8 : علاقة طبيعة المراقبة بطريقة التجميع

طبيعة المراقبة	طريقة التجميع
سيطرة كلية	دمج كلي
سيطرة مشتركة	دمج نسبي
تأثير معتبر	وضع في حالة تكافؤ

المصدر: من تصور الطالب

تحدد طبيعة الرقابة والسيطرة على أساس نسب الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات الفرعية كما أشرنا إلى ذلك في النقطة المتعلقة بمحيط التجميع.

وتعتبر طريقة التجميع بالدمج الكلي هي الطريقة المرجعية التي تعتمد في الحالة العامة، وهي حالة الشركات التابعة، أما في حالتي الرقابة الثنائية على شركة وحالة الشركات الحليفة (الشريكة) فيتم اعتماد طريقة الدمج النسبي وطريقة الوضع في حالة التكافؤ على التوالي، ومن ثم نستطيع أن نقول أنه من الناحية التقنية هناك ثلاث طرق لتجميع الحسابات:

- طريقة الدمج الكلي.
- طريقة الدمج النسبي.
- طريقة الوضع في حالة التكافؤ.

ويمكن أن نختصر مقومات كل طريقة ومميزاتها فيما يلي:

أ- طريقة الدمج الكلي:

تقوم طريقة التجميع عن طريق الدمج الكلي على ثلاث مراحل:

- الدمج في حسابات الشركة الأم، بحيث أن عناصر حسابات الشركات التابعة تدمج في حسابات الشركة الأم، بعد خضوعها لمجموعة من التعديلات، إذ لا بد أن تكون طرق التقييم المعتمدة من مجموع الشركات الداخلة في محيط التجميع متجانسة.
- إلغاء العمليات ما بين شركات المجمع، حيث أن كل ما يتم بين الشركات الداخلة في محيط التجميع من مبيعات داخلية وتوزيع أرباح وتنازل عن الأصول وما إلى ذلك لا بد أن يُحيَّد ويُلغى تأثيره على الحسابات، وهو ما يعني أن الصفقات التي ستظهر في القوائم المالية المجمعة هي الصفقات التي تم تحقيقها خارج المجمع.
- توزيع رؤوس الأموال عندما تكون نسبة الفائدة في الشركات التابعة أقل من 100%، إذ أن الأموال الخاصة والنتيجة لا بد أن توزع بين المجمع وحقوق الأقلية.

ب- طريقة الدمج النسبي:

هذه الطريقة تُعتمد، كما ذكرنا ذلك سابقا، بالنسبة للشركات التي تخضع لرقابة ثنائية، وهي طريقة قريبة جدًّا من طريقة الدمج الكلي، غير أنه بسبب كون الشركة الأم تمارس رقابة مشتركة على الشركة التابعة، فإن أصول وخصوم الشركة الخاضعة لرقابة ثنائية، تُجَمَّعُ بالتناسب مع نسبة الفائدة، أي أن حقوق الأقلية غير موجودة ولا تظهر في القوائم المالية المجمَّعة.

ج- طريقة الوضع في حالة التكافؤ:

هذه الطريقة تُعتمد في حالة الشركات الحليفة (الشريكة)، وهي ممكنة ومسموح بها في حالة الشركات الخاضعة لرقابة ثنائية. تختلف هذه الطريقة عن الطريقتين السابقتين بحيث تتلخص معالجتها في تغيير قيمة سندات المساهمة الظاهرة في الميزانية الفردية للشركة المالكة لتلك السندات، ومن ثم فإن أصول وخصوم المنشأة الحليفة لا تظهر في القوائم المالية المجمعة.

2- إجراءات ومراحل التجميع:

إن إعداد القوائم المالية المجمعة يخضع لمنهجية وإجراءات صارمة حددها المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، وسنشرح هذه المنهجية ونحدد مراحلها حسب طريقة الدمج الكلي التي هي الطريقة الأكثر

تعقيدا والتي تتضمن إجراءات التجميع كلها بصفة عامة. ويمكن تعداد مراحل إجراءات التجميع فيما يلي[1]:

- تجميع العناصر المتشابهة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الفرعية من أصول و ديون وإيرادات ونفقات.

- استبعاد استثمارات الشركة الأم (سندات مساهمة) في كل من الشركات الفرعية، في مقابل استبعاد حصة الشركة الأم في رأس مال كل شركة فرعية، مع مراعاة القواعد التي نص عليها معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 الذي يبين كيفية معالجة أية شهرة تنجر عن ذلك.

- تحديد حقوق الأقلية من الربح الصافي للشركة الفرعية عن الدورة محل الدراسة بغرض خصمها من الربح الصافي للمجمع للوصول إلى الربح الصافي للشركة الأم.

- تحديد حقوق الأقلية في صافي أصول الشركة الفرعية، وإظهارها في الميزانية المجمعة بصفة مستقلة عن الأموال الخاصة والتزامات الشركة الأم، بحيث تتضمن حقوق الأقلية في صافي الأصول الظاهرة في الميزانية المجمعة ما يلي:

  - حصة الأقلية من صافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء طبقا لمعيار إعداد التقارير المالية رقم 3 (IFRS 3).
  - حصة الأقلية من الحركات والتغيرات في الأموال الخاصة منذ تاريخ الاقتناء.

- استبعاد الأرصدة والصفقات البينية والمتبادلة بين وحدات المجمع وما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر غير محققة، مع استثناء الخسائر التي لا يمكن استرداد تكلفتها.
- استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن الصفقات البينية التي يتم إدراجها في قيم بعض الأصول مثل: المخزونات والأصول الثابتة.

ثالثا- شروط وحدود الإفصاح في عمليات التجميع وآثارها على نظام المعلومات المحاسبي وعلى العناصر المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية:

إنّ القوائم المالية المجمعة هي قوائم يجب أن تستوفي شروط الإفصاح الكامل عن البيانات والمعلومات الضرورية لإعلام المستعملين لها، بما فيهم المستثمرون في السوق المالية، بما يسمح لهم باتخاذ القرارات التي تعظم صافي ثروتهم وترفع من قيمة المركز المالي لشركاتهم.

[1] أحمسيبوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، 2005/2004، الدار الجامعية، ص 132-133.

1- شروط الإفصاح عن البيانات المالية في عمليات التجميع:

تتضمن عناصر الإفصاح الملحقة التي يتطلبها تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، بالإضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه، أن يتم الإعلام بما يلي:

- قائمة بالشركات الفرعية الهامة، يذكر فيها اسم كل شركة وبلد تأسيسها أو إقامتها وحصة حق الملكية ونسبتها ونصيب ونسبة التحكم في حقوق التصويت.

- في بعض الحالات الخاصة يجب الإعلام بما يلي:

  - أسباب عدم إدراج شركة فرعية في محيط التجميع.
  - نوع العلاقة بين الشركة الأم والشركة الفرعية التي لا تمتلك فيها الأولى أكثر من 50 % من حقوق التصويت، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة.
  - اسم الشركة التي لم تدرج في محيط التجميع ولم تُعَد شركة تابعة على الرغم من حيازة أكثر من 50 % من حقوق التصويت فيها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وأسباب عدم اعتبار وجود السيطرة والمراقبة عليها.
  - تحديد أثر اقتناء شركات فرعية أو التخلص منها على صافي المركز المالي وعلى نتائج العمليات للفترة المعنية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة، مع مقارنة ذلك بمعطيات الفترة السابقة.

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركات الفرعية المكونة للمجمع، وضرورة توضيح حالات اختلاف هذه السياسات والعناصر التي تمت معالجتها على أساس قواعد محاسبية غير متجانسة.

2- مزايا الإفصاح في عمليات التجميع وفائدة القوائم المالية المجمعة في اتخاذ القرار:

إن القوائم المالية الفردية للشركة المجمِّعة التي تملك مساهمات في شركات أخرى تظهر فقط قيمة سندات المساهمة المملوكة في الأصول، لكن هذه السندات هي "الشجرة التي تخفي الغابة"، فقيمتها في أصول ميزانية الشركة المجمِّعة تقابل في الشركة أو الشركات المجمَّعة أصولا ثابتة ومتداولة وديونا ووضعية مالية وأنشطة ونتائج يتحمل المجمع ككل آثارها الإيجابية والسلبية، ومن ثم فإن الإفصاح عن الوضعية المالية ونتائج منشأة ما، في هذه الحالة، عن طريق قوائمها المالية الفردية فقط غير كاف ولا يسمح بإعلام كامل وشفاف عن حقيقة الوضعية المالية للكيان الاقتصادي الكلي الذي هو المجمع بكل شركاته.

هذا ما يجعل التعبير عن الحقيقة الاقتصادية وضرورة تحقيق الإفصاح الكامل وإمكانية المقارنة بين المجمعات المالية العالمية غير متأتيّة دون إعداد قوائم مالية مجمعة تعتبر الكيانات القانونية الفردية لمختلف الشركات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات رقابة وسيطرة وتأثير وكأنها كيان واحد بالفعل، وإن لم يتجسد ذلك من الناحية القانونية، وهو ما يجعلنا في هذه الحالة في وضعية العمل على احترام مبدأ أساسي في المحاسبة الدولية الحديثة، وهو إعطاء الأولوية للمضمون الاقتصادي على الشكل القانوني.

إن القوائم المالية المجمعة لشركة ما تقدم صورة أكثر دقة وكمالا عن الممتلكات والوضعية المالية ونتائج النشاط من الصورة التي تعطيها القوائم الفردية، وإن لم يكن عرض إحداهما يغني عن تقديم الأخرى، وذلك ما يعتبر عاملا ضروريا لكي تستطيع المحاسبة أن تعطي صورة كاملة وذات دلالة للمستثمرين وكل الأطراف ذات العلاقة بما يمكنهم من تقييم الوضعيات المختلفة للقدرة على خلق القيمة السهمية واتخاذ القرارات الملائمة على ضوء ذلك.

المطلب الثاني- الطرق المحاسبية للتقييم المالي ودورها في متابعة قيمة المنشآت في الأسواق المالية:

إن تحديد قيمة منشأة هي من الإشكاليات الأكثر صعوبةً في مجال التسيير المالي، بحيث أن الوضعيات والسياقات الاقتصادية التي قد نلجأ فيها إلى مقاربة قيمة المنشآت مختلفة وأوجه هذا الاختلاف متعددة، نذكر منها[1]:

- التباين بين منطق المشتري ومنطق البائع،
- الاختلاف بين المستثمر المالي الذي يكون عادة من مساهمي الأقلية، ومن ثم يقيم المنشأة بالاهتمام أساساً بتقليص الخطر الذي يواجهه في سياق تعظيم الربح الذي يريد أن يحققه، وبين المساهم الصناعي الذي سيقيم المنشأة وفق معايير النجاح المستقبلي المتعلقة بالإستراتيجية والتطور التكنولوجي والبنية المالية...الخ.

إن أهداف عملية التقييم المالي للمنشآت متعددة ترتبط بمناسبات مختلفة، نذكر منها:

- عمليات فتح رأس المال،
- عمليات التنازل وانتقال الملكية،
- عمليات الدمج والفصل،
- عمليات الدخول إلى البورصة،
- عمليات التصفية،
- عمليات التقييم الجبائي،
- عمليات التقييم للحاجات الداخلية للمنشأة،
- عمليات التقييم في إطار الخوصصة...الخ.

ومن المهم الإشارة إلى أن التقييم المالي للمنشآت العمومية في الجزائر في إطار عمليات الخوصصة ضرورة يفرضها القانون، حيث أنه يشكل قاعدة تحديد السعر الذي سيتم به التنازل عن هذه المنشآت للمستثمرين الخواص.

وقد ألزم القانون المرتبط بخوصصة المنشآت عن طريق المادة 06 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، المنشآت العمومية بتقييم عناصر

[1] Jean-Louis Amelon, L'essentiel à connaître en gestion financière, MAXIMA, 1995, page 225.

أصولها باللجوء إلى خبراء في التقييم وبإتباع الطرق المتعارف عليها في هذا المجال وبأخذ القيم السوقية الحقيقية بعين الاعتبار قبل الشروع في أية عملية خوصصة[1].

كل هذه السياقات وغيرها قد تفرض منطقاً محدداً في التقييم المالي، ولكن نستطيع عموما أن نصنف ذلك في ثلاث مجموعات كبرى من طرق التقييم المالي للمنشآت، وهي:

- طرق التقييم على أساس عناصر الملكية والذمة المالية للمنشأة.
- طرق التقييم على أساس التدفقات.
- طرق التقييم المقارنة.

سنخصص هذا المطلب للنوع الأول من طرق التقييم، وهو ما يهمنا في هذا العمل، لما لها من علاقة مباشرة مع النظام المحاسبي ومع قواعد عرض القوائم المالية والإفصاح عن البيانات المالية فيها.

تقوم الطرق المعتمدة على الذمة المالية للمنشأة على مبدأ تقييم مختلف عناصر الملكية من أصول مادية، كالأراضي والمباني وتجهيزات الإنتاج، وأصول مالية وقيم معنوية وقيم استغلالية وديون مستحقة، ثم استخراج القيمة التي تعطيها هذه الأصول والخصوم للمنشأة.

ومن الواضح أن هذه الطرق تعتمد أساسا على المعلومات المحاسبية وعلى أهم قائمة من قوائمها المالية وهي الميزانية التي تعتبر جردا شاملا وكاملا وحقيقيا لكل عناصر ملكية المنشأة من أصول وديون، ثم تحاول تقييمها على أساس اقتصادي ديناميكي يترجم كل التغيرات التي تعتري الأسواق وقيم المنفعة وكل الأخطار والقيود وفوائض القيمة وخسائرها التي قد تتعرض لها كل عناصر الأصول والديون، لا على أساس القيم الأصلية التاريخية المعتمدة في المحاسبة المالية لتقييم كثير من الأصول عندما لا تحدث عمليات إعادة التقييم دوريا، والتي تعكس ولا شك، إن تم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، صورة صادقة عن الموجودات الاستثمارية والاستغلالية والديون الخاصة بالمنشاة، ولكن لا تعطي من الناحية الاقتصادية صورة حقيقية عن قيمة هذه الأصول والخصوم، لأنها لا تتبع بشكل دقيق تغيرات قيمها في السوق وعناصر تقييد التصرف فيها الناتجة مثلا عن الرهون العقارية ورهون الحيازة أو عناصر "اللاقيم" التي قد تعتريها نتيجة للخسائر الضمنية غير المسجلة بعد في المحاسبة.

يعتمد خبراء التقييم المالي للمنشآت على أساس عناصر الملكية على خمسة طرق أساسية[2]:

[1] الأمر 95-22 المؤرخ قي 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية.

[2] Gérard Charreaux, Gestion financière, collection expertise comptable, litec, 1993, pages 653-654.

- صافي المركز المالي المحاسبي،
- صافي المركز المالي المحاسبي المصحح،
- القيمة الجوهرية الإجمالية أو الخام،
- رؤوس الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال،
- الطرق المعتمدة على شهرة المحل.

أولا- طريقة صافي المركز المالي المحاسبي:

تعتبر هذه الطريقة أن قيمة المنشأة تحسب من خلال الوضعية الصافية لأصولها في المحاسبة، وهو ما يمثل صافي المركز المالي المستخرج من الميزانية المحاسبية والذي يساوي إلى الأصول الحقيقية ناقصا الديون المستحقة أو يساوي أيضا الأموال الخاصة (أو ما يسمى بصافي المركز المالي) بعد طرح "اللاقيم" أو القيم الوهمية منها إن وجدت.

يمكن تمثيل أسلوب هذه الطريقة في التقييم المالي للمنشآت بالشكل التالي للميزانية المحاسبية:

الجدول 9 : التقييم عن طريق صافي المركز المالي المحاسبي

الطريقة الأولى	**الطريقة الثانية**
التثبيتات المخزونات الحقوق المستحقة والقيم الجاهزة	الأموال الخاصة الديون
مجموع الأصول الحقيقية	**مجموع الخصوم**
ناقصا **الديون**	ناقصا **الديون و"اللاقيم" إن وجدت**
صافي المركز المالي المحاسبي	**صافي المركز المالي المحاسبي**

المصدر: من تصور الطالب

إن هذه المنهجية في الحساب هي طريقة محاسبية تمكن من متابعة وضعية صافي المركز المالي للتعرف على إمكانيات التطور والاستثمار ومستوى المساحة المالية للمنشأة، ولكنها لا تعكس بالضرورة القيمة الحقيقية للذمة المالية للمنشأة، إن وجدت عناصر قيمة إضافية، إيجابية أو سلبية، لم

تؤخذ بعين الإعتبار في المحاسبة، وهو ما يستدعي في هذه الحالة اللجوء إلى عمليات التصحيح الضرورية لادراج هذه العناصر في التقييم.

إن عدم إمكانية اعتبار طريقة صافي المركز المالي المحاسبي أسلوبا كافيا للتقييم المالي للمنشآت لا يجعلها عقيمة وغير ذات جدوى في مجالات هذا التقييم، إذ أنها تشكل المادة الأولية والقاعدة الأساس لكل التصحيحات التي يمكن إجراؤها على عناصر الذمة المالية، إن استدعى الأمر ذلك، ولأنها تسمح ابتداء بحصر كل عناصر تلك الذمة وجردها بشكل دقيق وكامل في مرحلة أولى يتم فيها تشخيص مكونات ما تملكه المنشأة من قيم غير منقولة ومنقولة وقيم استغلال وحقوق قابلة للتحصيل وقيم جاهزة وما يترتب من ديون مستحقة تخفض من إجمالي ممتلكاتها، ثم يتم بعد ذلك تحديد فوائض وخسائر القيمة التي قد تتضمنها تلك الأصول المملوكة أو عناصر تقييد التصرف التي قد تطرأ عليها، مما يمكن من تصحيح صافي المركز المالي المحاسبي وفق العناصر الموضوعية التي يفرضها السوق والمحيط العام للمنشأة ونتائج التشخيصين الداخلي والخارجي لسير أعمالها، وهذا ما يشكل مضمون الأسلوب الثاني من أساليب التقييم وفقا لعناصر الذمة المالية للمنشأة.

ثانيا- طريقة صافي المركز المالي المحاسبي المصحح:

تعتمد هذه الطريقة نفس منهجية حساب الطريقة السابقة ولكنها في نفس الوقت تصحح القيم المحاسبية للأصول والخصوم بالقيام بمجموعة من التعديلات التي تسمح بإزالة الانحرافات بين التقييم المحاسبي لعناصر الذمة المالية للمنشأة، الذي قد يكون قائما مثلا على التقييم على أساس التكلفة الأصلية التاريخية، وبين التقييم الاقتصادي الواقعي المعتمد على حقيقة القيم الاستثمارية والاستغلالية المرتبطة بالأسواق والأعمال. كما تمكن هذه الطريقة من توجيه التقييم حسب الأهداف المتوخاة منه، مثل تقييم المنشأة في ظل استمرارية النشاط أو تقييم أصولها في ظل منظور تصفية، وحسب الأطراف المعنية به، مثل أن يكون التقييم من وجهة نظر البائع أو من وجهة نظر المشتري أو لأهداف جبائية، وما إلى ذلك من الوضعيات وسياقات التقييم التي تحدد وجهته ومضمونه.

تتم عملية التصحيح التي تعتمدها هذه الطريقة من خلال مجموعة من التعديلات، نذكر منها [1]:

- إلغاء "اللاقيم" والقيم المعدومة إن وجدت في محاسبة من المحاسبات.

[1] Jacques Teulié, Patrick Topsacalian, Finance, Vuibert, 2ème édition, 1997, pages 505-508.

- تقييم عناصر الأصول والخصوم بقيمها الحقيقية التي تنتج عن مقاربة أكثر واقعية من الناحية الاقتصادية وتتماشى مع أهداف التقييم ووجهته ومع طبيعة الأصول والخصوم المعنية به، بحيث يتم تقييم الأصل بإحدى الطرق أدناه:

  * قيمة السوق،
  * القيمة المحتملة للبيع والتنازل،
  * قيمة المنفعة،
  * قيمة الاستبدال،
  * قيمة التصفية،
  * قيمة التخريد.

يحاول الخبير في التقييم المالي أن يحدد العواقب الجبائية المتوقعة الناتجة عن فوائض وخسائر القيمة المحسوبة وآثارها على صافي المركز المالي إيجابا سلبا.

- الاحتفاظ في صافي المركز المالي بالمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، كالمؤونات النظامية والمؤونات غير المبررة، أما المؤونات الأخرى التي تغطي أخطارا وخسائر محددة ومبررة فإنها تكتسب طابع الديون وتحذف من صافي المركز المالي المحاسبي المصحح ولا تدخل في حسابه عند طرح الديون.

لحساب صافي المركز المالي المحاسبي المصحح تضاف أو تطرح العناصر السابقة لصافي المركز المالي المحاسبي كما يلي[1]:

صافي المركز المالي المحاسبي المصحح =
صافي المركز المالي المحاسبي
ناقصا (-) اللاقيم المتضمنة في الأصول، إن وجدت،
زائدا (+) فوائض قيمة إعادة التقييم
ناقصا (-) العواقب الجبائية لفوائض قيمة إعادة التقييم
ناقصا (-) خسائر قيمة إعادة التقييم
زائدا (+) العواقب الجبائية لخسائر قيمة إعادة التقييم
ناقصا (-) المؤونات المبررة الموجهة لتغطية أخطار لها طابع الديون، إن كانت مدرجة في الأموال الخاصة.

[1] Aldo Levy, Management financier, collection D.E.C.F, Economica, 1993, pages 436-437.

إن طريقة صافي المركز المالي المحاسبي المصحح هي أسلوب يتجاوز حدود التقييم المحاسبي الذي قد يعتمد على القيم الأصلية للأصول والخصوم المترتبة عن منشأ العمليات وتطورها في الزمن، ولكنها لا تعكس بالضرورة قيم الأصول في أسواقها وقيم استعمالها الحالية المرتبطة بالمنافع المرجوة منها في قطاع الأعمال الذي تستخدم فيه، بل تعتمد هذه الطريقة على تقييم أكثر موضوعية لأصول وخصوم المنشأة، مما يسمح بتصحيح رياضي لقيم صافي المركز المالي المحاسبي.

ويجب أن نلاحظ هنا أن المعايير المحاسبية الدولية تقترب من منطق هذه الطريقة، مما سيقلل من التصحيحات التي يمكن القيام بها، إذ أنها لا تسمح بتسجيل "اللاقيم" وتمكن من متابعة خسائر القيم وترخص في إعادة التقييم الدوري الحر، ولكن يبقى أن سياقات التقييم وأهدافه وأطرافه قد تستدعي التصحيح وإعادة النظر في كل الحالات ومهما كانت مرجعيات مسك المحاسبة.

تستعمل هذه الطريقة كثيرا في تحديد قيم مرجعية للمنشآت المتوسطة والصغيرة غير المسعرة في البورصة وفي تقييم أصول المنشآت قيد التصفية، لكنها تبقى محدودة من حيث النتائج التي تتوصل إليها لعدة إعتبارات، نذكر منها:

- هي طريقة تتطلب اللجوء إلى الخبرة في تقييم الأصول، خاصة القيم غير المنقولة[1].
- هي طريقة ستاتيكية ترجع إلى تقييم المنشأة على أساس ما تملكه من أصول وديون، وليس على أساس ما تملكه من قيم امتياز في مجال نشاطها، إذ تعتبر أن قيمة المنشأة هي مجموع قيم أصولها الحقيقية ناقصا ديونها المستحقة وكأن تلك الأصول منفصلة عن بعضها البعض ولا تساهم كلها في القيام بنشاط محدد وتحقيق نتائج أداء من ممارسته[2].
- إن هذه الطريقة لا تأخذ إلا ما يظهر في الميزانية من قيم مادية وتهمل القيم المعنوية الناتجة عن صورة وحصة المنشأة في السوق وعدد زبائنها وخبرتها ومستوى كفاءة مواردها البشرية...الخ، وهي العناصر الأساسية والمحددة لقيمة المنشأة في ظل مبدأ استمرارية النشاط.
- هذه الطريقة لا تتلاءم مع المنشآت التي تسجل معدلات نمو كبيرة والتي لا يمكن تقييمها على أساس ما تملكه من أصول مادية وإنما على أساس قيمة أعمالها، إذ يلاحظ في هذه الحالات، خاصة في الحسابات المجمعة، أن فرق الحيازة أكبر من الفرق بين صافي المركز المالي

[1] انظر بهذا الصدد :
Jean Brilman et Claude Maire, Manuel d'évaluation des entreprises, les éditions d'Organisation, 1988, page 138.

[2] Jean-Claude et Jean-Baptiste Tournier, L'évaluation d'entreprise, les éditions d'Organisation, 1998, page 178.

المصحح والمركز المالي المحاسبي[1]، إذ أن العناصر التي تحدد الطاقة الربحية ستكون محددة بصفة جوهرية لقيمة المنشأة، فقد ترتفع قيمة أسهمها أضعافا مقارنة بقيمة أصولها إذا كانت نتائج أعمالها ممتازة وكان رقم أعمالها المسجل دوريا عدة أضعاف صافي مركزها المالي، مثل حالة الشركات التكنولوجية، وهو ما سنحاول التعرض له من خلال الطرق التي تعدل القيمة السابقة بحساب عناصر شهرة المحل للإجابة جزئيا عن هذا الإشكال ضمن النماذج المحاسبية لتحديد القيمة. والجدير بالذكر هنا أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسمح في بعض الحالات بإظهار شهرة المحل، كما في حالة شراء المنشآت وحالات التجميع، ولكن يبقى ذلك مؤشرا غير كاف لتقييم هذا العنصر ومتابعة تطورات قيمته وآثارها على قيمة المنشأة.

وفي الأخير يمكن أن نقول أنّ العرض الذي قدمناه للطريقتين السابقتين يحيلنا إلى طرح سؤال مهم وأساسي عند تقييم المنشآت، وهو: ما هي أصول المنشأة التي يجب أن تخضع للتقييم؟ هل هي كل الأصول أو هي الأصول التي تساهم في الأعمال وضرورية للقيام بالنشاط؟ هل هي الأصول المملوكة فقط أو لابد من إدراج الأصول المستخدمة وغير المملوكة؟ هذه الأسئلة ستجيب عنها الطريقتين اللاحقتين وهما: طريقة القيمة الجوهرية الخام وطريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال.

ثالثا- طريقة القيمة الجوهرية الخام:

طريقة القيمة الجوهرية الخام هي مقاربة أكثر اقتصادية لقيمة الذمة المالية للمنشأة. ويمكن تعريف القيمة الجوهرية بأنها قيمة الأصول الاستغلالية للمنشأة مقيَّمة بتكلفة الاستبدال من منظور استمرارية النشاط[2]، ومن ثم لا يتم تقييم مجموع الأصول بل الأصول الضرورية للاستغلال فقط.

لا يؤخذ وفقا لهذه الطريقة إلا الأصول التي تستعمل في النشاط الاستغلالي، أما الأصول التي تتملكها المنشأة ولا تستعمل في نشاطها الاستغلالي (الأصول خارج الاستغلال) فتستبعد من الحساب. نشير هنا إلى أن الأصول المستغلة بعقود من نوع تمويل-إيجار (القرض الإيجاري) تدخل ضمن القيمة الجوهرية الخام ما دامت تولد منافع مرتبطة بالاستغلال حتى وإن لم تكن مملوكة للمنشأة[3].

يمكن حساب القيمة الجوهرية الخام كما يلي[4]:

[1] Jean-Claude et Jean-Baptiste Tournier, Op.cit, pages 178-179.
[2] Jean Brilman et Claude Maire, Op.cit, page 106.
[3, 4] Jean-Louis Amelon, Op.cit, page 227.

القيمة الجوهرية الخام =

مجموع الأصول

ناقصا(-) الأصول غير الضرورية للاستغلال

يساوي(=) أصول الاستغلال (مع تقييمها بقيم الاستبدال لا بالقيم المحاسبية)

زائدا (+) تكلفة التجديد والإصلاح

زائدا (+) الأصول المستغلة بقروض إيجارية إن لم تكن مدرجة محاسبيا.

نستطيع بعد ذلك حساب القيمة الجوهرية الصافية التي تساوي إلى القيمة الجوهرية الخام ناقصا الديون[1].

إن طريقة القيمة الجوهرية الخام هي أسلوب يتماشى مع المنطق الاقتصادي، لأنه يعتبر أن الأصول التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في تقييم المنشأة هي الأصول التي تساهم في نشاطها الاستغلالي وتولد المنافع المرتبطة به، أما الأصول التي تملكها المنشأة ولكنها تستعمل لأهداف أخرى عدا الاستغلال، كأصول التوظيف، فهي استخدامات تستبعد من قيمة المنشأة لأنها لا تتعلق بنشاطها الاستغلالي.

إن هذه الطريقة تسمح بحصر كل الأصول خارج الإستغلال التي تشكل عنصر تضخيم لحجم المنشأة مقارنة بما يتطلبه نشاطها، مما يسمح بإعادة هيكلتها أو تحديد الأصول التي ستشكل موضوع تبادل لدى القيام بعمليات شراء-بيع المنشآت.

إن طريقة القيمة الجوهرية الخام إذا كانت تسمح بقياس حجم الاستخدامات الضرورية لحسن سير المنشأة، كما وضحنا، فإنها تهمل تماما شروط الإستغلال ولا تأخذ بعين الإعتبار تكلفة التمويل الذي مكن من الحصول على تلك الأصول، فضلا عن أنها كطريقة صافي المركز المالي المحاسبي المصحح لا تأخذ العناصر المعنوية المرتبطة بالطاقة الربحية بعين الإعتبار في التقييم المالي للمنشآت.

رابعا- طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال:

تتكون الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال من الأصول الثابتة للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل للاستغلال مقيمين بتكلفة الاستبدال، أي أنها تساوي إلى القيمة الجوهرية الخام خارج الأصول

[1] Jean-Louis Amelon, Op.cit, page 227.

المتداولة ماعدا احتياجات رأس المال العامل للاستغلال[1]، ومن ثم يمكن حساب الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال كما يلي[2]:

الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال =

الأصول الثابتة للاستغلال مقيمة بتكلفة الاستبدال

زائدا (+) احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

ويلاحظ أن هذه الطريقة تشبه طريقة القيمة الجوهرية الخام وتختلف معها في شيء واحد وهو أنها لا تأخذ بعين الإعتبار إلا أصول الإستغلال الممولة بتمويل دائم، ومن ثم فهي ترجع لمفهوم أدق للأصول الإقتصادية المستثمرة التي تتكون من الأصول الثابتة المستثمرة في الإستغلال زائدا ما تم استثماره في تشغيل دورة الإستغلال.

ويمكن أن نوجه لهذه الطريقة نفس الانتقادات التي وجهناها إلى طريقة القيمة الجوهرية الخام وهي أساسا عدم أخذ تكلفة رأس المال بعين الإعتبار وعدم إدراج الأصول المعنوية المرتبطة بالطاقة الربحية للمنشأة في حساب القيمة.

خامسا- الطرق المعتمدة على شهرة المحل:

إحدى الانتقادات الأساسية الموجهة لطرق التقييم القائمة على أساس الذمة المالية للمنشأة هو عدم أخذها بعين الإعتبار للقيم المعنوية، إذ أنّ المنشأة ليست تراكمًا لوسائل مادية وأصول ملموسة بل هي أيضا نشاط يمنح لها قيمة معنوية تجتمع فيها عدة عناصر مثل الأسواق، الأشخاص، عدد الزبائن، التنظيم، التفوق التكنولوجي... الخ، والتي تشكل ما يسمى بـ" الغودويل"[3].

في أغلب الحالات، يكون سعر المنشأة أعلى، وبشكل معتبر، من مجرد قيمة ممتلكاتها والأصول المادية المكونة لها، ومن ثم فإن شهرة المحل تمثل الفرق بين السعر المدفوع من المشتري وبين قيمة صافي المركز المالي المحاسبي المصحح. في حالة كون هذا الفرق سالبا تكون شهرة المحل خسارة قيمة بالنسبة لقيمة أصول المنشأة يطلق عليها عادة " بادويل "[4].

إن طرق التقييم المعتمدة على شهرة المحل تسمح بمقاربة قيمة الأصول المعنوية، إذ أن شهرة المحل تمثل ربحا استثنائيا، أي ربحا أعلى من الربح العادي الذي تولده الأموال المستثمرة في المنشأة، ومن

[1, 2] Jean-Louis Amelon, Op.cit, page 228.

[3, 4] Jean Brilman et Claude Maire, Op.cit, page 112-113.

ثم وبفضل هذه العناصر المعنوية تستفيد المنشأة بهذا المعنى خلال مدة معينة من ريع اقتصادي أو فائض أرباح يعطي إذا تمت رسملته قيمة شهرة المحل، وبذلك يمكن تعريف شهرة المحل بأنها القيمة الحالية لمتتالية من الأرباح الاستثنائية خلال فترة محددة[1] ويكون حسابها كما يلي[2] :

$$GW = \sum_{t=1}^{n} \frac{(B - rA)}{(1 + a)^t}$$

حيث:

A: أصول الإستغلال

B: الربح

r : معدل المردود العادي للأصول

a : معدل التقييم الحالي

ومنه تكون القيمة الكلية للمنشأة هي مجموع قيمها المادية والمعنوية ويكون حسابها كما يلي[3]:

$$V = GW + ANCC$$

حيث:

V : القيمة الكلية للمنشأة

GW : شهرة المحل

ANCC : صافي المركز المالي المحاسبي المصحح

إن استعمال معادلة حساب شهرة المحل تستدعي مجموعة من الملاحظات[4]:

- رأس المال المستثمر، أو ما سميناه أصول الإستغلال، يمثل الأصول "A" التي تم استخدامها في النشاط الاستغلالي للمنشأة، مما يستبعد الأصول خارج الإستغلال، ومن ثم يمكن اعتماد القيمة الجوهرية أو الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال في تحديد قيمة هذه الأصول.
- معدل المردود العادي للأصول "r"، أو معدل المردودية المعياري للأموال المستثمرة يمثل منطقيا معدل المردود الأدنى المطلوب من المساهمين، وهو التكلفة الوسطية المرجحة لمصادر التمويل.

[1] Jean Brilman et Claude Maire, Op.cit, page113.
[2] Jacques Teulié Patrick Topsacalian, Op.cit, page 525.
[3, 4] Jean-Louis Amelon, Op.cit, page 232.

- الربح "B" هو النتيجة المصححة، بحيث يتم أخذ الطاقة الربحية الحقيقية، وبمعنى أدق الطاقة الربحية المتكررة والدورية بصفة دائمة مع استبعاد كل العناصر الاستثنائية التي قد تؤثر عليها.
- الأفق الزمني لحساب شهرة المحل لابد أن يكون محدودًا، بحيث أن العناصر المعنوية لن تولد هذا الربح الاستثنائي بشكل لا نهائي، ومن ثم لابد من تحديد مدة التقييم الحالي انطلاقًا من خبرة المنشأة وقدرتها على التوقع وتحديدها للمجال الزمني لتأثير العناصر المعنوية على المنافع المرتقبة في المستقبل.

إن طرق التقييم السابقة فضلا عن كونها تشكل أحد عناصر الهندسة المالية الحديثة التي يجب أن يستوعبها الخبراء الماليون كلما وجدوا أنفسهم أمام سياق اقتصادي يتميز بديناميكية الأسواق المالية وإعادة هيكلة مالية مستمرة للمنشآت، فإنها أيضا من الطرق التي كرسها الإطار القانوني والممارسة الميدانية لعمليات الخوصصة في الجزائر اللذين جعلا التقييم المالي للمنشآت الخاضعة لهذه العمليات إلزاميا، مما استدعى أيضا إعادة النظر في الإطار القانوني والمفاهيمي للمحاسبة الذي لم يصبح متلائماً مع هذا النوع من الإحتياجات الجديدة وهو ما يستهدفه أيضا الإصلاح الجديد للنظام المحاسبي في الجزائر.

المطلب الثالث- تقديم ومعالجة الأدوات المالية في القوائم المالية:

إنَ التطور الحديث للأسواق المالية أدَى إلى ظهور أدوات مالية جديدة، مثل الخيارات والعقود لأجل ومبادلات الديون وتقنيات التمويل خارج الميزانية، مما تطلَب إعادة النظر في القواعد الكلاسيكية للتسجيل والتقييم والإفصاح في المحاسبة.

إنَ تطور الدورة المالية في الاقتصاد واكتسابها للاستقلالية عن الدورة الحقيقية في آلياتها وأدواتها ونماذج اتخاذ القرار فيها في أسواق مالية تزول فيها الحدود الوطنية ويتعدى تأثيرها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، يفرض رهانات جديدة على الأنظمة المحاسبية بخصوص توحيد طرق قياس وعرض البيانات المالية بما يحقق قابليَات المقارنة وضرورة ترجمة المضامين الاقتصادية للعمليات. وتعتبر الأدوات المالية وكيفيات التعامل معها محاسبيا، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية المشتقة، إحدى هذه الرهانات التي يجب أن تتكفل بها الأنظمة المحاسبية في سياق اقتصادي يتميز بتطور هائل لطرق التمويل والتوظيف المباشرة.

إن أهم ما يميز البيئة الجديدة لعولمة الاقتصاد والأسواق المالية هو الاندماج الأكثر عمقا للأسواق الموجودة وظهور أسواق جديدة للتفاوض بشأن قيم مالية مستحدثة. وقد نتج الاندماج المتزايد للأسواق المالية عن تطور تكنولوجيات الاتصال والرفع التدريجي للرقابة على الصرف، مما أدى إلى نشوء سوق واسع لرؤوس الأموال على المستوى العالمي يتميز بما يلي[1]:

- بكونه سوقا موحدا.
- بكون العمليات المنعقدة فيه تشمل العمليات يوما بيوم إلى العمليات طويلة الأجل.
- بكونه مفتوحا لكل الأعوان الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالإقراض أو الاقتراض.
- بكون العمليات المنعقدة فيه نقدية أوآجلة.
- بوجود إمكانيات الخيارات.

إن هذه المتغيرات أعادت هيكلة المكونات التقليدية طويلة وقصيرة الأجل لهذا السوق، بحيث أن إجراءات سير سوق الأسهم وسوق السندات وسوق الرهن العقاري تطورت بشكل ملحوظ، بينما السوق النقدي عرف تحولا مذهلا، بحيث لم يصبح خاصا بالوسطاء الماليين والعمليات ما بين البنوك، بل تطور إلى جانب هذه العمليات السوق النقدي الموسع الذي يمكن أن يتدخل فيه كل الأعوان، ماليين أو لا، وبذلك يصبح هذا السوق سوقا للسندات القابلة للتفاوض في الأجلين القصير والمتوسط[2].

[1] Jean-Pierre Gourlaouen, Les nouveaux instruments financiers, 1988, Vuibert, page 32.

[2] Jean-Pierre Gourlaouen, Op.cit, page 32-33.

أولا- مفهوم الأدوات المالية:

إن المعايير المحاسبية الدولية حول الأدوات المالية، وهي المعياران المحاسبيان الدوليان رقم 32 ورقم 39 ومعيار إعداد التقارير المالية رقم 7 تخص كل أنواع المنشآت، سواء كانت صناعية أو تجارية أو هيئات مالية أو شركات تأمين أو مؤسسات متوسطة وصغيرة، بحيث تحدد هذه المعايير المبادئ العامة والقواعد التي تحكم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من خلال المنظور المالي الاقتصادي، وذلك بالاستناد إلى المقومات التالية[1]:

- توسيع مجال تطبيق مفهوم الأدوات المالية.
- استعمال كثيف لمبدأ القيمة العادلة.
- ظهور الأدوات المشتقة في الميزانية.
- تطبيق مبدأ أولوية الجوهر على الشكل.

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم 32 يهدف إلى مساعدة مستعملي القوائم المالية لفهم أهمية الأدوات المالية في تحديد الوضعية المالية للمنشآت وآثارها على مستوى نجاعتها وتدفقات خزينتها، ومن ثم يتعرض هذا المعيار إلى:

- تقديم الأدوات المالية،
- تصنيفها إلى أموال خاصة وديون،
- تصنيف الفوائد والأرباح الموزعة الناتجة عنها والأرباح والخسائر الكامنة فيها،
- المقاصة بين الأصول والخصوم المالية.

أما فيما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فيهدف أساسا إلى إيضاح:

- مبادئ تقييم وتسجيل الأدوات المالية الأولية،
- تقييم وتسجيل الأدوات المالية المشتقة،
- قواعد خروج الأصول والخصوم المالية من الميزانية.

وأخيرا فيما يخص معيار إعداد البيانات المالية رقم 7، فإنه يعرض بشكل أساسي:

- المعلومات الواجب إعطاؤها لتقييم أهمية الأدوات المالية،
- الاتصال حول مستوى وطبيعة المخاطر المرتبطة بها والطرق المستعملة لمراقبتها.

[1] Pascal Barneto, Pierre Gruson, Instruments financiers et IFRS; DUNOD 2007, page 1.

يستبعد من مجال المعايير حول الأدوات المالية:

- سندات الفروع المجمعة (المعايير المحاسبية الدولية 27 و28 و31).
- عقود التمويل الإيجاري (المعيار المحاسبي الدولي رقم 17).
- الأصول والخصوم المتعلقة بنظام المزايا الإجتماعية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 19).
- المؤونات والأصول والخصوم الممكنة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 37).
- مخزون الخيارات (معيار إعداد البيانات المالية رقم 2).
- عقود التأمين (معيار إعداد البيانات المالية رقم 4).

استنادا إلى المعايير السابقة يمكن تعريف مصطلح "الأدوات المالية" بأنه تعبير عن عقد يؤدي في نفس الوقت إلى نشوء أصل مالي عند منشأة ونشوء خصم مالي أو أداة أموال خاصة عند منشأة أخرى.

يمكن أن نقول أيضا أن الأداة المالية هي عقد يؤدي إلى:

- إما إلى ظهور حق في الحصول على سيولات أو أصول مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية مع الغير في ظروف ملائمة أو أداة أموال خاصة لمنشأة أخرى، وهي حالة الأصول المالية.
- إما إلى ظهور التزام بتسليم سيولات أو أصول مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية مع الغير في شروط غير ملائمة، وهي حالة الخصوم المالية.

إن عقد الأدوات المالية يكون منشؤه من حدث ماض يمكن أن يؤدي إلى آثار مستقبلية ممكنة أو نهائية. تكون الآثار نهائية في حالة تضمن العقد لالتزام أكيد، كما في حالة تسديد رأسمال قرض محصل عليه، وتكون الآثار محتملة في حالة إمكانية تمام العقد بطرق مختلفة وفق عدة سيناريوهات، كما في حالة الخيارات.

من خلال ما سبق، نستطيع أن نقول أن الأدوات المالية تشمل الأدوات الأولية من حقوق وديون وسندات مساهمة والأدوات المشتقة مثل الخيارات المالية والعقود لأجل ومبادلات القيم بمعدل فائدة أو بالعملات الصعبة.

تتمثل الأصول المالية فيما يلي:

- الأموال الجاهزة.
- كل حق تعاقدي لاستلام نقديات أو أصل مالي آخر.
- كل حق تعاقدي لمبادلة أدوات مالية في ظل شروط ملائمة إمكانا.

- كل عقد يفرض، أو يمكن أن يفرض، على المنشأة عند حلول الأجل استلام كمية متغيرة من أدوات الأموال الخاصة المتعلقة بها.
- كل عقد يتم فيه ترصيد أداة مالية مشتقة مقابل عدد محدد من أدوات الأموال الخاصة في المنشأة.

تتمثل الخصوم المالية في التزام تعاقدي:

- لدفع أموال جاهزة أو تحويل أصل مالي لمنشأة أخرى.
- لتبادل أدوات مالية في ظروف غير ملائمة إمكانا.
- كل عقد يفرض، أو يمكن أن يفرض، على المنشأة عند حلول الأجل تسليم كمية متغيرة من أدوات الأموال الخاصة المتعلقة بها.
- كل عقد يتم فيه ترصيد أداة مالية مشتقة مقابل عدد محدد من أدوات الأموال الخاصة في المنشأة.

أما أدوات الأموال الخاصة فهي كل العقود التي تسمح بتسجيل وملاحظة حق متبق على أصول منشأة بعد طرح مجموع خصومها.

ثانيا- تصنيف الأدوات المالية:

يمكن أن نحصر الأدوات المالية فيما يلي:

الجدول 10: تصنيف الأدوات المالية حسب موقعها من الميزانية

الأصول المالية	الخصوم المالية
التثبيتات المالية: • سندات المساهمة (غير المجمعة) • سندات مثبتة لنشاط المحفظة • حقوق مثبتة مرتبطة • الإقراض حقوق الزبائن حقوق أخرى القيم المنقولة للتوظيف المتاحات	أموال خاصة ديون مالية طويلة وقصيرة الأجل: • القروض السندية • القروض البنكية • قروض الخزينة ديون الموردين ديون أخرى

المصدر: Pascal Barneto, Pierre Gruson, Instruments financiers et IFRS; DUNOD 2007, page 12.

يمكن أن نميز عند تصنيف الأدوات المالية بين الأنواع التالية:

- الأصول المالية
- الخصوم المالية
- أدوات الأموال الخاصة
- الأدوات المشتقة

يعتبر تصنيف الأدوات المالية والتمييز بين أنواعها مهما وغير محايد من الناحية المالية ومن حيث انعكاسات آثاره على الوضعية المالية وقياس النجاعة في القوائم المالية، إذ يحدد ذلك كيفيات تسجيلها وتقييمها في المحاسبة، وهو ما يمكن تجسيده من خلال الشكل التالي:

الشكل 4: أساس تصنيف الأدوات المالية وأثره على تسجيلها وتقييمها

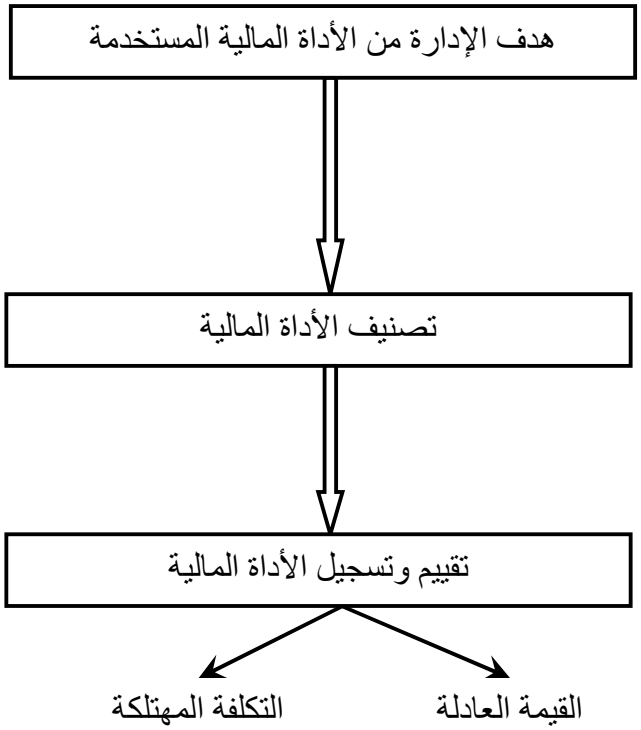

المصدر: Pascal Barneto, Pierre Gruson, Instruments financiers et IFRS; DUNOD 2007, page 13.

إن تصنيف الأدوات المالية يكتسي أهمية كبيرة بسبب انعكاساته على تقديم الوضعية المالية للمنشآت، وهكذا فإن تعيين عنصر ضمن الخزينة وأشباه الخزينة مثلا يكون باحترام الشروط التالية[1]:

[1] Pierre Schevin, Equivalents de trésorerie et tableau des flux de trésorerie (IAS 7): La prise de position de l'AMF, Revue Française Comptabilité, N° 394, Décembre 2006, page 32-33.

- يتميز بالتحقق في الأجل القصير.
- يشكل مستوى سيولة مرتفع.
- يمكن أن يتحول بسهولة إلى مبلغ محدد من الخزينة.
- خطر تغير قيمته مهمل.

وهو ما يعني أن إظهار هذا العنصر ضمن الخزينة وأشباهها يؤثر على تقييم مستوى السيولة والملاءة مقارنة بالحالة التي سيتم فيها إظهاره ضمن التثبيتات المالية، لكن الاختيارات في هذا المجال لا تمر دون طرح صعوبات وإشكاليات كبيرة تؤثر على عناصر وضعية المنشأة، خاصة فيما يتعلق بمستوى الديون المالية الصافية (الديون المالية الإجمالية ناقصا المتاحات) وما يتبع ذلك من تقييم لقدرتها على الاستدانة والتكلفة الناجمة عن ذلك[1].

كما أن ظهور التعامل بالأوراق المالية المركبة في الأسواق المالية الدولية يطرح إشكاليات محاسبية في كيفيات إظهار هذه العقود ومعالجتها محاسبيا، ويمكن بهذا الصدد أن نعطي مثالين مهمين[2]:

- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية التي تطرح مشكلة تصنيف هذه السندات عند المصدر لها، إذ أن المنشآت تصدرها للحصول على رأسمال دون التفريط في حقوق الملكية وبتكلفة أقل من تكلفة الاقتراض في السوق، فهي تعطي مقابل منح حق خيار التحويل نسبة فائدة أقل من الفائدة السائدة في السوق، وهنا يطرح مشكل كيفية تسجيل القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار التي تدفع بسبب ميزة التحويل، فبين التسجيل التقليدي الذي يقوم على اعتبار عملية إصدار السندات عملية اقتراض فحسب بحجة عدم التأكد من حدوث عملية التحويل مستقبلا، وبذلك لا يتم الفصل بين الدين والأموال الخاصة (تسجل العملية بالكامل كأنها دين) وبين التسجيل الحديث على أساس المعايير المحاسبية الدولية الذي يقوم على الفصل بين مركبتي الديون والأموال الخاصة، فبينما يسجل الالتزام الأكيد ضمن الدين تسجل ميزة التحويل ضمن الأموال الخاصة، وهو ما يؤدي إلى فروقات مهمة تؤثر على مضمون الإفصاح في القوائم المالية، فبينما تظهر علاوة إصدار تقلل مصروف الفائدة في الحالة الأولى، لا تظهر هذه العلاوة في الحالة الثانية إلا كمركبة من مركبات الأموال الخاصة وقد يظهر أيضا في هذه الحالة خصم إصدار يعمل على رفع قيمة الفائدة النقدية إذا كانت القيمة العادية للسندات من دون ميزة التحويل أقل من قيمتها الاسمية.

[1] Pierre Schevin, Op.cit, page 32-33.

[2] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 48، أيلول 2001، مقال نظام حسين حول المشتقات المتداخلة ، ص 3-5.

- السندات مع حقوق شراء أسهم، وهو نوع من السندات التي يصدر معها بشكل منفصل خيار شراء الأسهم العادية للمنشأة المصدرة، مما يجعل السندات وخيارات الشراء أدوات مالية منفصلة يمكن المتاجرة بها بشكل مستقل في الأسواق المالية، وهو ما يعني أن هذه الأدوات تحتوي على أداة مالية رئيسية تدعى العقد المضيف، وهي السندات، وأداة مالية مشتقة هي خيار شراء الأسهم. في هذه الحالة أيضا تسجل مركبتين إحداهما في الديون وهي قيمة السند مع ملاحظة خصم الإصدار والأخرى في الأموال الخاصة وهي حق خيار الشراء، والملاحظ هنا أن المشتري لا يقوم بممارسة حق الشراء إلا إذا زاد سعر السهم في السوق عن سعر حق الشراء زائدا السعر الذي ثبتته المنشأة في العقد. وبما أن حق خيار الشراء هو من المشتقات فإن المعايير المحاسبية الدولية تفرض تقييمه بالقيمة العادلة، كما سنرى، مع ما ينجر عن ذلك من إفصاح عن تغيرات القيمة لهذه المشتقات وتأثيراتها غير الملائمة (تسجيل الخسائر الكامنة) إلى أن يتم ممارسة حق خيار الشراء من حملة السندات عندما يصبح ذلك مناسبا لهم (تحقيق مكاسب ومداخيل من ارتفاع أسهم المنشأة إلى قيمة أعلى من سعر حق الشراء زائدا السعر المثبت من المنشأة)، وعندئذ ترصد المنشأة هذه الخيارات في مقابل إصدار أسهم عادية بقيمتها الاسمية مع تقييم لرأس المال بقيمته العادلة.

إن المعطيات السابقة تظهر بوضوح أن الأدوات المالية الجديدة هي مشتقات تختلف أساسا في طبيعتها عن الأدوات المالية الأصلية، إذ أنها عقود يتم بمقتضاها تحويل المخاطر من طرف للآخر بدون تحويل الأدوات المالية التي اشتقت منها، أي أنها عقود فرعية تبنى على أساس عقود أساسية استثمارية قد لا تسبب أي تدفق نقدي مبدئي أو ينشأ عنها تدفق نقدي بسيط يمثل هامشا ابتدائيا ناتجا عن علاوة أو مكافأة معينة يحصل عليها البائع "محرر الخيار"، كما في حالة عقود شراء العملات الأجنبية أو الأوراق المالية[1].

ينتج عن التحليل السابق عدة نتائج وملاحظات نلخصها فيما يلي:

- تصنيف الأدوات المالية سيحدد كيفية معالجتها المحاسبية.
- عندما يتم تصنيف أداة مالية تصبح إمكانية إعادة النظر في هذا التصنيف نادرا وصعبا أو غير ممكن تقريبا.
- بعض أنواع الأدوات المالية لا يظهر إلا في حالات محدودة.

[1] مجيد الشرع، تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في الـ عمل المصرفي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعيةالمحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006، ص8.

يمكن أن نفصل عناصر تصنيف الأدوات المالية في الشكل التالي:

الجدول 11: تصنيف الأدوات المالية حسب طبيعتها ومتطلبات تقييمها

نوع الأداة	التصنيف	التعريف	الموقع في الميزانية	التقييم
الأصول المالية	السندات المقيمة بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج	هي السندات المحتفظ بها لأهداف الصفقة أو السندات التي صنفت ابتداءا كأصول مالية بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج.	تسجل ضمن أشباه الخزينة في مجموعة الأصول المتداولة.	تقيم بالقيمة العادلة وتغيرات القيمة تسجل (تضمن) في النتيجة.
	السندات المحتفظ بها إلى الاستحقاق	هي سندات مدة استحقاقها محددة وتنوي المنشأة الاحتفاظ بها إلى الأجل. وتشكل هذه السندات بندا محدودا ومقيدا في الميزانية لصعوبة احترام مبدأ "الاحتفاظ إلى الاستحقاق".	تسجل ضمن الأصول المالية الثابتة.	تقيم ابتداءا بتكلفة الحيازة وبعد ذلك بالتكلفة المهتلكة.
	السندات من نوع "إقراضات وحقوق	هي إقراضات وحقوق استحقاقاتها قابلة للتحديد أو محددة، مثلا إقراضات الشركة الأم للفروع وحقوق الزبائن.	يكون موقعها في الميزانية مرتبطا بطبيعتها ودرجة سيولتها بحيث يرتب كل ما هو مرتبط بالأنشطة العادية أوقصير الأجل ضمن الأصول المتداولة والباقي ضمن الأصول الثابتة.	تقيم ابتداءا بتكلفة الحيازة وبعد ذلك بالتكلفة المهتلكة.
	السندات المتاحة للبيع	هي السندات التي لا تدخل في إحدى المجموعات السابقة وتمثل أصولا لا يمكن بيعها في الأجل القصير	تسجل ضمن الأصول المالية الثابتة.	تقيم بالقيمة العادلة وتغيرات القيمة تسجل (تضمن) في الأموال الخاصة ضمن فرق التقييم.

		أوليس للمؤسسة نية محددة بشأنها.		
الخصوم المالية	الخصوم المحتفظ بها بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج	هي الخصوم المحتفظ بها لأهداف الصفقة، أي تلك التي تم إنشاؤها بغرض إعادة شرائها في مستقبل قريب أو هي أيضا أدوات مالية مشتقة ينتظر مبادلتها ضمن شروط غير ملائمة أو أدوات مالية صنفت ابتداءا كخصوم مالية بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج.	تسجل ضمن الخصوم الجارية في بند الديون المالية المسجلة بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج.	تقيم بالقيمة العادلة وتغيرات القيمة تسجل (تضمن) في النتيجة.
	الخصوم الأخرى	هي الخصوم المالية التي لم تصنف في المجموعة السابقة، مثل ديون الموردين والديون الضريبية و الاجتماعية والديون المالية المختلفة.	يكون موقعها في الميزانية مرتبطا بطبيعتها ودرجة سيولتها بحيث يرتب كل ما هو مرتبط بالأنشطة العادية أوقصير الأجل ضمن الخصوم الجارية والباقي ضمن الخصوم غير الجارية.	تقيم بالتكلفة المهتلكة ويسجل ضمن النتيجة الفوائد الجارية المعاد خصمها واهتلاكات تغيرات التسعيرة
أدوات الأموال الخاصة والديون	أدوات الأموال الخاصة	هي أدوات أموال خاصة محضة تمثل عقدا يتضمن فائدة في أصول المؤسسة بعد طرح خصومها.	تظهر ضمن الأموال الخاصة في الميزانية	تحدد بالقيمة الإسمية على أساس تعاقدي
	أدوات الأموال الخاصة المركبة	هي أدوات مالية هجينة تتضمن مركبتين إحداهما يمكن تكييفها كأموال خاصة والأخرى كديون، مثل القروض السندية القابلة للتحويل إلى أسهم.	يتم الفصل بين المركبتين أموال خاصة/ديون ثم تصنف كل مركبة في الميزانية حسب طبيعتها.	يقيم الدين وفق قواعد تقييم الخصوم المالية وتحدد قيمة مركبة الأموال الخاصة بطرح مركبة الديون من المبلغ الإجمالي
المنتجات المشتقة	المنتجات المشتقة	هي أدوات مالية لأجل	تصنف ضمن الأصول	تقيم بالقيمة العادلة عن

		قاطع أو شرطي أو كل عقد تتغير قيمته بدلالة تغيرات سعر مرتبط به، كسعر سهم أو معدل فائدة أوسعر صرف...إلخ، كما أنه لا يتطلب مبلغ مالي كبير وتكون نتيجة هذا العقد لأجل.	الجارية والخصوم الجارية	طريق جدول حسابات النتائج

المصدر: من تصور الطالب

ثالثا- تقييم الأدوات المالية[1]:

إن أحد عناصر نقد المعايير المحاسبية الدولية يدور أساسا حول مشكلة القيمة، كما سبق وأن تعرضنا لذلك، بحيث تقع هذه المشكلة في صلب الاختلافات في وجهات النظر فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية المعتمدة في كل دولة من الدول، فهناك عموما نموذجان كما رأينا، النموذج الأنجلوسكسوني الذي يفضل النظرة المالية للمؤسسة نتيجة الدور الكبير للأسواق المالية في البلدان المعنية بهذا النموذج والنموذج القاري (الأوروبي) الذي يفضل النظرة التي تجمع بين المتطلبات القانونية والاقتصادية والاجتماعية للمنشأة.

وقد عرفنا القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو تسديد دين به بين أطراف تتميز بالإدراك والرضا في إطار صفقة تتم في شروط عادية.

إن القيمة العادلة لا تمس فقط الأدوات المالية، بل عناصر الأصول والخصوم الأخرى، فهي إجبارية بالنسبة لبعض العناصر، مثل أنظمة التقاعد والأصول البيولوجية وعقود مخزونات الخيارات...الخ، وهي اختيارية لعناصر أخرى، مثل الأصول الثابتة العينية ومباني التوظيف...الخ.

يمكن تبرير مفهوم القيمة العادلة، على الرغم من كونها قيمة تتميزفي كثير من الأحيان بالذاتية مقارنة بالتكلفة التاريخية المتميزة بالموضوعية، من عدة أوجه، نذكر منها:

- تجيب القيمة العادلة عن احتياجات المستثمرين بحيث تسمح لهم بالحصول على نظرة حقيقية أكثر اقتصادية عن المنشأة مقارنة بالتكلفة التاريخية.

[1] Pascal Barneto, Pierre Gruson, Op.cit, pages 15-20.

- هي وسيلة فعالة لمتابعة تقييم الأدوات المالية، خاصة منها تلك المسعرة، إذ يتم تقييم الوضعية في هذه الحالة بالتوازي مع خطر الطرف المقابل، وهو ما يتماشى أيضا مع تسيير خطر المعدل وخطر الصرف.
- تتماشى مع منظور تقديري لتحديد تدفقات الخزينة.

فيما يخص الأدوات المالية، القيمة العادلة تطبق في الحالات التالية:

- يكون مرجع القيمة العادلة هو سعر السوق في حالة وجود سوق فاعل للأداة.
- عندما يكون سوق الأداة غير فاعل، القيمة العادلة تحدد بالنظر إلى أدوات مالية مشابهة لها في أسواق فاعلة.
- أما في غياب سوق يمكن الرجوع إليه في تقييم الأداة، يمكن حساب القيمة العادلة وفق طريقة موافقة لممارسات الأسواق المالية.

وقد بينا فيما سبق أن تقييم الأدوات المالية يرتبط بتصنيفها في إحدى المجموعات التالية:

- الأدوات المالية المتاحة للبيع.
- الأدوات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج.
- الأدوات المالية المحتفظ بها إلى أجل الاستحقاق.
- الأدوات المالية المتعلقة بالاقراضات والحقوق.
- أدوات الأموال الخاصة التي ليس لها سعر في البورصة ولا يمكن تحديد قيمتها بشكل موثوق.

والملاحظ أن القيمة العادلة تطبق فقط في حالة الأدوات المالية المتاحة للبيع والأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة عن طريق جدول حسابات النتائج، وهذا وفق طريقتين أساسيتين مرتبطتين بالسياق الاقتصادي الذي تطبق فيه، وهما:

- الطريقة الأولى هي سعر السوق، وذلك في حالة أداة مالية مسعرة في سوق فاعل (بورصة قيم أو سوق رؤوس أموال منظم) أو في سوق الصفقات بالتراضي حيث أسعار القيم معروفة بشكل كاف وحديث.
- الطريقة الثانية هي القيمة على أساس نموذج للتقييم أو على أساس حساب قيمة استعمالية تحددها المنشأة وفقا لتدفقات الخزينة المقيمة حاليا، وذلك في حالة عدم إمكانية التقييم على أساس قيمة سوقية موضوعية.

أما الأدوات المالية الأخرى فتقيم على أساس التكلفة المهتلكة بأخذ نفقات الصفقة بعين الاعتبار واعتمادا على معدل الفائدة الفعلي. من الواضح أن تكلفة الحيازة ابتداء تمثل قيمة عادلة في حالة كل الأدوات المالية بينما في حالة خروج الأدوات المالية تعتبر قيمة الصفقة أيضا قيمة عادلة.

وإذا أردنا أن نفصل المعطيات السابقة عن طريق حصر كل طرق تقييم الأدوات المالية، يمكن أن نقول أن هناك أربع طرق أساسية:

- قيمة السوق: وهي السعر الملاحظ لعنصر أصول أو خصوم مالية والناتج عن مواجهة العرض بالطلب في سوق منظم أو سوق بالتراضي، وفي هذه الحالة القيمة العادلة مكافئة لقيمة السوق في تاريخ التقييم. ويتميز السوق المنظم بوجود بنية - مادية أو معنوية – حول عدد كاف من المتدخلين الذين يتبادلون السيولات والأحجام لإشباع عرض وطلب في هذا السوق، ويمثل هذا الإجراء أحسن طريقة لتقييم القيمة العادلة لأنها تتميز بالدقة والموضوعية. أما سوق التراضي فهو سوق منظم حول طرفين محددين وعقد ثنائي يسمح بإظهار سعر صفقة علنا.
- نماذج التقييم: تتمثل هذه الطريقة، بالنسبة لكل أداة مالية غير متفاوض بشأنها في السوق، في وضع نموذج لعملية التقييم يسمح بتقدير قيمة التدفقات المالية المستقبلية المنتظرة من هذا الأصل بشكل موثوق، ثم تقييمها حاليا على أساس معدل السوق، كالنماذج التي تقوم على متوسط الأسعار.
- الطرق المعتمدة على تدفقات الخزينة المقيمة حاليا: تتعلق تدفقات الخزينة بتقديرات للمزايا الاقتصادية المحققة على مدخلات ومخرجات خزينة خاصة بالأداة المالية يتم تحديدها على أساس مؤشرات خارجية مرتبطة بفرضيات معقولة بالنسبة لتطور المحيط الاقتصادي، ثم يلجأ بعد ذلك إلى تقييمها حاليا على أساس معدل محسوب أو معطى، قد يكون في كثير من الحالات هو معدل الفائدة الفعلي، وهو ما يسمح في نهاية المطاف بحساب قيمة استعمال يجب العمل على إظهار موثوقيتها.
- التكلفة المهتلكة ومعدل الفائدة الفعلي: تدخل المعايير المحاسبية الدولية مفهوم التكلفة المهتلكة، والتي تتمثل بالنسبة للأدوات المالية في المبلغ الأصلي المسجل مطروحا منه أو مضافا إليه نفقات الصفقة والذي:
  - يخفض بتسديدات الأصل أو تدهور القيمة لانخفاضها أو عدم قابليتها للتحصيل.
  - مضافا إليه أو مطروحا منه الاهتلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي ومبلغ التسديد.

ويمكن حساب التكلفة المهتلكة كما يلي:

$$CA = \sum_{i=1}^{n} \frac{C_i}{(1+k)^{(\frac{t_i}{365})}}$$

حيث:

CA : التكلفة المهتلكة

C_i : i التدفق النقدي

k : معدل الفائدة الفعلي

n : عدد تدفقات الخزينة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

t_i : i عدد الأيام التي تفصل تاريخ الحساب عن تدفق الخزينة

والملاحظ أن معدل الفائدة الفعلي هو معدل يساوي، في تاريخ معين، القيمة الحالية لكل تدفقات التسديد أو التحصيل المرتبطة بالعملية المالية، وهو يتضمن مصاريف الصفقة والعمولات أيضا، بحيث يتم إدراج كل التدفقات حتى تاريخ نضوج الأداة المالية.

رابعا- إدارة المخاطر ومحاسبة الأدوات المالية[1]:

إن المحاسبة الدولية هي محاسبة تتضمن عناصر النظرة المستقبلية على الرغم من إفصاحها عن بيانات مالية حالية، بالنظر إلى أن تسجيل وتقييم تلك البيانات يعتمد على مقاربات توقعية تحلل فيها توجهات الأسواق وسياسات المنشأة، وهو ما يسمح للمحللين الماليين ولهيئات التصنيف والتنقيط بتقييم المخاطر وللمستثمرين والأطراف المعنية بإدارتها، مما يردم رويدا رويدا الفجوة القائمة بين الاقتصاد والمحاسبة.

وتعتمد إدارة المخاطر على المعلومات التي تقدمها الميزانية العامة القائمة على غلبة الإفصاح عن المضمون الاقتصادي في مقابل الشكل القانوني، وذلك من خلال منهجين أساسيين:

- تقييم وقياس المخاطر من خلال تحليل وإدارة الموجودات والمطلوبات (الأصول والخصوم).
- تقييم الموجودات والمطلوبات وفقا لقيمتها العادلة (في كثير من الأحيان هي القيمة السوقية) في ظل أسواق مالية فاعلة ونشطة.

[1] مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 59-60، كانون أول 2004، مقال لنعيم سابا خوري حول المحاسبة وإدارة المخاطر، ص 25-26.

يتم تنفيذ هذه المناهج من خلال الاعتماد على تحديد مستوى كفاية رأس المال المراد تحقيقه والقيود القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تخضع لها المنشأة، في سياق تحليل يقوم على توقعات تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في إطار عوامل عدم التأكد التي تكتنف عمل المنشأة، مثل تقلبات أسعار الفوائد والعوائد على رأس المال وتقلبات المبيعات وهوامش الأرباح وتطورات الحالة الاقتصادية العامة، مما يسمح للمنشآت برسم وتنفيذ سياسات الاحتياط والتغطية التي تمكنها من إدارة مختلف الوضعيات الممكنة. ويمكن تصنيف المخاطر الرئيسة التي تجب إدارتها في الأنواع التالية:

- إدارة مخاطر السوق باحتساب أسوأ حالات الخسائر وتقليل مخاطر محافظ الاستثمار والتعامل مع مستوى حساسية أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية واحتمالات تدني القيمة واللجوء إلى عمليات التغطية.
- إدارة مخاطر الائتمان بتسيير سياسات الائتمان والإفصاح عن الديون المشكوك في تحصيلها واعتماد نماذج التصنيف (التنقيط) الداخلي للمخاطر واعتماد أنظمة إدارة الضمانات.
- إدارة مخاطر السيولة بترشيد بنى التمويل والتحكم في تكلفة رأس المال وتحليل احتياجات تمويل النشاط الاستغلالي وترشيد عمليات استثمار المحفظة.
- إدارة مخاطر العمليات عن طريق تقييم الأداء وتحليل استراتيجيات العملاء والالتزام بالقوانين وما إلى ذلك.

إن المحاسبة الدولية للأدوات المالية هي المثال الجلي لتقييم المخاطر وإدارتها على أساس أنها الميدان الخصب لتطبيق القيمة العادلة، خاصة في ظل وجود أسواق مالية نشطة، مع العلم أن أغلب هذه الأدوات في مثل هذه السياقات ستكون من نوع المقتناة لأغراض المتاجرة، مما يفرض تقييمها بالقيمة السوقية وترحيل تغيرات القيمة ضمن حساب الأرباح والخسائر، فضلا عن أن المشتقات المالية التي ظلت تظهر في المحاسبات التقليدية خارج الميزانية العامة يتطلب الأمر في المحاسبة الدولية إدراجها ضمن أصول وخصوم الميزانية بقيمتها العادلة، كما أن ضرورة الإفصاح عن تلك المشتقات في حالة استعمالها لأغراض عمليات التغطية والاحتياط لمختلف أنواع المخاطر يؤكد أيضا هذا الاهتمام الذي توليه المحاسبة الدولية الحديثة للإفصاح عن عناصر تشخيص المخاطر وإدارتها.

إن إتباع مناهج حديثة لإدارة المخاطر أصبح من صلب اهتمامات المنشآت والمتعاملين معها من مستثمرين ومقرضين وأطراف أخرى، مما يتطلب من الأنظمة المحاسبية أن تهتم بهذه الحقائق الحديثة وتفصح عنها بشكل كامل وكاف بغية التمكين من إدارتها بكفاءة عالية تسمح بالتقليل من مخاطرها.

من هذا العرض المختصر والمركز عن كيفية معالجة وتقييم الأدوات المالية ضمن القوائم المالية الحديثة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يتضح لنا أن أحد أهداف تطوير النظام المحاسبي وتوحيد معايير معالجته للعمليات على المستوى الدولي هو الرفع من قدراته الإفصاحية بما يمكن من أخذ معطيات التطور المستمر لأدوات السوق المالي وتزايد تعقيدها بعين الاعتبار وتزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة وكافية بشأنها بما يسمح بتوجيه قراراتهم المالية توجيها صحيحا وملائما.

خاتمة الفصل:

لقد سمح هذا الفصل بتبيان الدور الذي يجب أن ينهض به النظام المالي المحاسبي الحديث القائم على المعايير الدولية في الوصول إلى درجة الإفصاح اللازمة للتماشي مع سياقات تطور الأسواق المالية واكتسابها لطابع العالمية، فضلا عن تطوير الآليات المالية لدرجة كبيرة من الاستقلالية عن دورة الاقتصاد الحقيقي، مما يتطلب من البيانات المالية أن تتسم بدرجة من التوافق مع هذا الواقع الجديد. وقد حاولنا أن نتعرض لهذه التطورات أولا من خلال تبيان الدور الإعلامي المتزايد للنظام المحاسبي في ظل هذه البنيات الاقتصادية من خلال زيادة قابليته للكشف المفصل عن قدرة المنشأة على تحقيق الملاءة ومواجهة خطر الإفلاس وقدرتها على تحقيق المردودية وتحليلها حسب القطاعات ومجالات النشاط بما يمكن من تحديد مصادرها والتنبؤ بآفاق تطورها المستقبلي، وكذا مستوى خلقها للقيمة المضافة وللقيمة السهمية بما يحدد مساراتها القادمة ويساعد المتدخلين في السوق المالية في مقارنتها بالمشاريع الأخرى واتخاذ القرارات الملائمة التي تترتب عن هذا التحليل والموازنة. ثم تعرضنا ثانيا للتحديات التي تطرحها كثير من العمليات المعقدة في تركيبها المالي على النظام المحاسبي، وقد اهتممنا بهذا الصدد بثلاث محاور أساسية هي عمليات التجميع ومحاسبة المجمعات وتقييم المنشآت والعمليات على الأدوات المالية موضحين إشكاليات الاعتراف بهذه الظواهر وتقييمها والإفصاح عنها.

وقد مكننا التحليل السابق من تشخيص الدور الذي يجب أن تضطلع به المحاسبة في المستقبل لترتسم مكانتها في الأنظمة الإعلامية الحديثة وتتطور بما يتماشى مع متطلبات العولمة وتطور الأسواق المالية. يبقى أمامنا محاولة رسم موقع الاقتصاد الجزائري من هذه التطورات وتحديد ما يعنيه منها بشكل مباشر وكيفيات التأقلم معها تدريجيا وبما يتلاءم مع مستوى تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهو ما سنحاول التعرض له في هذه الأطروحة من خلال الفصل الثاني والأخير من هذا الباب.

الفصل الثاني

واقع وآفاق إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

مقدمة الفصل :

إن التحديات والرهانات التي تواجه النظام المحاسبي على المستوى الدولي والمتطلبات الجديدة للإفصاح عن البيانات المالية التي تفرضها البنى الاقتصادية والمالية الجديدة شديدة الارتباط بالأسواق المالية لا تستثني بلدا من البلدان أو دولة من الدول بالنظر إلى واقع الانفتاح الاقتصادي الذي تفرضه ظاهرة العولمة وسياقات تبادلات التأثير بين اقتصاديات الدول المختلفة الناتجة عن تطورات التجارة الدولية وعبور رؤوس الأموال للحدود الوطنية وتدفقها على المستوى الدولي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الدولية النشاط والأسواق المالية ذات الطبيعة العالمية وذات الارتباط الوثيق فيما بينها، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي فرض عليها هذا التطور إعادة هيكلة اقتصادها في المنظومة الاقتصادية لتقسيم العمل على المستوى الدولي عن طريق التحول الذي بدأت تشهده منذ نهاية الثمانينيات للانتقال من اقتصاد مخطط وموجه مركزيا إلى اقتصاد يقوم على الضبط عن طريق السوق وذلك بإعادة النظر في منظومتها القانونية والتشريعية وتحضير البيئة الاقتصادية وتأهيل المنشآت لتتكيف مع اعتبارات الاستقلالية المالية التي سيفرضها الواقع الجديد ومتطلبات المنطق التجاري الذي يجب الالتزام به في ظل اقتصاد يقوم على سياقات تنافسية لا يمكن أن تستمر فيها إلا الكيانات التي تحقق النجاعة التجارية وتخلق القيمة الاقتصادية وتحقق الربح المالي .

إن نظام المحاسبة المالية هو أحد المجالات التي يجب أن تتطور بتطور واقع الاقتصاد الجزائري، وهو ما لم تشرع فيه الجزائر بشكل جوهري إلا مؤخرا بصدور نواة المنظومة القانونية للنظام المحاسبي المالي "الجديد" ابتداءا من 2007. إن تحليل واقع النظام المحاسبي الجزائري وآفاق التطورات التي شهدها ولا زال يشهدها إلى اليوم يمر عبر تشخيص مدى ملاءمة المرجعية المحاسبية المعتمدة وواقع الممارسة المحاسبية بالنظر إلى تحولات الواقع الاقتصادي للبلد، ثم تحليل الإصلاحات المنتهجة أو التي يجب انتهاجها للنهوض بالممارسة المحاسبية إلى مستويات أرقى تتماشى مع متطلبات تطور الاقتصاد الوطني. ونشير هنا إلى أن الإصلاح وإعادة النظر في المرجعيات القانونية والتشريعية ضرورة مستمرة تفرضها حركية المجتمع وتحولات الاقتصاد، إلا أن الخيارات في هذا المجال قد تكون متعددة، وإحداها يقوم على الموازنة بين اختيارات الإصلاح التدريجي المتوازن مع حقائق التطور الاقتصادي أو الإصلاح الجذري الذي يتطلب إمكانيات أكبر لتحقيقه في مقابل تقدير العائد المنتظر منه والآثار الجانبية التي قد تنجر عن مثل هذا الاختيار، وسنبين من خلال هذا الفصل أن الجزائر انتهجت الخيار الثاني (الإصلاح الجذري) في المنظومة القانونية المعتمدة ابتداءا من 2007 ونحاول تحليل الآثار المحتملة لذلك ومدى الإعداد الكافي لما يتطلبه هذا الخيار من تأهيل للمنشآت ومحيطها الاقتصادي ودرجة ملاءمته للاحتياجات الجديدة للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول- المخطط الوطني للمحاسبة:

مضامينه، محاولات إصلاحه، نقائصه

تمهيد:

إنّ إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أصبح ضرورة ملحة تزداد باستمرار مع عملية الانتقال من النهج الاشتراكي والاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق بكل ما يتطلبه ذلك من تحرير للأسعار والتجارة وبكل ما يستلزمه من ضرورة تحديث للقوانين والتنظيمات والتشريعات وإصلاح للبنى والهياكل والمنشآت.

إن عملية إعادة النظر وإصلاح أي نظام من الأنظمة تنطلق من تحديد واضح للأهداف المرتجاة من الإصلاح ودراسة للموجود وتشخيص للواقع القائم قصد تحديد عناصر الخلل ووضع اليد على مواطن العجز والنقص لاختيار منهجية التصحيح والمراجحة بين مختلف إمكانيات المراجعة والتحديث، ومن ثم لابد أن تنطلق عملية إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر من دراسة وتقييم لنتائج تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وواقع الممارسة المهنية الناجمة عنه، ومن ثمّ تحديد الإختلالات الموجودة بينه وبين واقع تطور الاقتصاد الجزائري واتجاهاته الحاليّة.

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نستعرض أهداف ومضامين المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 ونلخص أهم عمليات إثرائه وتحسينه، ثمّ نحاول أن نحصر بعض نقائصه ونقاط ضعفه بالنظر إلى التغيرات التي مسَّت الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينيات، ممّا سيسمح لنا بإدراك المقومات التي يقوم عليها إصلاح المحاسبة في الجزائر ومدى ملاءمة اختياراتها في هذا المجال.

المطلـــــب الأول- عرض لأهداف ومضاميـــن المخطط الوطنـــي للمحاسبـــة:

لقد استمرت الجزائر غداة الاستقلال في تطبيق المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 الموروث من فترة الاستعمار الفرنسي، حيث أسس القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 للاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية، ما عدا تلك التي تمسُّ بالسيادة الوطنية[1].

لكن اعتماد الجزائر على النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي وعلى اعتبار المؤسسات الاقتصادية العمومية امتداداً من امتدادات الدولة وأداة مهمَّة من أدوات تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية، جعل من المخطط المحاسبي العام إطاراً غير ملائم للاستجابة للاحتياجات الجديدة إلى المعلومات، خاصة منها تلك المرتبطة بإعداد الحسابات الوطنية وبتوفير البيانات المالية التي تساعد واضعي السياسات الاقتصادية الكلية على التأثير على متغيرات القرار.

ومن ثمّ بدأ التفكير في إعادة النظر في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، وكان الشروع في أولى محاولات إصلاحه وتغييره منذ سنة 1969 بإنشاء اللّجنة المكلفة بإعداد المخطط المحاسبي الجديد. وقد فشلت هذه المحاولة ولم تر أعمال هذه اللجنة النور، على الرغم من أن قانون المالية لعام 1970 حدّد سنة 1971 كسنة لتطبيق المخطط المحاسبي الجديد.

في عام 1972 تم التأسيس الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، الذي ارتبط إنشاؤه بتحقيق ثلاث مهام أساسية:

- تخليص مهنة المحاسب والخبير المحاسب من كل ما أصابها من إختلالات.
- إعداد المخطط المحاسبي الجديد.
- إصلاح المحاسبة العمومية.

ومن ثمّ كان من إحدى المهام الأساسية لهذا المجلس إعداد المخطط المحاسبي الجديد، حيث كلفت الشركة الوطنية للمحاسبة بهذا المشروع بالتعاون مع خبراء محاسبين من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي.

[1] Ahmed Mimèche, Evolution du modèle comptable de l'entreprise algérienne: du PCG 1957 au SCF 2007, papier présenté à l'occasion du séminaire international tenu les 20-21 mai 2008 et organisé par la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de l'Université de Mouloud Mameri – Tizi-Ouzou ayant pour thème "Les normes comptables internationales (IAS/IFRS), évolution et application: Le cas de l'Algérie".

وكان من نتائج ما سبق، صدور المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 1975 مع النص على إجبارية تطبيقه الرسمي ابتداءً من سنة 1976. وقد تمثلت النصوص القانونية التي أسّست للمخطط الوطني للمحاسبة في نصين أساسيين، وهما:

- الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.
- القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 المتضمن كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.

يحدد الأمر رقم 75-35 مجالات تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، بحيث يفرض اعتماده على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وشركات الاقتصاد المختلط وكل الشركات التي تخضع في شكلها لنظام الإخضاع على أساس الربح الحقيقي[1].

وكان من ضمن ما تعرض له الأمر 75-35 هو العمل على إعداد المخططات المحاسبية القطاعية قصد تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد تم إعداد بعض هذه المخططات مثل المخطط المتعلق بقطاع البناء والأشغال والمخطط المتعلق بقطاع التأمينات، كما كان من ضمن ما كان مقرَّراً في هذا الأمر هو إعداد المخطط المحاسبي التحليلي[2].

أما القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 فقد تعرض إلى التنظيم والتسيير المحاسبي وإلى طرق تقييم الاستثمارات والمخزونات وقواعد سير الحسابات وأشكال ومكونات القوائم المالية الختامية[3].

وقد نص قرار 23 جوان 1975 على ضرورة مسك محاسبة مفصلة تسمح بتسجيل العمليات ومراقبتها وإعداد القوائم المالية الختامية، ولكنه ترك الحرية للمؤسسات في مجال تنظيم مسك المحاسبة، بحيث مكنها من إنشاء مخططات محاسبية داخلية عن طريق تفريع حساباتها حسب مستوى التفصيل الذي تريده بالنظر إلى حاجاتها إلى المعلومات، كما ترك لها الحرية أيضا في مجال حساب التكاليف وتحديد أسعار التكلفة وإعداد الميزانيات التقديرية ومراقبتها[4].

وقد فرض مسك المحاسبة بالعملة الوطنية ووفقا لقاعدة القيد المزدوج، ولكن بالتسجيل المستقل للعمليات المحققة على المستوى الوطني عن العمليات المحققة بالخارج، كما نص على مبدأ عدم

[1]، [2] الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.
[3]، [4] القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 المتضمن كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.

المقاصة بين الحقوق والديون والأعباء والإيرادات وضرورة إثبات العمليات بمستندات تحقق الشروط القانونية التي تسمح بالاعتراف بها[1].

ويمكن للمؤسسات أن تمسك دفاتر محاسبية حسب ما تريد وبما يتماشى مع حاجاتها بشرط تركيز العمليات بشكل دوري في دفتر يومية عامة، وذلك بالسهر على مبدأ شرعية التسجيلات المحاسبية[2].

أما قائمة الحسابات فقد حدَّدت 8 أصناف محاسبية، خمسة منها تشكل حسابات الميزانية، وهي: الأموال الخاصة، الاستثمارات، المخزونات، الحقوق، الديون، وصنفان يمثلان حسابات التسيير وهي: الأعباء والإيرادات، وصنف أخير يمثل حسابات النتائج[3].

وتتضمن القوائم المالية التي فرضها هذا القرار قائمتين أساسيتين، وهما: الميزانية وجدول حسابات النتائج و15 ملحقاً تمثل جداول تفسر وتفصل حسابات الميزانية وحسابات جدول حسابات النتائج.

والملاحظ أن المخطط الوطني للمحاسبة يستند على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، التي ذكرت صراحةً أو ضمناً في طيَّاته، نذكر منها: مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ ثبات الطرق المحاسبية ومبدأ عدم المقاصة ومبدأ استقلالية السنوات المالية[4].

والحقيقة أنّ المرجعية التي يرجع إليها المخطط الوطني للمحاسبة هي مرجعية قانونية جبائية تعتمد على قابلية إثبات العمليات وعلى نظرة تقوم على معطيات الذمة المالية والملكية القانونية وتستند إلى قواعد سلامة المحاسبة وخُلُوِّها من الأخطاء وشرعية العمليات التي تم تسجيلها.

ويمكن أن نحدد الأهداف العامّة للمخطط الوطني للمحاسبة فيما يلي:

- الهدف الأول والرئيسي هو التماشي مع متطلبات مرحلة الاشتراكية والتخطيط المركزي بتكييف العناصر والمؤشرات التي يفصح عنها مع متطلبات إعداد الحسابات الوطنية وتوفير المعلومات لمصالح التخطيط لاتخاذ القرار ورسم السياسات الاقتصادية الكلية.
- الهدف الثاني هو تشكيل المرجعية الأساسية للتصريح الضريبي وللإخضاع على أساس الربح الحقيقي، وهذا ما يجعل المخطط الوطني للمحاسبة شديد الارتباط بالقواعد الضريبية والجبائية.
- الهدف الثالث هو أن يضمن شرعية العمليات وقانونيتها بالاستناد إلى تسجيلات محاسبية معتمدة على مستندات إثباتية وتهدف إلى متابعة حركة القيم المالية ومراقبتها، سواءٌ تعلق الأمر بعقود

[1]، [2]، [3]، [4] القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 المتضمن كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.

الاستثمار أو حركات المخزون أو قيم الحقوق والديون، وهو ما جعله يفرض مسك محاسبة تقوم على الاعتماد على إعداد ملّف الاستثمار وعلى الجرد الدائم والتأكد من وجود الأرصدة.

- الهدف الرابع هو تنميط البيانات الماليّة عن طريق نظام موحَّد يعتمد على قائمة حسابات واحدة وعلى نفس طرق التسجيل والتقييم بالنسبة لكل المؤسسات ولا يتكيَّف مع الوضعيات والحالات الاقتصادية المتغيرة باستمرار.

وقد رأينا في الفصل الأول من هذا العمل اختلاف الممارسات المحاسبية باختلاف السياقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن أن نحدد هنا ثلاثة نماذج تطبيقية في مجال الاختيارات المحاسبية:

- النموذج الاشتراكي الذي يقوم على توفير المعلومات لهيئات التخطيط المركزي وللدولة بما يسمح لها بتوجيه السياسة الاقتصادية الكلية، وهي النماذج التي تم اعتمادها في الاتحاد السوفييتي سابقا وفي دول أوروبا الشرقية، التي كانت تنتمي للقطب الاشتراكي.
- النموذج الأنجلوسكسوني، الذي يقوم على محاسبة تتكيف مع احتياجات المستخدمين، خاصة منهم المستثمرون على مستوى الأسواق المالية، وعلى رأس الدول التي طوّرت هذا النموذج، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
- النموذج الأوروبي القاري "اللاتينوجرماني" الذي يقوم على محاسبة شديدة التوحيد تنبع من السلطات العمومية وتتميز بهيمنة الطابع المرتبط بسياقات تتميز بغلبة التمويل عن طريق القرض وعلى ضيق مساحة المساهمة بسيطرة شكل الشركات العائلية، وعلى رأس هذا النموذج فرنسا وألمانيا، ثم الدول التي اعتمدت على نفس النهج المحاسبي، مثل ايطاليا واسبانيا وبلجيكا واليابان.

ولقد كان أحد الأهداف الأساسية للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، كما قلنا سابقا، هو تكييف المعلومات المحاسبية والبيانات المالية مع توجهات الاقتصاد الجزائري واختياراته في مجال انتهاج الاشتراكية كفلسفة اقتصادية في التنمية وما يترتب عنها من اعتماد على نظام اقتصادي مركزي يقوم على التخطيط الشامل. ولقد تم التعبير عن أهداف المخطط الوطني للمحاسبة في الخطاب الرسمي من خلال إبراز نقطتين أساسيتين:

- مواجهة الاختلال بين المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 وبين الاختيارات السياسية والاقتصادية للجزائر، إذ ارتبط المخطط السابق بسياق اقتصاد سوق لا يتماشى مع متطلبات اقتصاد مخطط يهدف إلى الحصول على معلومات لخدمة السياسة الاقتصادية الكلية.

- السماح للمؤسسات ولهيئات التخطيط المركزي بمتابعة التكاليف وأسعار التكلفة، وهو ما يفترض إدراج محاسبة تحليلية في المخطط الوطني للمحاسبة، خاصة عن طريق المخططات القطاعية التي تعمل على تكييف هذا المخطط مع طبيعة أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية.

إنّ الأهداف السابقة تفترض أن يتجه المخطط الوطني للمحاسبة إلى استلهام النماذج الاشتراكية، وهو ما لم يحدث بالنظر إلى مقومات وأسس ومعالم الإفصاح المميِّزة له، إذ على الرغم من أنّ إصداره ارتبط بأغراض التكيُّف مع معطيات التخطيط المركزي الشامل، فإنّه لم يكن مستوحًى من المخططات المحاسبية الاشتراكية، إذ بقي وطيد الصلة وشديد التأثر بالمخطط المحاسبي العام وبالمحاسبة الفرنسية على العموم، إذ وإن تمّ إدراج عناصر ترتبط بأهداف المحاسبة الوطنية كالهامش الإجمالي والقيمة المضافة مثلاً، إلاّ أنّه بقي محتفظاً بطريقة عرض الحسابات في الدول الأوربية المرتبطة بالنموذج القاري، حيث يسمح أيضاً بحساب نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية وصافي المركز المالي ويعتمد على طرق التقييم القائمة على مبدأ التكلفة التاريخية بهدف مراقبة وتسيير القيم المالية المختلفة، ومن ثمَّ يمكن أن نحدد مصدرين أساسيين للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، وهما:

- المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، إذ بقي في شكله العام وطريقة تصنيفه للحسابات وعرضه للقوائم المالية مستنداً إلى هذا المخطط وقريباً منه، وإن حدثت بعض التغييرات، بحيث تمَّ الفصل مثلا بين حسابات الحقوق والديون في صنفين مستقلين، كما تم إدراج حسابات الخزينة مثل البنك والصندوق ضمن حسابات الحقوق، كما تم التخلي عن عرض النتائج ضمن حسابات الاستغلال وحسابات النتائج، بحيث تمّ إعادة هيكلة مستويات النتائج في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 بشكل مختلف.
- المخطط المحاسبي للمنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية OCAM، الذي تم إصداره في 1970 ولعب فيه خبراء المحاسبة الفرنسية والهيئات المهنية المحاسبية الفرنسية دوراً كبيراً، مما يجعله مصنفا ضمن المحاسبات اللاتينوجرمانية، أي فيما يسمّى النموذج الأوروبي القاري.

من كل ما سبق، يمكن اعتبار المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 نتيجة لمحاسبة فرنسية تعتبر نظاماً فرعيًّا للنموذج الأوروبي القاري للمحاسبة، مع لمسات إضافية بإدراج اهتمامات المخطّط المركزي المرتبطة بالنهج الاشتراكي.

ونستطيع تلخيص استعمالات المخطط الوطني للمحاسبة في ثلاثة عناصر أساسيّة:

- التخطيط: وذلك بتوفير المعلومات والإحصائيات عن نتائج الاقتصاد الوطني وحساب المجمَّعات الوطنية الكبرى، كالناتج الداخلي الخام والدخل الوطني وغيرها، وتشكل المحاسبة القاعدة الأساسية لتجميع النتائج الجزئية على المستوى الوطني، ومن ثمّ يستعمل متخذو القرارات على مستوى الدولة هذه المعلومات في رسم السياسات الاقتصادية ووضع المخططات الإنمائية.
- الجباية: بحيث يسمح المخطط الوطني للمحاسبة بمسك حسابات تسمح بالقيام بكل التصاريح الضريبية وحساب الضريبة. وفيما يتعلق بالنتيجة المحاسبية المحسوبة على أساس المخطط الوطني للمحاسبة فهي وثيقة الارتباط بالقواعد الجبائية في التقييم وسياسات الاهتلاك وتكوين المؤونات وتسجيل الإيرادات والنفقات، بحيث يمكن بعدد محدود من التعديلات، بالقيام في بعض الأحيان بعمليات إدماج أو خصم إضافية، الوصول إلى النتيجة الجبائية. كما تشكل المحاسبة أحد العناصر المادية التي تعتمد في الرقابة الجبائية.
- الرقابة: بمتابعة العمليات والتحقق من توفر عناصر السلامة والشرعية وقابلية الحسابات للفحص وحقيقة عناصر الذمة المالية، وهو ما يمكن من التأكد من قانونية العمليات التي تقوم بها المؤسسات وأنّ قرارات التسيير التي يتخذها المديرين تكون في اتجاه الحفاظ على أصولها وتحقيق أهدافها. وتلعب المراجعة القانونية بهذا الصدد دوراً كبيراً في فحص مدى تحقق الأهداف السابقة، بحيث يعمل مندوبو الحسابات على التأكد من وجود وحقيقة الأرصدة ومن كونها نتيجة لعمليات تمَّ فيها احترام القوانين المعمول بها في مجال الأعمال، مثل القانون التجاري وقانون العمل والقوانين الأخرى الملزمة للمؤسسات، وأن السياسات المنتهجة احترمت مبادئ حماية الأصول وتحسين الأداء.

إنّ استيعاب مضامين المخطط الوطني للمحاسبة والتحكم في قواعد سيره والتأقلم مع مبادئه ومناهجه تطلَّب عدّة سنوات للمؤسسات الجزائرية، وقد عمل هذا المخطط وطبق في السياق الاقتصادي الجزائري لمدّة تتجاوز30 سنة، مثَّلت فيها العشرون سنة الأخيرة تقريبا فترة انتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي الشامل وعلى النهج الاشتراكي إلى اقتصاد يريد أن ينضبط على قواعد السوق وينفتح عليها.

إنّ مرافقة المخطط الوطني للمحاسبة للاقتصاد الجزائري لأكثر من ثلاث عشريّات مكن المؤسسات الاقتصادية العمومية أن تراكم خبرة متزايدة ومتصاعدة في التحكم في قواعد سيره وتطبيق مناهجه، كما أنّ الإطارات المحاسبية الجزائرية الحاليّة قد تكونت عليه وراكمت تجربتها الميدانيّة من العمل به، ومن ثم طوّرت ردود أفعال وسلوكيات مهنية تكتسب شرعيتها وتجد مرجعتيها ومبادءها في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975.

كما أن مهنة المحاسبة والخبرة المحاسبية وأعمال المراجعة القانونية نمت وتطورت واكتسبت أدواتها وتقنياتها وطرق عملها ضمن إطار المخطط الوطني للمحاسبة، ومن ثم ارتبطت الممارسات المهنية للمحاسبين والمراجعين به.

والملاحظ أنه إذا كانت الدولة قد استمدت من المحاسبة وفق المخطط الوطني للمحاسبة العناصر التي ساعدتها على التخطيط، فإن مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص اعتبرت المحاسبة أداة للتصريح الضريبي ولأداء الالتزامات الضريبية، أو في بعض الأحيان وسيلة لتقديم ملفات تسمح بالحصول على القروض البنكية، أكثر ممّا تمّ استخدام المحاسبة في مجالات الإدارة واتخاذ القرار.

إنّ مرور هذا الوقت الطويل على استعمال المخطط الوطني للمحاسبة وعدم حدوث تغييرات أساسيّة فيه، إلاّ بعض التعديلات الطفيفة، وذلك على الرغم من تغيُّر محيط الأعمال وكل الطفرات التي مسّت الاقتصاد الجزائري والتي أرست دعائم إصلاحات مؤسساتيّة للانتقال إلى اقتصاد السوق، جعل جيلاً كاملاً من المهنيين يستمد ثقافته المحاسبية من هذا المخطط، وذلك ما ساهمت فيه مراكز التكوين المهني والجامعات والممارسات المحاسبية الميدانية في المؤسسات.

لكن ما تمت ملاحظته هو أن هذا المخطط أصبح غير قادر على الاستجابة لاحتياجات اقتصاد ينفتح على السوق بتحرير التجارة وتحقيق حرية الأسعار وحقيقتها وإحلال عوامل المنافسة وإرساء دعائم اقتصادية تسمح بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتذهب في اتجاه خوصصة المؤسسات، وهو ما جعل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر ضرورة موضوعية ومُتَطَلَّباً من متطلبات هذا التوجه الاقتصادي الجديد.

المطلب الثاني- إثراءات المخطط الوطني للمحاسبة ومحاولات إصلاحه وتعديله:

إن الأنظمة المحاسبية كيانات معلوماتية تتطور بتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية وتتكيّف مع المعطيات الجديدة والاحتياجات المتجددة لمستعملي البيانات المالية، ومن ثم يؤدي جمود النظام المحاسبي إلى عدم صلاحيته وملاءمته لتوفير المعلومات ذات الإفصاح التام والكامل والمساعدة على التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

تصبح هذه الحقيقة أكثر وضوحاً ولزوماً إذا رجعنا إلى الانقلابات الضخمة التي عرفتها البيئات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والتي تميزت، كما رأينا في الفصول السابقة، بتطور ظاهرة العولمة وشمولها للاقتصاديات العالمية وهيمنة التوجه نحو اقتصاد السوق بكل يستتبعه ذلك من تحرير للمبادرات الفردية واعتماد على تطوير وتمويل المشاريع الخاصة، خاصة إثر سقوط النماذج الاقتصادية التي كانت قائمة على التخطيط المركزي الشامل وهيمنة الدولة عن طريق المؤسسات العمومية التي تصبح أداة لتنفيذ السياسات التنموية للدولة، بحيث يكون مركز القرار فيها من خارجها، أي أن سياسات الإنتاج والسعر والتوظيف وغيرها تتخذ على مستويات هيئات التخطيط المركزي.

يشكل التطور الكبير للتمويل عن طريق الأسواق المالية عنصراً آخراً من عناصر التحول الكبير في البيئة الاقتصادية، إذ أنّ نسبة هذا التمويل إلى الموارد الكلية تتزايد باستمرار، كما أن التوجه إلى تطوير الأسواق المالية لا يتعلق بالدول المتقدمة فقط ، بل إن كثيرا من الدول النامية وفي طريق النمو تتجه أيضا نحو هذا المنحى وتعمل على تطويره لكي تكون قادرة على توفير الإمكانيات المالية لاقتصاديات لا تفتأ عن البحث عن مصادر تمويل جديدة تمكنها من تحقيق أهداف النمو والتطور بما يسمح بالاستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة والمتجددة.

ولا تشكل الجزائر استثناءاً عن القاعدة، فقد شرعت في عملية إصلاح كبيرة للانتقال إلى اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بحيث أدّى ذلك إلى إصدار منظومة قانونية وتشريعيّة كاملة أعادت تأسيس قواعد السير الاقتصادي وأقامت إصلاحات مؤسساتية كبيرة بإحداث هياكل وميكانيزمات جديدة للضبط والرقابة، كما أعادت النظر في دور المؤسسة الاقتصادية التي أصبحت عوناً اقتصاديًّا خاضعاً لقواعد المنافسة والسوق وتُطبَّق عليه أحكام التصفية والإفلاس، فضلاً عن تنفيذ برامج إنعاش لهذه المؤسسات العمومية في حالة قابليتها للإنعاش أوحلّ تلك التي لا تستطيع مواصلة العمل في ظل توقف الدولة عن تمويل عجزها.

وقد عمدت الجزائر في مرحلة تلت مرحلة إعادة التنظيم السابق ذكرها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بتشجيع القطاع الخاص وفتح رأسمال المؤسسات الاقتصادية العمومية للشراكة والدخول في عمليات خوصصة لها وفتح الأبواب أمام الاستثمار المباشر الأجنبي.

وبغض النظر عن مدى نجاح أو فشل هذه الإصلاحات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فالحقيقة الماثلة أمامنا اليوم هي تغيّر تام وكامل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وفي آليات عمل الشركات والمؤسسات وإعادة نظر في دور الدولة وصلاحياتها الاقتصادية خاصة، وهو ما يتطلب تحديث القوانين والتشريعات لتكون متماشية مع الإطار الجديد، ولكن الملاحظ أن القانون المحاسبي في الجزائر لم يتساوق مع هذا الواقع الجديد ولم يتغير ولم تجر عليه إلا بعض الإضافات والإثراءات التي لا تعيد النظر في واقع ارتباطه بمرحلة كانت فيها الجزائر معتمدة على النهج الاشتراكي والاقتصاد الموجه، ممّا يطرح اليوم، وبإلحاح، ضرورة تعديل القانون المحاسبي ليتماشى مع الوجهة الجديدة نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الأسواق ومع متطلبات إعلام مستخدمي البيانات المالية التي أصبحت مختلفة في كميّتها ونوعيتها عن تلك التي كانت مطلوبة قبل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق .

إنّ التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى اليوم بهدف الانتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي الشامل إلى نظام يقوم على الضبط عن طريق السوق، جعلت من المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 مخططاً غير ملائم ولا متماش في كثير من مبادئه وطرقه مع السياق الجديد ولا يسمح للمؤسسات والمستثمرين بالحصول على المعلومات ذات الإفصاح الكافي لاتخاذ القرارات التي تسمح بتحقيق أهداف الأداء وتحقيق العائد المستهدف من الاستثمار.

إن أولى أعمال التحول في سياق الاقتصاد الجزائري بدأت بالمصادقة وإصدار القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات وإنشاء صناديق المساهمة وتحرير التجارة الخارجية وإصلاحات سياسة النقد والقرض ....إلخ, ممّا دفع بوزارة المالية بالقيام ببعض الاضافات والإثراءات للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 ، التي نستطيع حصرها فيما يلي:

- المنشور رقم 047/ 89/ CE/ DC/ F/1850 بتاريخ 24 ماي 1989 المتعلق بتسجيل العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات.
- المنشور رقم 046/ 90/ CF/ DC/ F/635 بتاريخ 11 مارس 1990 المتعلق بتسجيل مساهمة العمال في أرباح المؤسسات.
- التعليمة 95/001 بتاريخ 02 أكتوبر 1995 المتعلقة بتنسيق محاسبة صناديق المساهمة.

- التعليمة رقم DGC/MF/581 بتاريخ 21 أفريل 1997 المتعلقة بتسجيل إعادة دمج فرق إعادة التقييم.
- القرار رقم 43 بتاريخ 1999/10/09 المحدد لطرق تطبيق تجميع حسابات المجمعات.

كما يمكن أن نشير أيضا إلى أنّه تم إصدار سبعة مخططات قطاعية تقدم قائمة الحسابات والمصطلحات التفسيرية وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية للقطاعات المعنية، وهي على التوالي:

- القطاع الفلاحي سنة 1987.
- قطاع التأمينات سنة 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988.
- قطاع السياحة سنة 1989.
- القطاع البنكي سنة 1992.
- نشاط وسطاء عمليات البورصة 1999.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

إن كل هذه الإضافات والإثراء للمخطط الوطني للمحاسبة لم تشكل أية إعادة نظر في مفاهيمه وقواعد تسجيله وتقييمه وطرق عرضه للبيانات المالية ، بل جاءت إستجابة لحاجات ظرفية تسمح بإدراج العناصر الضرورية لمعالجة بعض العمليات المستحدثة في ظل السياق الاقتصادي الجديد، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال استجابة للطبيعة الجديدة للمعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية.

إنّ الإصلاحات المؤسساتية وإعادة صياغة القوانين بما يتماشى مع اقتصاد في مرحلة انتقال إلى الضبط عن طريق السوق تتطلب أكثر من إثراء المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 أو إضافة بعض العناصر إليه، بل يجب إعادة النظر في مفاهيمه وقواعد تسجيله وتقييمه وطرق عرضه وإفصاحه عن المعلومات بما يتماشى مع الواقع الجديد، الذي نستطيع اختصار أهم التحولات فيه فيما يلي:

- فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والخدمية.
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الاحتكار.
- تحرير الأسعار لتتماشى مع الأسعار الدوليّة و تترجم حقيقة القيمة.
- إلغاء الدعم لكثير من المواد، إلاّ تلك التي تعتبر أساسية وذات استهلاك واسع كالحليب و الحبوب.

- إنشاء بنك الجزائر واعتبار البنوك العمومية مؤسسات خاضعة للقواعد التجارية وقواعد ضبط إجراءات القرض والنقد والصرف...إلخ.

إنّ الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تجاوز هذه المرحلة التي تمثل أعمال الإعداد للتحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إصلاح التشريعات والهياكل والمؤسسات إلى مرحلة ثانية تقوم على محاولة إنعاش النمو والاستثمار، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك عن طريق إصدار قوانين تحفيزية للاستثمار الصناعي والتجاري والخدمي بمنحه مزايا جبائية وتوفير إطار مؤسساتي لمساعدة المستثمرين على تحقيق مشاريعهم، كما شكلت القوانين المرتبطة بخوصصة المؤسسات إطاراً إضافيا لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإخضاعها لقوانين المنافسة والتجارة. ومن الواضح أنّ أحد العناصر التي يستند إليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم هي توفر إعلام كامل وشفاف عن المؤسسات التي يرغبون في اقتنائها أو عن القطاعات التي يريدون الاستثمار فيها، وتشكل المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي لهذه المعلومات والبيانات المالية، وهو ما يستدعي إعادة صياغة النظام المحاسبي بما يتماشى مع هذه الاحتياجات الجديدة.

وقد بدأت أولى عمليات محاولة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 1998، إذ كُلّف المجلس الوطني للمحاسبة، الذي تم تأسيسه في سنة 1996 كهيئة رسمية للتوحيد المحاسبي، بهذه المهمة الكبيرة والمعقدة، ومن ثمّ كان من أولى اهتمامات هذا المجلس الشروع في إنجاز عملية مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وإصلاحه حتى يصبح متماشيا مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينيات، بما يجعل من المحاسبة أداة فعالة لتوفير البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار، وقد تمّ بهذا الصدد تكوين مجموعة عمل للتفكير في مقاربة منهجية لمراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، ثمّ تحولت هذه المجموعة إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة بعد عرضها للمقاربة التي تقترحها لانجاز هذه المهمة والمصادقة عليها من المجلس الوطني للمحاسبة.

وقد تضمنت منهجية إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة المقترحة من اللجنة السابقة والمصادق عليها من المجلس ما يلي[1]:

- تقييم وضعية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة ومحاولة حصر نقائصه باستعمال استمارات تقييم تسمح بجمع آراء ووجهات نظر المهنيين في هذا المجال.
- إعداد مشروع مخطط محاسبي.

[1] Conseil National de la Comptabilité, Rapport sur les travaux de la commission de PCN, 2000.

- جمع ملاحظات واقتراحات المهنيين ومستعملي المحاسبة عن هذا المشروع.
- إعداد مخطط محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات السابقة.
- اقتراح المشروع على المجلس الوطني للمحاسبة قصد دراسته وفحصه وإبداء رأيه فيه.

على أساس منهجية العمل السابقة، قامت اللجنة المكلفة بإصلاح المخطط الوطني للمحاسبة بإعداد استمارتي تقييم للمخطط، تمّ إرسال أولاهما إلى المهنيين في المحاسبة في جانفي 1999، ولأنّ هذه الاستمارة طويلة وأرسلت في فترة أعمال نهاية السنة، فإنّها لم تحقق أهدافها وكانت الإجابات عليها محدودة، ممّا حدا باللجنة إلى إعداد الاستمارة الثانية الأقل طولاً والأكثر تركيزاً وإرسالها إلى المهنيين في جويلية 2000[1].

تضمنت الاستمارة الأولى جزءين، الجزء الأول منهما مخصص للاعتبارات العامة طرحت فيه أسئلة عن المبادئ المحاسبية والمفاهيم والتعاريف وأشكال عرض القوائم المالية، أمّا الجزء الثاني فارتبط بتقييم المخطط الوطني للمحاسبة فيما يتعلق بقواعد التسجيل و التقييم وطرق سير الحسابات[2].

أمّا فيما يخص الاستمارة الثانية فكانت الأسئلة فيها مفتوحة ومرتبطة بالمصطلحات والإطار المحاسبي وطرق التسجيل والتقييم وأشكال عرض وتقديم البيانات المالية[3].

والملاحظ أنّ استمارات التقييم السابقة اهتمت بالمشاكل الشكلية والتقنية أكثر من اهتمامها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة الذي يمكن أن يشكل قاعدة للتفكير بعد ذلك في المشاكل التقنية.

وقد تلخصت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة والتقييم في مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن إجمالها فيما يلي[4]:

- ضرورة تخصيص فصول للمبادئ والمفاهيم وقواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية.
- إعادة النظر في عدد وشكل ومضمون القوائم المالية الختامية.
- إصلاح وإثراء قائمة الحسابات للاستجابة بشكل أفضل لحاجات المستعملين.

[1, 2, 3, 4] Conseil National de la Comptabilité, Rapport sur les travaux de la commission de PCN, 2000.

وقد كانت إحدى توصيات لجنة المخطط الوطني للمحاسبة هي ضرورة أخذ المعايير والممارسات المحاسبية الدولية بعين الاعتبار في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، ومن ثمّ تمثل اختيار اللجنة وتوصيتها النهائية في تعديل ومراجعة مخطط 1975 دون استبداله وتغييره جذريا، وذلك بإيراد تعليلاتها وتبرير اختيارها هذا بسببين رئيسيين، وهما[1]:

- عدم إتاهة المهنيين الذين تعوّدوا على المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وكوّنوا ثقافتهم المحاسبية على مضامينه وما ترتب عنها من ممارسات ميدانية.
- التكلفة المرتفعة التي يتطلبها الإصلاح الجذري وتغيير المخطط، وما قد ينجر عن ذلك من أضرار بالمهنة والمهنيين.

إنّ السؤال الذي بقي مطروحاً بعد انتهاء لجنة المخطط الوطني للمحاسبة من أعمالها وعرضها للنتائج والاقتراحات التي توصلت إليها، هو: ما هي خيارات مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة؟ و كيف يمكن إصلاحه؟

للإجابة عن السؤال السابق لجأ المجلس الوطني للمحاسبة في سنة 2001 إلى القيام بمناقصة دولية للتكفل بأعمال الإصلاح المحاسبي استطاع المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي أن يفتكها تحت تمويل من البنك العالمي.

وبعد دراسة وضعية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، قامت مجموعة عمل المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتقديم ثلاثة سيناريوهات ممكنة لإصلاح المخطط الوطني للمحاسبة ووضعتها تحت تصرف الهيئات الجزائرية المخولة باختيار السيناريو الأكثر ملاءمة وتماشيا مع الوضع الجزائري، بحيث سيكون هذا الاختيار محل دراسة أعمق وأكثر تفصيلا من قبل مجموعة العمل بما يسمح بالوصول إلى مشروع مخطط وطني جديد للمحاسبة. ويمكن أن نختصر مضامين السيناريوهات الثلاثة المقترحة فيما يلي:

السيناريو الأول: إجراء تعديلات بسيطة على المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، وهو ما يعني الحفاظ على الهيكلة الحالية للمخطط والاكتفاء بإحداث بعض التحسينات التي تسمح بتحديثه ليأخذ بعين الاعتبار التغيرات البنيوية في الاقتصاد الجزائري.

[1] Conseil National de la Comptabilité, Rapport sur les travaux de la commission de PCN, 2000.

يتمتع هذا السيناريو بميزة عدم ترتب إعادة النظر وقلب الممارسات المحاسبية للمهنيين والمكونين عند تطبيقه، كما أنّه لن يؤدي إلى تغيير الأدوات البيداغوجية للتكوين والتعليم المحاسبي، ولكن بساطته تؤدي إلى عدم التحديث الجذري لمخطط 1975، وبالتالي الاحتفاظ بنقائصه وعدم تماشيه وتلاؤمه مع الحاجات الجديدة للمؤسسة إلى المعلومات.

السيناريو الثاني: تكييف المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وجعله منفتحاً على الحلول الدولية، وهو ما يعني الحفاظ على البنية العامة لمخطط 1975 مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، ممّا يسمح بتقديم حسابات أكثر قابلية للفهم من المستثمرين الأجانب وتحسين القدرة الإبلاغية للبيانات المالية بما يمكن الأطراف المستخدمة من اتخاذ القرارات المناسبة، لكن هذا السيناريو قد يؤدي إلى تعارضات وعدم تناسق بين المعالجات الوطنية وبعض الإجراءات المتخذة والمستحدثة على أساس معايير المحاسبة الدولية، فضلاً عن أنّه يستلزم إعادة النظر وتغيير الأدوات البيداغوجية للتكوين وتعليم المحاسبة.

السيناريو الثالث: إعداد نظام محاسبي مطابق لمعايير المحاسبة الدولية، إذ يتضمن هذا السيناريو إصدار مخطط محاسبي جديد متطابق مع مفاهيم ومبادئ وقواعد معايير المحاسبة الدولية وتبني الحلول الدولية في معالجة وتسجيل وتقييم وعرض العمليات، مع نسبة احترام للخصائص الوطنية.

إنّ هذا الاختيار الثالث يؤدي إلى اعتماد نظام محاسبي يرتبط بدور المحاسبة في إعلام المستثمرين الذين سيجدون فيه ضالتهم من المعلومات التي تمكنهم من الحكم بشكل صحيح على أداء المؤسسة ووضعيتها المالية بما يساعدهم على اتخاذ القرارات المهمة بشأن العمليات التي يودون القيام بها وتحقيقها، ولكن هذا الحل يعتبر تغييراً جذريًّا في المخطط الوطني للمحاسبة وانقلاباً كاملاً في المفاهيم والثقافة المحاسبية وفي المحتويات والمضامين البيداغوجية للتكوين والتعليم، مما يتطلب وقتا طويلاً للتكيف وتغيير ردود الأفعال والممارسات الميدانية، كما يؤدي إلى تكلفة مرتفعة لإرساء النظام الجديد في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كان من نتائج هذه الدراسة أن اختار المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري السيناريو الثالث، أي التغيير الجذري، وهو ما يمثل انقلابا تامًّا وانتقالا كاملاً في النظام المحاسبي وهو ما لا يتوافق مع الحل الذي اختارته لجنة المخطط الوطني للمحاسبة التي اكتفت باقتراح مراجعة مخطط 1975، وقد حدث هذا الانتقاء والاختيار للحل الجذري تحت تأثير البنك العالمي الذي يحبذ الحلول الدولية ويحث عليها الدول التي تلجأ إلى تمويلاته.

إنّ متطلبات إصلاح النظام المحاسبي الجزائري تستجيب لضرورات التطور الذي شهدته البيئة الاقتصادية في الجزائر وتهدف إلى تصحيح نقائص المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 الذي لم يصبح قادراً على تحقيق مستوى الإفصاح المطلوب للمؤسسات التي تلجأ إلى عمليات تمويل عن طريق رفع رأس المال أو فتحه للمساهمين الجدد أو إصدار القروض السندية أو الخضوع لعمليات خوصصة جزئية أو كلية وما إلى ذلك من تركيبات مالية يتطلبها السياق الاقتصادي الجديد.

وقد نختلف مع اختيار الإصلاح الجذري والشامل للنظام المحاسبي الجزائري ولا نتفق مع كون هذا الاتجاه هو الأصلح والأكثر ملاءمة لمتطلبات الواقع الجزائري، لكن الأمر الأكيد أن المخطط الوطني للمحاسبة أصبح قاصراّ عن الاستجابة للحاجات الجديدة إلى المعلومات، مما يجعل عملية إصلاحه ومراجعته لا مناص منها وتمثل إحدى دعائم إرساء نظام محاسبي إعلامي قادر على أن يلعب دوره في دعم الثقة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثالث- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة:

إن المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 تم تطبيقه لمدّة تتجاوز ثلاثين سنة ولم تجر عليه إلاّ بعض الإضافات والإثراءات الطفيفة، كما رأينا فيما سبق، على الرغم من تغيُّر السياق الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وانتقالها من اقتصاد موجه ومسيَّر عن طريق التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق، ممّا يجعل هذا المخطط غير متلائم مع هذا الواقع الجديد ويتضمن نقائص عدّة تتطلب الإصلاح وإعادة النظر. ونستطيع تلخيص نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، من حيث أهم المحاور دون التعمق في المشاكل التقنية التي لا تهمنا في هذا الصدد، فيما يلي:

أولا- الاختلالات بين المخطط الوطني للمحاسبة والحاجات الجديدة إلى المعلومات:

إن تطور الاقتصاد الجزائري وتحول المؤسسة من مجرد أداة في يد الدولة لتحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى عون اقتصادي يخضع لقواعد المنافسة وتُطبَّق عليه أحكام التصفية والإفلاس، ينتقل بالحاجة إلى المعلومات من كونها موجهة لتوفير الإحصائيات وإعداد الحسابات الوطنية إلى معلومات تمكن من تقييم أداء المؤسسات ووضعيتها الماليّة بالنظر إلى كون تلك المعلومات موجهة بالدرجة الأولى إلى أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين يخاطرون بوضع أموالهم في المشاريع الاقتصادية مقابل ما يتوقعونه من خلق القيمة بالاستثمار فيها عن طريق العوائد المترتبة عن ذلك.

والملاحظ أيضاً أن تطور الاقتصاد الجزائري عن طريق تشجيع القطاع الخاص والعمل على زيادة التمويل عن طريق سوق رؤوس الأموال بتشجيع عمليّات إصدار الأسهم والسندات، وبظهور عمليات اقتناء المؤسسات بكل ما يتطلبه ذلك من ضرورة تقييم منشآت الأعمال المعنية بذلك وتصميم تراكيب مالية ملائمة لتمويلها، يزيد من الحاجة إلى بيانات مالية تسمح باتخاذ القرار بشأن المشاريع التي يراد الاستثمار فيها وتسمح بتخطيط العمليات والرقابة عليها.

إن المستثمرين والمُقَيِّمين والمحلّلين الماليين يجدون صعوبات جمّة في استغلال البيانات المالية المعدّة على أساس المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 لما تتضمنه من اختلالات في تحديد القيم الحقيقية لعناصر الأصول والخصوم وما تعتمده من طرق للإفصاح عن الأشكال القانونية للعمليات، وإن كان ذلك على حساب ترجمة المضامين الاقتصادية لها.

إن العمليات السابقة تتطلب الاعتماد على محاسبة خلاقة لا تكتفي بترجمة وتسجيل العمليات، بل تخلق المعلومات ذات القيمة المضافة عن طريق القدرة على التوقع والتقدير والاعتماد على الفرضيات والسيناريوهات المحتملة الناتجة عن السياسات الإراديّة للمؤسسات والقائمة على آراء الخبراء وأحكام مستندة إلى التجربة والمعرفة التي تتراكم من النشاط في مجال معيّن أو في قطاع ما.

إنّ المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 يعتمد على محاسبة ستاتيكية لا تترجم تغيّرات البيئة وتعتمد على مجرد التسجيل البدائي للمعلومات في شكلها الخام، وكما تظهر في المستندات الاثباتية، بشكل خطي يعمل على تحقيق القدرة على تتبع العمليات ومراقبتها من حيث وجودها وقانونيتها، ولكن بما لا يسمح بشكل كاف بالإفصاح عن آثارها على الأداء والوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا- النقائص المفاهيميّة العامّة:

إن من ضمن نقائص المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 هو انعدام الخلفية المفاهيمية بالرجوع إلى معايير محاسبية معينة تتأسس عليها الممارسات والمعالجات التي تم اختيارها وتحل على أساسها المشاكل المستجدة. ونستطيع بهذا الصدد أن نتحدث عن جانبين مهمين، وهما: غياب الإطار المفاهيمي وارتباط المحاسبة بالجباية.

إنّ غياب الإطار المفاهيمي في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، والذي من المفروض أن ينص على المفاهيم والمبادئ المحاسبية المستند إليها في عرض البيانات المالية وتحدد فيه أهدافها ومستعملوها وتُقعَّد فيه قواعد التسجيل والتقييم، يجعل هذا المخطط غير قادر على معالجة الوضعيات الجديدة التي لم يتم إدراجها فيه، وهو ما يؤدي إلى حلّها عن طريق الاجتهادات المتعددة والمختلفة للمهنيين.

إن عدم تحديد أهداف ومستعملي البيانات المالية يعتبر نقصاً من نقائص المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، وإن كان الخطاب السياسي قد برّر إصدار هذا المخطط بانتهاج النهج الاشتراكي والحاجة إلى المعلومات المساعدة على التخطيط على المستوى الكلي، ومن ثم تفضيل الجانب الإعلامي والإفصاحي الذي يخدم رسم السياسات الاقتصادية الكلية وإعداد الإحصائيات، ويتجسد ذلك من خلال إعطاء أولوية لمستويات نتائج خاصة مثل الهامش الإجمالي والقيمة المضافة وتصنيف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها، بينما لابد أن تخدم المحاسبة، كما هو الشأن على المستوى الدولي، المستخدمين المباشرين لها ابتداءً، وهم المستثمرون والمديرون والبنوك والزبائن والموردون، ثم عن طريق التبعية المستخدمين الآخرين مثل الدولة وإدارة الضرائب والجمهور.

إن غياب الإطار المفاهيمي في المخطط الوطني للمحاسبة أدّى إلى انعدام أيّة إشارة إلى تعاريف الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات، ومن ثم تمّ الاستناد إلى الطابع القانوني للعقود التجارية القائم على مفهوم الملكية للأصول والخصوم وليس إلى الطبيعة الاقتصادية للعمليات وآثارها على المؤسسات، كما نلاحظ أيضا انعدام أيّة إشارة أو أيّة معالجات ترتبط بالمحاسبة التحليلية والإعلام القطاعي بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وإن كان الحديث دائراً في فترة ما عن المخطط المحاسبي التحليلي الذي لم ير النور بتاتا.

ويلاحظ أيضا أنّ الارتباط الوثيق بين المحاسبة والجباية جعل طرق العرض والتسجيل والتقييم تخضع لقواعد الضريبة التي لا تترجم الحقائق الاقتصادية للسوق ومتطلبات المصالح التقنية والمعايير التكنولوجية وما ينتج عن خبرات المؤسسة وممارساتها الميدانية، ومن ثم أصبح استعمال المحاسبة في أغلب المؤسسات يخضع للاعتبارات والاحتياجات الجبائية أساسا دون تصحيح للقوائم المالية، إلا نادراً عند استعمالها لغير أغراض الجباية بإعادة النظر في قواعد التسجيل والتقييم والاهتلاكات والمؤونات المترتبة عمّا يرخص به التشريع الجبائي من معالجات، كما أن الضريبة المقتطعة من نتيجة كل دورة لا تتماشى مع مبدأ استقلالية السنوات المالية، لأن العبء الضريبي السنوي يمثل الضريبة المستحقة برسم السنة وليس الضريبة الجارية للدورة.

ثالثا- نقائص عرض القوائم المالية:

إن المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 يقضي بإعداد قائمتين ماليتين أساسيتين، وهما: الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى الجداول الملحقة التي تعتبر تفصيلاً لمكوّنات وبنود القائمتين السابقتين. وهنا يمكن ملاحظة غياب أيّة قائمة تحصر وتسمح بمتابعة تغيرات الوضعية المالية وتمكن من تحليل حركات الخزينة وتأثيرها على الذمة المالية، إذ لم يدرج في هذا المخطط أي جدول للاستخدامات والموارد أو جدول لتدفقات الخزينة، وهو نقص كبير في الإفصاح والإعلام المحاسبي، إذ أنّ غياب مثل هذه القائمة لا يسمح بمتابعة وضعية الخزينة إلاّ بشكل ستاتيكي ولا يمكّن من الاستناد إلى برامج عمل المؤسسة وسياساتها التحصيلية والتسديديّة في وضع تنبؤات عن القدرة المستقبلية للمؤسسة على الحفاظ على توازنها المالي بالنظر إلى ما تخطط له من عمليات استثمارية وتمويلية واستغلالية، خاصة وأن النتيجة المحاسبية غير كافية بهذا الصدد لأن ما يدرج فيها يمكن أن يبنى حسب إرادة المسؤولين عن إنتاج المعلومات عن طريق سياسات الإهتلاك والمؤونات والتقييم التي

يمكن أن تقلب رأسا على عقب معطيات تحليل وضعية المؤسسة، بينما يعتمد جدول تدفقات الخزينة على عنصر موضوعي للدورة قابل للفحص وماثل للعيان وهو تحصيلات وتسديدات الفترة[1].

نستطيع أن نلاحظ أيضا أنّ الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 مصنفة حسب معيار الطبيعة، إذ تصنف الأصول حسب طبيعتها إلى استثمارات ومخزونات وحقوق وتصنف الخصوم حسب طبيعتها إلى أموال خاصة وديون، كما تصنف الإيرادات والنفقات حسب طبيعتها إلى إيرادات ونفقات استغلالية وإيرادات ونفقات خارج الاستغلال، كما أنّه داخل كل صنف من الأصناف السابقة هناك تصنيف فرعي حسب الطبيعة أيضا.

ويلاحظ أن هذا النمط من التصنيف يستجيب لمتطلبات إعداد الحسابات الوطنية، ولا يتماشى إلاّ بشكل محدود مع الاحتياج إلى بيانات مالية ذات مستوى مقروئية وقابلية للاستغلال على مستوى مراكز القرار والتخطيط والرقابة للمؤسسات. ومن الواضح أن المعايير المعتمدة من المحللين الماليين، مثل المعيار الوظيفي ومعيار السيولة فيما يتعلق بالميزانية مثلا، هي الأصلح للوصول إلى مجموعات مالية ذات معنى تسمح بتحديد مؤشرات تحليل الأداء والوضعية المالية، لأنّ ذلك يؤدي بالنسبة للميزانية مثلا إلى التمييز بين الدورات المالية الثلاث: الاستثمار والتمويل والاستغلال وإلى المقابلة أيضا بين مستوى سيولة الأصول ومستوى سيولة الخصوم بما يسمح بدراسة و تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء ومعايير توازن بنيتها المالية وإجراءات التحكم في تسيير أدائها وتوازنها المالي، و ذلك ما يمكّن من المراجحة بين أهداف المردودية وقيود السيولة، كما رأينا ذلك في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بالنظام المحاسبي كأداة للتحليل المالي وإعلام الغير. وإذا أضفنا إلى ما سبق الطابع القانوني لميزانية المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، فإنّنا نلاحظ أنه ينتج عن ذلك تصنيفات خاطئة تحد من قابلية القوائم المالية للقراءة والفهم الصحيحين، كتصنيف سندات المساهمة والتوظيفات المالية لأغراض الاحتفاظ في الأجل الطويل مثلاً ضمن الحقوق، بينما هي عمليات استثمار وتوظيف مالي للحصول على العوائد المستقبلية، وكاعتبار حسابات الخزينة (أصولا و خصوما) أيضا ضمن حسابات الحقوق والديون، بينما هي تمثل مستوى السيولة الذي تتمتع به المؤسسة ومستوى التمويل عن طريق موارد الخزينة.

[1] لمراجعة هذه النقطة يمكن الرجوع إلى :

"Chabane Bia, L'inadéquation du système comptable algérien pour la mesure de l'efficacité dans l'entreprise, Les cahiers du CREAD, N° 45, 1998, page 42".

إن تصنيف الميزانية الذي يكتسي معنى ماليًّا ويمكن من تحليل عناصر الوضعية المالية السابق ذكرها هو التصنيف الذي يسمح بالتمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول وبالتمييز بين الأموال الخاصة والديون غير الجارية أو طويلة ومتوسطة الأجل والديون الجارية أو قصيرة الأجل في جانب الخصوم، سواءٌ اعتمدنا المعيار الوظيفي أو معيار السيولة أو قمنا بالجمع بينهما.

كما أنّ تصنيف جدول حسابات النتائج أيضا حسب طبيعة الأعباء والإيرادات بالتمييز بين الأنشطة الاستغلالية والأنشطة خارج الاستغلال وفقا للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 غير ملائم للحصول على بيانات مالية مفيدة لمستعملي القوائم المالية، وإن كانت مفيدة في إعداد الحسابات الوطنية على المستوى الكلي، إذ لا يسمح هذا التصنيف بالتمييز بين الأنشطة الاستغلالية المرتبطة بالعمليات التي تشكل قلب ومحور مهنة أو مهن المؤسسة والأنشطة المالية الناتجة عن التدخلات في السوق المالي، كما أن الأنشطة التي تعتبر خارج الاستغلال في المخطط الوطني للمحاسبة تشكل في الحقيقة أنشطة مرتبطة بمزاولة النشاط، وكونها غير متكررة بنفس وتيرة الأنشطة الاستغلالية الأخرى لا يجعل منها أنشطة غير عادية.

إن المخطط الوطني للمحاسبة لم يمنح إلاّ إمكانية واحدة لإعداد جدول حسابات النتائج قائمة على التصنيف حسب الطبيعة، ولكن مستخدمي المعلومات المحاسبية والبيانات المالية قد يحتاجون إلى تصنيف وظيفي في عرض النتائج، كما قد يحتاجون إلى تجزئة قطاعية للأعمال في المؤسسات الكبيرة قصد تحليل مردودية محفظة أعمال هذه المؤسسات.

رابعا- نقائص التسجيل والتقييم:

سنستعرض في هذه النقطة بعض نقائص طرق التسجيل والتقييم في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 بضرب بعض الأمثلة دون التعرض لكل التفاصيل والمشاكل التقنية التي تطرح في هذا المجال، وهو ما لا يتسع له هذا العمل ولا يمثل الهدف المنشود منه.

إن قواعد الاعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والنفقات تخضع حسب المخطط الوطني للمحاسبة للأشكال القانونية للعقود ولمبدأ الملكية، كما تخضع أيضا لقواعد التوزيع الجبائي والاعتراف الضريبي بالإيرادات والنفقات، ولا تترجم أهداف التعبير عن المضامين الاقتصادية، وبالتّالي فإن المبدأ القانوني هو المهيمن على محاسبة المخطط وليس مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل. ونستطيع أن نضرب لذلك بعض الأمثلة:

- إنّ المخطط الوطني للمحاسبة يقضي بإظهار المصاريف الإعدادية ضمن الأصول، بينما هي لا تمثل قيمة مالية قابلة للاستخدام، لأنّها أعباء تدخل ضمن تكلفة الأصول التي مكنت من الحصول عليها أو نفقات متعلقة بالدورة التي حدثت فيها.
- عدم تسجيل بعض العناصر الاستثمارية، مثل الأصول الثابتة المحصلة بقروض إيجارية، بالنظر إلى الشكل القانوني للعقد الذي هو عقد كراء من الناحية الشكلية، ولكنه من ناحية المضمون الاقتصادي تمويل حقيقي لعملية استثمار فعلية.
- عدم إظهار شهرة المحل التي تمثل عنصراً معنويًّا ينتج عن نشاط المؤسسة وقدرتها الربحية وتشكل قيمة حقيقية كلّما أمكن تقييمها وإن لم تتجسد ماديا، على الرغم من وجود حساب لها في المخطط الوطني للمحاسبة.
- عدم معالجة مصاريف البحث والتطوير إلا كمصاريف دورية أو إعدادية، حتى وإن كانت تؤدي في مرحلة معينة إلى قيم قابلة للاستعمال وتوليد العوائد منها في الأجل الطويل.
- عدم تسجيل كثير من المخصصات المرتبطة بكثير من النفقات المحتملة وتوزيعها على مختلف الدورات، مثل المؤونات المتعلقة بالضمانات والمؤونات المتعلقة بمخصصات الإحالات على المعاش...إلخ.
- عدم انضباط قواعد الاعتراف بالإيرادات، خاصة لبعض الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، و كيفية توزيعها على الدورات المالية، كما في حالة عقود الإنشاء وعلاوات تسديد القروض السندية.

أما فيما يتعلق بقواعد التقييم، فإن المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 يقضي باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية ضمن مرجعية تجعل اللّجوء إلى تحديد خسائر القيمة محدوداً، كما في حالة المخزونات الميّتة أو غير الصالحة أو الحقوق صعبة التحصيل مثلاً، ولكن عادة ما لا يتم تقدير خسائر القيمة التي تمس الأصول الأخرى، مثل الأصول الثابتة، كما أنّ إعادة التقييم لم تدرج في إثراءات المخطط إلا بعد أن رخَّص القانون بها انطلاقا من اعتماد معاملات إعادة تقييم قانونية، كلّما صدرت مراسيم في ذلك، تُطبّق بصفة موحّدة على كل المؤسسات ولا تستند إلى سوق للأصل أو واقع استعماله في المؤسسة وما يرتجى منه من عوائد في المستقبل.

إن المخطط الوطني للمحاسبة لا يأخذ بعين الاعتبار وضعيات التضخم الزاحف التي تفرض أخذ قيم الاستبدال والإحلال في التقييم للعمل على الحفاظ على رأس المال المادي والمالي، كما لا يلجأ المخطط إلى مفهوم القيمة الاستعمالية في تحديد قيم الأصول ويعتمد في اهتلاكها على مدد محددة جبائيا لا تعكس واقع توليدها للقيمة داخل المؤسسة.

أما فيما يتعلق بالمخزونات، فإن المخطط يعتمد على إدراج كل التكاليف المرتبطة بالحصول عليها دون استثناء لعناصر التبذير والهدر الناتجة عن الاستعمال غير الصحيح والمبالغ فيه للمواد والأعباء الأخرى، والتي من المفروض أن تعتبر نفقات يجب تحميلها للدورة المسؤولة عنها، كما لا يسمح المخطط بأن تستثنى تكاليف العطالة الناتجة عن الاستعمال غير الأمثل للطاقات الإنتاجية من تكلفة المخزونات بإدراجها ضمن تكاليف الفترة المعنية بها، ولا يحدد أيضا طرقا لتقييم مخرجات المخزون بالنظر إلى آثارها على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية.

كما يمكن أن نلاحظ أيضا أن معالجة بعض عمليات الدفع الآجل التي تشكّل عمليات حقيقية للتمويل عن طريق القرض لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التمييز بين عناصر القيمة التي تمثل تكلفة الأصل ومبلغ الإيراد والعناصر التي تمثل تكلفة التمويل أو العائد منه.

إن كل ما ذكرناه سابقا ورد على سبيل المثال لا الحصر لبعض المشاكل التقنية للتسجيل والتقييم التي يطرحها المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، إذ أنّ حصر كل ذلك يتطلب التعرض لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، عمليّة عمليّة، لتحديد أثار معالجتها حسب المخطط على درجة الإفصاح المالي وأشكال عرض البيانات المالية.

في ختام هذا المبحث نستطيع أن نقول أن مراجعة وإصلاح المخطط الوطني للمحاسبة تمثل ضرورة ملحة وعملية لا مناص منها إذا أردنا تحديث المحاسبة بما يتماشى مع السياق الجديد للاقتصاد الجزائري. ومهما اختلفنا مع الاختيار الذي تمّ تبنيه، وهو خيار الإصلاح الجذري، فإنّ ما تنتهجه الجزائر من إعادة نظر في النظام المحاسبي يشكل سيرورة طبيعية لعملية الإصلاح الاقتصادي الشامل.

وقد أصدرت السلطات العمومية القانون المحاسبي الجديد الذي يحاول أن يكون متطابقا مع معايير المحاسبة الدولية، وهو ما سنتعرض له في المبحث القادم بتحديد مضامين وأبعاد هذا القانون والمشاكل الميدانية والنظرية التي يمكن أن يطرحها.

المبحث الثاني- النظام المحاسبي المالي: تقديمه، تطبيقه لأول مرة وإشكالات الانتقال إليه

تمهيد:

إن المبحث السابق سمح لنا بتأكيد ضرورة إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر بالنظر إلى التحولات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الوطني، وقد قلنا أنه وإن كانت خيارات الإصلاح متعددة، فإن وزارة المالية اختارت الحل الذي يمثل نقلة نوعية وتغييرا جذريا للنظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط الوطني للمحاسبة واعتماد إطار محاسبي جديد يختلف جوهريا عنه ويؤسس لمحاسبة ذات طابع اقتصادي مالي يتجه نحو اتخاذ القرار وترشيد تسيير المؤسسات في ظل سياقات تنافسية وأسواق متطورة.

وقد تجسد مشروع إصلاح النظام المحاسبي في سنة 2007 بإصدار القانون المحاسبي الجديد في الجزائر تحت تسمية النظام "المحاسبي المالي" ضمن خيار الإصلاح المنتهج، والذي تعرضنا له في المبحث السابق، وهو عملية الإصلاح الجذري التي يتم فيها التخلي عن متطلبات المحاسبة المالية ذات الطابع القانوني والجبائي والتي تخدم أهداف التخطيط على المستوى المركزي للدولة إلى تبني مقتضيات محاسبة ذات طابع اقتصادي مالي تخدم أهداف إبلاغ الأعوان الاقتصادية المعنية مباشرة بهذه المعلومات والمستخدمة لها بشكل مستمر، وعلى رأس هؤلاء المستثمرون المخاطرون برؤوس أموالهم، ثم المسؤولون والمسيرون على مستوى المؤسسة الذين يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات التي تتطلبها الأعمال، ويليهم الأطراف الأخرى من بنوك وزبائن وموردين ودولة وجمهور، ومن ثم يتطلب الأمر منّا في هذا المبحث عرض النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 والتعرض لبعض رهاناته وإشكالات تطبيقه التي يمكن أن يطرحها الشروع في تنفيذه، بما فيها مرحلة الانتقال إليه ومرحلة العمل النهائي ضمن إطار تطبيق مبادئه وقواعده.

المطلـــب الأول: تقديـــم النظـــام المحاسبـــي المالـــي لسنـــة 2007:

إن نقائص المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وعدم استجابته للاحتياجات الجديدة للمعلومات التي فرضتها عملية انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوق، مما يجعل المؤسسة الاقتصادية مستقلة وخاضعة لقواعد المتاجرة والربحية، فرض عملية إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر وحوّلها إلى ضرورة موضوعية واحتياج ملموس يندرج ضمن تحديث وإعادة صياغة كل المنظومة القانونية والتشريعية للجزائر منذ نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا[1].

في سنة 2001 وبتمويل من البنك العالمي بدأ إصلاح النظام المحاسبي الجزائري بمساهمة كبيرة ودور أساسي لأعضاء المهنة المحاسبية الفرنسية، وهو ما أدّى في نهاية سنة 2004 إلى مشروع النظام المحاسبي المالي، وبعد عامين وبالضبط في 14 ماي 2007 تم فحصه وقبوله في مجلس الوزراء، ثم تمت المصادقة عليه في البرلمان وحُدِّدَ تاريخ 01 جانفي 2009 كتاريخ للشروع في تطبيقه قبل أن يتم تأجيل هذا التاريخ إلى 01 جانفي 2010.

ونشير هنا إلى أنّ هذا النظام مستوحى من معايير المحاسبة الدولية ويحدث قطيعة كاملة مع المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، إذ يتجاوز الأمر مجرد إعادة النظر في قائمة الحسابات أو إحداث بعض التغييرات التقنية إلى إرساء نماذج محاسبية جديدة والتحول إلى ثقافة محاسبية ومالية تقوم على الإبداع والحكم والتقدير. وقد تمّ إلى حدّ الآن إصدار 04 نصوص قانونية، وهي: القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون السابق والقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والتعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 2010، في انتظار صدور النصوص التنظيمية الأخرى.

إنّنا سنكتفي في هذا المطلب بعرض وصفي لمضامين النصوص السابقة بالإشارة إلى العناصر التي تم التعرض إليها فيها وبالتركيز على أهم مقتضياتها، مما سيسمح لنا بالحصول على نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي الجديد، دون التعرض لتفاصيله التقنية التي ليس من شأن هذا العمل تفصيلها، مع العلم أن ذلك هو طور الانجاز التدريجي من خلال قرارات ونصوص تنظيمية أخرى منتظرة،

[1] انظر بهذا الصدد بعض الدراسات السابقة:
- مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- Abderrahmane Adnane Bourkaib, Les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en Algérie, mémoire de Magister en sciences économiques, Université d'Alger, 2007.

ولكن يمكن أن نقول منذ الآن أنّ هذا النظام يقوم عموماً على الالتزام في الجانب التقني بما تقتضيه معايير المحاسبة الدولية[1].

يتطرق القانون رقم 07-11 إلى مجموعة من المحاور التي تؤطر النظام المحاسبي المالي يُقدِّم لها المرسوم التنفيذي رقم 08-156 تفسيرات وتأويلات أكثر، بتدقيق بعض المفاهيم وتوضيح بعضها الآخر. وسنعمل على استعراض النظام المحاسبي المالي من خلال نصي القانون والمرسوم التنفيذي، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المحاور تعتمد على الفصول الأساسيّة التي تعرض إليها القانون رقم 07-11 و التي يمكن تحديدها فيما يلي:

- التعاريف ومجالات التطبيق والإطار المفاهيمي.
- تنظيم المحاسبة.
- القوائم (أو الكشوف) المالية.
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة.
- تغييرات التقدير والطرق المحاسبية.

أولا- التعاريـــف ومجـــالات التطبيـــق والإطـــار المفاهيمـــي:

تُطبَّق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليّة باستثناء الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية والكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها حدًّا سينص عليه التنظيم.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحصر الأطراف المعنية بمسك محاسبة مالية في:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،
- التعاونيات،
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة.
- وأخيراً كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لمسك محاسبة مالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

[1] ارجع بهذا الصدد إلى:
- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

ويحدد القانون 07-11 المحاسبة المالية كنظام لتنظيم المعلومات عن طريق تخزينها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها بما يسمح بعرض قوائم مالية تعكس بصدق الوضعية المالية للكيان أو للوحدة المعنية وأداءها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.

إن التحديد السابق للمحاسبة المالية يؤسس للانتقال من قائمتين ماليتين أساسيتين، هما: الميزانية وجدول الحسابات النتائج كما في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى أربع قوائم مالية بإضافة جدول تغير الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة.

إن الإطار المفاهيمي ومبادئ المحاسبة المالية ومعاييرها تؤسس المرجعية العامة التي سيتم الاعتماد عليها في الإفصاح عن البيانات المالية وتلعب دور الخلفية النظرية التي تتأسس عليها المعالجات التقنية وتسمح بتحقيق ما يلي:

- تعريف المفاهيم والمصطلحات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تقديم وعرض القوائم المالية، وهو ما يسمح بتشكيل المبادئ المتعارف عليها ضمن المرجعية المعتمدة ومعالجة الخصائص النوعية للمعلومة المالية.
- تشكيل الأساس والمرجع الذي يمكن من وضع معايير جديدة.
- تسهيل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

يسمح الإطار المفاهيمي في ضوء المعطيات السابقة بتأسيس المرجعية الفلسفية للمحاسبة المالية، ومن ثم حدّد المرسوم التنفيذي 08-156 مجموعة من الأهداف المرتبطة به والتي يساعد على تحقيقها، وهي:

- تطوير المعايير.
- تحضير القوائم المالية.
- تمكين هيئات الرقابة والمراجعة من إبداء الرأي حول مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية المنصوص عليها.

وقد نص المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على أن المحاسبة المالية يجب أن تستجيب لمتطلبات النظام المحاسبي المالي بتطبيق المبادئ والطرق والإجراءات الواردة فيه واعتماد تنظيم يتماشى مع متطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها، كما يجب أن تسمح المحاسبة المالية بالقيام بمقارنات دورية للبيانات المالية والحكم على تطور الوحدة أو الكيان المعني في ظل فرضية استمرار النشاط.

يحدد القانون 07-11 المبادئ المحاسبية الأساسية التي تحكم مسك المحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي وتشكل أساسا للبيانات المالية الناتجة عنه من خلال ما يلي:

- محاسبة التعهد (أو الاستحقاق)
- استمرارية الاستغلال
- قابلية الفهم
- الملاءمة (أو الدلالة)
- الموثوقية (أو المصداقية)
- قابلية المقارنة
- التكلفة التاريخية
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

وقد تعرض المرسوم التنفيذي 08-156 لمعاني وآثار هذه المبادئ، كما نص على مبادئ أخرى، مثل مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ استقلالية السنوات المالية ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ عدم المقاصة ومبدأ ثبات الميزانية ومبدأ ثبات الطرق المحاسبية. ونشير هنا إلى أن كل هذه المبادئ هي نفس تلك التي تعرض لها الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية واستوفينا شرحها في الفصل الأول من هذا العمل.

ويتوجب على المحاسبة الممسوكة في كل وحدة أو كيان وفقا للنظام المحاسبي المالي مراعاة ما يلي:

- الاعتماد على المصطلحات والمبادئ المفاهيمية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي.
- تطبيق طرق ومبادئ واتفاقيات موحدة ومنمطة.
- تبني تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.
- السماح بإجراء مقارنات دورية والحكم على تطور الوحدة أو الكيان المعني.

ثانيا- تنظيم المحاسبة:

ينص القانون 07-11 على ضرورة خضوع المحاسبة المالية لمتطلبات السلامة والشرعية والشفافية في مسكها ومراقبتها وتقديمها للمعلومات، وهذا بأن يحدد كل كيان الإجراءات الضرورية التي تسمح بضمان رقابة داخلية وخارجية فعالة.

تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وتخضع العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى تحويل للعملة الوطنية حسب الشروط والمعايير التي ستحددها النصوص التنظيمية.

ويقضي النظام المحاسبي المالي بإجبارية القيام بجرد مادي مرة في السنة مقابل جرد محاسبي على أساس الوثائق الثبوتية بما يسمح بتصحيح الوضعيات وترجمة حقيقة الأصول والخصوم، كما تمنع عملية المقاصة بين الأصول والخصوم وبين الإيرادات والأعباء، إلاّ إذا كانت مقاصة بالفعل. يقضي النظام المحاسبي المالي أيضا بتبرير كل التسجيلات المحاسبية بإرفاقها بالبيانات الكافية عن المستندات الاثباتية المرتبطة بها، مما يسهل عمليات الرقابة والمراجعة ويمكن من توفير كل الإجراءات القانونية لإثبات العمليات وتأمينها من التغيير والتحوير.

ينص النظام المحاسبي المالي على إجبارية مسك ثلاثة دفاتر محاسبية، هي: دفتر اليومية والدفتر الكبير (دفتر الأستاذ) ودفتر الجرد، مع إمكانية تفريع هذه الدفاتر إلى دفاتر فرعية حسب حاجة الوحدة أو الكيان تسجل فيها حركات الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وفق تقنيات التسجيل المعروفة في النظام المركز ويحتفظ بهذه الدفاتر والوثائق التي تم الاستناد عليها للتسجيل فيها عشر سنوات ابتداءً من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية صدرت فيها هذه الدفاتر والوثائق.

يمكن حسب النظام المحاسبي المالي مسك المحاسبة يدويًّا أو آليًّا باحترام عناصر تحقيق السلامة والشرعية والموثوقية للمعطيات، أيًّا ما كان النظام المختار بهذا الصدد.

ثالثا- القوائم المالية:

يرتبط تقديم القوائم المالية بعرض صادق لثلاثة مؤشرات مالية، هي:

- الوضعية المالية.
- النجاعة والأداء.
- تغييرات الوضعية المالية.

وهو ما يؤدي إلى ضرورة تقديم أربع قوائم مالية وملحق تتمثل فيما يلي:

- الميزانية: تترجم الوضعية المالية للكيان بالتمييز غير جار/جار.
- حساب النتائج: يقيس نجاعة وأداء الكيان.
- جدول سيولة (تدفقات)الخزينة: يتابع ويحلل حركة التحصيلات والتسديدات المرتبطة بالاستثمار والاستغلال و التمويل.
- جدول تغيير الأموال الخاصة: يحدد العناصر التي تفسر ارتفاع أو انخفاض صافي المركز المالي خلال الدورة.
- ملحق: يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات إضافية عن القوائم المالية السابقة.

يُحدَّد الأجل الأقصى لإعداد القوائم المالية التي تكون تحت مسؤولية وإشراف المسيرين في الكيان المعني بأربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، مع ضرورة عرض سنتين متتاليتين (السنة الجارية والسنة السابقة) بما يسمح بتحقيق إمكانية مقارنة البيانات المالية.

تتمثل مدة الدورة المالية في اثنتي عشر شهرا الموافقة للسنة المدنية، ولكنه يمكن السماح لكيان أو وحدة أن تقفل حساباتها في تاريخ غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاط هذا الكيان بدورة استغلالية لا تتماشى مع السنة المدنية، كما ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة تكييف مبالغ السنة السابقة لتصبح قابلة للمقارنة مع السنة الحالية عندما يحدث تغير في طرق التقييم والعرض بما لا يمكن من تحقيق قابلية المقارنة دون تعديل. تجرى هذه التعديلات أيضا عندما تختلف مدة السنتين الماليتين محل المقارنة بما يجعل قراءة البيانات المالية وقابلية مقارنتها ممكنا وصحيحا.

رابعا- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

إن الكيانات التي تنشط وتوجد على المستوى الوطني وتشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى ملزمة بإعداد حسابات مجمعة، بحيث تدمج الحسابات بما يمكن من عرض الوضعية المالية ونتيجة هذه الكيانات على أنها كيان واحد.

كما تلزم المجموعات الاقتصادية الخاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، على إعداد ونشر حسابات مركبّة كما لو تعلق الأمر بكيان واحد.

ويعرف النظام المحاسبي المالي الرقابة على أنها سلطة إدارة السياسات المالية والعملياتية لكيان بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات. ويعتبر كيان ما مراقبا لكيان آخر في الحالات التالية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر بواسطة الفروع لأغلبية حقوق التصويت في الكيان الآخر.
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع المساهمين أو الشركاء الآخرين.
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.
- سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للكيان الآخر.
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان الآخر.

ويعتمد في عرض الحسابات المجمعة طريقة الإدماج الكلي وطريقة الوضع في حالة تكافؤ (أو تعادل) وفق ما ستُفَصِّلُهُ النصوص التنظيمية.

خامسا- تغييرات التقدير والطرق المحاسبية:

يمكن للكيانات الخاضعة للمحاسبة المالية أن تلجأ إلى تغيير التقديرات والطرق المحاسبية إذا كان الغرض هو تحسين جودة عرض المعلومات في الكشوف المالية وإذا كانت الطرق الجديدة أكثر ملاءمة لعرض حقيقة الوضعية المالية، وذلك إذا تغيرت الظروف التي تم على أساسها التقدير أو أظهرت التجارب أن الطرق الجديدة أكثر تعبيراً ودلالة في ترجمة الواقع، مع إحالة النظام المحاسبي المالي إلى النصوص التنظيمية التي ستعطي تفاصيل أكبر عن هذا المحور.

إنّ هذا العرض المركز لمحتويات ومضامين النظام المحاسبي المالي بقانونه ومرسومه التنفيذي قد تم تفصيله عن طريق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي فصل طرق التسجيل والتقييم ومحتوى القوائم المالية وقدم مدونة الحسابات وشرح آليات وقواعد عمل الحسابات، وكانت الحلول المعتمدة متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية مع الإفصاح عن المعلومات بما يتماشى مع المتطلبات الخاصة للاقتصاد الوطني[1]، وهو ما يدعونا إلى التعرض للمشاكل التقنية والتنظيمية والواقعية التي يمكن أن يطرحها هذا النظام، وهذا ما سنقوم به في المطلبين التاليين.

[1] انظر بهذا الصدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المطلب الثاني- مشكلة واعتبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة[1]:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 يطرح إشكالية إدارة عملية الانتقال من المحاسبة المالية التي تعتمد على مرجعية المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى المحاسبة المالية التي تعتمد مرجعية هذا النظام الجديد، وهو ما يطرح ضرورة حل المشاكل التقنية والتنظيمية التي يطرحها هذا التحول وتحديد المراحل التي يجب المرور عليها والمنهجيات التي يجب سلوكها لتحقيق ذلك بشكل سليم وسلس يحترم المنطق الجديد للمحاسبة المالية وقواعد تسجيلها وتقييمها للعمليات وطرق معالجتها وعرضها للبيانات المالية ومتطلبات الإفصاح المالي التي تستلزمها وتقوم عليها.

إنّ تحديد ما تستلزمه إشكالية الانتقال لأوّل مرة إلى النظام المحاسبي المالي من معالجات ذات طابع تقني ورهانات إعادة هيكلة وتنظيم أنظمة المعلومات يمكن من تفهم أحد الأبعاد المهمة للتحول إلى هذا النظام الجديد وحصر ما يستلزمه من إعداد وتحضير وتوفير للشروط الضرورية لنجاح هذه العملية، وآثار ذلك على طرق معالجة المعلومات وأشكال عرض البيانات المالية، وهو ما سيمكن في مرحلة تالية من معرفة ما يجب أن تقوم به مختلف الأطراف المعنية بهذا التحول، من سلطات عمومية ومؤسسات اقتصادية ومنظمات مهنية وهيئات تكوين مهني وجامعي من جهود وتخطط له من برامج وتنجزه من أعمال لإنجاح النظام الجديد وتحقيق السيرورة الطبيعية والتحول التدريجي لاستيعاب الطرق والمنهجيات الجديدة والاصطباغ بالثقافة المحاسبية المرتبطة بها ومراكمة التجارب التي تسمح بالتدرب عليها والتحكم فيها وتلافي الاختلالات والانحرافات التي قد تنتج من انتقال عشوائي وفوضوي غير مسيطر عليه بشكل كاف وجيد وما ينتج عن ذلك من أضرار بالمؤسسات الاقتصادية والأطراف المستعملة للمحاسبة والمهنيين الذين يمارسونها.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 لأوّل مرة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يتطلب اعتماد منهجية للانتقال من محاسبة مالية خاضعة للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى محاسبة مالية خاضعة لهذا النظام المحاسبي المالي الجديد. وقد ذكرنا فيما سبق أنّ أحد أهداف المحاسبة المالية الخاضعة لمعايير المحاسبة الدولية هو تحقيق مبدأ قابلية المقارنة، ممّا جعل هذه المعايير تفرض تقديم البيانات المالية للدورة الجارية وللدورة التي تسبقُها، ومن ثم فإن تقديم الحسابات التي سيتم إقفالها في 12/31 من السنة ن وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 الذي يعمل على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يتطلب الشروع في إجراء التغييرات على حسابات السنة ن-1 بإعداد ميزانية افتتاحية في

[1] انظربهذا الصدد :
- المعيار الدولي لتقديم القوائم المالية رقم 1
- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 2010.
- Groupe RSM Salustro Reydel, Finance Option, supplément du n° 789 du 14 juin 2004 ayant pour thème "Maîtriser l'essentiel des IFRS", pages 88-92.

01/01 من هذه السنة معدَّلة عن طريق الخضوع لمجموعة المعالجات التي تسمح بتحويلها من عرض للمعلومات وفقا للمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 إلى تقديم الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007، إذا أردنا أن نتوفر خلال 12/31 من السنة ن على عرض ميزانيتي دورتين متتابعتين، وهما الدورة ن-1 والدورة ن.

وتعتمد منهجية الانتقال السابقة على مجموعة من المراحل الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- القيام بتحديد خريطة التوافق بين حسابات المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وحسابات النظام المحاسبي المالي لسنة 2007، ويتم ذلك باستعمال دليل وخريطة تسمح بتحديد مقابلات حسابات المخطط الوطني للمحاسبة في النظام المحاسبي المالي وكيفية توزيعها فيه.
- تحديد التعديلات الضرورية للانتقال مع معالجة للضرائب المؤجلة الناتجة عنها وتسجيل آثار هذه التعديلات على الحسابات، مثل معالجة المصاريف الإعدادية وإعادة تقييم عناصر الأصول وإعادة النظر في مدد الاهتلاكات وطرقها، كتطبيق طريقة الاهتلاك حسب المركبات أو طريقة الاهتلاك على أساس برامج الاستعمال الحقيقي، وإدراج الاستثمارات المحصل عليها بقرض إيجاري ومعالجة العقود طويلة الأجل ... إلخ.
- تقديم ميزان المراجعة المعدّل، وذلك بإدراج آثار كل تعديلات الانتقال وفقا لشبكة تأثيرها على الأرصدة النهائية للحسابات.
- إعداد القوائم المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007، وذلك بتقديم كل الجداول المالية الختامية الضرورية، أي الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

وقد عملت التعليمة الوزارية رقم 02 لـ 29 أكتوبر 2009، التي وإن تأخر تحضيرها بالنظر إلى آجال التطبيق في 2010، على تحديد المحاور الأساسية التي يجب العمل عليها لتحقيق الانتقال وكذا جدول التوافق بين حسابات المخطط الوطني للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي.

ويحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 01 المتعلق بأول تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية المبادئ والعناصر الأساسية للانتقال، بحيث يقضي بأن القوائم المالية في 01/01 و في 12/31 للسنة التي تسبق الدورة المقررة للشروع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية (المخطط المحاسبي المالي في حالة الجزائر) لا بد أن تعدَّل بحيث تكون موافقة لهذه المعايير، وذلك عن طريق تحميل آثار تغيير الطرق، الناتج عن أول تطبيق لهذه المعايير، للأموال الخاصة في الميزانية الافتتاحية للدورة السابقة للسنة المقررة للتطبيق.

إنّ المبدأ الذي يقوم عليه تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة هو مبدأ التطبيق بأثر رجعي لمجموع المعايير مع إمكانية الترخيص ببعض الاستثناءات في حالات محددة، ومن ثمَّ سيؤدي تطبيق هذا المبدأ وفق المنهجية التي تم عرضها سابقا إلى ما يلي:

- إعداد ميزانيتين متتاليتين، أي ميزانية السنة الجارية والسنة التي تسبقها، وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 كما تمّ شرحه سابقا.
- تحميل الاحتياطات (الأموال الخاصة) في الميزانية الافتتاحية للسنة التي تسبق السنة المقرر فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالتعديلات التي تم إجراؤها لتحقيق تطابق القوائم المالية مع هذا النظام.
- تقديم تفسيرات مفصلة عن آثار عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على الوضعية المالية وأداء المؤسسة وخزينتها.

ويمكن أن نلخص أهم التعديلات والمعالجات التي يجب القيام بها لتنفيذ عملية الانتقال فيما يلي:

- إدماج الأصول والخصوم غير المسجلة في المحاسبة الممسوكة وفقا لمتطلبات المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 في الميزانية الافتتاحية التي يراد لها أن تكون مطابقة لمقتضيات النظام المحاسبي المالي لسنة 2007، وهو ما يعني الاعتراف بالأصول والخصوم وفقا لتعريفاتها وشروطها التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية، في مقابل إدراج أثر هذه التعديلات ضمن الاحتياطيات في الأموال الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:
  - نفقات التطوير التي يجب تفعيلها في الأصول.
  - الأدوات المالية غير المسجلة في الأصول والخصوم.
  - الأصول الثابتة المحصلة بعمليات تمويل إيجاري والالتزامات المقابلة لها في الخصوم.
  - المؤونات الواجب تكوينها للإحالات على المعاش والضمانات وكل المؤونات التي لم يكن من الممكن تكوينها في ظل المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 ... إلخ.
- إلغاء بعض الأصول والخصوم التي كانت مسجلة حسب مخطط 1975 من الميزانية الافتتاحية، إذ لا يمكن الاعتراف بها وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007، مع تحميل التعديلات الناتجة عن ذلك للاحتياطيات ضمن الأموال الخاصة، و نستطيع أن نضرب لذلك أيضا بعض الأمثلة:
  - المصاريف الإعدادية والأعباء الواجبة التوزيع.
  - نفقات البحث غير القابلة للتفعيل في النظام المحاسبي المالي إن كانت مسجلة ضمن الاستثمارات.

- المؤونات الواجبة التوزيع على عدة سنوات المرتبطة بالإصلاحات الكبرى غير المعترف بها حسب النظام المحاسبي المالي .. إلخ.

- إعادة تصنيف بعض الأصول والخصوم وفق ما يتطلبه التطبيق بأثر رجعي للنظام المحاسبي المالي على الميزانية الافتتاحية، وذلك باعتماد ترتيب أو تصنيف وفق معيار غير جار / جار وضمن بنود محاسبية مختلفة عن تلك التي كانت معتمدة في المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، وهو ما يؤدي إلى تحديد العناصر المرتبطة بالدورة الاستغلالية وتمييزها عن العناصر التي لا ترتبط بالاستغلال، بالإضافة إلى تحديد درجة سيولتها، بما يمكن من إدراجها في المجموعة المناسبة من مجموعات الميزانية المعدّة وفق معايير المحاسبة الدولية (النظام المحاسبي المالي)، فضلا عن ضرورة توزيع بعض العناصر المحاسبية، كالأصول المالية مثلا التي ترتب ضمن مجموعة من مجموعات الميزانية وضمن بند من البنود المحاسبية حسب كونها مكتسبة لأغراض الاحتفاظ في الأجل الطويل أو مكتسبة لأغراض المتاجرة والصفقة.

- طرق تقييم الأصول والخصوم، إذ يقضي النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 عموماً باعتماد مبدأ التكلفة المهتلكة في قياس الأصول، كما يفرض اعتماد القيمة العادلة بالنسبة للأصول المالية لأغراض الصفقة والأصول البيولوجية مثلا ، كما يتطلب الأمر التقييم الحالي لبعض العناصر المحاسبية كمؤونات الأعباء والمخاطر مثلا إذا كان لهذا التقييم أثراً معبِّراً ومعتبراً.

ويمكن أن نلخص أهم التغييرات التي ستنتج عن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

أولا- التغييرات في القوائم المالية:

تتمثل التغييرات على مستوى القوائم المالية فيما يلي:

- بالنسبة للميزانية تصنف الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية وتصنف الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية، مع إظهار الضرائب المؤجلة سواءٌ تلك المتعلقة بالأصول أو تلك المتعلقة بالخصوم.

- بالنسبة لحساب النتائج يمكن إعداده وفق صيغتين، تلك التي تعتمد تصنيف الأعباء والإيرادات حسب الطبيعة وتلك التي تعتمد تصنيفها حسب الوظيفة، فضلا عن ذلك سيتم التمييز بين نتيجة العمليات المرتبطة بالأعباء والإيرادات الاستغلالية والنتيجة المالية المرتبطة بعمليات التدخل في سوق رؤوس الأموال توظيفاً وتمويلاً وتزول البنود المرتبطة بالعمليات خارج الاستغلال التي ستدرج حسب طبيعتها ضمن نتيجة عمليات الاستغلال أو ضمن النتيجة المالية، على الرغم من احتفاظ النظام المحاسبي المالي بالعمليات الاستثنائية التي يبدو أنّه سيتم إدراج

عناصر غير عادية فيها مثل العناصر المرتبطة بالكوارث والأزمات، وهو ما يعتبر مخالفا لما تقضي به المعايير الدولية للمحاسبة التي تمنع منعاً كاملاً إظهار وتصنيف بعض العمليات ضمن البند الاستثنائي.

- بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة، فإنه قائمة مالية جديدة يقضي بإعدادها النظام المحاسبي المالي وترتبط بالمعلومات حول التحصيلات والتسديدات المستخرجة من حركات النقدية في المحاسبة، التي يعاد تركيبها وتصنيفها خارج التسجيل المحاسبي التقليدي حسب الدورات المالية الثلاث (دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل) بما يسمح بقياس أثر كل منها على الخزينة، وهو ما يتطلب الاستعانة بخبرات في هذا المجال عند أول تطبيق للنظام الجديد.

ثانيا- التغييرات في قواعد التسجيل والتقييم:

وهنا سنقدم بعض الأمثلة عن التغييرات التي يجب إجراؤها على القوائم المالية طبقا لمبدأ التطبيق بأثر رجعي، إذ يمكن بهذا الصدد أن نذكر على وجه الخصوص:

- بالنسبة للأصول الثابتة: التي سيتم تقييمها عموما بالتكلفة المهتلكة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، ولكن لابد أن يعاد النظر بأثر رجعي في مخططات اهتلاكها عن طريق اعتماد المدة الإستعمالية في اهتلاك هذه الأصول.

يجب أيضا تحديد الأصول الثابتة التي لابد من الاعتماد في اهتلاكها على طريقة الإهتلاك حسب المركبات، مما سيؤدي إلى توزيع تكلفة هذه الأصول على مكوناتها الأساسية وتحديد المدة الإستعمالية لكل منها وإعادة النظر في مخططات اهتلاكها على هذا الأساس الجديد.

كما يجب كذلك إدراج المصاريف المالية على القروض المستعملة لتمويل التثبيتات خلال المرحلة التي تسبق دخول هذه الأصول في الخدمة وشروعها في الاستغلال ضمن تكلفة حيازتها وإهتلاكها بأثر رجعي على هذا الأساس.

- بالنسبة للمخزونات: يتطلب الأمر ضرورة تقييمها وفق طرق التقييم التي تسمح بها معايير المحاسبة الدولية، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لضرورة عدم إدماج تكلفة العطالة وتكاليف الهدر والتبذير في قيمتها، مع استلزام طرح خسائر القيمة المتضمنة فيها إذا لوحظ أن قيمة تحقيقها الصافية أقل من تكلفتها.

- بالنسبة للعقود طويلة الأجل: لابد من تسجيلها وفق وتيرة تقدم الإنجاز.

- بالنسبة لحسابات الخزينة: يتطلب الأمر إدراج حسابات السيولة فيها بالإضافة إلى التوظيفات المالية قصيرة الأجل، أي تلك التي لا تتجاوز 03 أشهر والتي لا تخضع لمخاطر تغير قيمة كبيرة، مما يستدعي تقييمها على أساس قيمتها السوقية، وفي مقابل ذلك تدرج التمويلات قصيرة الأجل كالسحب على المكشوف وكل الأدوات المالية المشكلة لخصوم الخزينة ضمن حسابات الخزينة أيضا.

- بالنسبة لمزايا المستخدمين: التي تتضمن فيما تتضمن ما يقدم بعد فترة التوظيف، كعلاوات الإحالة على المعاش ونفقات التغطية الطبية، والتي يجب عدم طرحها من النتيجة عند حدوثها كما هو الشأن حسب مخطط 1975، بل لابد من تكوين مؤونات دورية لها خلال فترة التوظيف، ممّا يسمح بتوزيعها بشكل مسبق على دفعها على نتائج المؤسسة المحققة طيلة مدة توظيف العمال والمستخدمين.

- بالنسبة للضرائب المؤجلة: تستدعي المعالجات السابقة ذات الأثر الرجعي، والتي تؤدي إلى تغييرات في مضمون وشكل عرض القوائم المالية أن يتم في كل مرة تحديد التأثيرات على رصيد الضرائب المؤجلة وإدراج ذلك في الميزانية.

إنّ كل ما أوردناه فيما سبق من اعتبارات تقنية يجب أخذها في الحسبان عند الشروع في عملية أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007، لابد أن لا يغطي على الاعتبارات الأخرى غير التقنية التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان وتؤخذ بعين الاعتبار أيضا لتحقيق عملية التطبيق والتحول بشكل جيّد، ونستطيع بهذا الصدد أن نركز على نقطتين أساسيتين، وهما:

- إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات بما يسمح بإرساء نظام المعلومات المحاسبي الجديد الذي يتطلب توفير وإتاحة كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والمالية من داخل وخارج المؤسسة للتمكن من تكوين قواعد المعلومات اللاّزمة لسير هذا النظام وتحقيق معالجاته الضرورية، كما يجب تحديد مصادر ومسالك ومسارات تلك المعلومات إلى أن يقتنصها النظام المحاسبي ويدرجها ضمن تصميماته ونماذجه بما يمكن من الوصول إلى المخرجات المبرمجة ضمن شروط الإفصاح التي يقضي بها النظام الجديد.

- التكوين الجيد للكادر المحاسبي والمالي والإداري للمؤسسات وضبط برامج وآجال واستحقاقات لتحقيقه بفعالية وكفاءة بما يسمح بالحصول على مستوى التأهيل الضروري في مرحلة أولى لتحقيق عملية الانتقال، ثم الاستمرار في مرحلة ثانية في عمليات الرسكلة وتحديث المعارف والمهارات.

ليس خاف أنّ كل الاعتبارات السابقة، سواءٌ تعلق الأمر بعمليات الإعداد التقني أو التحضير التنظيمي أو أعمال التكوين تتطلب موارد مالية كافية لإنجاز وتنفيذ برامج العمل الناتجة عنها، وهو ما يستدعي تقييم تكلفة هذا الانتقال وتحديد مصادر وأشكال تمويله.

إن كل ما سردناه في هذا المطلب ورد على سبيل المثال لا الحصر، قصد إظهار أبعاد التأثير على طريقة الإفصاح عن البيانات المالية ضمن متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد وإبداء حساسية وتعقيدات عملية الانتقال إليه، وهو ما يدعونا إلى استكمال هذا التحليل في المطلب اللاحق والأخير من هذا المبحث بالتعرض لبعض الإشكالات والصعوبات التي يجب تقديرها والتخطيط لها بإيجاد الحلول الملائمة لإنجاح عملية التحول والتغيير.

المطلب الثالث - إشكالات ورهانات النظام المحاسبي المالي:

إن عرض المعطيات الوصفية للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 وتحديد بعض عناصر وكيفيات الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، الذي يمثل واقع الممارسة المحاسبي الحالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إلى هذا النظام الجديد، كما تم تقديمها في المطلبين السابقين من هذا المبحث، لا تكفي لحصر أبعاد هذا الانقلاب في الثقافة المحاسبية، إذا لم يتم التعرض لبعض المتطلبات والشروط التي يجب توفرها للنجاح في تحقيق ذلك وبعض الصعوبات والعراقيل والإشكاليات والتساؤلات التي يمكن أن يطرحها هذا التحول الضخم في منهجية ممارسة وتعليم المحاسبة.

إن السياق الاقتصادي الحالي للجزائر، كما رأينا في المبحث السابق، تطلب التخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 وتحديثه باعتماد النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 بما يفرضه توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينيات وما يتطلبه ذلك من حاجات جديدة إلى المعلومات وما يؤدي إليه من تطور في طرق معالجة وعرض البيانات المالية، ولكن الأسئلة المطروحة بهذا الصدد كثيرة، نذكر منها على وجه الخصوص سؤالين أساسيين:

- إلى أي مدى من التطور لا بد أن يتجه هذا التحديث؟

- هل معطيات الواقع الجزائري تتماشى مع مضامين ومنهجيات النظام المحاسبي المالي لسنة 2007، الذي يفترض تطابقا مع معايير المحاسبية الدولية التي تذهب بعيداً في التحديث؟ أم أنّ هذا النظام لا يتلاءم مع واقع الاقتصاد الجزائري، الذي وإن كان يتجه إلى إرساء اقتصاد السوق، إلاّ أنّه يتميز ببنيات مالية كلاسيكية تقوم على التمويل بالاستدانة وعلى محدودية وضعف القطاع الخاص الذي يفضل اللّجوء إلى الاعتماد على المنشآت الصغيرة العائلية ذات هامش المساهمة الضيق، مع كل ما يستتبعه ذلك من سوق مالي غير فاعل وغير متطور؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب تحليل عناصر الجدّة في النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 وتأثيراته المتوقعة على واقع ممارسة مهنة المحاسبة وعلى بنية المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

إن وضع المخطط المحاسبي المالي لسنة 2007 قيد التنفيذ يتطلب أكثر من مجرد تغيير قائمة حسابات بقائمة أخرى، بل إنّه يستوجب إعادة النظر في الإطار التنظيمي لأنظمة معلومات المؤسسات، كما يتطلب تغيير البيئة الاقتصادية بما تتطلبه الاستجابة للمعطيات الجديدة للإبلاغ المالي وأن يتم خلق الديناميكية اللازمة في الهياكل التنظيمية والأسواق المختلفة قصد السماح باستيعاب الثقافة المحاسبية

الجديدة والمنهجيات المتطورة التي تطرحها علينا معايير المحاسبة الدولية وربطها بمرجعيات واقعية وممارسات ميدانية واحتياجات حقيقية للمعلومات والبيانات المالية.

إن التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 قد يأخذ في بدايات إرسائه شكل آلية للتحول من نظام إلى نظام ومن قائمة حسابات إلى قائمة حسابات أخرى دون استيعاب لروح النظام وثقافته المحاسبية الجديدة ونتائجه الإدارية الضخمة بالنظر إلى عدم تطور بنية السوق المالي وإلى الطبيعة المحدودة للاستثمار في الجزائر، وهو ما لن يسمح للمحاسبة بأن تتجاوز في المرحلة الأولى مجرد كونها أداة لتسجيل العمليات وعرضها للأغراض القانونية والجبائية ومختلف الأهداف التقليدية الأخرى، ما عدا ربّما في بعض المؤسسات الكبيرة والشركات التي تمثل عمليات استثمار مباشر أجنبي.

إن التغير الحقيقي في الثقافة المحاسبية وفي متطلبات ممارسة المهنة لن يحدث مباشرة وبمجرد تطبيق النظام المحاسبي المالي، بل سيتم في أفق زمني أطول مرتبط بتغير البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري بتطور المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات مساحة المساهمة الواسعة وتزايد طرق وآليات التمويل الحديثة باللجوء إلى السوق المالي والعمل على جعله سوقا فاعلا وديناميكيا، مما سيتطلب توفير معلومات ذات طابع ملائم لاتخاذ القرارات، ومن ثم اللجوء إلى اعتماد محاسبة مالية تخدم أهداف التخطيط والإدارة والرقابة. إنّ تحقيق النظام المحاسبي المالي للأهداف السابقة وتمكينه من إحداث تحول حقيقي في الممارسة المحاسبية يتعلق بتحقق تطور في بنية وهيكلة أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات التي ستصبح مسؤولية تصميمها وتموينها بالمعلومات مسؤولية مشتركة بين كل المديريات والمصالح ومراكز القرار في المؤسسة، سواءٌ كانت تسويقية أو إنتاجية أو مراكز دعم تقني أو إداري، وتحت إشراف أعلى المستويات التنظيمية في هرم السلطة، ولن تلعب المصالح المحاسبية حينئذ إلاّ دور التنشيط والتركيز واعتماد مناهج التسجيل والتقييم والتصنيف واعتماد طرق العرض والتقديم التي يفرضها النظام المحاسبي والمالي.

ويمكن أن نقول أن ما يستخلص من التحليل السابق هو أن النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 لا يمثل في جوهره مجرد تحوير بسيط أو إثراء محدود للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، بل هو نقلة نوعية وقطيعة تامة مع طرق ومناهج وكيفيات تنظيم وممارسة المحاسبة وأشكال معالجتها ونماذج عرضها للبيانات المالية، مما يتطلب إعادة تنظيم وتحديث طرق ممارسة المهنة وإعادة تأهيل كادرها ليستوعب أبعاد التحولات المنتظرة ويسمح بتحقيق الانتقال السلس والمنظم نحو متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد.

إن التحول من المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 ليس ذو طبيعة تقنية فقط، بل يتطلب العمل على محورين أساسيين:

- إعادة تنظيم المؤسسات من خلال إعادة هيكلة وتحديث أنظمة معلوماتها بما يسمح بتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي والوصول إلى تقديم وتصميم مخرجاته الأساسية المتمثلة في القوائم المالية السابق ذكرها في إطار معالجات التسجيل والتقييم الضرورية والمبرمجة ضمن شروط الإفصاح والتقديم المطلوبة ، وهو ما يستلزم تجنيد كافة الطاقات داخل المؤسسة، كون النظام الجديد يعني، كما قلنا سابقا، كافة الوحدات والمراكز بأبعادها المالية والتقنية والبشرية وتحت الإشراف المباشر لأعلى المستويات التنظيمية في هرم السلطة داخل المؤسسة، فضلا عن ضرورة اعتبار عملية إرساء النظام الجديد كمشروع يتطلب فريق عمل ومسؤولاً عن هذا الفريق.

- تهيئة محيط المؤسسة لاستيعاب المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 عن طريق توفير الشروط والمقومات التي تسمح بـــ:

- توفير الهيئات والقنوات التي تمكن من تأمين المعلومات والبيانات التي يقضيها الاعتماد على محاسبة خلاقة وتتأسس على القدرة على الحكم والتقييم وعلى معرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية إرادية وتقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطور البيئات التكنولوجية والقانونية والمالية وترجمتها في المعالجات المحاسبية وطرق عرض البيانات المالية.

  وقد يكون اعتماد هذه الدينامكية صعبا في البداية وغير ممكن التحقيق إلا في بعض المؤسسات الكبيرة التي طورت خبرة في التخطيط ووضع الإستراتيجيات ومتابعة التغيرات البيئية، ولكنّه سيعم المؤسسات الأخرى مع تراكمات الخبرة وتطور الاقتصاد.

- توفير خلايا ومراكز الكفاءات وتكوين الخبرات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجات المحاسبية الجديدة للنظام المحاسبي المالي ووضعها قيد التطبيق.

- التكوين المتواصل والمستمر في هذا المجال بغرض إعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات، سواءٌ كانوا محاسبين أو مراجعين ، والتأسيس لثقافة محاسبية جديدة ولمؤهلات ومقومات مهنية تعتمد على كفاءات تتجاوز مجرد القدرة على التسجيل وتحليل وجود الأرصدة إلى القدرة على التقدير والتحليل والحكم والتكييف.

- تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض إعطائهم القدرة على قراءتها وفهمها واستغلالها.
- إعادة النظر في البرامج والمضامين البيداغوجية لكثير من الوحدات التعليمية المحاسبية والمالية والتجارية على مستوى مراكز التكوين المهني والجامعات بغرض تحديثها وتكييفها مع المعطيات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

إنّ النظام المحاسبي المالي يستند إلى المرجعية الدولية للمحاسبة التي تفترض اقتصاديات تطورت فيها مساحة المساهمة على أساس ازدياد أشكال شركات المساهمة القائمة على عدد كبير من المساهمين مع حركية كبيرة للأسواق المالية بما يؤدي إلى اكتساب المؤسسات الاقتصادية للصبغة المالية القائمة على ضبط القرارات وتصميم التركيبات المالية على أساس مؤشرات تطور القيمة في أسواق رؤوس المال، ممّا يجعل العلاقة الأساسية التي يجب إدارتها وتسييرها على مستوى هذه المؤسسات هي العلاقة الموجودة بين المستثمرين في الأسواق المالية بكونهم أصحاب رؤوس الأموال والمديرين باعتبارهم مفوضين من المستثمرين لتسيير أعمال منشآتهم (نظرية المنشأة)، وهو ما يفترض وجود تعارض بين أهداف الطرفين يجب إدارته بما يسمح بأن يتحقق في نفس الوقت:

- تفويض سلطة القرار من المستثمرين إلى المديرين.
- ضرورة محاسبة المديرين من قبل المستثمرين.

هذا ما يؤسس لمحاسبة قائمة على إبلاغ مالي موجه بالدرجة الأولى لأصحاب رؤوس الأموال وقائم على معالجات تمكن من قياس مستوى خلق القيمة في المؤسسات الاقتصادية. وهنا تطرح الأسئلة الجوهرية التالية: هل وصل تطور الاقتصاد الجزائري إلى المستوى الذي أصبح فيه تطور مساحة المساهمة في الشركات متسع جدًّا؟ وهل تطورت السوق المالية في الجزائر بحيث أصبحت مصدراً فاعلاً من مصادر التمويل، ممّا يجعل المؤسسات الاقتصادية تكتسب الصبغة المالية التي تفرض إدارة العلاقة بين المستثمرين والمديرين على أساس قياس مستوى خلق القيمة في هذه المؤسسات؟

والجواب الأولي عن الأسئلة السابقة يتمثل في أنّ مستوى تطور الأسواق المالية واكتساب المؤسسات للصبغة المالية متفاوت بين البلدان المتقدمة في حد ذاتها، حيث أن الدول الأنجلوسكسونية وصلت إلى مستوى كبير في هذا المجال، بينما البلدان اللاتينوجرمانية لا زال يغلب عليها طابع الاقتصاد الحقيقي الممول بالديون، وإن كانت تتجه رويداً رويداً إلى بنيات ذات طابع مالي غالب يزداد فيها دور الأسواق المالية في التمويل. وإذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للدول المتطورة، فما بالك بدولة في طريق النمو، مثل الجزائر، حيث يتمثل فيها مصدر التمويل، الذي يكاد يكون كليًّا في التمويل العائلي الخاص أو تمويل الدولة للمؤسسات العمومية مع لجوء إلى التمويل البنكي الداعم، بينما التمويل عن طريق السوق

المالي يكاد لا يذكر، فضلا عن أنّه في السنوات الأخيرة حتى بالنسبة للتمويل البنكي هناك ضعف كبير وتراكم في السيولة نتيجة التحفظ في الإقراض وعدم قدرة الجهاز البنكي، الذي يتطلب إصلاحاً شاملاً، بأن يلعب دوره في معرفة وحفز المشاريع ذات العائد وتوجيه الادخار لتمويلها.

ومن ثم تطرح مشكلة ملاءمة نظام محاسبي مالي يعتمد مرجعية معايير المحاسبة الدولية ويقوم على هدف خدمة بنى اقتصادية تطورت فيها الأسواق المالية مع سياق جزائري مختلف تماماً ولم يتطور بشكل كاف يدعوا إلى اعتماد مثل هذا النظام.

والحقيقة أن اعتماد نظام محاسبي مالي متوافق مع معايير المحاسبة الدولية يبقى غير ذي معطى آني في السياق الاقتصادي الجزائري لكون البنية الاستثمارية قائمة على مزيج من المؤسسات العمومية والقطاع الخاص ذي مساحة المساهمة المحدودة، مع دور كبير للتمويل عن طريق الديون المصرفية، إلا بالنسبة لبعض المؤسسات الكبيرة وبعض مشروعات الاستثمار المباشر الأجنبي التي يمكن أن تنفتح على أدوات تمويل عن طريق السوق المالية، ولكن بالمقابل سيسمح هذا النظام بتحقيق مجموعة من الإنجازات، إذا تمت إدارة التحول بشكل سليم ومحسوب لتلافي اختلالات جوهرية في أنظمة معلومات المؤسسات، نستطيع تلخيصها فيما يلي:

- الإعداد المبكر للتحول من اقتصاد يعتمد على الدولة إلى اقتصاد يعتمد على المبادرة الفردية والاستثمار الخاص، الذي تتطور فيه المؤسسات الكبيرة والمشاريع الاقتصادية الهامة، بما يؤدي إلى الحاجة إلى تجنيد وسائل تمويل كبيرة يعتمد فيها على سوق مالي فعال وديناميكي، بحيث سيكون النظام المحاسبي المالي، إذا تراكمت هذه التغييرات، قادراً على استيعاب الحاجات المتزايدة إلى المعلومات والطبيعة المتجددة لها.

- رفع مستوى الكفاءة والتكوين في المحاسبة وفي تصميم أنظمة المعلومات واستغلال البيانات المالية المعدة لأغراض الإدارة واتخاذ القرار، مما يسمح للعنصر البشري الممتهن للمحاسبة أن يكون في نفس مستوى تأهيل وكفاءة المتدخلين على المستوى الدولي عن طريق تراكم مؤهلاته في مجال تقديم الاستشارات وتنفيذ الدراسات الخبيرة وتصميم التركيبات المالية وتخطيط المشاريع الاقتصادية، وهو ما يجعل هؤلاء المهنيين المتخصصين في المالية والمحاسبة قادرين على التكيف والتماشي مع التطورات التي يمكن أن يعرفها الاقتصاد الجزائري مقابل عمليات إعادة رسكلة بسيطة.

إنّ الاعتبارات السابقة تسمح لنا أن نقيم إيجابيا عملية اعتماد النظام المحاسبي المالي لسنة 2007، إذا تمت إدارة عملية التحول والانتقال بشكل منظم ومدروس مع تهيئة كل الظروف التي تسمح بتحقيق نجاح العملية وتحسُّب كل الاختلالات التي يمكن أن تواجهها المؤسسات وإيجاد الحلول التقنية والعملية

لها. ونستطيع أن نلخص أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق إدارة سليمة للانتقال إلى النظام الجديد فيما يلي:

- عملية الانتقال إلى النظام الجديد تتطلب التحول من منطق محاسبة قانونية تقليدية إلى محاسبة مالية ذات طابع إداري وإبداعي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، انطلاقا من ضرورة الاعتماد على نظام تقدير للمعطيات المستقبلية واستعمالات معطيات الواقع المرتبط بالأسواق والأعمال وإرساء أسس محاسبة إدارية، خاصة فيما يتعلق بكثير من معايير المحاسبة الدولية، كالمعيار المحاسبي الدولي رقم 14 حول الإعلام القطاعي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 حول الأصول غير الجارية المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة وغيرها من المعايير، مما يتطلب إعادة هيكلة وتنظيم النظام المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتأخذ بعين الاعتبار متطلبات الإفصاح عن معلومات ذات طابع اقتصادي وذات أغراض إدارية، وهو ما يفترض إدراج المحاسبات التحليلية ضمن أنظمة الإبلاغ المالي وعرض المعلومات.

- الاعتماد على عرض المعلومات حسب وجهتها وملاءمتها لوضعيات القرار باعتماد تصنيفات اقتصادية للمعلومات تتجاوز مجرد التصنيفات القانونية السابقة التي تعتمد على معيار الطبيعة، وهو ما يتطلب أكثر من مجرد متابعة وجود الأرصدة إلى تحليل تلك الأرصدة وإعادة تشكيلها وعرضها بما يوفر معلومات ملائمة وبيانات مالية مفيدة، كما أن ضرورة تقديم قوائم مالية تعرض حركات الوضعية المالية، وأساسا جدول تدفقات الخزينة، يتطلب إدراج أنظمة متابعة وتسجيل وعرض خارج المحاسبة أو خارج الحركات المحاسبية التقليدية، وهو ما يعني وجود عدّة مستويات معالجة تتشابك فيما بينها وتشكل دوائر متتابعة بين المعلومات المعتمدة على معالجات محاسبية والمعلومات التي تجد مصدرها في معالجة إضافية خارج المحاسبة، وهو ما يفرض إعادة هيكلة وصياغة نظام المعلومات في طرق وأشكال المعالجة والعرض والإفصاح وترجمة البيانات المالية.

- وضع الأطر التي تسمح بتحديد مسالك تدفق وحركة المعلومات ومصادرها وقنواتها بما يمكن من إنجاز المعالجات والقيام بمختلف عمليات التقييم للعناصر المحاسبية، وهو ما يتطلب إطاراً تنظيميًّا لنظام المعلومات المحاسبي يسمح بتجنيد كل طاقات ومراكز المعلومات في المؤسسة على كل المستويات والمصالح والمديريات، بحيث لن تصبح المحاسبة المالية مهمّة خاصة بمصالح المحاسبة التقليدية.

- تصميم أنظمة المعالجة الآلية المندمجة للمعلومات بالتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي وتجنيد القدرات والكفاءات البشرية لإنجاز هذه الأنظمة الآلية بما يتوافق مع الإطار العام للنظام الجديد ومع الخصائص النوعية والمميزة لكل مؤسسة.

- عملية التكوين الواسع والمتواصل التي ستمتد في الأجل المتوسط والطويل، مع ضرورة الشروع في عمليات تكوين سريعة وتستهدف تحويل الكفاءات الضرورية للإطارات والكادر الإداري والمحاسبي للمؤسسات، وذلك يتطلب تجنيد الإمكانيات المالية والطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة لذلك، فضلاً على ضرورة إعادة النظر في المضامين البيداغوجية ومنهجيات تعليم المحاسبة في المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، وهو ما يقضي بإعادة التصميم البيداغوجي لمحتويات وأهداف الوحدات التعليمية والتنسيق بينها.

- العمل الذي يجب إعداده من قبل مديرية التشريع المالي في وزارة المالية بغرض التحديد الدقيق والتفصيلي للجسور والمعالجات التي يجب القيام بها للانتقال من النتيجة المحاسبية المتوصل إليها بتطبيق النظام المحاسبي المالي 2007 إلى النتيجة الضريبية المتوصل إليها بتطبيق القواعد الجبائية، وقد يكون الأوان قد حان أيضا للتساؤل بشأن بعض العمليات المأخوذة بعين الاعتبار ضريبيا وبمدى دقة القواعد التي يعتمد عليها في الإدماج والطرح بالنظر إلى الحقائق الاقتصادية.

- تسيير عملية الانتقال لأول مرة إلى النظام المحاسبي المالي تقنيا وتنظيميا بتحديد منهجية هذا الانتقال ومساعدة المؤسسات على القيام بذلك في إطار منظم بمرافقتها من مكاتب خبيرة بما تتطلبه مثل هذه العمليات قصد السماح بتحقيق هذا التحول في ظل شروط وظروف ملائمة.

- تحديد منهجية ومضامين المعلومات الملحقة قصد تأهيل المؤسسات في كيفيات إعداد الملحقات والإفصاح عن المعلومات التي من الضروري أن تتضمنها.

- توفير الكفاءات في مجالات الخبرة والدراسات وتطبيق النماذج التقديرية والتقييمية التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي الذي يريد أن يكون مطابقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- أخذ مشكلة تضمن حسابات كثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية لأرصدة غير محللة من حيث مضمونها وغير معروفة من حيث مصدرها بعين الاعتبار، مما يجعلها حسابات غير موثوقة تتطلب تطهيرا محاسبيا وماليا يسمح بمعالجتها وتسويتها. والأسئلة المطروحة هنا هو كيف سيتم التعامل مع هذه الوضعية عند الانتقال لأول مرة إلى النظام المحاسبي المالي؟ وكيف ستحول أرصدة هذه الحسابات حسب المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى مقابلاتها في النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 إذا كان مضمونها غير محلل يطلب عمليات تطهير مالي؟ هل سيتم انتظار عملية التطهير المالي قبل الانتقال؟ ومن ثم تصبح هذه المرحلة مرحلة ضرورية قبل التحول، مما سيتطلب آجالاً مختلفة في تحقيق عملية التحول في المؤسسات، التي يجب أن تعالج حالة بحالة، أم هل سيتم الانتقال مع ترك هذه

الأرصدة غير المحللة في حسابات انتظار يتم إنشاؤها لهذا الغرض إلى أن تتم عملية التطهير المالي؟

- وأخيرا القيام بتقديرات للتكلفة التي ستتطلبها عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 ويستلزمها تطبيق هذا النظام بشكل مستمر في كل جوانبها، سواء تعلق الأمر بتكاليف التكوين أو تكاليف الخبرة والاستشارة أو تكاليف تألية أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة، ثم تحديد من سيقوم بتحمل هذه التكلفة ودور السلطات العمومية في تحمل جزء من عبئها، فضلا عن التكاليف التي سيتطلبها إعادة تأهيل المكونين والأساتذة والمراجعين في كل المراكز التكوينية والمدارس والجامعات.

إنّ كل ما تم التعرض له في هذا المبحث الأخير هو محاولة للتفكير في الرهانات والإشكالات التي يطرحها النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 وبعض عناصر الفعل التي يجب أن تتجه إليها الجهود المشتركة للدولة والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية لتحقيق سلاسة الانتقال إلى هذا النظام وحماية مستعملي المحاسبة ومهنييها من الإختلالات والانحرافات التي قد تنجز عن المرحلة الانتقالية إذا لم يتم التحكم في عناصرها الجوهرية والسيطرة على متطلباتها الأساسية.

خاتمة الفصل:

إن ما سبق يؤكد لنا ضرورة اللجوء إلى إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر كما تبين لنا خلال كل صفحات هذا الفصل، لكون المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 أصبح غير صالح ولا ملائم للاستجابة للحاجات الجديدة إلى المعلومات، ولكن لم يكن أمام الجزائر خيار واحد يرتبط بالإصلاح الجذري، إذ كان يمكن لهذا الإصلاح أن يتم على مراحل عن طريق عمليات إثراء وتغييرات تزداد أهمية، حسب حاجات كل مرحلة، إلى أن يتم التطابق مع معايير المحاسبة الدولية مع مرور الزمن وبالتساوق مع تطور الواقع الاقتصادي. في النهاية اختارت السلطات المخولة حل الإصلاح الجذري، ولكن أكثر من ذلك لم تقض بتطبيقه على بعض المؤسسات الكبيرة ذات الاحتياجات الخاصة وحسب، بل تريد تعميمه تقريبا على كل أنواع المنشآت والقطاعات، وهي منهجية قطيعة تامة يصعب تسييرها وإدارة نتائجها، مما يدعو الجميع، دولة ومؤسسات ومنظمات مهنية، إلى محاولة استغلال هذه الفرصة لمراكمة الخبرة اللازمة لإنجاح عملية الانتقال وضمان سلاستها والحد من بعض الآثار السلبية التي قد تنجر عنها.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

إن النظام المحاسبي هو نظام معلومات يهدف إلى الإفصاح عن البيانات المالية وإعداد التقارير المالية بما يستجيب لمطالب واحتياجات مستعملي هذه المعلومات، ومن ثم تتمايز المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام وتتعدد المفاهيم وقواعد المعالجة وتختلف طرق العرض والتقديم التي يتم الاعتماد عليها حسب الأهداف المطلوب تحقيقها من نظام المحاسبة المالية، وهو ما يرتبط بالخلفيات النظرية والفكرية التي يتم الانطلاق منها وبالاختيارات المتعلقة بالنماذج الاقتصادية للتنمية، وعموما بالبيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع من المجتمعات, وهذا ما يفسر تعدد واختلاف الأنظمة المحاسبية من حيث المبادئ والأسس، ومن حيث المناهج والطرق حسب البلدان والدول.

وقد استطعنا، عموما، إذا أهملنا كل النماذج الفرعية، التمييز بين ثلاثة أنواع من المحاسبات المالية:

- محاسبات ذات أهداف اقتصادية كلية تقوم على عناصر الإفصاح المساعدة على إعداد الإحصائيات وقياس المؤشرات الكلية وتقديم الحسابات الوطنية، وهو نموذج ساد في الاقتصاديات الاشتراكية القائمة على التخطيط الشامل والمركزي بهدف رسم السياسات التنموية الكلية. ومن المعروف أنه مع سقوط الأنظمة الاشتراكية القائمة على التخطيط الشامل وانهيار المراكز التي تمثلها وتوسع انتشار اقتصاديات السوق أصبحت هذه النماذج المحاسبية غير قائمة بشكل مستقل ولا ملائمة للحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي، مع الإشارة هنا أن لا مانع من أن تتضمن النماذج الأخرى الملائمة لأهداف الإفصاح على المستوى الجزئي عناصر تسمح بإعداد الحسابات الوطنية وتوفير الإحصائيات بما يخدم أهداف التخطيط في بنى تقوم على اقتصاد السوق، وهو ما احتفظت به كثير من الدول في أنظمتها المحاسبية، ولكن يعتبر هذا الهدف فرعيا وجانبيا في مثل هذه الأنظمة مقارنة بأهداف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار على المستوى الجزئي.

- محاسبات ذات طابع قانوني وجبائي تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من شرعية العمليات التي تم القيام بها وتحديد الأوعية الضريبية، وهي محاسبات تتميز بكونها تقوم على الاعتراف الستاتيكي بالعمليات ضمن ما تتضمنه المستندات الإثباتية واعتماد مناهج في التسجيل والتقييم يغلب عليها طابع الحيطة والحذر ولا تتعامل مع تغيرات الواقع الاقتصادي وتطبق قواعد الضريبة والجباية، وإن كان ذلك يتنافى مع الجوهر الاقتصادي للعمليات، مما يجعلها محاسبات تتواءم تماما مع متطلبات الرقابة القانونية والجبائية، ولكنها ذات قدرة محدودة في تحليل المعطيات المالية الخاصة بقياس عوائد الاستثمار وتقييم الوضعية المالية، وهذا ما لا يمكّن من الاعتماد عليها في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار إن لم يتم إجراء تعديلات أساسية ومعقدة ومكلفة عليها، وقد ارتبطت هذه المحاسبات بسياقات اقتصادية تقوم على التمويل عن طريق الاستدانة.

- محاسبات اقتصادية خلاقة تقوم على الاعتراف بالمضامين الاقتصادية ومتابعة ديناميكية الأسواق وحركتها وتقييم العمليات بما يسمح بترجمة تغيرات القيمة، ومن ثم فهي محاسبات تقوم على التقدير والتوقع والحكم على العمليات وتكييفها اقتصاديا بما يمكن من الحصول على عناصر الإفصاح الضرورية لاتخاذ القرار، وقد ارتبطت هذه المحاسبات ببنى اقتصادية متطورة يغلب عليها التمويل عن طريق الأسواق المالية، وهو ما يدفع إلى العمل على توحيد طرق الاعتراف والتقييم والعرض على المستوى الدولي بما يسمح بإجراء المقارنات بين العوائد والمراكز المالية للمنشآت في هذه الأسواق.

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن اتجاهات عولمة الاقتصاد الدولي، التي تتجسد في الأسواق المالية من خلال ظاهرة تدويل رأس المال، جعلت كثيرا من الاقتصاديات التي تبنت اقتصاد السوق كنظام وآلية للضبط والإدارة تتجه نحو اعتماد نماذج المحاسبات الاقتصادية الخلاقة قصد تحضير بنيتها الاقتصادية لاستيعاب التحولات التي سيفرضها واقع ومآلات ظاهرة العولمة، وقد اختلفت الدول في هذا المجال بين تلك التي اختارت التحول التدريجي بما يتماشى مع حقائق اقتصادياتها الوطنية والتغيرات التي تحدث فيها وبين دول اختارت التحول الجذري إلى الأنظمة المحاسبية الخلاقة حتى وإن كانت بناها الاقتصادية أقل تقدما من هذه الأنظمة ومحدودة في قدرتها على استيعاب كل التطورات التي تفرضها.

وقد توصلنا من خلال السياق السابق لهذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتمد الأنظمة المحاسبية في مختلف البلدان على أطر مفاهيمية علنية أو ضمنية مختلفة، مما يفسر تعدد هذه الأنظمة تماشيا مع الطبائع المختلفة للاقتصاديات القومية والوطنية، ولكن اتجاهات العولمة وتدويل رأس المال وتطور الأسواق المالية تزيد من التوجه يوما بعد يوم نحو التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي بما يستجيب لتطور استثمارات عالمية لا قومية لها، تبحث عن رؤوس أموال تخترق الحدود الوطنية. إن هذا الإطار التوحيدي للمحاسبة المالية على المستوى الدولي يمكن أن يشكل حينئذ الحد الأدنى الضروري لتكون المحاسبة لغة مشتركة للإفصاح عن نتائج الأعمال، ولا مانع بعد ذلك من بعض التمايزات في الأنظمة المحاسبية داخل هذا الإطار العام بما يتماشى مع خصائص كل بلد ومميزاته الاقتصادية وحاجته إلى المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن التوحيد المحاسبي الدولي عن طريق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بلد ما لا يكفي أن يكون قرارا صادرا من أعلى السلطات العمومية، بل لابد أن يكون انعكاسا لحاجة يفرضها واقع وديناميكية الاقتصاد، ومن هنا يتوجب

أن يكون إصلاح النظام المحاسبي عملا مستمرا ومتدرجا مع تغير البنى الاستثمارية والهياكل التمويلية في الدول والبلدان.

- إن أحد الإصلاحات الكبرى التي يجب أن تعتمدها الأنظمة المحاسبية للاستجابة لمتطلبات اتخاذ القرار في إطار البيئة المتميزة بأسواق حرة وبحركية في عمليات الاستثمار والتوظيف والمخاطرة هو الاعتماد على محاسبة خلاقة وديناميكية تعكس تغيرات القيمة وتحدد آثارها على عوائد الاستثمار وعلى معطيات المركز المالي للمنشآت من حيث الحفاظ على رأس المال وخلق القيمة، وهو ما يتطلب اعتماد نماذج محاسبية تتجاوز مجرد تسجيل العناصر بقيمها التاريخية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات والأدوات المالية الجديدة المستحدثة في السوق المالية والتي تخضع لأغراض الصفقة، مما يتطلب تسجيل وملاحظة الأرباح المتوقعة عنها، فضلا عن ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار تقييم المركز المالي للمنشآت على أساس معطيات القدرة الشرائية في ظل ما يسمى بظروف التضخم الزاحف.

- لن تلعب المحاسبة المالية في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية دورها في البنيات المتطورة اقتصاديا إذا اكتفت بترجمة الأشكال القانونية للعقود والصفقات، بل لا بد أن تفصح أيضا وبشكل أساس عن المضامين الاقتصادية للعمليات والآثار المترتبة منها على نتائج المنشأة الحالية والمستقبلية، مما يجعل المحاسبة المالية تتجاوز أهدافها في البنى التقليدية القائمة على اقتصاديات تلجأ إلى التمويل أساسا عن طريق القرض، وهو ما يفرض على الدول والبلدان أن تراجع محاسبتها كلما تطور فيها الاستثمار الاقتصادي الخاص وتطورت فيها العمليات التي تمر على الأسواق المالية.

- لابد لنظام المحاسبة المالية أن يستقل بكيانه الخاص المعتمد على قواعد تسجيل وتقييم وعرض ترتبط بالأهداف المتوخاة من هذا النظام والأطراف التي يراد توجيه البيانات المالية إليها، وهو ما يتطلب فك ارتباط المحاسبة والجباية، بحيث تحتفظ كل واحدة منهما بقواعدها وكيانها الخاص وإن تبادلتا الخدمات بينهما، مع انعكاس لوجهة التعديلات التي كانت تنطلق في المحاسبة التقليدية من معلومات محاسبية وثيقة الصلة بالجباية يتم تصحيحها لتستجيب لمتطلبات التحليل الاقتصادي والمالي لتنطلق في المحاسبة الحديثة من معلومات محاسبية ذات

طابع اقتصادي صالح للتحليل المالي واتخاذ القرار يمكن إجراء تعديلات عليها عندما تستهدف الحاجات الجبائية.

- إن تطور الاستثمار المالي المستقل عن الاقتصاد الحقيقي، وكل ما يترتب عن ذلك من بنيات وتراكيب معقدة للرقابة والسيطرة على المنشآت على المستوى العالمي وما ينجر عن ذلك من إشكاليات مالية كبيرة، نذكر منها على سبيل المثال: تحليل الوضعية المالية و أداء المنشآت، تقييم مردودية محفظة الأنشطة للفروع والمجمعات، الإفصاح عن البيانات المالية للمجمعات ومتابعة وتقييم قدرة هذه الكيانات الاقتصادية على خلق القيمة، تقييم المنشآت عندما تكون موضوعا للصفقات والتبادل وفي حالات الاندماج وفتح رأس المال...إلخ, كل هذه الإشكاليات تتطلب أن تكون أنظمة المحاسبة المالية قادرة على استيعاب هذه الحقائق والوقائع الجديدة والمتجددة والإفصاح عنها بشكل كامل وملائم بما يساعد على ترشيد قرارات اختيار البنى الاستثمارية والمالية والقدرة على متابعة تطور عوائدها والرقابة على مستوى الحفاظ على رأس المال وخلق القيمة المالية الإضافية، وهو تحد ورهان جديد تعمل المحاسبة المالية الحديثة على رفعه والنجاح في ترجمة ما ينجر عنه من ظواهر مالية وآثار اقتصادية.

- إن تطورات الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الكبيرة التي تم الشروع فيها منذ نهاية الثمانينيات إلى اليوم جعلت المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 غير قادر على الاستجابة للمتطلبات الجديدة التي يفرضها واقع تطور البنية الاقتصادية للجزائر، وهو ما يفرض إصلاح هذا المخطط وإعادة النظر فيه. ومع اعتبارنا أن اختيار الإصلاح الجذري ليس الاختيار الملائم والأنسب بالنظر إلى أن مستوى تطور الاقتصاد الجزائري لم يؤد بعد إلى خلق سوق مالي فاعل وإلى إحداث ديناميكية اقتصادية كافية لتوسع الاستثمار تبرر هذا الاختيار, إذ كان بالإمكان الإصلاح الجزئي لمخطط 1975 بما يتطلبه تطور الاقتصاد الجزائري وضرورة الاستجابة للعمليات التي نشأت فيه مثل: عمليات إصدار السندات وعمليات فتح رأس المال والخوصصة وما إلى ذلك، مع العمل التدريجي على فك ارتباط المحاسبة بالجباية، بينما يطبق النظام المحاسبي المالي الجديد لسنة 2007 والمستوحى من معايير المحاسبة الدولية على الشركات الكبيرة وشركات الاستثمار المباشر الأجنبي فقط، إلا أن الجزائر فضلت اختيار تطبيق النظام الجديد على قطاع كبير من منشآت الأعمال والمؤسسات العمومية تنفيذا لما

ينصح به ويحبذه البنك العالمي الذي مول مشروع الإصلاح المحاسبي. أمام هذا الواقع يمكن أن نقول أن تحقيق الإصلاح المحاسبي في الجزائر لنتائج ايجابية يرتبط بكيفية التعامل مع هذه النقلة النوعية عن طريق التحضير الكافي لعملية الانتقال واستباق المشاكل التي قد تنجر عن ذلك وإيجاد حلول ملائمة لها.

ونستطيع بهذا الصدد تقديم التوصيات التالية:

- إعادة تنظيم المؤسسات من خلال إعادة هيكلة وتحديث أنظمة معلوماتها بما يسمح بتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي والوصول إلى تقديم وتصميم مخرجاته الأساسية المتمثلة في القوائم المالية في إطار معالجات التسجيل والتقييم الضرورية والمبرمجة ضمن شروط الإفصاح والتقديم المطلوبة.

- تهيئة محيط المؤسسة لاستيعاب المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي لسنة 2007 عن طريق إيجاد الشروط والمقومات التي تسمح بـــ:

- توفير الهيئات التي تمكن من تأمين المعلومات والبيانات التي يقضيها الاعتماد على محاسبة خلاقة وتتأسس على القدرة على الحكم والتقييم وعلى معرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية إدارية وتقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطور البيئات التكنولوجية والقانونية والمالية وترجمتها في المعالجات المحاسبية وطرق عرض البيانات المالية.
- توفير خلايا ومراكز الكفاءات وتكوين والخبرات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجات المحاسبية الجديدة للنظام المحاسبي المالي ووضعها قيد التطبيق.
- التكوين المتواصل والمستمر في هذا المجال بغرض إعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات، سواء كانوا محاسبين أو مراجعين ، والتأسيس لثقافة محاسبية جديدة ولمؤهلات ومقومات مهنية تعتمد على كفاءات تتجاوز مجرد القدرة على التسجيل وتحليل وجود الأرصدة إلى القدرة على التقدير والتحليل والحكم والتكييف.
- تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض إعطائهم والقدرة على قراءتها وفهمها واستغلالها.

- إعادة النظر في البرامج والمضامين البيداغوجية لكثير من الوحدات التعليمية المحاسبية والمالية والتجارية على مستوى مراكز التكوين المهني والمدارس العليا والجامعات بغرض تحديثها وتكييفها مع المعطيات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

- تصميم أنظمة المعالجة الآلية والمدمجة للمعلومات بالتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي وتجنيد القدرات والكفاءات البشرية لإنجاز هذه الأنظمة الآلية بما يتوافق مع الإطار العام للنظام الجديد ومع الخصائص النوعية والمميزة لكل مؤسسة.

- إعداد العمل الذي يجب تحضيره من قبل مديرية التشريع المالي في وزارة المالية بغرض التحديد الدقيق والتفصيلي للجسور والمعالجات التي يجب القيام بها للانتقال من النتيجة المحاسبية المتوصل إليها بتطبيق النظام المحاسبي المالي 2007 إلى النتيجة الضريبية المتوصل إليها بتطبيق القواعد الجبائية.

- تسيير عملية الانتقال لأول مرة إلى النظام المحاسبي المالي تقنيا وتنظيميا بتحديد منهجية هذا الانتقال ومساعدة المؤسسات على القيام بذلك في إطار منظم بمرافقتها من مكاتب خبيرة قصد السماح بتحقيق هذا التحول في ظل شروط وظروف ملائمة.

- تحديد منهجية ومضامين المعلومات الملحقة قصد تأهيل المؤسسات على كيفيات إعداد الملحقات والإفصاح عن المعلومات التي من الضروري أن تتضمنها.

- القيام بتقديرات للتكلفة التي ستتطلبها عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى النظام المحاسبي المالي لسنة 2007، سواء تعلق الأمر بتكاليف التكوين أو تكاليف الخبرة والاستشارة أو تكاليف تألية أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة، ثم تحديد من سيقوم بتحمل هذه التكلفة ودور السلطات العمومية في ذلك، فضلا عن التكاليف التي سيتطلبها إعادة تأهيل المكونين والأساتذة والمراجعين في كل المراكز التكوينية والمدارس والجامعات.

وأخيرا أستطيع أن أقول أن الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 إبتداءا من 2010/01/01 كما هو مقرر سيسمح للباحثين والمهنيين بأن يحصروا بشكل أكثر دقة المشاكل والصعوبات التي ستتم مواجهتها بهذا الصدد وتقييم مدى التحول في واقع ممارسة المحاسبة وطرق تعليمها والتكوين فيها وكيفية تأثير ذلك على المؤسسة الاقتصادية إيجابا أو سلبا وما يترتب عن ذلك من تطور للثقافة المحاسبية في الجزائر.

المراجع

المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعـــايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، 2005، الدار الجامعية.

2- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، 2005، الـــدار الجامعية.

3- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقـــارير الماليـــة 2005 متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هي فـــي 01 ينـــاير 2005، تاريخ الطبعة 2006.

4- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقـــارير الماليـــة الدوليـــة الحديثة، 2006، الدار الجامعية.

5- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاســـبة الدوليـــة والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجـــزء الأول 2003/2002، الدار الجامعية.

6- طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالية مستقبلية)، 2006، الدار الجامعية.

7- عبد الحي مرعي، في محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابـــة، 1988، الـــدار الجامعية.

8- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، 1990، الدار الجامعية.

9- فريديريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، المحاسبة الدولية، تعريب محمـــد عصام الدين زايد، 2004، دار المريخ.

10- كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مدخل تاريخي-منهج فلسفي (مقدمة في نظرية المحاسبة)، الطبعة الأولى 1999، الزرقاء – الأردن.

11- محمد عطية مطر، حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الإطار الفكري وتطبيقاته العملية)، 1996، دار حنـــين، مكتبـــة الفلاح.

12- يوسف العادلي، محمد أحمد العظمة، صادق محمد البسام، مقدمة في المحاسبة المالية ، 1986، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل.

المجلات والدوريات:

1- مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993، دراسة محمد مطر حول أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
2- مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 81، كانون أول 1993، مقال بعنوان الأصول الدولية للمحاسبة، الأصل التاسع "المعالجة المحاسبية لتكاليف أعمال البحث والتطوير".
3- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 40، 1999، مقال د.نظام حسين حول معيار المحاسبة الدولي 36 عن تدني القيم.
4- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 48، أيلول 2001، مقال د.نظام حسين حول المشتقات المتداخلة.
5- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 54-55، حزيران 2003، مقال أ.د.نعيم دهمش حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة.
6- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 56-57، كانون أول 2003، مقال أ.د.نعيم دهمش حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة والتخلص منها.
7- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 59-60، كانون أول 2004 مقال لنعيم سابا خوري حول المحاسبة وإدارة المخاطر.
8- مجلة المدقق الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 67-68 أيلول 2006، مقال لنعيم سابا خوري حول الشفافية والحاكمية في الشركات.

الدراسات والمنشورات:

1- مجيد الشرع، تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006.

2- محمد ذا النون عصفور، هيثم ممدوح العبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006.
3- محمد مطر، القيمة الاقتصادية المضافة ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة، دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي المهني السادس المنعقد خلال الفترة من 22 إلى 23 سبتمبر 2004.
4- محمد مطر، موسى السويطي، أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في 13 إلى 14 أيلول 2006.

النصوص القانونية والتشريعية:

1- الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.
2- القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 المتضمن كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.
3- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
4- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
5- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
6- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 2010.
7- الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية.

الرسائل والأطروحات:

1- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

2- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

باللغة الفرنسية:

الكتب:

1- Alain Burlaud, Claude Simon, Comptabilité de gestion, 1993, Vuibert.
2- Alain Frydlender, Julien Pagezy, S'initier aux IFRS, 2004, éditions de la performance, éditions Francis Lefebvre.
3- Aldo Levy, Management financier, Collection D.E.C.F. : UV n° 4 dirigée par Thierry Lamorlette, 1993, ECONOMICA
4- Ane Le Manh, Cathérine Maillet, Normes comptables internationales IAS/IFRS, 2ème édition,2006, Foucher.
5- Befec, Price Waterhouse, IASC, Normes comptables internationales, 1995, édition Francis Lefebvre.
6- Bernard Raffournier, Les normes comptables internationales (IAS/IFRS) collection gestion dirigée par Yves Simon, 2 édition, 2005, Economica.
7- Catherine-Maillet-Boudrier, Anne Le Manh, Les normes comptables internationales, 4ème édition, 2006, Foucher.
8- Charles T. Horngren, Comptabilité analytique de gestion, 1977, les éditions HRW Ltée, Montréal.
9- Christel Decock Good, franck Dosne, Comptabilité internationale: Les IAS/IFRS en pratique, 2005, Economica.
10- Christine Collette, Jacques Richard, Les systèmes comptables français et anglo-saxons: Normes IAS, 6ème édition, 2002, DUNOD.
11- Eric Ducasse, Anne Jallet-Auguste, Stéphane Ouvrard, Christiane Part Dit Hauvet, Normes comptables internationales IAS/IFRS, 2005, de boeck université.
12- Fabienne Guerra, Comptabilité managériale, Le système d'information comptable, Tome 1: Mise en place, 2003, de boeck.
13- François Colinet, Simon Paoli, Pratique des comptes consolidés, 2008, 5 édition, DUNOD.
14- Gérard Charreaux, Gestion financière, collection expertise comptable, 1993, litec.
15- Grégory Heem, Lire les états financiers en IFRS, 2004, éditions d'organisation.

16- Jacques Teulié Patrick, Topsacalian, Finance, 2ème édition, 1997, Vuibert.
17- Jean Brilman et Claude Maire, Manuel d'évaluation des entreprises, 1988, les éditions d'Organisation.
18- Jean-Claude et Jean-Baptiste Tournier, L'évaluation d'entreprise, 1998, les éditions d'Organisation.
19- Jean-Louis Amelon, L'essentiel à connaître en gestion financière, 1995, MAXIMA.
20- Jean-Michel Palou, Manuel de consolidation, Principes et pratiques, 4ème édition, 2006, Groupe Revue Fudiciaire.
21- Jean-Pierre Gourlaouen, Les nouveaux instruments financiers, 1988, Vuibert.
22- Norbert Guedj et collaborateurs, Le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l'entreprise, 1991, les éditions d'organisation.
23- Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion, Normes IAS/IFRS, Que faut-il faire? Comment s'y prendre? 2004, éditions d'Organisation.
24- Pascal Barneto, Pierre Gruson, Instruments financiers et IFRS: Evaluation et comptabilisation en IAS 32, 39 et IFRS 7, 2007, DUNOD.
25- Patrick Boisselier, Contrôle de gestion, collection expertise comptable, 3ème édition, 2005, Vuibert.
26- P. Mévellec, G. Rochery, Eléments fondamentaux de comptabilité, 1990, Vuibert.
27- Richard Brealey, Stewart Myers, Franklin Allen, Principes de gestion financière, 8ème édition, 2006, Pearson Education.
28- Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, comparaison avec les normes françaises et les US GAAP, 2003, DUNOD.
29- Robert Obert, Pratique internationale de la comptabilité et de l'audit, 1994, DUNOD.
30- Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2006, Pearson Education France.
31- Yves De Ronge, Comptabilité de gestion, 1ère édition, 1998, De Boeck Université.

المجلات والدراسات والمنشورات:

1- Ahmed Mimèche, Evolution du modèle comptable de l'entreprise algérienne: du PCG 1957 au SCF 2007, papier présenté à l'occasion du séminaire international tenu les 20-21 mai 2008 et organisé par la Faculté des Sciences

Economiques et de Gestion de l'Université de Mouloud Mameri – Tizi-Ouzou ayant pour thème "Les normes comptables internationales (IAS/IFRS), évolution et application: Le cas de l'Algérie.
2- Bulletin comptable et financier, mai 2004, spécial "IFRS 2005", Panorama des évolutions des IFRS norme par norme applicables aux 1ers comptes 2005, éditions Francis Lefebvre.
3- Chabane Bia, L'inadéquation du système comptable algérien pour la mesure de l'efficacité dans l'entreprise, Les cahiers du CREAD, N° 45, 1998.
4- Conseil National de la Comptabilité, Rapport sur les travaux de la commission de PCN, 2000.
5- Groupe RSM Salustro Reydel, Finance Option, supplément du n° 789 du 14 juin 2004 ayant pour thème "Maîtriser l'essentiel des IFRS".
6- Hubert Tondeur, Application de l'IAS 36: Dépréciation des actifs, Revue Française Comptabilité, N° 353, Mars 2003.
7- Hubert Tondeur, Détermination des unités génératrices de trésorerie selon la norme IAS 36, Revue Française Comptabilité, N° 355, Mai 2003.
8- KPMG Audit, Collection comprendre et appliquer les normes IFRS "Consolidation".
9- Pierre Schevin, Equivalents de trésorerie et tableau des flux de trésorerie (IAS 7): La prise de position de l'AMF, Revue Française Comptabilité, N° 394, Décembre 2006.

المذكرات:

1- Abderrahmane Adnane Bourkaib, Les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en Algérie, mémoire de Magister en sciences économiques, Université d'Alger, 2007.

المواقع الالكترونية:

- www.iasb.org
- www.focusifrs.com

الملاحق

ملحق 1 – الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي 2007

BILAN ACTIF
Exercice clos le

ACTIF	N° Compte Brut	N° Compte Amort./Prov.
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	207	2807, 2907
Immobilisations incorporelles	20 (hors207)	280 (hors 2807 290(hors 2907)
Immobilisations corporelles	21 / 22 (hors 229)	281, 282, 291, 292
Immobilisations en cours	23	293
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalence – entreprises associées	265	
Autres participations et créances rattachées	26 (hors 265&269)	
Autres titres immobilisés	271/272/273	
Prêts et autres actifs financiers non courants	274/275/276	
TOTAL ACTIF NON COURANT		
ACTIF COURANT		
Stocks et en cours	30 à 38	39
Créances et emplois assimilés		
Clients	41 (hors 419)	491
Autres débiteurs	409, Débit[42,43,44(hors 444à448), 45,46,486,489]	495, 496
Impôts	444, 445, 447	
Autres actifs courants	Débit 48	
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs financiers courants	50 (hors 509)	
Trésorerie	519 & autres Débit 51/ débit 52 /, 53, 54	59
TOTAL ACTIF COURANT		
TOTAL GENERAL ACTIF		

BILAN PASSIF

Exercice clos le

PASSIF	N° Compte
CAPITAUX PROPRES	
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	101, 108
Capital non appelé	109
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	104, 106
Ecart de réévaluation	105
Ecart d'équivalence (1)	107
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	12
Autres capitaux propres – Report à nouveau	11
Part de la société consolidante) (1)	
Part des minoritaires (1)	
TOTAL I	
PASSIFS NON-COURANTS	
Emprunts et dettes financières	16, 17
Impôts (différés et provisionnés)	134,155
Autres dettes non courantes	229
Provisions et produits comptabilis. d'avance	15 (hors 155) , 131, 132
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	
PASSIFS COURANTS	
Fournisseurs et comptes rattachés	40 (hors 409)
Impôts	Crédit 444, 445,447
Autres dettes	419, 509, Crédit[42,43, 44 (hors 444 à 447), 45, 46, 48
Trésorerie Passif	519 et autres Crédit51, crédit 52
TOTAL PASSIFS COURANTS III	
TOTAL GENERAL PASSIF	

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق 2 – جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي 2007

COMPTE DE RESULTAT

(par nature)

Période du au

	N° Compte
Ventes et produits annexes	70
Variation stocks produits finis et en cours	71
Production immobilisée	72
Subventions d'exploitation	74
I – Production de l'exercice	
Achats consommés	60
Services extérieurs et autres consommations	61 & 62
II – Consommation de l'exercice	
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	
Charges de personnel	63
Impôts, taxes et versements assimilés	64
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	
Autres produits opérationnels	75
Autres charges opérationnelles	65
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	68
Reprise sur pertes de valeur et provisions	78
V RESULTAT OPERATIONNEL	
Produits financiers	76
Charges financières	66
VI RESULTAT FINANCIER	
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	695 & 698
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	692 & 693
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORSDINAIRES	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	77
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	67
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE	
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	
Dont part des minoritaires (1)	
Part du groupe (1)	

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق 3 – جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) حسب النظام المحاسبي المالي 2007

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du au

	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel			
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			

Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			

Rapprochement avec le résultat comptable		

ملحق 4 – جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) حسب النظام المحاسبي المالي 2007

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode indirecte)
Période du au

	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice			
Ajustements pour :			
- Amortissements et provisions			
- Variation des impôts différés			
- Variation des stocks			
- Variation des clients et autres créances			
- Variation des fournisseurs et autres dettes			
- Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)			
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie d'ouverture			
Trésorerie de clôture			
Incidence des variations de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie			

ملحق 5 – جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي 2007

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2						
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés Dans le compte de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N-1						
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profit ou pertes non comptabilisés Dans le compte de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N						